الجمهـــوريـــة الجـزائـريـة الديـــمقراطيـة الشـعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة الـتـعـلـيـم الـعـالـــي و الـبـحـث الـعـلـمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية
Faculté des sciences humaines et de la civilisation islamique
جامعة وهران
Université d'Oran

قسم العلوم الإسلامية

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم الإسلامية

تخصص: أصول الفقه

موسومة بـ:

منهج الإمام ابن بطّال في دفع تعارض الأدلة من خلال شرحه لصحيح البخاري

إعداد الطالب:
أمّحمد علاّلي

إشراف:
أ.د: لخضر لخضاري

أعضاء لجنة المناقشة:

❖ أ.د: عبد القادر سليماني	جامعـــــة وهـــــران 1	رئيسا
❖ أ.د: لخضر لخضاري	جامعـــــة وهـــــران 1	مقررا
❖ أ.د: العيدية حمزة	جامعـــــة وهـــــران 1	مناقشا
❖ أ.د: نذير بوصبع	جامعـــــة الجزائـــــر 1	مناقشا
❖ أ.د: مصطفى شريقن	جامعـــــة الأغـــــواط	مناقشا
❖ د. محمد حيدرة	جامعـــــة مستـغانـــم	مناقشا

السنة الجامعية: 1438 - 1439هـ / 2017 - 2018م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية
Faculté des sciences humaines et de la civilisation islamique
جامعة وهران
Université d'Oran

قسم العلوم الإسلامية

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم الإسلامية

تخصص: أصول الفقه

موسومة بـ:

منهج الإمام ابن بطّال في دفع تعارض الأدلة من خلال شرحه لصحيح البخاري

إعداد الطالب:
أمّحمد علاّلي

إشراف:
أ.د: لخضر لخضاري

أعضاء لجنة المناقشة:

❖ أ.د: عبد القادر سليماني	جامعة وهران 1	رئيسا
❖ أ.د: لخضر لخضاري	جامعة وهران 1	مقررا
❖ أ.د: العيدية حمزة	جامعة وهران 1	مناقشا
❖ أ.د: نذير بوصبع	جامعة الجزائر 1	مناقشا
❖ أ.د: مصطفى شريقن	جامعة الأغواط	مناقشا
❖ د. محمد حيدرة	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية: 1438 - 1439هـ / 2017 - 2018م



الإهـــداء

- إلى من ربّياني صغيرا، ووجّهاني كبيرا، وما زلت أنعم ببركة دعائهما، والديّ الكريمين، اللهمّ رضّهما عنّي، وأطل عمرهما في طاعتك، وأحسن خاتمتهما، واجعل الجنة مثواهما.
- إلى زوجتى الفاضلة أمّ أنس التى آزرتنى وشجّعتنى على إتمام هذه الأطروحة.
- إلى أبنائي فلذات كبدي: إلهام، رفيدة، سندس، هبة، أنس.
- إلى الإخوة والأخوات والأعمام، وكل ذوي رحمي.
- إلى الأحباب والأصدقاء، وكلّ الّذين أعرفهم.
- إلى مشايخي وأساتذتي الأفاضل الذين منحوني من علمهم وأدبهم وتوجيههم، في المدرسة القرآنية، ومن المرحلة الابتدائية إلى يومنا هذا.
- إلى أساتذة وإدارة وطلبة جامعة عمار ثليجي بالأغواط عامة وكلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة خاصة، وأخص بالذكر قسم العلوم الإسلامية.
- إلى كل هؤلاء أقدّم هذا الجهد راجيا من الله تعالى أن يكون خالصا لوجهه الكريم، وأن يجعله في ميزان حسناتنا يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.

شكر وتقدير

أتوّجه بالشكر لله تعالى على منّه وكرمه وتوفيقه، ونعمه عليّ قال تعالى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ ﴾[1].

وأتقدّم بخالص الشّكر، وعظيم العِرفان، ووافر الاحترام، وكامل التّقدير، لِمن أحَاطني بِعنايته، وخَصّني بِرعايتِه، وقادَ خطاي في هذه الأطروحة، فضيلة الأستاذ الدّكتور المشرف "**لخضر لخضاري**"، فقد استفدت مِنْ ملاحظاته وتوجيهاته السّديدة، واستدراكاته القيّمة، يُزيّن كل ذلك أدب جمّ، وتواضع غيرُ متكلّف، فَفتحَ لي صدره وقلبه، وأشعرني بأخوته قبل أستاذيته، أسأل الله أن يبارك له في ماله وأهله وولده.

ولا يسعني إلاّ أن أتقدّم بالشّكر الجزيل والعرفان، لهذا الصّرح العلمي، جامعة وهران (1) عامة، وكلّية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية خاصة، كما أشكر شكرا خاصا قسم العلوم الإسلامية ممثلا في أساتذتها وإدارتها وطلبتها.

كما أتقدّم بالشّكر والتّقدير لأَعضاء لجنة المناقشة الموقّرين على تفضّلهم قبول مناقشة هذه الأطروحة التي تثريها وترفع من قيمتها، وعلى نصائحهم وتوجيهاتهم، سائلا المولى أن ينفعني بها.

وأعمّ بالشّكر كلّ من كانت له يد في هذا الجهد، وأعان على إنجاز هذه الأطروحة، جزاهم الله عني خيراً، وأخصّ بالذّكر: الحاج فاضل، ومسعود نقموش.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

1- سورة النحل، الآية: 53.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهدي الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله -ﷺ- ، قال الله تعالى:

- ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾[1].
- ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾[2].
- ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١ ﴾[3].

أما بعد؛

فإن علماء الإسلام عنوا عناية خاصة بعلم أصول الفقه، وخاضوا غمار أبحاثه وجعلوه أمرا قائما بذاته، لأنه من أبرز وأهم العلوم المرتبطة بالشريعة الإسلامية، ذلك أنه يحوي المنهج العلمي الذي لا بد منه للتعرف على المصادر الشرعية للأحكام، ثم لاستنباط الأحكام الفقهية منها على الوجه الصحيح.

1- سورة آل عمران، 102.

2- سورة النساء، الآية: 01.

3- سورة الأحزاب، الآية: 70- 71.

ومن المواضيع الأصولية الصِّرفة التي عني علماء الأصول بها موضوع "التّعارض والترجيح" لأنه موضوع واسع الأكناف متعدد الجوانب ومتشعب الأطراف، جدير بالبحث العميق والدراسة العلمية المستفيضة، وقد درسه علماء القرآن من جهة ما يتعلق بالقرآن الكريم فقط، تحت عنوان "مشكل القرآن" أو "موهم الاختلاف والتناقض"[1].

ودرسه علماء الحديث من جهة ما يتعلق بالحديث الشريف فقط تحت عنوان "مشكل الحديث" أو "اختلاف الحديث" أو "تأويل مختلف الحديث" أو "تلفيق الحديث" وهذه العناوين كلها تطلق على مسمى واحد[2].

وقد كان الإمام ابن بطّال أحد العلماء الذين أيّدهم الله تعالى بعلم وفقه وشرّفهم بالدفاع عن دينه وشريعته وقرآنه إلا أنه لم يفرد مؤلفا خاصا يتناول موضوع التّعارض والترجيح إلا ما ذكره من خلال كتابه "**شرح صحيح البخاري**".

ولهذا وقع اختياري على هذا العالم الفذ لاستخراج منهجه من خلال مؤلفه المشار إليه.

وبعد استخارة الله تعالى ثم استشارة الأستاذ الدكتور لخضر لخضاري حفظه الله ورعاه، استقر عنوان بحثي بـ: "**منهج الإمام ابن بطّال في دفع تعارض الأدلة من خلال شرحه لصحيح البخاري**".

1- الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، لبنان، ط1، (1376هـ- 1957م). السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، تح: مركز الدراسات القرآنية، (د.ط)، 1426هـ (3/ 79).

2- محمد عجاج الخطيب، **أصول الحديث**، دار المنارة للنشر والتوزيع، دار ابن حزم، (د.ط)، (د.س)، (ص: 273).

أهمية الموضوع:

ألخص أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

1- البحث موضوعه فرع من فروع أصول الفقه لأنه العلم الضابط لحركة الاجتهاد في كل عصر من العصور، فإعادة الصلة بهذا العلم تؤدي حتما إلى إعادة الصّلة بعملية الاجتهاد الفقهي، لا يستغني عنه دارس وطالب علم، بل لا تكتمل ثقافة الدارس المسلم إلا به، فلا يستغني عنه طالب علم التفسير، ولا طالب علم الحديث، ولا طالب علم الفقه، لأن قواعده مفيدة في جميع هذه العلوم.

2- من أهم وأنفع أبواب علم الأصول في تكوين العقلية العلمية الشاملة باب (التّعارض والترجيح) وهو باب يفيد في الحياة العلمية والعملية.

3- تظهر أهميته أيضا من خلال أقوال العلماء فيه.

قال ابن حزم في معرض الكلام عن قضايا التّعارض والترجيح بين النصوص: «هذا من أدقّ ما يمكن أن يعترض أهل العلم من تأليف النصوص وأغمضه وأصعبه... وما وجدنا أحدا قبلنا شغل باله في هذا المكان بالشغل الذي يستحقه هذا الباب، فإن الغلط فيه يكثر جدا إلا من سدد الله بمنّه ولطفه لا إله إلا هو... وإن أمدنا الله بعمر، وأيدنا بعون من عنده، فسنجمع في النصوص التي ظاهرها التّعارض كتبا كافية من غيرها إن شاء الله تعالى ولا حول ولا قوة إلا به»[1].

1- ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام**، تح: أحمد شاكر، بيروت- دار الآفاق الجديدة، (د.ط)، (د.س)، (2/ 25- 26).

وقال عنه الإمام النووي: «... وهذا من أهم الأنواع، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف، ... وإنما يَكْمُل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليون الغوّاصون على المعاني».[1]

4- حاول أعداء هذا الدين بث سمومهم في التشكيك من صدق القرآن والسنة وذلك منذ فجر الإسلام إلى يومنا هذا.

5- هذا البحث يبرز شخصية إسلامية اهتم بها بعض الباحثين، فابن بطّال علم من أعلام الأندلس والمغرب، بل والعالم الإسلامي، وكان مؤلفه مرجعا أساسيا للعلماء المتقدمين كالنووي في شرحه لصحيح مسلم، وابن حجر في كتابه "فتح الباري"، والعيني في كتابه "عمدة القاري".

أسباب اختيار الموضوع:

وقع اختياري على هذا الموضوع لجملة من الأسباب ألخّصها فيما يلي:

1- الموضوع يتعلق ببيان أهمّ أبواب علم أصول الفقه.

2- إثراء رصيدي في علوم القرآن والحديث والفقه وأصوله.

3- استنباطُ منهجه في دفع التّعارض بين الأدلة من خلال كتابه "شرح صحيح البخاري" في بحثٍ خاص محقَّق.

5- الاطلاع على جوانب من اختلاف الأئمة سواء اختلاف المناهج الأصولية أو الفروع الفقهية.

1- النووي، **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**، تح: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي بيروت، ط1، (1405هـ-1985م)، (1/ 90).

6- رغبة مني في خدمة المذهب المالكي المعتمد في الديار المغربية وفي الجزائر خصوصا، وإحياء التراث الفقهي المالكي المتميز من خلال دراسة علم من أعلامه.

7- إثراء المكتبة الفقهية والأصولية من خلال إضافة عنوان أحسبه جديدا والله أعلم.

إشكالية البحث:

رغم كثرة الدّراسات والبحوث المعاصرة التي تناولت هذا الموضوع – التّعارض والترجيح عند الجمهور – إلاّ أنّ جانب التّعارض والترجيح عند المالكية لم يستوف حقه لقلة المشتغلين بذلك، ولكن عند التأمل في المسالك التي انتهجها ابن بطّال في جانب التّعارض والترجيح نجد أنّه قد وافق جمهور الأصوليين، وسنبيّنه بإذنه تعالى.

وقد جاءت هذه الدراسة إسهاما في إثراء ما ذكر ابن بطّال وما قاله علماء الأصول في ذلك.

وتكمن مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

1- هل النصوص الشرعية تتعارض فيما بينها تعارضا حقيقيا؟

2- ما هو موقف الإمام ابن بطّال من مسألة التّعارض بين النّصوص؟

3- ماهي اتجاهات الأصوليين في دفع التّعارض الظاهري بين النّصوص؟

4- هل تميز منهج ابن بطّال في دفع تعارض النّصوص عن غيره من العلماء؟ أم هو موافق لهم في الجملة؟

5- وما هي الطرق التي وضعها ابن بطّال حتى يدفع التّعارض الظاهري بين النّصوص؟

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى الوصول لمجموعة من الأهداف وهي:

1- الوقوف على حقيقة التّعارض الظاهري بين النصوص الشرعية، وبيان أن الشريعة الإسلامية ليس في نصوصها تناقض.

2- بيان موقف الإمام ابن بطّال من مسألة التّعارض بين النّصوص.

3- بيان مناهج الأصوليين في دفع التّعارض الظاهري بين النّصوص.

4- الوقوف على الطرق التي وضعها ابن بطّال حتى يدفع التّعارض الظاهري بين النّصوص.

الدراسات السابقة:

قمت بالبحث والاستقصاء ما أمكن في المكتبات وفي الفهارس التي خصصت للرسائل الجامعية، فوجدت مجموعة من المقالات والرسائل اهتمت بدراسة حياته الشخصية والعلمية ودراسة كتابه "شرح صحيح البخاري"، وآرائه الكلامية والعقيدية، وعن إجماعته، وعن اختياراته الفقهية في العبادات والمعاملات. ومن الرسائل والأطروحات التي لها علاقة مباشرة بالبحث ما يلي:

1)- المنهج الفقهي لابن بطّال من خلال كتابه شرح البخاري.

وهي عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه تخصص أصول الفقه من اعداد الطالب كمال زايدي إشراف: أ. د. محمد علي فركوس، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2009م-2010م.

حيث ذكر في الفصل الثاني من الباب الثاني منهج الإمام ابن بطّال في الاستنباط والترجيح، ثم بين بعض النماذج التي دفع بها ظاهر التعارض بالجمع والترجيح دون التطرق للنسخ.

وما وقفت عليه من محطات في الجمع والترجيح يعد غير شامل للقواعد التي وظفها ابن بطّال في دفعه للتعارض بين النصوص.

2)- **الصناعة الحديثية عند ابن بطّال من خلال شرحه للجامع الصحيح.**

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير تخصص علوم الحديث، إعداد الطالب: مباركية عبد المجيد إشراف: أ. د. مصطفى محمد حميداتو، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة، الجزائر.

قسّم دراسته إلى مقدمة وفصل تمهيدي وأربعة فصول وخاتمة، وقد تطرّق في المبحث الثاني من الفصل الثاني من الرسالة للحديث عن مختلف الحديث عند ابن بطّال في صفحتين، وعن الشروط التي يعرف بها الناسخ والمنسوخ في سبع صفحات، إلا أنها غير كافية في إبراز المنهج الذي اعتمده ابن بطّال في دفعه لظاهر التعارض بين النصوص الشرعية.

3)- **فقه الحديث عند ابن بطّال من خلال شرحه للبخاري. من أول الكتاب إلى آخر كتاب الحج.**

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير تخصص فقه الحديث، إعداد الباحث: بوذينة عبد القادر إشراف: أ. د. حمحامي المختار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، السنة الجامعية: 1434هـ-1435هـ. 2013م-2014م.

جاءت هذه الدراسة للكشف عن جهد عالم من أعلام المالكية في خدمة صحيح البخاري. وقد إشتملت على مقدمة وفصلين وخاتمة، حيث خصص المطلب الأول من الفصل الثاني للحديث عن عناية ابن بطّال بمختلف الحديث، ثم ذكر بعض النماذج التي دفع بها ظاهر التعارض بالجمع والنسخ والترجيح، وقد جاء كل ذلك في حدود ثلاث عشرة صفحة.

إلا أن هذه الدراسة غير كافية في تحديد منهجه الذي اعتمده في دفع التعارض الظاهري بين النصوص.

4)- منهج ابن بطّال في تأويل مختلف الحديث من خلال كتابه شرح صحيح البخاري من أول كتاب الإيمان إلى آخر كتاب الصلاة – نموذجا- (دراسة استقرائية تحليلية).

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير تخصص كتاب وسنة إعداد الباحث: مداح ثامر إشراف: أ. د. عبد النبي محمد، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 1432هـ-1433هـ. 2011م-2012م.

تناولت هذه الدراسة منهج ابن بطّال في تأويل مختلف الحديث دراسة تحليلية استقرائية لبابي الطهارة والصلاة.

وقد جاءت هذه الدراسة من مقدمة وتمهيد، وثلاثة فصول وخاتمة، وقد خصص الفصل الثالث عن منهج ابن بطّال في الجمع والنسخ والترجيح بين الأحاديث المتعارضة، حيث بلغت عدد صفحاتها ثمان عشرة صفحة.

وما وقفت عليه يعد غير شامل للقواعد التي طبقها ابن بطّال في دفع التعارض بين النصوص، وهو الأمر الذي قصدت استكمال جوانبه والتركيز على إعطاء نظرة شاملة حوله.

5)- مسالك دفع التعارض والترجيح عند الإمام ابن بطّال المالكي من خلال شرحه على صحيح البخاري.

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في الفقه والأصول إعداد الباحث: عامر توفيق، إشراف: أ. د. فيصل بن سعيد تليلاني، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية: 1436هـ-1437هـ. 2015-2016م.

وقد شملت هذه الدراسة على مقدمة وباب تمهيدي، وأربعة أبواب وقد تطرق في الباب الثاني من الأطروحة للحديث عن مسالك دفع التعارض عند ابن بطّال، حيث أشار فقط إلى ثلاثة مسالك وهي: الجمع بين النصوص عن طريق التخصيص، التقييد، والتأويل. أما الباب الثالث والرابع فقد أشار إلى بعض مسالك الترجيح باعتبار السند والمتن والدلالة والاستعمال، والأمور الخارجية، لكنه أكثر من الأمثلة.

إلا أن هذه الدراسة ركزت على مسالك الترجيح التي اعتمدها ابن بطّال في شرحه، إلا أنه لم يشر إلى أهم قواعد الترجيح لدفع التعارض الظاهري بين أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

6)- منهج الإمام ابن بطّال في دفع التعارض بين النصوص الشرعية من خلال كتابه (شرح صحيح البخاري).

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية تخصص الفقه وأصوله. إعداد الباحثة: يسرى ثروت محمد مجاهد إشراف: أ. د. محمد شرف الدين خطاب، ود. عبد الرحمان عبد الحميد الطواب، السنة الجامعية: 1433هـ- 2012م. وهذه الرسالة موجودة في دليل الرسائل والأطروحات لكلية الشريعة الإسلامية. جامعة المنيا بمصر.

ولم يتسنّ لي الإطلاع عليها، وهذا البحث بنفس عنوان بحثي، ولكن لم أعلم بوجوده، مع أنني اطلعت على بعض فهارس المراكز العلمية كمركز الملك فيصل للبحوث، ومكتبة الملك فهد الوطنية، كما سألت عن هذا عددا من الأساتذة المختصين فوافقوا على اختيار موضوع الأطروحة.

وكل هذه الرسائل والأطروحات لم تطبع بعد، إنما هي في رفوف مكتبات وأرشيف هذه الجامعات.

المنهج المتبع في البحث:

لقد نهجت في دراستي أكثر من منهج لطبيعة الموضوع، وهي:

- **المنهج الاستقرائي:** وذلك بجمع المادة العلمية من كتب الأصول القديمة والحديثة، ومن مختلف المذاهب وضم بعضها إلى بعض، وذلك بتتبع الجزئيات من خلال مناقشة ابن بطّال للأدلة، ولأقوال العلماء للوصول إلى كلية وهي بمثابة النتيجة التي يصل إليها -رحمه الله-.
- **المنهج الاستنباطي:** وهو الأساس الذي اعتمدت عليه لاستخلاص المسائل الفقهية المبنية أحكامها على دفع التّعارض، وهذا كله بعد وضع القاعدة الأصولية.
- **المنهج التحليلي المقارن:** وذلك من خلال عرض مناهج الأصوليين وما دار حولها من خلاف أو اتفاق بين العلماء، ثم أقارن وأناقش بعض هذه الأقوال، ثم أذكر بعد ذلك الرأي المختار بناءً على قوة الدّليل وانسجامه مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

طريقة تحرير البحث:

اتبعت في كتابة هذا البحث الطريقة التالية:

1- **ما يتعلق بالآيات القرآنية:** اتبعت فيها المنهج الآتي:

- أخرّج الآيات القرآنية في هامش الرسالة، وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية.
- اعتمدت في كتابة الآية القرآنية على رواية ورش عن نافع، حيث اعتمدت على مصحف ورش الإلكتروني المطابق لمصحف المدينة والمصادق عليه من طرف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالجزائر، سنة 2016.

2- **ما يتعلق بالأحاديث النبوية:** اتبعت فيها المنهج الآتي:

- أخـرّج الأحاديـث والآثـار الـواردة فـي البحـث، فـإن كـان الحـديث فـي الصـحيحين أو أحدهما، فأكتفي بتخريجه، فإن لم يكن في أحدهما فإني أعزوه إلى أصحاب السنن الأربعة، فإن لم يكن في أصحاب السنن الأربعة فغيرهم من كتب السنن، مع بيان درجة الحديث إن اقتضت الحاجة إلى ذلك، وقد نقلت في ذلك حكم الألباني صحة أو ضعفًا.
- أخرّج الحديث من مصدره الأصلي، حيث أذكر صاحب الكتاب وعنوانه، ثم اسم الكتاب، واسم الباب، ثمّ أذكر الجزء والصفحة، ثمّ رقم الحديث.

3- **ما يتعلق بالتهميش:** اتبعت في كتابة الهوامش الطريقة الآتية:

- أذكر اسم الشهرة للمؤلّف في الغالب ثم العنوان الكامل للكتاب عند ذكره لأول مرة، ثمّ أكتب التحقيق إن وجد، ثمّ دار النشر، مكان النشر، الطبعة، تاريخ النشر، الجزء والصفحة.
- إذا لم يذكر في الكتاب الطبعة أو التاريخ، أشير إلى ذلك برمزين هما: (د.ط)، (د.س) على الترتيب.
- أشير إلى المصدر الذي أتصرف في عبارته في الهامش، كما أشير إلى المصدر الذي استفدت من أفكار صاحبه في الهامش بلفظ: ينظر.
- أخصص كل صفحة بتهميش جديد، أما إذا ذكر المصدر مباشرة بعده أكتب المصدر نفسه.

4- **ما يتعلق بالفهارس:**

- وضعت فهرسا للآيات، والأحاديث، والأعلام المترجم لهم، وفهرسا للمسائل الفقهية، وفهرسا للمصادر والمراجع، وأخيرا ختمت ذلك بفهرس للموضوعات.

- ترجمت لأغلب الأعلام الذين وردت أسماؤهم في متن الأطروحة في أول ذكر لهم، وأستثني المعروف منهم من الصحابة والتابعين وأصحاب المذاهب المشهورة والعلماء المعاصرين الذين لازالوا على قيد الحياة.

5- **وضعت ثلاثة فصول لبحثي، ووازنت بين مباحث كل فصل**، حيث جعلته بين مبحثين إلى ثلاثة، ووازنت بين مطالب كل بحث، حيث جعلته كذلك بين اثنين إلى ثلاثة على أكثر تقدير.

6- **أجمع مادة البحث العلمية من المصادر والمراجع الأصلية**، المثبتة في هوامش البحث، وفي فهرس المصادر.

7- **أذكر الوجوه التي يرفع التّعارض الظاهري بين الأحاديث النبوية عند ابن بطّال**، مع ذكر بعض الأمثلة التطبيقية من كتابه "شرح صحيح البخاري".

8- **أقوم بالترجيح بين المذاهب في بعض المسائل الأصولية والفقهية المختلف فيها أحيانا**، مع الحرص على التوفيق بينها ما أمكن حفاظا على الائتلاف، وتضييقا لهوّة الخلاف.

9- **أوثّق الأقوال من كتب المذاهب**، مع بيان وجه الدلالة من الدليل، وأذكر ما يرد عليه من مناقشة وأجوبة ما أمكن.

10- **أشرح المصطلحات والكلمات الغامضة**، وأوثقها من مصادرها.

صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي واجهتني في البحث:

1- تناثر كلام ابن بطّال في دفعه للتعارض الظاهري بين الأحاديث من خلال كتابه الذي يحتوي على عشر مجلدات كلفني جهدا كبيرا في تتبعه وجمعه، فقد تجد المسألة الواحدة في أكثر من كتاب.

2- يفتقد شرح ابن بطّال إلى تحقيق علمي دقيق، حيث ينقل أقوال علماء الأصول والفقهاء، وعلماء اللغة ولا يسندها في كثير من الأحيان إلى مصادرها، خاصة ما تعلق بأقوال أحمد.

3- ينقل كثيرا عن بعض العلماء وخاصة شيخه المهلب بن أبي صفرة، لكن كتبهم مفقودة، لذلك يصعب على الباحث التأكد من صحة المعلومات.

4- ينقل كثيرا عن ابن جرير الطبري، وعن أبي جعفر الطحاوي، وعن المهلب بن أبي صفرة حتى أن الباحث يصعب عليه التفريق بين رأيه ورأي هؤلاء.

خطة البحث:

تناولت موضوعات هذا البحث وفق خطة سلكتها لتكون من:

مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وفهارس.

❖ **مقدمة:**

وتشتمل على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والإشكالية التي تعرض لها البحث، والأهداف المرجوة منه، كما ذكرت الدراسات السابقة التي تناولته، وأردفتها بالمنهج الذي اتبعته في البحث، والطريقة التي تمّ تحريره بها، وأشرت بعد ذلك للصعوبات التي اعترضتني أثناء البحث، وختمتها بالخطة التي سرت وفقها.

❖ **الفصل الأول: التعريف بالمؤلّف والمؤلّف وبيان ماهية المنهج والدليل والتّعارض بين النصوص.**

ويشتمل على ثلاثة مباحث وكل مبحث على مطلبين:

- **المبحث الأول: التعريف بالمؤلّف والمؤلّف.**
  - **المطلب الأول:** التعريف بالمؤلّف.

- **المطلب الثاني:** التعريف بالمؤلّف.

- **المبحث الثاني: بيان ماهية المنهج والدليل.**
  - **المطلب الأوّل:** تعريف المنهج لغة واصطلاحا.
  - **المطلب الثاني:** تعريف الدليل لغة واصطلاحا.
- **المبحث الثالث: بيان ماهية التّعارض بين النصوص.**
  - **المطلب الأوّل:** مفهوم التّعارض بين النصوص.
  - **المطلب الثاني:** وقوع التّعارض بين الأدلة ومناهج علماء الأصول في دفعه.

❖ **الفصل الثاني: دفع التّعارض بين النصوص الشرعية بالجمع والنسخ عند ابن بطّال**

ويتكون من مبحثين، الأول منهما يحوي ثلاثة مطالب، أما الثاني فيتكون من مطلبين:

- **المبحث الأول: دفع التّعارض بالجمع بين النصوص عند ابن بطّال.**
  - **المطلب الأوّل:** مفهوم الجمع بين النصوص.
  - **المطلب الثاني:** اتجاهات العلماء في الجمع بين النصوص.
  - **المطلب الثالث:** طرق الجمع بين النصوص عند الإمام ابن بطّال.
- **المبحث الثاني: دفع التّعارض بين النصوص بالنسخ عند ابن بطّال.**
  - **المطلب الأول:** مفهوم النسخ بين نصوص الشريعة.
  - **المطلب الثاني:** كيفية دفع التّعارض بين النصوص بالنسخ عند الإمام ابن بطّال.

❖ **الفصل الثالث: دفع التّعارض بين النصوص بالترجيح عند ابن بطّال**

وهو يشمل ثلاثة مباحث، أولها وثانيها يتكونان من مطلبين، أما ثالثها فيتكون من ثلاثة مطالب:

- **المبحث الأوّل: مفهوم الترجيح بين النصوص.**
  - **المطلب الأوّل:** تعريف الترجيح.
  - **المطلب الثاني:** موقف العلماء من العمل بالراجح.
- **المبحث الثاني: أركان الترجيح، شروطه.**
  - **المطلب الأوّل:** أركان الترجيح.
  - **المطلب الثاني:** شروط الترجيح.
- **المبحث الثالث: أوجه الترجيح بين الأحاديث المتعارضة.**
  - **المطلب الأول:** الترجيح باعتبار السند.
  - **المطلب الثاني:** الترجيح باعتبار المتن.
  - **المطلب الثالث:** الترجيح باعتبار أمر خارجي.

❖ **الخاتمة:** تتضمن أهم النتائج التي توصّلت إليها مع ذكر بعض التوصيات.

❖ **فهارس عامة:** فهرس الآيات القرآنية – فهرس الأحاديث والآثار– فهرس الأعلام المترجم لهم – فهرس المسائل الفقهية – فهرس المصادر والمراجع – فهرس الموضوعات.

أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن يهدينا إلى سواء السبيل، وصل اللهم على سيدنا محمد وآله وصحبه وإخوانه أجمعين.

الفصل الأول

التعريف بالمؤلّف والمؤلّف وبيان ماهية المنهج والدليل والتّعارض بين النصوص

ويحتوي على ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: التعريف بالمؤلّف والمؤلّف.
- المبحث الثاني: بيان ماهية المنهج والدليل.
- المبحث الثالث: بيان ماهية التعارض بين النصوص.

الفصل الأول: التعريف بالمؤلّف والمؤلّف وبيان ماهية المنهج والدليل والتّعارض بين النصوص

لاشك أن دراسة أي علم من علوم الشريعة وخاصة ما تعلق بأهم مبحث من مباحث علم أصول الفقه ألا وهو التّعارض بين نصوص الشريعة لعالم من علماء الأندلس من خلال شرحه لصحيح البخاري، يقتضي أولا التعريف بشخصيته وكتابه، وبيان مفهوم المنهج والدليل والتّعارض.

لذلك هذا الفصل يتضمن مبحثين هما:

- **المبحث الأول:** التعريف بالمؤلف والمؤلف.
- **المبحث الثاني:** بيان ماهية المنهج والدليل والتعرض.

المبحث الأول: التعريف بالمؤلّف والمؤلّف

جرت العادة في الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالأعلام أن يترجم فيها للعلم الذي يتكلم عليه، ويسلط الضوء على الحالة السياسية والعلمية والاجتماعية لعصره، والهدف من ذلك الوقوف على مدى تأثير تلك البيئة على حياته العلمية، ومدى مراعاته لتغيرات أوضاع مجتمعه، وتأثيرها فيها ولذا كان لزاما علي تسليط الضوء على العصر الذي عاش فيه ابن بطّال للوقوف على أهم العوامل التي ساعدت على تكوين شخصيته العلمية، ثم أتناول بعد ذلك التعريف بكتابه (شرح صحيح البخاري).

وذلك وفق مطلبين:

- **المطلب الأول:** التعريف بالمؤلف.
- **المطلب الثاني:** التعريف بالمؤلف.

المطلب الأول: التعريف بالمؤلّف

وسأتناوله في ثلاثة فروع:

- **الفرع الأول:** أتعرض فيه للحالة السياسية والعلمية والاجتماعية في عصره.
- **الفرع الثاني:** أتعرض فيه للحديث عن حياته الشخصية وذلك من خلال اسمه ونسبه وكنيته وميلاده ووفاته.
- **الفرع الثالث:** أتناول فيها حياته العلمية وذلك من خلال الحديث عن شيوخه وتلاميذه ومكانته العلمية ومؤلفاته وعقيدته ومذهبه الفقهي.

الفرع الأول: الحالة السياسية والعلمية والاجتماعية.

أولا: الحالة السياسية

شهدت الفترة الممتدة من النصف الثاني من القرن الرابع والنصف الأول من القرن الخامس الكثير من التقلبات والتحولات السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية والعلمية، وقد شهد المغرب الأقصى في هذه الفترة أهم وأخصب مراحله المزدهرة فقد نشأت في هذه الفترة أعظم دولتين عرفهما المغرب هما دولتا المرابطين والموحدين[1] ومن خلال هاتين الدولتين برز المغرب الأقصى كدوله مستقلة وكان لموقفه الأثر الفاعل في ذلك، إذ كان يقع في الركن الشمال الغربي من القارة الأفريقية يحدهُ شرقاً وادي ملوية وجبال تازة، وغرباً المحيط الأطلسي، وشمالاً بحر الروم، وجنوباً جبال درن.

وقد ظهرت في هذه الفترة جملة من التحولات والتغيرات كانت في الكثير الغالب عامل ضعف وتقهقر، وكانت تمثل نوعاً من الاقتتال الداخلي إذ كانت البيعة منعقدة في الفترة التي عاش فيها «ابن بطّال» للمرتضى عبد الرحمن بن محمد بن عبد الملك بن عبد الرحمن الناصر، وكان من أسباب ذلك أن خيران الفتى العامري لما دخل قرطبة مع

1- ينظر: ابن خلدون، **العبر وديوان المبتدأ والخبر**، مطبعة الأميرية، (د.ط)، (د.س)، (2/ 101).

علي بن حمود طمع في أن يجد هشامًا بن المؤيد بالله حيًّا فلما لم يجده استراب من علي بن حمود وحذره وشرع بالفرار واتبعه على ذلك فسبقه زهير العاملي ولحق بمأمنه وشيعته ونُصب هذا المرتضى وزحفوا به إلى قرطبة ثم ما لبث أن قام هؤلاء بمراسلة الأمراء للمناطق المجاورة ومنهم أمير غرناطة زاوي ابن زيري بن مناد الصنهاجي، ثم ما لبث أن اقتتل هؤلاء اقتتالاً شديداً وخذل أنصار المرتضى حتى قتل الأخير فاستولى الصنهاجيون أصحاب زاوي على محلته من الآلات والخيل والقباب[1].

وقد كان ذلك كله أيام دولة القاسم بن حمود، وهو أخو علي بن حمود ابن ميمون بن حمود الذي شهدت حِقْبته كثيراً من الخلافات والنزاعات السياسية غير أن هذه الدولة بقيت لمدة من الزمن مرهوبة الجانب وقد تولى أمور الإمارة من بعد علي بن حمود أخوه القاسم بن حمود الذي كان يلقب بالمأمون وكنيته أبو محمد وولي الأمر مرتين مداولاً لابن أخيه يحيى، ولما ضعف أمر القاسم شرع أبناء أخيه يحيى الكائن بسبته، وإدريس الكائن بمالطة للسيطرة على قرطبة وقد دارت المعارك بين يحيى وعمهِ على رئاسة هذه المدينة[2].

غير أن الأمر لم يستتب ليحيى بن علي بن حمود في قرطبة فخلعه من بها من جند البربر فاستدعى الأمر حضور القاسم بن حمود بنفسه لحسمه فدخل قرطبة يوم الثلاثاء لاثنتي عشرة ليله بقيت من ذي القعدة سنة 413هـ.

فاستمرت أيامه بقرطبة واشبيلية وابن أخيه يحيى بمالطة ويدعى لكل واحد منهم بأمير المؤمنين[3].

1- ينظر: ابن الخطيب السلماني، **تاريخ إسبانية الإسلامي**، تح: إلفير برو فتال، مكتبة الثقافة الدينية ط1، 2004م القاهرة، (ص: 13).

2- المصدر نفسه، (ص: 131).

3- المصدر نفسه، (ص: 133).

وهكذا استمرت الحالة السياسية بالتقلب بين أعقاب بني أمية وبين المتغلبين من بني حمود. وفي ظل هذه التحولات والتقلبات بويع بالخلافة لهشام بن محمود ابن عبد الله بن عبد الرحمن الناصر (ربيع الأول 418هـ) وتلقب بالمعتد بالله، وقدم من منفاه في البونت إلى قرطبة في أواخر سنة 420هـ، ولبث في الخلافة زهاء عامين أساء فيها السيرة حتى سخط عليه أهل قرطبة، وقرروا خلعه، فغادر المدينة ناجياً بنفسه وولده سنه (422هـ) وأجمع القرطبيون بعد فشل هذه التجربة الأخيرة على إلغاء الخلافة والتخلص نهائياً من بني أمية، وإجلائهم جميعاً من المدينة وكان عميدهم ورائدهم في ذلك أبو الحزم بن جهور وبذلك قامت دولة بني جهور في قرطبة[1].

وهكذا ألغى جهور نفسه بعد أن أجمع الشعب على اختياره رئيساً لحكومة قرطبة الجديدة، وكانت هذه الحكومة التي قامت على أنقاض الخلافة الأموية تبسط سلطانها على رقعه متوسطة من الأندلس، تمتد شمالاً حتى جبال الشارات، وشرقاً حتى منابع نهر الوادي الكبير، وغرباً حتى قرب إِسْتِجَة، وجنوباً حتى حدود ولاية غرناطة[2].

وقد أسس ابن جهور حكومة فريدة عرفت بـ «حكومة الجماعة» إذ أنه لم ينفرد بالرياسة ولم يستأثر بتدبير الأمور والبت فيها، لكنه جمع حوله صفوة الزعماء والقادة يتحدث باسمهم أو باسم (الجماعة) ويرجع إليهم في الأمور، فإذا طلب منه مال أو إمضاء أمر من الأمور قال ليس لي عطاء ولا صنع إنما هو «الجماعة» وأنا أمينهم[3].

1- ينظر: زين الدين عمر بن مظفر، **تاريخ ابن الوردي** (1/ 318)، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط1، 1996. أبو العباس المراكشي: محمد بن عذاري المراكشي، **البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب**، تح: بشار عواد معروف، 2013، دار المغرب الإسلامي، تونس، دار الثقافة، بيروت، ط2، 1998، (3/ 232).

2- ينظر: محمود مقديش، **نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار**، تح: علي الزاوي ومحمد محفوظ، دار المغرب الإسلامي، ط1، 1988م، (ص 21).

3- المصدر نفسه، (ص22).

وقد استمرت حكومة الجماعة هذه برئاسة أبي الحزم تدير الأمور في قرطبة وأراضيها زهاء اثنتي عشرة عاماً، وقد سادت بها السكينة والأمن حتى توفي أبو الحزم جهور بن محمد (435هـ) وقرطبة رافلة في حلل السلم والرخاء.

وقد خلف والده أبا الحزم في بداية الأمر باقتفاء أثر أبيه في سياسته بإقرار الحكام وأرباب المراتب في مناصبهم، ولكنه ما لبث أن تنكب عن ذلك لاحقاً فقدم على الناس ولده عبد الملك وأخذ عليهم العهد له، فأساء عبد الملك السيرة واستبد بالسلطة وأفسح المجال للأوغاد وأهمل الشؤون وتسمى بذي السيادتين المنصور بالله، والظاهر بفضل الله، وخطب له على المنابر وذلك خلافاً لما جرى عليه أبوه وجده من قبل من الاعتصام وبالحلم والتواضع والزهد في مظاهر السلطان[1].

وقد تفطن هذا الملك لسوء الأحوال التي آلت إليها مملكته فأوعز إلى وزير أبيه إبراهيم بن السقاء لتدارك ما يمكن تداركه من أحوال الملك والرعية فقام الوزير بذلك أتم قيام، فضبط المملكة وأصلحها، وعمل على تهدئة الأحوال وتوطيد الأمن والنظام واستمر ابن السقاء في النظر مدة طويلة، وكان المعتضد ابن عباد أمير اشبيلية يشعر بأن استمرار هذا الوزير القوي على هذا النحو في رياسة حكومة قرطبة يحول دون تحقيق أهدافه في الاستيلاء عليها، فسعى لدى عبد الملك في حق ابن السقاء وحذره من أطماعه واستئثاره بالسلطة وأغراه بقتله وكان عبد الملك سيئ الرأي والتقدير، فاستمع لتحريض ابن عباد، وقتل وزيره في كمين دبره سنة 455هـ[2].

ومن هنا بدأت عوامل الضعف والانهيار تدب دبيباً إلى جهاز الحكم وزادت الأحوال سوءاً ولا سيما بعد التنافس بين عبد الملك وأخيه الأكبر عبد الرحمن على مقاليد الحكم في

1- ينظر: محمود مقديش، **نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار**، (ص22).

2- ينظر: أبو العباس المراكشي، **البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب**، (3/ 232).

قرطبة حتى أذن الله لهذه الدولة بالسقوط سنة 462 هـ لتتولاها الإمارات الأخرى[1].

ويقول أبو محمد بن حزم واصفًا الأحوال السيئة التي كانت تمر بها بلاد الأندلس: اجتمع عندنا بالأندلس في صقع واحد خلفاء أربعة، كل واحد منهم يُخطب له بالخلافة بموضعه وتلك فضيحة لم يُر مثلها: أربعة رجال في مسافة ثلاثة أيام كلهم يتسمى بالخلافة وإمارة المؤمنين، وهم: خلف الحصري بإشبيلية على أنه خليفة هشام بعد اثنين وعشرين سنة من موت هشام وشهد له خِصيان ونسوان فخطب له على منابر الأندلس وسفكت الدماء من أجله، ومحمد بن القاسم خليفة بالجزيرة، ومحمد بن إدريس خليفة بمالقة، وإدريس بن علي بيُشتر[2].

عاش الإمام ابن بطّال عصراً مضطرباً سياسياً إلا في بعض الأوقات التي شهدت استقراراً نسبياً وقد أثر ذلك عليه وعلى المجتمع الذي يعيش فيه بسبب الصراع القائم بين الملوك وانتشار اللهو والمجون.

ثانيا: الحالة العلمية

ما من شك أن الاضطراب السياسي في أي مجتمع من المجتمعات له أثره الإيجابي أو السلبي على جوانب الحياة كلها، وإذا كانت الحياة السياسية لعصر ابن بطّال مضطربة وغير مستقرة فإن الحياة العلمية لهذا العصر قد شهدت ازدهاراً ملحوظاً إذ كان هذا العصر متميزاً بالازدهار المعرفي وكان معظم الملوك والرؤساء من أكابر الأدباء والشعراء والعلماء فكانت قصورهم منتديات زاهرة ومجامع حافلة بالعلوم والآداب والفنون، وهذا أمر يدعونا للتعجب، إذ لا يتصور في المجتمعات التي ينقصها الاستقرار والنظام أن تزدهر بالعلوم والمعارف بيد أن هذا هو الواقع الذي كانت تعيشه دول الطوائف. فقد كان ملوك الطوائف على الرغم من طغيانهم المطبق كانوا حريصين على العلم والمعرفة.

1- محمود مقديش، **نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار**، (ص: 26- 28).

2- ينظر: ابن الخطيب السلماني، **تاريخ إسبانية الإسلامية**، (ص 142- 143).

فهؤلاء بنو عباد كانوا فضلاً عن مواهبهم الأدبية والشعرية الرفيعة يجمعون في بلاطهم، وهو أزهى قصور الطوائف جمهرة من أكابر شعراء العصر وكتابه[1].

وكذلك كان بنو الأفطس[2] ملوك بطليوس من حماة الشعر والأدب وقد وصفهم ابن بسام في الذخيرة بأنهم من (أسرة أصالة وبيت جلالة أخذوا العلم، وورثوه كابرًا عن كابر، ثلاثة كهقعة الجوزاء وإن أربوا عن الشهر في السنا والسناء).

وقد نبغ في عصر الطوائف جماعة من العلماء الأفذاذ في مقدمتهم العلامة أبو محمد علي بن حزم،[3] وقد برع في الفقه والعلوم الشرعية وأصول المذاهب والنحل فضلاً عن المنطق والفلسفة واللغة والمعرفة بالسير والأخبار، ومن العلماء الذين ظهروا في هذا العصر العلامة أبو الوليد الباجي وهو سليمان بن خلف بن سعيد بن أبي التجيبي الباجي الحافظ ولد بمدينة بطليوس غربي الأندلس (403هـ). درس في قرطبة ثم سافر إلى المشرق ودرس حينًا في مكة ثم في بغداد. وكان من كتاب الموسوعات في هذا العصر العلامة اللغوي الجغرافي أبو عبيدة البكري وقد اشتهر بمعجمه المسمى (معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع) ومن أولئك العلماء أيضاً العلامة ابن عبد البر، وهو أبو عمر يوسف بن عبد الله النميري القرطبي ولد سنة (368هـ) وقضى شطراً من حياته في دانية وبلنسية وشاطبة.

1- ينظر: محمد عبد الله عنان، **دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي**، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، (ص428).

2- الأفطس: هو محمد بن سالم مجهول لا يعرفه أهل بخارى: ينظر: ابن عذارى المراكشي، **المغرب في حلى المغرِب** (1/ 153).

3- هو الإمام الحافظ العلامة أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح الفارسي الأصل ثم الأندلسي القرطبي اليزيدي (ت456هـ): ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية، تح: جماعة من الأساتذة، ط3، 1987، (12/ 91).

هذا وقد كان عصر الطوائف فضلاً عن هذه النهضة الأدبية والفكرية الشاملة يتسم كذلك بازدهار الدراسات العلمية وقد نبغت فيه طائفة من أكابر الرياضيين والفلكيين الذين كانت بحوثهم فيما بعد مستقى خصبًا لإقتباس الغرب، وكان من هؤلاء أبو إسحاق إبراهيم بن يحيى الزرقاني القرطبي صاحب الجداول الفكرية الشهيرة أصله من طليطلة وقد ذاعت جداوله الفلكية ذيوعاً عظيماً وكانت في كثير من المواطن أصح من غيرها من الجداول القديمة وتوفي الزرقاني سنة (480هـ). وأبو القاسم أصبغ بن السمع الغرناطي المتوفى سنة (438هـ) وكان بارعاً في الهندسة والفلك، وله كتب قديمة في الهندسة[1] وكان من آثار ازدهار الحركة الفكرية في عصر الطوائف أن انتشرت المكتبات وكان أمراء الطوائف يتنافسون في اقتناء الكتب النفسية والنادرة وقد كانت تنهال على شبه الجزيرة من سائر أنحاء العالم الإسلامي. ولقد شاع فن الموشحات والأزجال في عصر المرابطين، يقول ابن خلدون عن نشأة فن الموشحات (وأما أهل الأندلس. فلما كثر الشعر في قطرهم وتهذبت مناحيه وفنونه وبلغ التنميق في الغاية استحدث المتأخرون فناً يسمونه بالموشح ينظمونه أسماطاً وأغصاناً يكثرون منها ومن أعاريضها المختلفة ويسمون المتعددة منها بيتاً واحداً ويلتزمون عند قوافي تلك الأغصان وأوزانها متتالية فيما بعد إلى آخر القطعة وأكثر ما تنتهي عندهم إلى سبعة أبيات ويشتمل كل بيت على أغصان عددها بحسب الأغراض والمذاهب وينسبون فيها ويمدحون كما يفعل في القصائد وتجاوزوا في ذلك إلى الغاية واستظرفه الناس جملة لسهولة تناوله وقرب طريقه[2].

لهذا نقول إن انحطاط الشعر والأدب في عصر المرابطين كان أكذوبة استشراقية بان زيفها أمام حقائق التاريخ.

1- ينظر: محمد عبد الله عنان، **دول الطوائف، منذ قيامها حتى الفتح المرابطي**، (ص: 435).

2- ابن خلدون، **المقدمة**، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، (ص: 436).

ثالثا: الحالة الاجتماعية

كان هذا العصر عصر الترف والانغماس في الشهوات والإسراف في الملذات والتحلل من القيم والأخلاق فظهر السفور والاختلاط بين النساء والرجال فضلاً عن شرب الخمر وذيوع العلاقات الغرامية بين الجنسين. «وكان الكثير منهم أي الأمراء والملوك يجاهرون بالمعاصي وارتكاب الأمور المحرمة وهو ما يسجله عليهم الفيلسوف ابن حزم. وقد كانت قصورهم المترفة الأنيقة تزدهر بمجالس الشعر والأدب فهي تحفل في الوقت نفسه بمجالس الانس والطرب والغلمان والخمر وكانت مجتمعات الطوائف المرهقة المنحلة تتأثر بهذه الروح الإباحية وتجنح إلى اجتناء المتعة المادية والملاذ الحسية بمختلف ضروبها وكان هذا الانحلال الشامل يجتاح يومئذ سائر طبقات المجتمع الأندلسي»[1].

الفرع الثاني: حياته الشخصية

درجت الدراسات المتخصصة بالأعلام وجهودهم في شتى صنوف المعرفة أن تدرج ترجمة وافية بالشخصية التي تدور حولها الدراسة استكمالاً للمنهج العلمي في كتابة البحوث والرسائل الجامعية، ومن هنا كان لابد لنا ونحن نبحث عن منهجه في دفع التّعارض الظاهري بين الأدلة في كتابه الموسوم بـ: "شرح صحيح البخاري"، أن نتعرض لهذه الشخصية بالترجمة الوافية، ولا بد من التنبيه قبل الولوج في تعريف هذه الشخصية أن نلفت النظر إلى قلة المصادر التي ترجمت له.

1- محمد عبد الله عنان، **دول الطوائف، منذ قيامها حتى الفتح المرابطي**، (ص: 424).

أولا: اسمه ونسبه

1- اسمه:

هو أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطّال[1].

2- نسبه:

للإمام ابن بطّال نسبٌ كثيرة فمنها: القرطبي،[2] والبكري،[3] والبلنسيّ،[4] واللجام[5].

1- ينظر، الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، تح: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط9 1413هـ، (18/ 47)، **العبر في أخبار من غبر**، تح: صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت- الكويت 1966م، (1/ 22)، **تذكرة الحفاظ**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، (6/ 1126). ابن فرحون، **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، مطبعة المعاهد- مصر، ط1، 1351هـ، (1/ 203). حاجي خليفه، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، ط2، مكتبة المثنى، بغداد، (1390هـ- 1971م)، (1/ 119). القاضي عياض، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، تح: أحمد بكير محمد، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (د.ط)، 1967م، (4/ 827). خير الدين الزركلي، **الأعلام لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، دار الملايين، بيروت- لبنان، ط15، 2002م، (4/ 285).

2- هو الحسن القرطبي كما ذكره خير الدين الزركلي والذهبي وأغلب من ترجم للشيخ. والقرطبي: نسبة إلى مدينة قرطبة عاصمة الأندلس وقرطبة كلمة أعجمية رومية ولها في العربية مجال يجوز أن يكون من القرطبة وهو العدو الشديد وقرطبة مدينة عظيمة بالأندلس وسط بلادها وكانت سريراً لملكها وقصبتها وبها كانت ملوك بني أمية ومعدن الفضلاء... وينسب إليها جماعة وافرة من أهل العلم ومنهم الإمام ابن بطّال. ياقوت الحموي: **معجم البلدان** (4/ 325)، دار صادر بيروت، 1977. ينظر: السمعاني، **الأنساب**، دار إحياء التراث العربي لبنان، ط1، 1999م، (4/ 37). ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، (3/ 62).

3- البكري أول باء معجمه بواحدة فهو كثير ممن ينسب إلى أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- وممن ينسب إلى بكر بن وائل. ينظر: ابن ماكولا، **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، تح: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط1، 1963،(1/ 452).

4- البلنسي، نسبة إلى مدينة بلنسِية السين مهملة مكسورة وياء خفيفة، كورة مدينة مشهورة بالأندلس متصلة بحوزة كورة تدمير وهي شرقي تدمير وشرقي قرطبة وهي برية وبحرية ذات أشجار وأنهار وتعرف بمدينة التراب وأهلها خير أهل الأندلس يسمون عرب الأندلس ينظر: ياقوت الحموي، **معجم البلدان** (1/ 490).

5- اللجام أو ابن النجام: وهو بكسر اللام مع التخفيف كما ذكر ذلك ابن ناصر الدين الدمشقي، **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1 1993م، (7/ 360)،=

ثانيا: كنيته ولقبه ووالده

1- كنيته:

اتفق أهل الترجمة على أن كنية ابن بطّال التي اشتهر بها هي (أبو الحسن) لأنها توافق اسمهُ علي[1].

2- لقبه:

اتفق المؤرخون وأهل الترجمة على أن لقبه هو ابن بطّال[2].

3- والده:

هو خلف بن أحمد بن بطّال، أبو القاسم البكري من أهل بلنسية. روى عن: أبي عبد الله ابن الفخار، وغيره من المشايخ الكثيرين روى عنه: أبو داود المقرئ، وأبو بحر الأسدي وكان فقيها أصولياً من أهل النظر والاحتجاج بمذهب الإمام مالك وله مؤلفات حسان، استقضي ببعض نواحي بلنسية، ورحل وحج، وتردد بالمشرق نحو أربعة أعوام طالباً للعلم، توفي سنة أربع وخمسين وأربعمائة[3].

= بينما ذهب صاحب سير أعلام النبلاء إلى تشديد الجيم فقال اللجّام. انظر الذهبي، **سير أعلام النبلاء** (18/ 47) واللجام بفتح اللام وتشديد الجيم هذه النسبة إلى عمل اللجام وبيعه والمشهور بهذا النسب. أما نسبة النجام التي ذكرها القاضي عياض في **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة إعلام مذهب مالك** (1/ 827) نسبة إلى النجم فربما توهم البعض إلى كونه من المهتمين بعلم النجوم. والراجح في نسبه النسب الأولى لأمرين:

- إجماع كثير من المؤرخين المترجمين له على كونه النسب هي ابن اللجام على خلاف القاضي عياض.
- تقدم وفاة من ترجم له ونسبه بابن اللجام على من ترجم له ونسبه بـ (ابن اللجام).

1- هو أبو الحسن القرطبي كما ذكره: خير الدين الزركلي، **الأعلام لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، (4/ 285) والذهبي **سير أعلام النبلاء**: (182، 47).

2- بطّال بفتح الياء الموحدة وتشديد الطاء المهملة. هذه النسبة إلى البطّال وهو اسم لجد أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن مسلم بن البطّال اليماني ... وهو من صعدة اليمن ينظر: السمعاني، **الأنساب**، (1/ 366).

3- ينظر: ابن فرحون، **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، (1/ 1151).

ثالثا: مولده ووفاته

1- مولده:

لم تتعرض المصادر التي ترجمت لابن بطّال لمولده وذلك لأن الأشخاص يولدون ولما يعرف عليهم مستقبلهم في قادم الأيام لذلك فإن كثيراً من مواليد الأعلام تكون غير معروفة.

2- وفاته:

توفي أبو الحسن بن بطّال -رحمه الله- في صفر، وقيل: في محرم، سنة تسع وأربعين وأربع مئة[1]. وقيل: توفي سنة أربع وأربعين وأربعمائة[2]، والأول هو الأشهر والأرجح كما ذكره أصحاب التراجم والله أعلم.

الفرع الثالث: حياته العلمية

لابد ونحن نتكلم عن منهجه في دفع التّعارض الظاهري بين الأدلة من خلال شرحه لصحيح البخاري أن نتعرض للنشأة العلمية لهذه الشخصية بدءً من ذكر شيوخه والتعرف بهم ومروراً بآثاره العلمية وانتهاء بمكانته ومنزلته بين العلماء وبالارتكاز على ما تقدم يمكن إيجاز كل ذلك من خلال ما يأتي:

أولا: شيوخه

1- أبو عمر الطلمنكي:

هو الإمام المقرئ المحقق المحدث الحافظ الأثري أبو عمر أحمد بن محمد

1- ينظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء** (18/ 63)، **العبر في أخبار من غبر** (1/ 221)، **تذكرة الحفاظ،** (3/ 1126). ينظر: عبد الرحمن السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، تح: محي الدين عبد الحميد، ط1، مطبعة السعادة سنة 1952م، (1/ 442).

2- ابن بشكوال، **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وأدبائهم**، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، 2010م، (1/ 84).

عبد الله بن أبي عيسى لبُ بن يحيى المعافري الأندلسي الطلمنكي[1].

قال ابن بشكوال: هو عالم أهل قرطبة وصاحب التصانيف وروى عن أبي عيسى الليثي وأحمد بن عون الله وأخذ عن أبي بكر الأيوبي وأبي بكر المهندس وخلق كثير وكان خبيراً في علوم القرآن، وتفسيره وقراءاته وإعرابه وأحكامه ومعانيه، وكان ثقة، صاحب سُنة وأتباع ومعرفه بأصول الديانة، وكان سيفاً مجرداً على أهل الأهواء والبدع قامعاً لهم. غيوراً على الشريعة شديداً في ذات الله تعالى[2].

2- المهلب بن أبي صفرة:

أبو القاسم المهلب أحمد بن أبي صفرة أسيد بن عبد الله الأسدي الأندلسي المربي مصنف شرح صحيح البخاري، وكان أحد الأئمة الفصحاء الموصوفين بالذكاء.

أخذ عن أبي محمد الأصيلي[3] وفي الرحلة عن أبي الحسن القابسي وابن الحسن علي بن بندر القزويني وأبي ذر[4] الحافظ.

روى عنه أبو عمر بن الحذاء ووصفه بقوة الفهم وبراعة الذهن وحدث عنه أيضًا أبو عبد الله بن عابد وحاتم بن محمد ولي قضاء المرية توفي في شوال سنة خمس

1- ينظر: القاضي عياض، **ترتيب المدارك لمعرفة وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، (ص: 749). ينظر: الذهبي، **تذكرة الحفاظ** (3/ 198). ينظر: ابن تغري بردي جمال الدين يوسف الأتابكي، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر القاهرة**، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، (5/ 28). ينظر: محمد سامر الكتبي، **عيون التواريخ**، تح: فيصل السامر ونبيلة عبد المنعم، وزارة الثقافة بغداد 1980. (12/ 173).

2- ينظر: الذهبي، **العبر في خبر من غبر**، (2/ 260- 261).

3- عبد الله بن ابراهيم بن محمد، الفقيه الأصيلي، ولد بقرطبة وتعلم بها، وكتب بمكة "صحيح البخاري" عن أبي زيد المروزي، (ت392هـ). ينظر: الذهبي، **تاريخ الإسلام**، (27/ 266).

4- أبو ذر هو عبد الله بن أحمد الإمام المحدث الحافظ، له عدة تصانيف (ت434هـ). وقيل (435هـ). ينظر: ابن العمّاد، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تح: حمود الأرناؤوط، دار ابن كثير دمشق، ط1، 1986م، (3/ 254). محمد مخلوف، **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، (1424هـ- 2003م)، (ص: 104).

وثلاثين وأربع مئة[1].

3- أبو المطرف القنازعي:

هو العلامة القدور الفقيه المحدث المقرئ المفسر الزاهد الورع أبو المطرف عبد الرحمن بن مروان بن عبد الرحمن الأنصاري، ولد سنة 341 هجرية. تصدر للإقراء والفقه بقرطبة، روى عنه: محمد بن عتاب، وابن عبد البر، وطائفة وكان إماماً متفنناً حافظاً خاشعاً متهجداً مفسراً بصيراً بالفقه واللغة، وكان زاهداً ورعاً قانعاً باليسير، مجاب الدعوة بعيد الصيت رأسا في القراءات، صاحب التصانيف. مات في رجب سنة ثلاث عشرة وأربع مائة. عن اثنتين وسبعين سنة[2].

4- يونس بن مغيث:

هو الإمام الفقيه يونس بن محمد بن مغيث قاضي الجماعة بقرطبة، أبو الوليد، ويعرف بـ (ابن الصفار)، ولد سنة 338هـ. روى عن محمد بن معاوية القرشي. وأبي عيسى الليثي، وتفقه على أبي بكر ذرب وولي القضاء مع الخطابة والوزارة، ونال رياسة الدين والدنيا، وكان فقيهاً كبيراً، عدلاً حجة علامة في اللغة والعربية والشعر. فصيحًا مفوها. كثير المحاسن. له مصنفات في الزهد، توفي في رجب سنة 429هـ. وشيعه خلق لا يحصون[3].

1- ينظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، (17/ 579). ينظر: ابن العمّاد، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، (2/ 255).

2- ينظر: القاضي عياض، **ترتيب المدارك لمعرفة وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، (4/ 726). ينظر: أبو الحسن المغربي الأندلسي، **المغرب في حلى المغرب**، تح: شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، ط3، 1955م، (1/ 158). ينظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء** (17/ 243).

3- المصدر نفسه، (17/ 569). ينظر: ابن العمّاد، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** (2/ 244).

5- ابن عفيف:

هو أحمد بن عفيف القرطبي (أبو عمر) فقيه وأديب تولى قضاء لورقة، وكان صاحب مؤلفات منها مصنف في علم الشروط، كتاب الاختلاف في علماء الأندلس، كتاب الجبائر، كما أن له شعرا [1].

سمع من ابن عيسى وابن السليم وابن ذرب، وابن برطال، وابن عون الله القلعي، وابن مظهر ناصر السبتي، وابن القوطية، ومحمد بن رفاعة وغيرهم، وأخذ بحظ وافر من الفقه.

وقال عنه صاحب ترتيب المدارك وتقريب المسالك: وكان كثير الخشية، سريع الدمعة متهجداً بالقران، متقناً لأحرفه السبعة، بصيراً بمعانيه وإعرابه، عارفاً بالجبر والشعر، طيب المجالسة، وقوراً سمحاً قانعاً برزقه وحظه، مولده سنة ست وأربعين وثلاثمائة [2].

6- أبو القاسم الحمداني:

العلامة عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن مسافر الهمداني المعروف بالهمداني وبالتيجاني، ويعرف أيضاً بابن الجزار [3].

ثانيا: تلاميذه

من بين التلاميذ الذين نهلوا من علمه ما يلي:

1- ابن الحصّار:

هو أبو المطرف عبد الرحمن بن بشر، كان أبوه حصّاراً، وكان ماهراً بالحكومة لا يعادله أحد من أهل زمانه في التوثيق واستنباط النوازل، مع حلاوة اللفظ وحسن

1- ينظر: عمر رضا كحالة، **معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية**، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1957، (1/ 313).

2- ينظر: القاضي عياض، **ترتيب المدارك لتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، (ص: 736).

3- المصدر نفسه، (ص: 730).

الخطّ، يشف على الفقهاء بذلك، مع مساواته إيّاهم فيما يحذقونه في الفتوى ويحفظونه من المسائل والكتب، له في ذلك القدم الثانية، إلى ما رزقه من الذكاء وجمال الهيئة، وتمام الآلة، والنزوع في أبواب من المعارف كثيرة، يجمّل بها محاضرته[1].

2- أبو داود المقرئ:

هو الشيخ الإمام العلامة، شيخ القراء، ذو الفنون أبو داود سليمان بن أبي القاسم نجاح مولى صاحب الأندلسي المؤيد بالله هاشم بن الحكم المرواني الأندلسي القرطبي. نزيل داينه وبلنسية.

ولد سنة ثلاث عشر وأربع مئة وصحب أبا عمرو الداني وأكثر عنه[2]. توفي في رمضان عن ثلاث وثمانين سنة 496هـ.

ثالثا: مكانته العلمية وثناء أهل العلم عليه ومؤلفاته

1- مكانته العلمية:

كان الإمام أبو الحسن بن بطّال -رحمه الله- من كبار المالكية في العلم والمعرفة والفهم، عني بالحديث العناية التامة، وأتقن ما قيد منه. وقد أثنى العلماء عليه في غير موضع.

2- ثناء أهل العلم عليه:

قال القاضي عياض[3] -رحمه الله-: «كان نبيلا جليلا متصرفا»[4].

1- ينظر: الذهبي، **دول الإسلام**، تح: محمود الأرناؤوط، دار صادر، ط1، 1999م، (2/ 26).

2- ينظر: ابن بشكوال، **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وأدبائهم**، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، 2013، (2/ 394).

3- هو عياض بن موسى بن عياض بن عمرون بن موسى بن عياض اليحصبي الأندلسي، ثم السبتي المالكي. يكنى بأبي الفضل ولد 476هـ من أهم مؤلفاته: إكمال **المعلم بفوائد مسلم**، توفي سنة 544هـ.

4- القاضي عياض، **ترتيب المدارك** (4/ 827).

وقال محمد بن مخلوف[1] -رحمه الله-: «الحافظ المحدث الراوية الفقيه»[2].

قال الإمام الذهبي -رحمه الله-: «كان من كبار المالكية»[3].

قال الزركلي -رحمه الله-: «أبو الحسن عالم بالحديث»[4].

قال فيه ابن بشكوال: «كان من أهل العلم والمعرفة، عني بالحديث العناية التامة، شرح الصحيح في عدة أسفار، ورواه الناس عنه، واستقضي بحصن لورقه»[5].

3- مؤلفاته:

ذكر بعض من ترجم لابن بطّال أن له مؤلفات كثيرة، لكنهم لم يذكروا إلا ثلاثة منها:

1- شرح البخاري وغالبه فقه الإمام مالك، ولكنه كما قال ابن خلدون: لم يوف شرحه[6]. وهو كتاب مطبوع موجود الآن بالمكتبات.

2- كتاب الاعتصام بالحديث.[7]

3- كتاب المقنع.[8]

1- محمد بن محمد بن عمر بن علي بن سالم مخلوف: عالم بتراجم المالكية، من المفتين. مولده ووفاته في المنستير (بتونس) تعلم بجامع الزيتونة، ودرس فيه ثم بالمنستير، اشتهر بكتابه: «**شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**». ولد سنة 1280هـ، وتوفي 1360هـ. الزركلي، **الأعلام لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، (7/ 82).

2- محمد بن سالم مخلوف، **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، (1/ 115).

3- الذهبي، **سير أعلام النبلاء** (18/ 48).

4- الزركلي، الأعلام (4/ 285)

5- ينظر: ابن بشكوال، **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وأدبائهم**، (2/ 394).

6- المصدر نفسه، (2/ 394). الذهبي، **العبر في خبر من غبر**، (1/ 221).

7- محمد مخلوف، **شجرة النور الزكية**، (ص: 115)

8- ينظر: ابن الأبار، **الحلة السيراء**، تح: د. حسين مؤنس، ط2، دار المعارف- القاهرة 1985م، (1/ 55).

4- كتاب في الزهد والرقائق.[1]

5- وله كتاب في الأحكام.[2]

رابعا: عقيدته ومذهبه الفقهي

1- عقيدته

لم يصرح ابن بطّال في كتابه شرح صحيح البخاري بمذهبه العقدي (في حدود اطلاعي)، إلا أنه وبالاطلاع على المباحث العقدية التي طرحها في كتابه، يمكننا القول على أنه على مذهب الأشاعرة[3] في غالب مسائل العقيدة، وقد صرّح من ترجم له على أشعريته كالصفدي[4] حيث قال: «ابن بطّال الأشعري.. وكان ينتحل الكلام على طريقة الأشعري» ا.هـ[5]، ومن خلال ما كتبه في شرحه للصحيح كتقسيمه للأسماء ثلاثة أقسام وفق منهج الأشاعرة[6]، وتعريفه لصفات الفعل، مثل صفة الرزق[7]، وغيرها.

1- القاضي عياض، **ترتيب المدارك**، حيث قال: "له كتاب في الزهد والرقائق"، (2/ 827).

2- ذكره الونشريسي في **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، تح: محمد حجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للملكة المغربية ودار الغرب الإسلامي، (د.ط)، (1401هـ- 1981م)، (6/ 529).

3- الأشاعرة هم المنتسبون إلى أبي الحسن الأشعري- بعد رجوعه عن مذهب الاعتزال وقبل قوله بمذهب السلف- وغالبهم يثبتون سبع صفات فقط، ومن كتبهم الإرشاد، والمحصل، والأربعين، و**التمهيد**، وغيرها.

ينظر: الشهرستاني، **الملل والنحل**، تح: أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية، ط2، 1992م، (1/ 105). وعبد الرحمن بدوي، **مذاهب الإسلاميين**، دار العلم للملايين، 1997، (1/ 487).

4- صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، من صفد بفلسطين، أديب، مؤرخ، له تصانيف كثيرة منها: **الوافي بالوفيات**، والشعور بالعور، والتذكرة، وغيرها. ولد عام 696هـ وتوفي عام 764هـ.

ينظر: الزركلي، **الأعلام** (2/ 315).

5- ينظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث بيروت، 2000م، (21/ 79).

6- ينظر: ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، تح: أبو تميم ياسر بن ابراهيم، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ط2، 2003م، (10/ 426).

7- ينظر: المصدر نفسه، (10/ 404).

2- مذهبه الفقهي

كان ابن بطّال -رحمه الله- مالكي المذهب، وهذا مما لا خلاف فيه ولا غرابة، إذ كان المذهب المالكي منتشراً في بلاد الأندلس.

ومما يدل على أن ابن بطّال مالكي المذهب أمور منها:

- **أولاً:** أن بعض من ترجم له نص في ترجمته أنه مالكي؛ قال الذهبي: «... كان من كبار المالكية...» ا.هـ[1]
- **ثانياً:** أن شرحه للصحيح مليء بفقه الإمام مالك وأصحابه[2] قال ابن حجر عن شرح ابن بطّال للصحيح: «وغالبه في فقه الإمام مالك من غير تعرض لموضوع الكتاب» ا.هـ[3]

وهذه أدلة صحيحة وصريحة في كونه مالكي المذهب، ومع كونه مالكي المذهب فلا يعني ذلك أنه من المتعصبين الذين يتركون النصوص ويأخذون بأقوال الفقهاء دون تمحيص وإن كانت على خلاف الدليل، بل إن ابن بطّال يخالف المذهب أحياناً إذا رأى أنه على خلاف الدليل؛ قال ابن بطّال في ذلك: «... وفيه ... جواز مباشرة ذوي المحارم، وهو خلاف قول مالك، وقول من أجاز ذلك أولى لموافقة الحديث له» ا.هـ[4]

فهذه العبارة واضحة الدلالة على أن ابن بطّال وإن كان مالكياً إلا أنه قد يختار خلاف المذهب إذا كان المذهب على خلاف الدليل. والله أعلم.

1- ينظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، (18/ 47).

2- ينظر: ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (1/ 267)، (3/ 96- 99)، (9/ 363).

3- ينظر: القسطلاني، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط7، 1323هـ، (1/ 41).

4- ينظر: ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (5/ 273).

المطلب الثاني: التعريف بالمؤلّف

نال الجامع الصحيح عناية كبيرة من قبل العلماء، وقدّم على سائر كتب الحديث، بل جعل أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، وكان لعلماء الأندلس نصيب من العناية فأقبلوا عليه بالحفظ والشرح والاختصار، وشروح علماء الأندلس من أقدم الشروح، ومن هذه الشروح شرح ابن بطّال الذي طبع، فقد حفظ ثروة كبيرة من أقوال علماء الأندلس لأنه كان كثيرا ما ينقل عنهم.

ومن أقدم شروح صحيح البخاري:

شرح أبي سليمان الخطابي[1] -رحمه الله- (388هـ)، ثم شرح الحافظ الداودي -رحمه الله- (402هـ)[2]، ثم شرح المهلب بن أحمد بن أبي صفرة -رحمه الله- (435هـ)، واختصره تلميذه أبو عبيد الله محمد بن خلف بن المرابط الأندلسي الصيرفي -رحمه الله- (485هـ)[3]. ثم يأتي شرح ابن بطّال -رحمه الله-، وهو تلميذ المهلب بن أبي صفرة.

ولم يُطبع من هذه الكتب سوى شرح ابن بطّال وكتاب الخطابي، ولكن كتاب الخطابي صغير الحجم، وهو يهتم بشرح غريب الحديث، فشرح ابن بطّال يعتبر أقدم شرح مطبوع لصحيح البخاري[4].

1- الخطابي: الإمام العلامة المفيد المحدث الرحال: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي، صاحب التصانيف، توفي في شهر ربيع الآخر 388هـ. الذهبي، **تذكرة الحفاظ** (3/ 149).

2- الداودي: أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي من أئمة المالكية بالمغرب، والمتسمين في العلم، المجيدين للتأليف، أصله من المسيلة، وقيل من بسكرة، توفي سنة 402هـ، ويسمى الكتاب الذي شرح فيه صحيح البخاري: «النصيحة في شرح صحيح البخاري». القاضي عياض، **ترتيب المدارك** (1/ 497).

3- الصيرفي: القاضي أبو عبد الله محمد بن خلف بن المرابط شارح البخاري توفي سنة 485هـ. الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، (18/ 527).

4- ينظر: الخطابي، **أعلام الحديث، في شرح صحيح البخاري**، تح: محمد بن سعد آل سعود، ط1، 1988م، (1/ 16).

وفي هذا المطلب أحاول أن أعرّف بكتابه شرح صحيح البخاري، وذلك من خلال اسم الكتاب ونسبته للمؤلف، والرواية المعتمد عليها، ثم أذكر مميزات الكتاب، ثم مصادره وبيان ذلك وفق فروع ثلاثة:

- **الفرع الأول:** اسم الكتاب ونسبته للمؤلف والرواية المعتمدة.
- **الفرع الثاني:** مميزات الكتاب.
- **الفرع الثالث:** مصادر الكتاب.

الفرع الأول: اسم الكتاب ونسبته للمؤلف والرواية المعتمدة عليها

في هذا الفرع أحاول تسليط الضوء على اسم الكتاب ونسبته للمؤلف، ثم ذكر الرواية المعتمد عليها في شرحه.

أولا: اسم الكتاب ونسبته للمؤلف

ذكر الذين ترجموا لابن بطّال أن له شرحا على صحيح البخاري، ولكنهم لم يذكروا أن ابن بطّال وضع له عنوانا، كما أن الموجود في الطبعة المحققة على أول صفحة هو "**شرح صحيح البخاري**"، حيث بدأ كتابه بدون ذِكر مُقَدمةٍ، فقد بدأ بذكر الشرح مباشرة، كما أنه لم يشرح كل كتب الصحيح، بل هناك كتب لم يترجم لها: ككتاب بدء الخلق، والتفسير والفضائل ومناقب الصحابة والمغازي.

ومن العلماء الذين نسبوا الكتاب إلى ابن بطّال دون ذكر العنوان:

قال القاضي عياض: «... وألّف شرحاً لكتاب البخاري...».[1]

وقال ابن بشكوال: «... وشرح صحيح البخاري في عدة أسفار...».[2]

1- القاضي عياض، **ترتيب المدارك**، (2/ 256).

2- ابن بشكوال، **الصلة**، (2/ 603).

وقال الذهبي: «... شرح الصحيح في عدة أسفار...».[1]

ثانيا: الرواية المعتمد عليها

أما الرواية التي اعتمد عليها فقد تردد محقق الكتاب بين رواية أبي ذر، والأصيلي، والنسفي[2].[3]

الفرع الثاني: مميزات الكتاب

من مميزات كتاب شرح صحيح البخاري لابن بطّال ما يلي:

- **أولا:** اشتمل هذا الكتاب على فوائد فقهية كثيرة فهو أشبه ما يكون بالفقه المقارن، وقد اعتنى بالخلاف الفقهي، ونقل أقوال العلماء في كل مسألة بدءً بذكر الخلاف بين الصحابة ثم التابعين، ثم أقوال أصحاب المذاهب الفقهية، معتمدا في ذلك على مصادرهم الأصلية مع الالتزام بعرض الأدلة، ومناقشتها، والترجيح بينها دون تعصب.[4]

  وقد ألف في ذلك الأستاذ عبد الكريم حامدي كتابه الموسوم بـ: "إرشاد القاري إلى فقه الأئمة الأربعة من صحيح البخاري"، وهو كتاب جامع لأحكام الفقه المستنبطة من صحيح البخاري مع التحليل والتأصيل والترجيح عن دار ابن حزم، ط1، 1437هـ- 2016م، حيث خدم هذا الشرح خدمة جليلة.

- **ثانيا:** لم يتعرض في شرحه لكتاب التفسير، والمغازي، وفضائل الصحابة، بل اكتفى بما له تعلق بالأحكام الشرعية في نظره، كما أنه لا يعيد الأحاديث التي أعادها البخاري إلا لفائدة.

1- الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، (18/ 47).

2- النسفي: ابراهيم بن معقل بن الحجاج النسفي، قاضي نسف وعالمها، كان بصيرا بالحديث عارف بالفقه، له عدة تصانيف منها المسند والتفسير، وروى الصحيح عن البخاري (ت295هـ). ينظر: ابن عماد، **شذرات الذهب**، (3/ 400).

3- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (1/ 17)

4- محمد زهير عبد الله المحمد، **ابن بطّال ومعالم منهجه في شرح صحيح البخاري**، (ص: 10)

- **ثالثا:** يقتصر على ذكر الصحابي، ولا يتعرض للكلام في الأسانيد إلا ما ورد في بعض الأبواب من تضعيف لبعض الرواة، وأحيانا يذكر من روى عن الصحابي، ويختصر ذكر المتون[1].

ومثال ذلك ما ذَكَر في كتاب الصلاة: – باب: التسمية على كل حال، وعند الوقاع: فيه: ابن عباس قال النَّبي -ﷺ-: «**لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ قَالَ بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، فَقُضِيَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ لَمْ يَضُرُّهُ**»[2]،[3].

وفي الكتاب نفسه – باب: فضل الوضوء والغرّ المحجلين من آثار الوضوء– فيه: نعيم المجمر، قال: **رَقِيتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَى ظَهْرِ المَسْجِدِ، فَتَوَضَّأَ، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ -ﷺ- يَقُولُ «إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ القِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الوُضُوءِ، فَمَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ»**[4].[5]

- **رابعا:** ينقل ابن بطّال المذاهب الفقهية المتعلقة بأحاديث الباب، ويهتم بنقل مذهب الإمام مالك مع التوجيه والترجيح وذكر الأدلة ومناقشتها، ويتمسك في الغالب بما يدل عليه الحديث وإن خالف مذهبه، ويرد على المخالف.

1- الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، (1/ 16).

2- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الوضوء**، باب التسمية على كل حال وعند الوقاع، تح: محمد بن زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، (1/ 40)، (رقم: 141). أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب النكاح**، باب ما يستحب أن يقوله عند الجماع، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ط)، (د.س)، (2/ 1058)، (رقم: 1034).

3- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (1/ 230).

4- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الوضوء**، باب فضل الوضوء والغرّ المحجلون من آثار الوضوء(1/ 39)، (رقم: 136). أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب الطهارة**، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء(1/ 216)، (رقم: 246).

5- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (1/ 221).

ومثال ذلك ما ذَكَر في كتاب الغسل – باب: غسل المذي والوضوء منه: حيث ذَكَر -رحمه الله- حكم غسل الذكر من المذي وذكر أقوال العلماء، وذكر قول مالك الذي يرى بغسل جميع الذكر، واختار القول المخالف للإمام مالك في غسل ما أصابه المذي فقط [1].

وكذلك في الكتاب نفسه – باب: باب تخليل الشعر حتى إذا ظن أنه قد أروى بشرته أفاض عليه: فذكر أقوال العلماء في حكم تخليل اللحية، وذكر روايات الإمام مالك في ذلك، ثم اختار -رحمه الله- قول الطحاوي -رحمه الله- الذي لا يرى بتخليل اللحية في الغسل[2].

- **خامسا:** اهتم ابن بطّال بالأحكام الفقهية اهتمامًا بالغًا حتى أنه أُعتبر شرحه شرحًا فقهيًا، قال الكرماني[3]: «وغالبه فقه مالك، من غير تعرض لما هو الكتاب مصنوع له»[4].

ومما يدل على ذلك أيضا قوله: «فقه هذا الباب»[5]، «فقه هذا الباب كالذي قبله»[6]، «لا فقه هذا الباب»[7]، «فقه الحديث»[8].

1- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (1/ 383).

2- المصدر نفسه، (1/ 386).

3- الكرماني: محمد بن يوسف بن علي الكرماني ثم البغدادي، ولد في جمادى الآخرة سنة 717هـ له: «الكواكب الدراري»، كان قانعاً باليسير ملازماً للعلم مع التواضع والبر بأهل العلم وتوفي راجعاً من الحج في المحرم سنة 786هـ. ابن حجر، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، دار المعارف العثمانية، 1349هـ، (4/ 310).

4- الكرماني، **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**، تح: محمد محمد عبد اللطيف، المطبعة البهية المصرية، 1937م، (1/ 3).

5- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (4/ 438)، (4/ 441)، (5/ 60)، (6/ 215)، (6/ 230)، (7/ 8).

6- المصدر نفسه، (1/ 61).

7- المصدر نفسه، (5/ 66).

8- المصدر نفسه، (6/ 282)، (9/ 314)، (10/ 123).

- **سادسا:** يشرح ابن بطّال بعض الألفاظ الغريبة، ويستنبط الفوائد المتنوعة من الأحاديث.

ومثال ذلك ما ذكر في كتاب الإيمان – باب: فضل من استبرأ لدينه: وبعد ذِكْرِه لحديث «**الحلال بيّن والحرام بيّن**»[1]، بَيَّنَ الفوائد المستنبطة من الحديث. فقال: «وفيه دليل أن من لم يتق الشبهات المختلف فيها، وانتهك حرمتها فقد أوجد السبيل إلى عرضه ودينه، وأنه يمكن أن ينال من عرضه بذلك في حديث رواه، أو شهادة يشهد بها، لقوله -ﷺ-: «**فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ، وَعِرْضِهِ**»[2]. وفيه: أن الراسخين في العلم يمكن أن يعلموا بعض هذه الشبهات، لقوله: «**لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ**»[3]، فدل أنه يعلمها قليل منهم، كما قال تعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٣﴾ ﴾[4]، وسأتقصى في الكلام على هذا الحديث في أول كتاب البيوع، إن شاء الله. وفيه: «أن العقل والفهم إنما هو في القلب وموطنه، وما في الرأس منه إنما هو عن القلب ومنه سببه»[5].

1- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الإيمان**، باب فضل من استبرأ لدينه (1/ 20)، (رقم: 52).

2- أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب المساقاة**، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، (3/ 1219)، (رقم: 1599).

3- المصدر نفسه، (3/ 1219)، (رقم: 1599).

4- سورة النساء، الآية: 83.

5- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري** (1/ 117).

ومثال شرحه لغريب الألفاظ ما ذكر في كتاب الأشربة – باب: آنية الفضة في شرحه لفظة جرجرة من حديث: «**الَّذِي يَشْرَبُ فِي آنِيَةِ الْفِضَّةِ، إِنَّمَا يُجَرْجِرُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ**».[1].

فذكر قول أبي عبيدة[2] -رحمه الله-: الجرجرة: «صوت وقوع الماء في الجوف»[3].

- **سابعا:** لم يتكلم على جميع تراجم أبواب البخاري، بل تكلم على ما يمكن أن يستشكل منها فقط، كما أنه اعترض على البخاري في كثير من الأحيان، واستشكل صنيعه في بعض التراجم التي لا تظهر له مطابقتها للأحاديث الواردة تحتها معللا ذلك بأن البخاري مات قبل أن يهذب كتابه.[4]

الفرع الثالث: مصادره

اعتنى ابن بطّال في شرحه للصحيح على مصادر متنوعة، يمكن تصنيفها كما يلي:

أولا: مصادره الحديثية

يمكن أن نقسم مصادره الحديثية في كتابه إلى قسمين:

1- **متون الحديث:** كالموطأ، ومصنف ابن أبي شيبة، ومصنف عبد الرزاق، وصحيح مسلم، وسنن أبي داوود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجة، وسنن الدارقطني.

1- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الأشربة**، باب آنية الفضة (7/ 113)، (رقم: 5634). أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب اللباس والزينة**، باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة في الشرب وغيره على الرجال والنساء (3/ 1634)، (رقم: 2065).

2- أبو عبيدة: الإمام، العلامة، البحر: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي مولاهم، البصري، النحوي، صاحب التصانيف، له: «مجاز القران»، «غريب الحديث». ولد سنة 110هـ، وتوفي سنة 209هـ. الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، (9/ 445).

3- المصدر نفسه، (6/ 84)

4- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري** (5/ 43).

2- **شروح الحديث:** من هذه الشروح: شرح صحيح البخاري لشيخه المهلب بن أحمد بن أبي صفرة، وشرح معاني الآثار لأبي جعفر الطحاوي، فقد اعتمد عليه في توجيه الأحاديث التي ظاهرها التّعارض، وهو كتاب خاص في هذا الفن، واعتمد أيضا على كتاب تهذيب الآثار لأبي جعفر الطبري، ومعظم نقول ابن بطّال عن الطبري تعلقت أيضا بتوجيه الأحاديث التي ظاهرها التّعارض، وذكر أوجه الجمع بينها، واعتمد أيضا على شرح صحيح البخاري لأبي الزناد، وعلى كتاب النصيحة في شرح البخاري لأبي جعفر الداودي.

ثانيا: مصادره الفقهية

يمكننا أن نقسم مصادره الفقهية في كتابه شرح صحيح البخاري إلى قسمين:

1- **أقوال أصحاب المذهب وكتبهم:** كالمدونة لسحنون، والعتبية لأبي عبد الله بن عتبة الأندلسي، والمجموعة لابن عبدوس، ومختصر ابن أبي زيد القيرواني، والواضحة لعبد الملك ابن هارون الأندلسي، ومسائل الخلاف لابن القصّار[1].

2- **أقوال أصحاب المذاهب الفقهية الأخرى:** كالحنفية فقد اعتمد على أقوال الصاحبين (أبي يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني) وعلى أقوال أبي جعفر الطحاوي، والشافعية على مختصر المزني، ومحمد بن المنذر النيسابوري صاحب كتاب الإشراف.

ونقل مذهب أحمد ولم يصرح بالمصدر الذي اعتمد عليه في ذلك، ونقل أيضا مذهب داوود الظاهري.[2]

1- القاضي أبو الحسن بن القصّار: علي بن عمر بن أحمد. الإمام، البغدادي، قال القاضي عياض -رحمه الله-: «وله كتاب في مسائل الخلاف. لا أعرف للمالكيين كتاباً في الخلاف أحسن منه». توفي سنة 378هـ. القاضي عياض، **ترتيب المدارك** (1/ 489).

2- ينظر: ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (2/ 86).

ثالثا: مصادره اللغوية

من أهم المصادر اللغوية التي اعتمد عليها: كتاب العين للخليل ابن أحمد، وتصاريف الأفعال لابن القوطية، وجمهرة اللغة لابن دريد، وإصلاح المنطق لابن السكيت.

رابعا: مصادره في غريب الحديث

اعتمد على: غريب الحديث للخطابي، وغريب الحديث لابن قتيبة، وغريب الحديث لأبي عبيد، وغريب الحديث للأصمعي، وغريب الحديث للحربي.

فشرح ابن بطّال ينتقل فيه القارئ بين حكم وفائدة وموعظة وغير ذلك، فهو له مكانته الخاصة بين الشروح، ويدل على ذلك كثرة ما نقله عنه ابن حجر والنووي والعيني والكرماني وغيرهم في شروحهم[1].

1- ياسر بن ابراهيم، مقدمة تحقيق ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري** (1/ 16).

المبحث الثاني: بيان ماهية المنهج والدليل

المطلب الأوّل: تعريف المنهج لغة واصطلاحا

الفرع الأوّل: تعريف المنهج لغة

المنهج له معان عدّة أهمها:

- **الأوّل:** الطريق الواضح، كقولنا: نهج الأمر، إذا وضح[1] والفعلان الثلاثي (نهج) والرباعي منه المزيد بالهمزة (أنهج) بمعنى واحد، يقال: أنهجت له الطريق إنهاجًا، أي أبنته وأوضحته.
- **الثاني:** السلوك، فتقول نهجت الطريق إذا سلكته.[2].
- **الثالث:** التتابع، كأن يقال: أتانا فلان ينهج، إذا أتى مبهورا منقطع النفس، أي تتابع نفسه واشتد.[3]
- **الرابع:** وهو ما أقرَّه مجمع اللغة العربية بكونه الخطة المرسومة.[4]

والملاحظ أن المعنى الرابع الذي أقرّه مجمع اللغة العربية أعمّ من المعاني الثلاثة الأولى، ذلك لأن المعنى الرابع يدخل في حيِّزه كل من الحسِّي والمعنوي بخلاف المعاني الثلاثة الأولى إذْ لا تتجاوز ما هو محسوس.

1- الطاهر أحمد الزاوي، **مختار القاموس**، الدار العربية للكتاب، (د.ط)، (د.س)، (ص: 621).

2- أحمد الفيومي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، مكتبة لبنان، (د.ط)، 1987م، (ص: 861).

3- أحمد بن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، تح: عبد السلام محمد هارون، (د.ط)، 1979م، (6/ 256).

4- إبراهيم أنيس، عبد الحليم منتصر، عطية الصوالفي، محمد خلف الله، **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004، (2/ 925).

الفرع الثاني: تعريف المنهج اصطلاحاً

لم يتعرَّض العلماء القدامى إلى بيان معنى المنهج من النَّاحية الاصطلاحية إلا أنَّ علماء التفسير لم يختلفوا في تحديد معنى المنهاج الوارد في قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [1]، عما ذكره علماء اللغة من أنَّ المراد به الطريق الواضح البيِّن.[2]

ومن هذا المعنى أُخذت كلمة المنهج في الدراسات العلمية القائمة على وصف وتحديد الطرق والمسالك التي اتّبعها بعض الأفراد أيّا كان مجالها، فيقال مثلا: "منهج الإمام مالك في دفع التعارض بين النصوص الشرعية" أي طريقته، ومنه عنوان هذه الأطروحة: "منهج الإمام ابن بطّال في دفع تعارض الأدلة من خلال شرحه لصحيح البخاري" أي طريقته التي سلكها في ذلك، وهو يشتمل على أمرين:

- بيان المنهج العام الذي سلكه في دفع التعارض ين النصوص، هل هو منهج الجمهور أو منهج الحنفية؟.
- بيان الطرق الثلاث التي يدفع بها التعارض الظاهري (الجمع، النسخ، الترجيح) مع ذكر أمثلة لذلك.

وقد عرَّف أحد المعاصرين المنهج اصطلاحا بما يلي: «هو فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون جاهلين بها، وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين، حين نكون بها عارفين».[3]

وفي تقديري أنّه لو أضيف إلى هذا التعريف بعد كلمة العديدة، قواعد مضبوطة لكان هذا التعريف دقيقا لأن القاعدة هي حكم أغلبي ينطبق على معظم جزئياته يقي

1- سورة المائدة، الآية: 48.

2- القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، (6- 211). ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، تح: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، ط2، 1999م، (2/ 588).

3- عمار بوحوش، **مناهج البحث العلمي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، (د.ط)، 2000م، (ص: 99).

الباحث من عدّة مقدمات فاسدة، ومن تسمية الأسماء بغير مسمياتها، وتمكن الباحث أيضا من استقصاء الحقيقة والبرهنة عليها.

المطلب الثاني: تعريف الدليل لغة واصطلاحا.

الفرع الأول: تعريف الدليل لغة

المرشد، والهادي إلى المطلوب، سواء كان حسيا كمن يدلك على بلد "ما" ويردك إليه، أو معنويا كالدليل الشرعي يدلك على حكم شرعي لحادثة ويرشدك إليه.

ويطلق على ما به الإرشاد "وهو العلامة المنصوبة لتعريف الطريق ويطلق على "الذاكر للدليل" أو الناصب له"[1]. إن كلا من الإطلاقين الآخرين يرجعان إلى المعنى اللغوي الأول وهو المرشد، لصده عليهما[2].

ولفظ الدلالة مصدر قولهم: "دلّ، يدلّ، دلالة".[3]

الفرع الثاني: تعريف الدليل اصطلاحا

هو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري[4].

وهو أقرب التعريفات التي قيلت فيه إلى الصحة لدليلين:

الدليل الأول: أنه جامع لأقسام وأفراد الدّليل، ومانع من دخول غيرها فيه حيث إن لفظ "ما" اسم موصول، وهو راجع إلى "الشيء" والتقدير: "الشيء الذي يمكن التوصل إليه".

1- ينظر: ابن منظور، **لسان العرب** (3/ 176). الهروي، **تهذيب اللغة**، تح: محمود عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م، (11/ 248). الفيومي، **المصباح المنير**، (1/ 115).

2- ابن الحاجب، **مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل**، تح: نذير حمادو، دار ابن حزم، ط1، 1427هـ، (1/ 39). ابن النجار، **شرح الكوكب المنير**، تح: محمد الزحيلي، مكتبة العبيكان، ط2، 1997م، (1/ 51).

3- ينظر: أحمد رضا كحالة، **معجم متن اللغة**، دار مكتبة الحياة بيروت، ط1، 1959م، (2/ 443). الأصفهاني، **معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم**، دار القلم الدار الشامية، ط4، 2009م، (ص: 171).

4- ابن الحاجب، **المختصر** (1/ 116). عبد الكريم النملة، **المهذب في علم أصول الفقه المقارن**، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999م، (2/ 469).

وعبر بلفظ "ما يمكن التوصل" لبيان: أنه يكفي مجرد إمكان التوصل وهذا شامل: لما أمكن التوصل فيه بالفعل، ولما لم يمكن لمجتهد أن يتوصل به، ولكن قد يتوصل به مجتهد آخر، أي: أن الدّليل يسمى دليلا: إذا صحّ أن يستدل ويسترشد به إلى مطلوب سواء دفع ذلك الاستدلال أم لا، فالآية مثلا تسمى دليلا، سواء استدل بها أحد المجتهدين بالفعل أم لم يستدل بها أحد حتى الآن، وقد يأتي أحد يستدل بها على حادثة حدثت، وهذا يدل على أن الاجتهاد غير منقطع إلى يوم القيامة، وهذا يجعل التعريف جامعا من هذه الجهة.

ولو أتى بلفظ (ما توصل بصحيح النظر فيه ...) للزم من ذلك: خروج كل دليل لم ينظر فيه أحد.

وأتى بصحيح النظر لبيان: أنه لابد من ذكر وجه هذا الدليل على المدلول، وهو المعنى المراد، وهو حكم هذه الحادثة، والمراد بالنظر: الفكر في حال المنظور فيه.

وقوله: بصحيح النظر«منع دخول النظر الفاسد، لأن النظر الفاسد لا يمكن أن يتوصل به إلى مطلوب خبري، لعدم صلاحيته آلة للتوصل إلى شيء.

وأتى بلفظ (مطلوب خبري) لبيان أن المراد التصديق، وهو الذي يخبر به، فيكون المطلوب التصوري، خارجا عن هذا التعريف كالحدود والمراد بذلك الوصول إلى ذلك المطلوب الخبري: علمه أو ظنّه فيكون الدّليل، بناء على ذلك عاما لما يفيد القطع، وما يفيد الظن»[1].

1- عبد الكريم النملة، **الشامل في حدود وتعريفات ومصطلحات علم أصول الفقه**، مكتبة الرشد، ط1، 2009م، (1/ 124- 125).

الدليل الثاني: ضعف التعريفات الأخرى التي قبلت في الدليل، وأهمها سبعة وهي:

- **التعريف الأول:** «ما يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم أو ظنّ»[1].

حيث إنه صريح في شموله للقطعي والظني، ولكنه غير جامع، لأنه لم يدخل فيه الدليل الذي يمكن للمجتهد أن يتوصل به إلى مطلوب، ولكن قد يتوصل به إلى ذلك مجتهد آخر كما سبق بيانه في التعريف المختار فهو دليل، ولم يشمله التعريف.

- **التعريف الثاني:** تعريف بعض العلماء وهو «ما صحّ أن يرشد إلى المطلوب»[2].

حيث إنه يشمل القطعي والظني، لكنه غير جامع، وغير مانع من دخول الدليل الذي لم ينظر فيه المجتهد نظر تأمل وفكر.

- **التعريف الثالث:** تعريف بعض العلماء: وهو أنه "المرشد إلى المطلوب" حيث إنه شامل للقطعي، والظني، لكنه غير جامع، وغير مانع.

- **التعريف الرابع:** الدليل: «هو الموصل بصحيح النظر فيه إلى العلم»[3].

حيث إن هذا غير جامع، إذ لم يدخل فيه ما يفيد الظني.

- **التعريف الخامس:** الدليل: «ما يمكن أن يتوصل به إلى العلم بمطلوب خبري»[4].

1- ابن قدامة، **روضة الناظر وجنة المناظر**، تح: شعبان محمد اسماعيل، مؤسسة الريان، المكتبة التدمرية، ط1، 1998م، (2/ 580). ابن الجوزي، **الايضاح لقوانين الاصطلاح في الجدل والمناظرة**، تح: محمود السيد الدغيم، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1995م (ص: 16) .

2- ينظر: البيضاوي، **منهاج الوصول إلى علم الأصول**، تح: شعبان محمد اسماعيل، ط1، 2008م، (ص: 11).

3- الغزالي، **المستصفى**، تح: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط1، 1993م، (2/ 365).

4- الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، تح: السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، ط2، (1406هـ- 1986م)، (1/ 9) .

وهو غير جامع إذ لم يدخل فيه ما يفيد الظن كما ذكرنا سلفا في تعريف الغزالي[1].

- **التعريف السادس:** الدليل: «ما يمكن أن يتوصل بصحيح النظر فيه إلى العلم»[2].

ويقال فيه كما قيل في تعريف الغزالي.

- **التعريف السابع:** الدليل: «ما أفضى إلى القطع يسمى "دليلا" وأنّ ما أفضى إلى الظنّ يسمى "أمارة"»[3].

وهذا صريح في كونه غير جامع، حيث خصصّه بما يفيد القطع.[4]

الفرع الثالث: تقسيمات الدليل:

أولا: تعريفات لاشتقاقات "الدليل":

اشتق من لفظ الدليل عدّة اشتقاقات وهي:

- **الدلالة:** فعل الدليل، وتطلق على الدليل مجازا.
- **الدّال:** هو النّاصب للدليل، وهو الله تعالى، حيث إنّه نصب الأدلة الشرعية على الأحكام، والمجتهد كاشف عن ذلك.

1- **الغزالي:** هو محمد بن أحمد الملقب بحجة الإسلام، زين الدين الطوسي وكنيته أبو حامد، الفقيه الشافعي الأصولي. المراغي، **الفتح المبين في طبقات الأصوليين**، مطبعة أنصار السنة المحمدية، مصر، (د.ط)، (1366هـ- 1947م)، (2/ 8).

2- الرازي، **المحصول في علم أصول الفقه**، دراسة وتح: طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، ط2، (1412هـ- 1992م)، (1/ 106).

3- ابن عقيل، **الواضح**، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، (1420هـ- 1999م)، (1/ 48).

4- عبد الكريم النملة، **الشامل في حدود وتعريفات مصطلحات علم أصول الفقه** (1/ 127).

- **الاستدلال:** فعل المسؤول، لأنه يطلب منه الدليل على حكم تلك الحادثة من مصادر الشريعة، ويكون ذلك في التفكر في حال المنظور فيه من الأدلة.
- **المستدل:** الطالب للدليل، وهو المحتج بالدليل.
- **المستدل له:** الحكم، لأنه يطلب له الدليل، فيثبته بواسطته ويمكن أن يقع أيضا على الشخص المطالب بالدلالة.
- **المستدل عليه:** الحكم خاصة من تحريم، أو تحليل، وقد يكون المراد، المحتج عليه.
- **المدلول:** الشيء الملتمس بالدليل.
- **المدلول له:** الذي نصب له الدليل[1].

ثانيا: تعريفات لأسماء مرادفة للدليل:

هناك بعض المصطلحات يستدل بها لكن وردت بأسماء اخرى وهي:

- **البرهان:** «هو ما فصل الحق عن الباطل، وميّز الصحيح من الفاسد بسبب البيان الذي فيه»[2].

وهذا ينطبق على تعريف الدليل ولا فرق لذلك، والدليل أو البرهان هو المرشد إلى المطلوب والوصول إلى المقصود[3].

1- ينظر: الشيرازي، **شرح اللّمع في أصول الفقه**، تح: علي بن عبد العزيز، مكتبة التوبة، ط1، (1413هـ- 1991م)، (1/ 15). السمعاني، **قواطع الأدلة في الأصول**، تح: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، (1418هـ- 1999م)، (1/ 34). الباجي، **إحكام الفصول في أحكام الوصول**، تح: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، (1406هـ- 1986م)، (ص: 47).

2- ينظر: أبو البقاء الحنفي، **الكليات**، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ط)، (د.س) (ص: 101).

3- ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، تح: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ط3، (1426هـ- 2005م) (9/ 209)، وقد صرّح ابن الحاجب في **المنتهى** (ص: 08)، والباجي، **إحكام الفصول** (1/ 47)، (أن **البرهان** هو الدليل ولا فرق بينهما).

- **البيّنة:** «اسم يطلق على كل ما بيّن الحقّ وأظهره»[1]، وهذا التعريف ينطبق على الدليل، حيث إنه يبيّن الحق ويظهره، وكل منهما يعتمده المجتهدون، والقضاة وقد فرّق بينهما البعض[2]. بأن الدّليل يعتمد عليه المجتهدون، والبينة يعتمد عليها القضاة والحكام، ويطلبونها لإثبات الوقائع والحكم فيها.
- **الحجة:** اسم يطلق على كل ما يحتج به على إثبات حق، وهذا ينطبق على حقيقة "الدليل" وسميت حجة لأنها تحُجّ وتقصد لبيان الحق وإظهاره، والبرهان والدليل، والسلطان كلها أسماء لمسمّى واحد[3].
- **الآية:** «كل علامة ظاهرة بقيت للهداية إلى شيء»[4]، وهذه هي حقيقة الدليل.

ثالثا: تعريفات أقسام الدليل من حيث النقل والعقل:

- **القسم الأول: دليل نقلي:** وهو السمعي وهو ما نقل من الشارع وثبت الوحي به وهو الكتاب والسنة، أو ثبت بالإجماع، أو ثبت بقول صحابي، وشرع من قبلنا لمن أخذ بهما.
- **القسم الثاني: دليل عقلي:** وهو الذي يرجع إلى النظر والرأي والاجتهاد وهو القياس، والمصالح، والاستحسان، والاستصحاب، والعرف، والاستقراء، وسد الذرائع وغيرها[5].

1- ينظر: الزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه**، دار الكتبي، ط1، (1414هـ- 1994م)، (1/ 78).

2- القرافي، **الفروق**، عالم الكتب، (د.ط)، (د.س)، (1/ 129).

3- ينظر: الجويني، **التلخيص في أصول الفقه**، تح: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري، دار البشائر الإسلامية- بيروت، (د.ط)، (د.س)، (1/ 133). الباجي، **إحكام الفصول** (ص: 47). أبو يعلى، **العدّة في أصول الفقه**، تح: أحمد بن علي سير المباركي، ط2، (1410هـ- 1990م) (1/ 133).

4- ينظر: الأصفهاني، **المفردات**، (ص: 33).

5- ينظر: الجويني، **التلخيص**، (1/ 126).

وكل قسم من هذين القسمين يرجع للآخر، حيث إنّ الأدلّة النقلية لابد فيها من النظر والتدبر، والأدلة العقلية لابد من الرجوع فيها إلى النّصوص المنقولة، لذلك اشترط علماء الأصول في حجية القياس أن يكون الأصل ثابتا بكتاب أو سنة، أو إجماع وهكذا.

رابعا: تعريفات أقسام الدّليل من حيث الأصلية والتّبعية:

- **القسم الأول: دليل أصلي:** وهو الدليل الذي يرجع إليه للبيان والتأصيل وهو: الكتاب، والسنة، والإجماع.
- **القسم الثاني: دليل تبعي:** وهو الدليل الذي يرجع إلى غيره في بيانه أو دلالته وهو: القياس، والأدلة المختلف فيها: كشرع من قبلنا وقول الصحابي، والاستحسان، والاستصحاب، وعمل أهل المدينة، والمصالح المرسلة... وغيرها[1].

خامسا: تعريفات أقسام الدليل من حيث الاتفاق على الأخذ به أو الاختلاف فيه:

- **القسم الأول: دليل متفق عليه إجمالا:** وهو الذي لم يخالف في الأخذ والعمل به أحد من العلماء المعتبرين وهو: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس.
- **القسم الثاني: وهي الأدلة المختلف فيها المشهورة وهي:** الاستصحاب، والمصالح المرسلة، والاستحسان، وقول الصحابي، وشرع من قبلنا، والعرف، وعمل أهل المدينة.

والحقيقة أن هذه الأدلة يأخذ بها جميع الأئمة بين موسع، ومضيّق في الأخذ بها[2].

1- ينظر: الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، (1/ 158).

2- ينظر: عبد الكريم النملة، **الشامل في حدود وتعريفات ومصطلحات علم أصول الفقه** (1/ 133).

سادسا: تعريفات أقسام الدّليل من حيث الثبوت:

- **القسم الأول: قطعي الثبوت:** وهو الذي لا يتطرق إلى الذهن احتمال عدم ثبوته وهو الكتاب، والسنة المتواترة.

- **القسم الثاني: ظنيّ الثبوت:** وهو الذي يُتطرق إلى الذهن احتمال عدم ثبوته احتمالا مرجوحاً فيكون الراجح ثبوته، وهو السنة الأحادية كلها، والإجماع الصريح المنقول إلينا أحاديا[1].

سابعا: تعريفات أقسام الدليل من حيث الدلالة:

- **القسم الأول: قطع الدّلالة:** وهو الذي دلّ على حكمه ومعناه دلالة لا تحتمل غيرها كقوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[2].

ويوجد في القرآن والسنة ولو كانت آحادية، ويوجد أيضا في الإجماع.

- **القسم الثاني: ظني الدّلالة:** وهو الذي دلّ على حكمه ومعناه دلالة تحتمل غيرها احتمالاً مرجوحًا ويوجد هذا في القرآن، والسنّة، والإجماع، والقياس، والأدّلة المختلف فيها.

ولقد عنونت رسالتي بـ: "**منهج الإمام ابن بطّال في دفع تعارض الأدلّة من خلال شرحه لصحيح البخاري**" فللتوسع والتغليب ومن باب إطلاق الكل وإرادة الجزء، لذا سأقتصر في دراستي هذه على بيان الطّرق التي سلكها الإمام ابن بطّال في دفع التّعارض بين نصوص الشريعة الإسلامية، وبيان تفصيل كل طريق من تلك الطّرق الثلاثة: (الجمع، والنّسخ، والتّرجيح)، وذكر بعض النماذج والأمثلة التطبيقية من كتابه "شرح صحيح البخاري".

1- ينظر: عبد الكريم النملة، **الشامل في حدود وتعريفات ومصطلحات علم أصول الفقه** (1/ 134).

2- سورة البقرة، الآية: 196.

المبحث الثالث: بيان ماهية التّعارض بين النصوص

إن الإمام ابن بطّال في شرحه لصحيح البخاري قد اهتم بدفع التّعارض والاختلاف الظاهري الموجود بين الأحاديث النبوية كما هو واضح وجلي، ودفع التّعارض قد تنوعت طرقه من جمع ونسخ وترجيح وهي الطرق التي سلكها علماء الأصول في دفع هذا التّعارض المظنون بين النصوص على اختلاف بينهم في ترتيبها بين مدرسة المتكلمين والفقهاء.

وفي هذا المبحث أتعرض إلى ماهية التّعارض وقسمته إلى مطلبين:

- **المطلب الأوّل:** مفهوم التّعارض بين النصوص
- **المطلب الثاني:** وقوع التّعارض بين الأدلة ومناهج علماء الأصول في دفعه

المطلب الأوّل: مفهوم التّعارض بين النصوص

الفرع الأول: تعريف التّعارض

أولا: تعريف التّعارض لغة[1]:

مادة (عَرَضَ) على عدة معان أهمها:

- **الأوّل:** الناحية وخلاف الطول.

العَرْضُ: خلاف الطول[2].

1- ابن منظور، **لسان العرب** (7/ 165، 187). الفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط8، (1426هـ- 2005م)، (2/ 333- 336). الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د.ط)، (د.س)، (5/ 40- 57). الفيومي، **المصباح المنير** (2/ 402- 404). الراغب الأصفهاني، **معجم مفردات ألفاظ القرءان** (ص: 341).

2- المصدر نفسه، (7/ 165).

وعُرْضُ الشيء بالضم ناحيته من أي وجه جئته[1].

- **الثاني:** السعة والكثرة .

يقال عرّضت الشيء أي جعلته عريضا ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَنۡعَمۡنَا عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ أَعۡرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦۖ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٖ ﴿٥١﴾ ﴾[2] أي واسع وإن كان العرض إنما يقع في الأجسام والدعاء ليس بجسم، وقيل المراد بالعرض الكثير فوضع العريض موضع الكثير لأن كل واحد منهما مقدار، وكذلك لو قال طويل لوجه على هذا، فأفهم والذي تقدم أعرف...[3].

- **الثالث:** الظهور والإظهار يقال عَرَضَ الشيء عرْضاً أراه إياه وعرضت البعير على الحوض وهذا من المقلوب، ومعناه عُرِضت الحوض على البعير[4].

وأعرض لك الشيء من بعيد بدا وظهر.

وعرضت له الشيء أي أظهرته وأبرزته إليه.

وعرضت الشيء فأعرض أي أظهرته فظهر له[5].

- **الرابع:** الحدوث والوقوع يقال العرض من أحداث الدهر من الموت والمرض ونحو ذلك، والعرض الأمر يعرض للرجل يبتلى به، والعرض ما عرض للإنسان من أمر يحسبه من مرض أو لصوص[6].

1- الراغب الأصفهاني، **معجم مفردات ألفاظ القرءان** (7/ 173).

2- سورة فصلت، الآية: 51.

3- ابن منظور، **لسان العرب** (7/ 166).

4- المصدر نفسه، (7/ 166).

5- المصدر نفسه، (7/ 166).

6- المصدر نفسه، (7/ 168- 169).

- **الخامس:** المقابلة يقال عارض الشيء بالشيء معارضة قابله. وعارضت كتابي بكتابه أي قابلته[1].
- **السادس:** المنع والسد والحبس يقال عرض الشيء يعرض واعترض أي انتصب ومنع وصار عارضا كالخشبة المنتصبة في النهر والطريق ونحوها تمنع السالكين سلوكها ويقال اعترض الشيء دون الشيء أي حال دونه[2].

والعرض والعارض السحاب الذي يعترض في أفق السماء وقيل العرض ماسدّ الأفق والعارض السحاب المطّل يعترض في الأفق والعارض ماسدّ الأفق من الجراد والنحل[3].

أما معنى التّعارض أو المعارضة لغة عند الأصوليين فهما بمعنى التمانع أو الممانعة.

قيل المعارضة لغة هي الممانعة على سبيل المقابلة يقال عرض لي كذا أي استقبلني فبمعنى مما قصدته ومنه سميت الموانع عوارض[4].

وقيل التّعارض لغة هو التمانع على سبيل التقابل يقول عرض لي كذا استقبلك ما يمنعك مما قصدته ومنه سميّ السحاب عارضا لأنّه يمنع شعاع الشمس وحرارتها من الاتصال بالأرض[5].

1- ابن منظور، **لسان العرب** (7/ 167).

2- المصدر نفسه، (7/ 168).

3- ابن منظور، **لسان العرب** (7/ 174).

4- البخاري، **كشف الأسرار عن أصول البزدوي**، دار الكتاب الإسلامي، (د.ط)، (د.س)، (3/ 76).

5- البخاري، **تيسير التحرير**، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، مصر (د.ط)، 1351هـ، (3/ 136).

وقيل التّعارض هو تفاعل من العرض بضم العين وهو الناحية والجهة كأن الكلام المتعارض يقف بعضه في عرض بعض أي ناحيته وجهته فيمنعه من النفوذ إلى حيث وجه.[1]

ثانيا: تعريف التّعارض في اصطلاح الأصوليين.

لم يحدد الإمام ابن بطّال تعريفا معينا للتعارض – من خلال اطلاعي– على كتابه الموسوم: "بشرح صحيح البخاري".

ولأجل تحديد ماهية التّعارض سأعرض بعض التعاريف من مختلف المذاهب والعصور.

1- **التعريف الأوّل:** قال السرخسي:[2] تقابل الحجتين المتساويتين على وجه يوجب كل منهما ضد ما توجبه الأخرى كالحل والحرمة والنفي والإثبات[3].

2- **التعريف الثاني:** قال أبو حامد الغزالي (ت505هـ): التّعارض هو التناقض[4] وذكر ذلك أيضا ابن قدامة المقدسي[5]، وصفي الدين البغدادي[6].

1- الشوكاني، **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، تح: أبو حفص سامي بن العربي الأثري، مؤسسة الريّان ودار الفضيلة، ط1، 2000، (ص: 273).

2- السرخسي: محمد بن احمد شمس الدين السرخسي كان فقيها أصوليا مناظرا مجتهدا من مؤلفاته أصول الفقه و**المبسوط**، الزركلي، **الأعلام** (6/ 208).

3- السرخسي، **أصول الفقه**، دار المعرفة بيروت، (د.ط)، (د.س) (2/ 12).

4- الغزالي، **المستصفى** (2، 395)

5- ابن قدامة المقدسي، **روضة الناظر وجنة المناظر** (ص: 347). ابن قدامة: هو عبد الله بن محمد الدمشقي الحنبلي المكنى بأبي محمد (ت620هـ)، المراغي، **الفتح المبين** (2/ 53).

6- صفي الدين الحنبلي، **قواعد الأصول ومقاعد الفصول**، تح: علي عباس الحكمي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (د، ط)، (1409هـ- 1988م)، (ص: 41). هو عبد المؤمن بن عبد الحق بن عبد الله البغدادي الحنبلي الملقب بصفي الدين (ت 739هـ). المراغي، **الفتح المبين** (2/ 143).

3- التعريف الثالث: قال بدر الدين الزركشي الشافعي (ت796هـ):[1] التّعارض هو تقابل الدليلين على سبيل الممانعة"[2] وذكر مثله الإمام الشوكاني[3] ومحمد الصديق خان[4].

4- التعريف الرابع: قال الكمال بن الهمام الحنفي (ت861هـ):[5] التّعارض في الاصطلاح اقتضاء كل من الدليلين عدم مقتضى الآخر.[6]

5- التعريف الخامس: قال محب الدين البهاري الحنفي (ت1119هـ): "التّعارض هو تدافع الحجتين"[7].

مناقشة هذه التعاريف: تعددت تعاريف علماء الأصول لمعنى التّعارض وكثرت النقاشات والاعتراضات بينهم إلا أن أغلبها يلتقي عند معنى واحد وهو أن تعارض الأدلة يعني أن يرد في المسألة الواحدة دليلان فأكثر يقتضي كل واحد غير ما يقتضيه الآخر وهو ما ذكره السرخسي والسبكي والشوكاني وابن الهمام أما الغزالي وابن قدامة وصفي الدين البغدادي فقد عرّفوا التّعارض بالتناقض وهذا في الحقيقة تعريف غير دقيق لأن التّعارض بين الأدلة وخصوصا نصوص الوحي إنما هو تعارض ظاهري وليس التّعارض الحقيقي الذي يعني التناقض التّام من كل وجه.

1- الزركشي: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله التركي المصري أبو عبد الله الزركشي فقيه شافعي أصولي محدث (ت794هـ)، المراغي، **الفتح المبين** (2/ 217).

2- الزركشي، **البحر المحيط** (6/ 109).

3- الشوكاني، **إرشاد الفحول** (ص: 273) محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني الصنعاني، فقيه مجتهد أصولي مقرئ نظّار، (ت1250هـ)، المراغي، **الفتح المبين** (3/ 144).

4- محمد صديق خان، **حصول المأمول**، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، (د.ط)، 1296هـ، (ص: 170).

5- الكمال بن الهمام: محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السواسي الأصل الإسكندري، ثم القاهري الحنفي، عالم مشارك في الفقه والأصول والتفسير توفي بالقاهرة سنة (861هـ). عمر رضا كحالة، **معجم المؤلفين** (10/ 264).

6- ابن الهمام، **التقرير والتحبير** (2/ 4).

7- اللكنوي، **فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت**، تح: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، (1423هـ-2002)، (2/ 189).

ثالثا: تعريف التّعارض في اصطلاح المحدثين.

يتناول علماء الحديث المسألة في باب التّعارض بين الأحاديث وهو ما يعرف عندهم بـ "مختلف الحديث..."

1- تعريف مختلف الحديث لغة:

المختلف مأخوذ من الاختلاف وهو مصدر لفعل اختلف وهو ضد اتفق[1] وقد اختلف علماء الحديث في ضبط كلمة مختلف فمنهم من قال وهم الأكثر أنّها بضم الميم وكسر اللام على أنّها اسم فاعل وتكون للإضافة بمعنى "من" أي المُختَلِفِ من الحديث ومنهم من جعلها بضم الميم وفتح اللام وتكون للإضافة بمعنى "في" أي الاختلاف في الحديث[2].

وقد أثَّر ذلك على ضبط كلمة "مختلف" في التعريف الاصطلاحي.

2- تعريف مختلف الحديث اصطلاحا:

الذي ضبط الكلمة بكسر اللام عرّفه بأنّه: الحديث الذي عارضه ظاهرا مثله.[3] أي أن المُختلِف هو الكلام نفسه.

ومن ضبطها بفتح اللام عرّفه: "بأن يأتي حديثان متضادّان في المعنى ظاهرا..." أي أن التعريف لنفس التضاد والاختلاف.

ويلاحظ الحرص على ذكر قيد "ظاهرا" في التعريف للدلالة على أن التّعارض بين الأحاديث إنما هو تعارض ظاهري لا حقيقي.

1- الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، مادة خلف (3/ 15).

2- محمد أبو شهبة، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، دار الفكر العربي، (د.ط)، (د.س)، (ص: 441).

3- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **نزهة النظر شرح نخبة الفكر** (ص73).

أما المشكل: فهو اسم فاعل من الإشكال، وهو الالتباس، والاختلاط. تقول: أشكل الأمر، أي: التبس.[1]

ومشكل الحديث أعم من مختلف الحديث؛ لأن الإشكال – وهو الخفاء والالتباس– ينشأ من وجوه مختلفة: فقد ينشأ من ورود حديث يناقض حديثا آخر من حيث الظاهر، وقد ينشأ من مخالفة الحديث لآية من القرآن الكريم أو للعقل، وقد ينشأ من استعمال اللفظ بمعنيين أو أكثر؛ لأجل الاشتراك أو المجازية، فلا يظهر المراد به المقام، وقد يكون بسبب اشتهار اللفظ بمعناه المجازي أكثر بالنسبة إلى معناه الحقيقي.[2]

وحكم المشكل: تعيين المراد بالتأمل بمعونة القرائن.[3]

وعلى هذا يكون مشكل الحديث أعمّ من مختلف الحديث، فكل مختلف مشكل، وليس كل مشكل مختلفا. فبينهما عموم وخصوص مطلق[4].

والملاحظ بعد معرفة المراد بمختلف الحديث ومشكله أن العلاقة بينهما وبين التّعارض على النحو الآتي:

بين التّعارض واختلاف الحديث عموم وخصوص مطلق؛ لصدق التّعارض على جميع أفراد مختلف الحديث دون العكس، فالتّعارض أعم مطلقا، واختلاف الحديث أخص مطلقا.

1- الرازي، **مختار الصحاح، مختار الصحاح**، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط5، 1999م، (ص: 344). ابن منظور، **لسان العرب**، (1/ 518).

2- محمد أديب صالح، **تفسير النصوص**، (1/ 254- 255). عبد المجيد السوسوة، **منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث**، دار النفائس، ط1، (1418هـ- 1997م)، (ص: 55- 56).

3- هذا الحكم باعتبار جميع وجوه الإشكال، وإلا فعامة الأصوليين قالوا: إن حكمه طلب معاني اللفظ أولا، ثم تعيين المراد بالمقام بالتأمل، وبمعونة القرائن، محمد عبيد الله الأسعدي، **الموجز في أصول الفقه**، دار السلام، ط1، 1418هـ، (ص: 145).

4- عبد المجيد السوسوة، **منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث** (ص: 56).

والمشكل والتّعارض بينهما عموم وخصوص وجهي، فيجتمعان في حديثين متعارضين، أو حديث يخالف آية، فيقال بينهما إشكال أو تعارض. ويفترقان. مثلا. فيما إذا كان الإشكال ناشئا من استعمال لفظة لا يظهر المراد بها، وفيما إذا كان التّعارض بين ظاهر آيتين أو قياسين.

الفرع الثاني: ركن التّعارض وأقسامه.

أولا: ركن[1] التّعارض

إن ركن التّعارض هو وجود التمانع بين الدليلين المستدل بهما، إذ يقول السرخسي وهو يتكلم عن المعارضة، «وأما الركن: فهو تقابل الحجتين المتساويتين على وجه يوجب كل واحد منهما ضد ما توجبه الأخرى، كالحل والحرمة، والنفي والإثبات؛ لأن ركن الشيء ما يقوم به ذلك الشيء»[2].

والإمام السرخسي ينازع في قوله: المتساويتين لأنه يشعر بعدم وجود التّعارض في دليلين غير متساويتين وهذا غير سديد، بل يمكن ترجيح أحدهما على الآخر لوجود مزيّة فيه، فالأصح أن التساوي داخل في محل التّعارض وعلى افتراض وجوده، فإن هذا من شروط التّعارض، كما تقدم لا من أركانه. وكما يفهم هذا من كلام البرزنجي الذي خلص إلى القول: «بناءً على التعريف المختار للتعارض فركنه: وجود التمانع والتنافي بين الأدلة، سواء كان الدليلان متساويين أو لأحدهما فضل على الآخر... وما زاد على هذا فهو بمنزلة الشرط على فرض لزومه للتعارض»[3].

1- الركن لغةً: الجانب الأقوى، ينظر: **مختار الصحاح**، مادة (ر ك ن)، (ص: 255). وأما في اصطلاح الفقهاء فيطلق على جزء الماهية، كالقيام ركن الصلاة، ووقوف عرفه ركن الحج. ابن النجار، **شرح الكوكب المنير** (4/ 12).

2- السرخسي، **أصول الفقه** (2/ 10- 11).

3- البرزنجي، **التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية**، بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ط)، (1417هـ- 1996م)، (1/ 259- 260).

ثانيا: أقسام التّعارض

ينقسم التّعارض إلى ثلاثة أقسام باعتبارات مختلفة، هي:

1- **القسم الأول: باعتبار أقسام الأدلة**

وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس، فيقع التّعارض بين كل واحد منها وباقيها، فتكون عشرة، فيقع بين الكتاب والكتاب، والكتاب والسنة، والكتاب والإجماع، والكتاب والقياس، وبين السنة والسنة، والسنة والإجماع، والسنة والقياس، وبين الإجماع والإجماع، والإجماع والقياس، وبين القياس والقياس، فهذه عشرة[1].

2- **القسم الثاني: باعتبار نوع الدلالة**

قد تقدم أن الأدلة أربعة: (الكتاب، السنة، الإجماع، القياس) ونوع الدلالة من الثلاثة الأولى إما ظني أو قطعي ومن القياس ظني فقط، فتكون سبعة احتمالات، وصورة التّعارض الواقعة بينها على ثلاثة أشكال: بين قطعيين أو بين ظنيين، أو بين ظني وقطعي، فتنتج من ذلك إحدى وعشرون صورة، هي ناتج ضرب السبعة مع الثلاثة، وهي:

صورة التّعارض بين القطعيين فتنحصر في هذه الصور: تعارض الكتاب والكتاب، والكتاب مع السنة المتواترة، وبين الكتاب والإجماع القطعي، وبين السنة المتواترة ومثيلتها، وبين السنة المتواترة والإجماع القطعي، أو بين الإجماع القطعي ومثله، فهذه ست صور.

وأما صور التّعارض الحاصلة بين الظنيين فتنحصر في الصور الآتية: الواقعة بين خبر الآحاد ومثله، أو بينه والإجماع غير القطعي أو بين خبر الآحاد والقياس،

1- ينظر: الزركشي، **البحر المحيط** (4/ 408).

أو بين الإجماع غير القطعي ومثله، وبينه والقياس، أو بين القياسين، وهذه كذلك ست صور.

وأما صور التّعارض الممكنة بين القطعي والظني فتبلغ تسع صور، وهي: إما أن تكون بين الكتاب وخبر الآحاد، أو بين الكتاب والإجماع غير القطعي، أو بين الكتاب والقياس، أو بين السنة المتواترة وخبر الآحاد، أو بين السنة المتواترة والإجماع غير القطعي، أو بين السنة المتواترة والقياس، أو بين الإجماع القطعي والإجماع غير القطعي، أو بين الإجماع القطعي والقياس أو بين الإجماع القطعي والسنة غير المتواترة.

3- القسم الثالث: باعتبار صفة الأدلة

فالدليلان إما أن يكونا عامين أو خاصين أو أحدهما عامًا والآخر خاصًا، أو كل واحد منهما عاماً من وجه خاصًا من وجه، فهذه أربع حالات، وعلى الحالات الأربعة: فأما أن يكونا معلومين أو مظنونين، أو أحدهما معلومًا والآخر مظنونًا، وعلى التقديرات كلها، فإما أن يكون أحدهما معلوما نقدمه على الآخر، أو لا يمكن معرفة المتقدم منهما[1].

الفرع الثالث: أنواع التّعارض وأسبابه

أولا: أنواع التّعارض

قسم علماء الأصول التّعارض إلى قسمين رئيسيين هما:

1- التّعارض الحقيقي.

2- التّعارض الظاهري.

1- ينظر: الزركشي، **البحر المحيط** (4/ 434).

1- التّعارض الحقيقي

أ- **تعريفه:** هو التّضاد التام بين حجتين متساويتين دلالة وثبوتا وعددا ومتحدتين زمانا ومحلا.[1]

ب- **شروط التّعارض الحقيقي:** من خلال التعريف السابق يمكننا أن نستخلص شروط التّعارض الحقيقي الأربعة:

- التضاد التام بين الدليلين بحيث يمنع كل منهما مقتضى الآخر.
- الحجية في المتعارضين أي أن كل منهما حجة معتبرة شرعا.
- التساوي بين المتعارضين، وذلك في أمور:

- **الأمر الأوّل:** التساوي في الثبوت بأن يكونا المتعارضان قطعيين كالمتواترين أو ظنيين كالأحاديين، ولذا فلا تعارض بين قطعي وظني كالمتواتر والآحاد.
- **الأمر الثاني:** التساوي في الدلالة بأن يكونا المتعارضان قطعيين في الدلالة كالنصيين أو ظنيين كالظاهر وعلى ذلك فلا تعارض بين النّص والظاهر.
- **الأمر الثالث:** التساوي في العدد كأن يكون حديث واحد يعارضه حديث واحد وعلى هذا فلا يعارض الحديث الواحد الحديثين أو الثلاثة وهذا عند الشافعية[2] وابن حزم أما الحنفية فلا ترجيح عندهم بكثرة الأدلة[3].

1- عبد المجيد السوسوة، **منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي**، (ص: 59).

2- ابن أمير حاج، **التقرير والتحبير شرح على تحرير الإمام الكمال بن الهمام** في علم الأصول الجامع بين اصطلاح الحنفية والشافعية وبهامشه شرح الإمام جمال الدين الأيوبي (773هـ)، المسمى **نهاية السول في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول** للقاضي البيضاوي (685 هـ)، بولاق: المطبعة الكبرى الأموية، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1316 هـ، (3/ 33).

3- ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام** (2/ 85).

- **الأمر الرابع:** اتحاد المتعارضين في الوقت والمحل؛ أي أن المتعارضين قد وردا في وقت واحد فلو اختلفا زمانا فإن المتأخر قد يكون ناسخا للمتقدم ولو اختلف محل الدليلين فلا يكون بينهما تعارض[1].

2- التّعارض الظاهري

يقع في ذهن النّاظر أمر يتوهم له أن بين الدليلين تعارضا، ويزول هذا الوهم ببيان الإئتلاف بين الدليلين من خلال الجمع بين النصوص أو النّسخ أو بيان الترجيح؛ أي أنّه لا تعارض، وإنما هو فيما يظهر للناظر ولذلك سمي ظاهريا.

قال الإمام ابن حزم: «إذا وجد دليلان يوهم ظاهرهما التناقض والتخالف فإنّ مرد ذلك إلى قصور في فهم المجتهد وإدراكه لا في الأدلة ذاتها...»[2].

وقال الإمام ابن خزيمة[3]: «ليس ثمّ حديثان متعارضان من كل وجه ومن وجد شيئا من ذلك فليأتني لأؤلف بينهما»[4].

وقال الإمام الشاطبي: «إن كل من تحقّق بأصل الشريعة فأدلته عنده لا تكاد تتعارض... لأن الشريعة لا تعارض فيها البتة...»[5].

وإذا عرفنا مفهوم التّعارض الظاهري، فلا بد من معرفة الأسباب المؤدية إليه.

1- الشوكاني، **إرشاد الفحول** (2/ 170).

2- ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام** (2/ 70).

3- ابن خزيمة: محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري الشافعي (ت311هـ)، **سير أعلام النبلاء** (14/ 365).

4- أحمد شاكر، **الباعث الحثيث شرح مختصر علوم الحديث** (ص: 170).

5- الشاطبي، **الموافقات**، تح: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، السعودية: دار ابن عفان، ط1، (1417هـ-1997م)، (4/ 294).

ثانيا: أسباب التّعارض الظاهري

- **السبب الأوّل:** الجهل بالنّسخ فقد يرد الدليلان ظاهرهما التّعارض والواقع أن أحدهما ناسخ للأخر ومن أمثلة ذلك ما ورد في مسألة التطبيق للكفين في الركوع[1].

فقد روى الأسود وعلقمة- رحمهما الله- أن عبد الله بن مسعود-رضي الله عنه- قام يصلي فلما ركع طبق بين يديه ثم جعلهما بين فخذيه فلما صلى قال: «هكذا فعل رسول الله-صلى الله عليه وسلم- [2]».

- وعن أبي مسعود عقبة بن عمرو-رضي الله عنه- أنّه ركع ووضع يديه على ركبتيه وجعل أصابعه أسفل من ذلك ... ثم قال: «هكذا رأينا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يصلي».[3]

فظاهر الحديثين التّعارض لكن روى البخاري عن مصعب بن سعد -رضي الله عنه- قال: صليت إلى جنب أبي فطبقت بين كفي ثم وضعتهما بين فخذي، فنهاني وقال: «كنا نفعله فنهينا عنه وأمرنا أن نضع أيدينا على الركب.»[4]

- **السبب الثاني:** الجهل بتغاير الأحوال فقد يرد الدليلان ظاهرهما التّعارض لكنهما ورد في حالين مختلفين فيحمل كل واحد منهما على حال، ومن ذلك ما ورد في الإبراد في الظهر.

فعن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة فإن شدة الحرّ من فيح جهنم».[5]

1- **التطبيق**: الإلصاق بين باطن الكفين حال الركوع، وجعلهما بين الفخذين. الشوكاني، **نيل الأوطار من أسرار منتقي الأخيار**، تح: محمد صبحي بن حسن حلاق، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، شوال 1427هـ، (2/ 244).

2- أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب المساجد** ومواضع الصلاة، باب الندب إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع ونسخ التطبيق (28)، (رقم: 543)، (ص144).

3- أخرجه أبو داود، **كتاب الصلاة**، باب من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود (1/ 226) (رقم: 1219).

4- أخرجه البخاري، **كتاب صفة الصلاة**، باب وضع الأكف على الركب في الركوع (1/ 273)، (رقم: 757).

5- المصدر نفسه، **كتاب مواقيت الصلاة**، باب الابراد بالظهر في شدة الحر (1/ 127) (رقم: 536).

وعن الخباب بن الأرت -رضي الله عنه- قال: شكونا إلى رسول الله-ﷺ- حرّ الرمضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا.[1]

ذهب جمهور العلماء إلى حمل الحديث الأوّل على حالة شدة الحرّ، وحمل الحديث الثاني على حالة يكون الحرّ شديدا يمكن احتماله.[2]

- **السبب الثالث:** عدم فهم دلالات الألفاظ من حيث العموم والخصوص، فقد يرد دليلان ظاهرهما التّعارض أحدهما عام والأخر خاص فيحمل العام على الخاص ويزول الإشكال ومن أمثلة ذلك مسألة قتل النساء.

فعن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي رسول-ﷺ- **«فَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ»**.[3]

وعن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن رسول الله-ﷺ- قال: **«مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»**[4].

فالحديث الأوّل عام في النهي عن قتل النساء والحديث الثاني خاص في المرأة التي ارتدت عن الإسلام، وقد قال بقتل المرتدة جمهور العلماء.[5]

- **السبب الرابع:** اختلاف الرواة في الحفظ والأداء فقد يرد حديثان ظاهرهما التّعارض، ويكون راوي أحدهما أتى به مختصرا فأخل بالمعنى، أو كان الحديث جوابا عن مسألة معينة فيذكر الراوي الجواب دون السؤال.

1- أخرجه النسائي، **كتاب مواقيت الصلاة**، باب أوّل وقت الظهر، قال الألباني حديث صحيح، (1/ 247) تحت (رقم: 497).

2- الشوكاني، **نيل الأوطار** (1/ 305).

3- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الجهاد**، باب قتل النساء في الحرب. (4/ 61) (رقم: 3015).

4- المصدر نفسه، باب لا يعذب بعذاب الله (4/ 61) (رقم: 3017).

5- ابن قدامة، **المغني**، تح: د. عبد الله عبد المحسن التركي، عبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب، الرياض، ط3، (1417هـ- 1997م)، (10/ 72).

ومن أمثلة ذلك مسألة حكم ربا الفضل:

فعن عبادة بن الصامت -رضي الله عنه- قال سمعت رسول الله-صلى الله عليه وسلم-: «**يَنْهَى عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرِّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرِ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحِ بِالْمِلْحِ، إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ، عَيْنًا بِعَيْنٍ، فَمَنْ زَادَ، أَوِ ازْدَادَ، فَقَدْ أَرْبَى**»[1].

وعن أسامة بن زيد -رضي الله عنه- أن رسول الله-صلى الله عليه وسلم- قال: «**لاَ رِبًا إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ**»[2] وحديث عبادة يدل على تحريم ربا الفضل، وحديث أسامة يدل بمفهومه على جوازها، ومذهب جمهور العلماء على أن ربا الفضل حرام[3] وأجابوا عن حديث أسامة بأجوبة منها ما ذكره الشافعي: «أن قوله: «**لاَ رِبًا إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ..**» قد يكون جوابا عن سؤال حول التفاضل في صنفين مختلفين مثل بيع الذهب بالوَرِق والتمر بالحِنطة، أو ما اختلف جنسه متفاضلا فروى الجواب ولم يحفظ السؤال أوشك فيها، لان حديث أسامة ليس فيه ما ينفي هذه الاحتمالات عنه...».[4]

المطلب الثاني: وقوع التّعارض بين الأدلة الشرعية وعدمه ومناهج علماء الأصول في دفعه وموقف ابن بطّال من ذلك

الفرع الأول: مذاهب العلماء في وقوع التّعارض بين النصوص الشرعية

اختلف علماء الأصول والفقه والحديث في جواز أو وقوع التّعارض وعدمه، إلى مذاهب مختلفة أهمها ثلاثة:

1- أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب الربا**، باب الصرف وبيع الذهب بالوَرِقِ نقدا (3/ 1210)، (رقم: 1587).

2- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب البيوع**، باب بيع الدينار بالدينار نسيئة (3/ 75).

3- ابن رشد، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، تح: هيثم جمعة هلال، مؤسسة دار المعارف، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ- 2006، (2/ 195).

4- الشافعي، **اختلاف الحديث**، تح: عامر أحمد حيدر مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت- لبنان- ط1، (1405هـ- 1985م)، (ص: 181).

أولا: المذهب الأوّل:

ذهب جمهور الأصوليين، ومنهم أئمة المذاهب الأربعة، وأهل الظاهر ومنهم الإمام ابن حزم، وجمهور المحدثين ومنهم ابن خزيمة إلى أنّه لا يوجد تعارض بين الأدلة الشرعية، فإذا وجد دليلان مما ذكر، ويوهمان بظاهرهما التنافي، والتخالف فإنّما هو في ظن المجتهد لا في نفس الأمر والواقع.[1]

يقول ابن حزم: «فإذا ورد نصان كما ذكرنا، فلا يخلوا ما يظن منه التّعارض – وليس تعارض– من أربعة أوجه...».[2]

وأوضح من كلامه إنكاره وجود التّعارض الواقعي، وبيّن أنّه في الظن لا في الواقع.

وقال الإمام الشاطبي[3]: «إن كل من تحقّق بأصول الشريعة فأدلتها عنده لا تكاد تتعارض كما أن كل من حقّق مناط المسائل فلا يقف في متشابه، لأن الشريعة لا تعارض فيها البتة...»[4].

ثانيا: المذهب الثاني:

ذهب جمهور المصوبة[5]، وبعض فقهاء الشافعية كابن السبكي،[6] والصفي الهندي،[7]

1- البرزنجي، **التّعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية**، بتصرف، (1/ 42).

2- ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام** (2/ 21).

3- الشاطبي: الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق اللخمي الغرناطي الأصولي الحافظ المالكي له عدة مؤلفات (الاعتصام، الموافقات). الزركلي، **الأعلام** (1/ 71).

4- الشاطبي، **الموافقات** (4/ 294).

5- القائلون بأن كل مجتهد مصيب.

6- ابن السبكي: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي: المشهور بابن السبكي، الشافعي الأصولي ولد سنة (727هـ) وتوفي سنة (771هـ) بدمشق، له مؤلفات منها (جمع الجوامع) المراغي **طبقات الأصوليين** (2/ 184- 187)، الزركلي، **الأعلام** (4/ 335).

7- الصفي الهندي: محمد بن عبد الرحيم الارموي الفقيه الأصولي الشافعي ولد سنة 644هـ بالهند، توفي بدمشق (ت715)، الزركلي، **الأعلام** (7/ 72).

إلى جواز التّعارض بين مطلق الأدلة الشرعية – النقلية والعقلية والقطعية والظنية– في نفس الأمر وهذا يعني أن التّعارض عند المصوبة جائز وواقع ولا يحتاج إلى الحل.

ثالثا: المذهب الثالث:

ذهب جماعة من فقهاء الشافعية كالشيرازي[1]، والبيضاوي[2]، وغيرهما إلى جواز التّعارض بين الأمارات الظنيات وعدم جواز ذلك بين الأدلة القطعية.

رابعا: أدلة كل فريق:

هذه هي المذاهب المشهورة في هذه المسألة وقد استدل كل فريق بما يؤيد مذهبه، وهذه أدلة كل فريق.

1 - أدلة الجمهور المانعين.

- إن وجود التّعارض بين الأدلة الشرعية دليل على العجز والجهل بعواقب الأمور، وهذا ممتنع لكونه تنزيل من الله العزيز الحكيم الذي لا يخفى عليه شيء[3].

قال تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ١﴾.[4] وقال أيضا: ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ ١ إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ ٢﴾.[5]

1- الشيرازي: إبراهيم بن علي بن يوسف، الفيروزآبادي، إمام فقيه أصولي، شافعي متكلم (ت476هـ). الزركلي، **الأعلام** (1/ 256).

2- البيضاوي: عبد الله بن عمر، كان إماما نظارا، خيّرا، فقيها، أصوليا (ت685هـ)، له مؤلفات كثيرة منها **المحصول** المسمى بمنهاج الوصول وشرح مختصر بن الحاجب في الأصول، الزركلي، **الأعلام** (4/ 248). المراغي، **طبقات الأصوليين** (2/ 88).

3- البخاري، **كشف الأسرار عن أصول البزدوي** (3/ 796). النسفي، **كشف الأسرار**، دار الكتب العلمية، (د.ط)، (د.س)، (2/ 52).

4- سورة هود، الآية: 1.

5- سورة الزمر، الآية: 1-2.

- إن ثبوت التّعارض بين النصوص الشرعية دليل التناقض وهو منتف قال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿82﴾ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿83﴾ ﴾[1].
- إن ثبوت التّعارض يؤدي إلى نتيجة باطلة إذ لوكان عمل المكلف أو المجتهد لكل واحد منهما لآل الأمر إلى اجتماع المتناقضين وإن لم يعمل بهما وأهملهما لكانت الأدلة من الشارع عبثا[2] وإن عمل بأحدهما وأهمل أحدهما تضمن ذلك التحكم والترجيح بلا مرجح، وقولا في الدين بالتشهّي والهوى، وذلك محال، فلا يجوز أيضا.[3]
- أثبت الفقهاء الناسخ والمنسوخ في نصوص الشريعة، من الكتاب والسنة وعلى ثبوت الترجيح، وذلك جمع وتوفيق رافع لأصل التّعارض يؤدي إلى إبطّال المتفق عليه فلزم بطلان التّعارض لأن ما أدى إلى باطل فهو باطل.[4]

2- أدلة المجوزين للتعارض.

- تقرير النبي-ﷺ- للاجتهاد بقسميه: الصحيح والخطأ بقوله: «**إِذَا اجْتَهدَ اَلْحَاكِم فأصَاب فَلَهُ أَجْرَان، وَإِذَا إِجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ كَانَ لَهُ أَجْرٌ وَاحِد**»[5] والاجتهاد بالضرورة يؤدي إلى الاختلاف في الأمور الاجتهادية التي لا يوجد عليها نص قطعي وذلك

1- سورة النساء، الآية: 82-83.

2- البيضاوي، **الإبهاج شرح المنهاج**، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، (1416هـ- 1995م)، (3/ 133).

3- ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام** (2/ 35).

4- الشاطبي، **الموافقات في أصول الشريعة**، البرزنجي، **التّعارض والترجيح** (1/ 42- 43).

5- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الاعتصام بالسنة**، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ (3/ 438) (رقم: 7352).

لاختلاف الأنظار، وتفاوت الآراء، وكان النبي-ﷺ- قد أقرّهم على الاختلاف والتّعارض، فهو إذن له مساغ في الشريعة، وبالتالي إنّه حق، وغير محظور شرعا.[1] هذا دليل واضح على وجود التّعارض بين الأدلة.

- وجود التشابه بين الآيات دليل على وجود التّعارض، وقد أثبت الله تعالى وجود التشابه في القراءات بقوله: ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٧ ﴾[2] فلا مانع من إثبات التّعارض بين الأدلة.

- وجود التخيير في بعض الكفارات ككفارة اليمين يثبت التّعارض إذ لا يقع التخيير بين الأفراد إلا بعد التساوي والتّعارض بينهما[3].

- عمل المجتهدين بين الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى يومنا هذا على الجمع والتوفيق والترجيح بين الأدلة وهذا لا يكون إلا بعد ثبوت الأدلة[4].

- قياس التّعارض الواقعي على التّعارض الذهني فإن الأخير جائز بالاتفاق فليجز الأوّل قياسا عليه.[5]

1- الشاطبي، **الموافقات** (4/ 123- 124). بدران أبو العينين، **أدلة التشريع المتعارضة** (28، 29).

2- سورة آل عمران، الآية: 07.

3- ابن رشد، **بداية المجتهد** (1/ 109).

4- بدران أبو العينين بدران، **أدلة التشريع المتعارضة ووجوه الترجيح بينها**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية (28، 29)، البرزنجي، **التّعارض والترجيح** (1/ 66).

5- السبكي، **الإبهاج بشرح المنهاج** (3/ 133، 134).

3- أدلة المذهب الثالث القائلين بالتفصيل.

- إن الأدلة القطعية تدل على العلم، والتّعارض يدل على الظن فلا يجوز التّعارض في القطعيات لأنّها سبيل العلم اليقيني الذي لا شك فيه.[1]
- إن وجود التّعارض في القطعيات يفضي إلى الترجيح بينهما، ولا ترجيح بين القطعيات؛ إذ ليس بعد العلم شيء، وليس بعد الحق إلا الضلال.[2]
- إن التّعارض في الأمارات جائز؛ لأنّها من مظان الظنون، وليس في القطعيات ظنا.[3]

4- بيان حقيقة الخلاف والتوفيق بين هذه المذاهب الثلاثة

وذلك بحمل القائلين بامتناع التّعارض بين الأدلة الشرعية ووقوعه في نفس الأمر ومن ذهب إلى جواز وقوع التّعارض نظر إلى وقوعه في الذهن فحسب، ومن ذهب إلى التفصيل بين الأدلة القطعية والظنية نظر إلى قوتها مع اعتبار ذلك ذهنيا لا واقعيا.

ولأن المذاهب الثلاثة متفقة على تنزيه الأدلة الشرعية من التناقض والتضاد.

الفرع الثاني: مناهج علماء الأصول في دفع التّعارض بين النصوص الشرعية

وهي ما يعرف عند علماء الأصول بمسالك دفع التّعارض، فكل من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية وأصحاب الحديث له طريقته التي يتميز بها عن غيره ويمكن أن نجمل ذلك في ثلاث طرق، فأصحاب الرأي "الحنفية" لهم طريقتهم،

1- الجويني، **البرهان في أصول الفقه** (2/ 742).

2- المصدر نفسه، (2/ 742).

3- المصدر نفسه، (2/ 742).

والجمهور "المالكية والشافعية والحنابلة" لهم طريقتهم، وأصحاب الحديث لهم طريقتهم، وأما الظاهرية فهم من أهل الحديث أقرب مع تميزهم بشدة التمسك بظواهر النصوص في الجملة، وانقسموا في ذلك إلى مذاهب:

أولا: المذهب الأوّل:

مذهب الجمهور[1] من الأصوليين والفقهاء والمحدثين إلى دفع التّعارض الظاهري بين الأدلة بإتباع الخطوات التالية:

- **أولا: الجمع:** وذلك بمحاولة التوفيق بين الدليلين بوجه من أوجه الجمع وسيأتي بيانها وهي كثيرة إن شاء الله.
- **ثانيا: النّسخ:** عند تعذر الجمع بحيث يبحث المجتهد في تاريخ صدور كل من النّصين عن الشارع فإن علم تاريخ صدورهما عمل بالمتأخر الناسخ وترك المتقدم المنسوخ.
- **ثالثا: الترجيح:** ويكون عند تعذر الجمع والنسخ على وجه مقبول بإحدى طرق الترجيح.
- **رابعا: التوقف:** ويكون عند تعذر الجمع والترجيح والنّسخ فيتوقف المجتهد عن العمل بالدليلين المتعارضين ويعدل إلى الاستدلال بما دونهما مرتبة لتعذر العمل بهما أو بأحدهما ولأن العمل بأحدهما ليس بأولى من العمل بالآخر والترجيح من غير مرجح غير ممكن وإذا تساقطا بالتّعارض وجب المصير إلى دليل أخر يمكن به إثبات الحكم[2] إلا أن الجمهور اختلفوا في هذا المسلك إلى فريقين: لم يعتبره بعض المالكية[3]

1- الشافعي، **الرسالة** (ص: 341- 342). الشاطبي، **الموافقات** (3/ 106). ابن قدامة، **روضة الناظر** (ص: 208). البخاري، **كشف الأسرار** (3/ 78).

2- عبد المجيد السوسوة، **مباحث في المقاصد والاجتهاد والتعارض والترجيح**، إصدار كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ط1، (1428هـ- 2007م)، (ص: 146).

3- قال الشاطبي: ولا تجد دليلين أجمع المسلمون على تعارضهما، بحيث وجب عليهم الوقوف، **الموافقات** (4/ 294).

والشافعية[1] أما باقي الجمهور فقد اعتمدوه كمسلك لدفع التّعارض.[2]

ثانيا: المذهب الثاني:

وهو رأي جمهور الحنفية[3] حيث يقولون إذا تعارض دليلان فيدفع بينهما المجتهد عبر هذه المراحل الأربع على الترتيب:

- **أولا: النّسخ:** وهو أن يبحث المجتهد عن تاريخ النّصين فإن علم تقدم أحدهما وتأخر الآخر حكم بأن المتأخر نسخ المتقدم إذا كانا متساويين في القوة.
- **ثانيا: الترجيح:** إذا لم يعلم المجتهد تاريخ النّصين المتعارضين رجّح أحدهما على الآخر إن أمكن بطريق من طرق الترجيح.
- **ثالثا: الجمع والتوفيق:** إذا تعذر الترجيح لجأ المجتهد إلى الجمع والتوفيق بين النّصين لأن إعمال الدليلين أولى من إهمالهما.
- **رابعا: تساقط الدليلين:** إذا تعارض الدليلان وتعذرت الطرق السابقة، فإنّه يحكم بتساقط الدليلين لتعارضهما، وحينئذ يلجأ المجتهد إلى الاستدلال بما دونهما في الرتبة؛ فإذا تعذر التساقط وجب العمل بالأصل، أي يقرر الحكم على ما كان عليه قبل ورود الدليلين والعمل يكون على الترتيب التالي[4]:

أ- إذا تعارض كتابان يتركان ويعمل بما هو دونهما وهو السنة.

1- الجويني، **البرهان في أصول الفقه**، تح: د. عبد العظيم الديب، ط1، 1399هـ، (2/ 1183)، ولم يذكر التوقف الشيرازي، **اللمع في أصول الفقه**، دار الكتب العلمية، ط2، (1424هـ- 2003م)، (ص: 96).

2- الفتوحي، **شرح الكوكب المنير** (4/ 609، 612). ابن حجر، **نزهة النظر** (ص: 39)

3- ابن عبد الشكور، **مسلم الثبوت مع شرحه فواتح الرحموت** (2/ 189). ابن الهمام، **التقرير والتحبير** (3/ 4).

4- السرخسي، **أصول الفقه** (2/ 13- 21). التفتازاني، **شرح التلويح على التوضيح**، تح: زكريا عميرات، بيروت: دار الكتب العلمية ط1، (د.س) (2/ 100).

ب- إذا تعارضت سنتان تتركان ويعمل بما هو دونهما وهو القياس، أو إلى أقوال الصحابة وآثارهم على اختلاف بينهم في تقديم أحدهما على الآخر.

ج- إذا تعارض قياسان فإن وجد المجتهد مزيّة أو زيادة توجد في أحدهما دون الآخر عمل به وترك الآخر.

د- إذا تعارض ما ذكره من الكتابين والسنتين ولم يجد المجتهد ما هو دونهما أو وجده ولكن فيه تعارض يحكم بالأصل بمعنى سقوط المتعارضين والعمل على ما كان عليه حكم المسألة قبل ورود الدليلين.

ثالثا: المذهب الثالث:

ذهب جمهور المحدثين إلى تقسيم النّصوص المتعارضة ظاهرا إلى قسمين:[1]

- **الأوّل:** ما يمكن التوفيق بينهما وهذه لا تكون متعارضة لأنّها تدرج العام والخاص والمطلق والمقيد.
- **الثاني:** مالا يمكن التوفيق بينهما في مختلف الحديث، ويتبع فيه ما يلي:

أ- الجمع بينهما بإحدى طرق التأويل ما أمكن.

ب- إن تعذر فيه الجمع وعلم المتأخر فهو ناسخ والأخر منسوخ لا يعمل به.

ج- إن لم يعلم التاريخ رجح بينهما بإحدى طرق الترجيح الصحيحة.

د- إن امتنع الترجيح توقف فيها.

1- ابن الصلاح، **علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)**، تح: نور الدين عتر، بإشراف محمود عبد القادر الأرناؤوط، دار الصادر، بيروت، ط1 (1420هـ- 1999م). دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، سوريا (1406هـ- 1986م). (ص: 256- 257). الصنعاني، **توضيح الافكار**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1417هـ- 1997م)، (2/ 423- 426). أحمد شاكر، **الباعث الحثيث** (2/ 480- 484).

قال الحافظ بن حجر: «فصار ما ظاهره التّعارض واقعا على هذا الترتيب؛ الجمع إن أمكن، فاعتبار الناسخ والمنسوخ، فالترجيح إن تعين، ثم التوقف عن العمل بأحد الحديثين... ».[1]

أدلة الجمهور: استدل أصحاب هذا الرأي لمذهبهم بعدة أدلة منها:

1- إن الأدلة إنما جاءت للعمل بها، ولا يتحقق ذلك في حالة التّعارض إلا بالجمع لأنّه يقوم على إعمالهما جميعا بخلاف النّسخ أو الترجيح فإن فيه إعمال لبعضهما وإهمال لبعض.[2]

2- إن احتمال وقوع الخطأ في دفع التّعارض بالنّسخ والترجيح أكثر من احتمال وقوعه فيما لو دفع التّعارض بالجمع، وذلك لما يقوم عليه النّسخ من أسباب احتمالية، ولما يقوم عليه الترجيح من مرجحات ظنية، ولهذا يقدم الجمع على غيره.[3]

3- الجمع بين الأدلة المختلفة، هو أفضل ما ينزهها عن النقص لأن الجمع يجعلها متوافقة ويزيل عنها الاختلاف المؤدي إلى النقص بخلاف الترجيح أو النّسخ فإنّه يؤدي إلى ترك أحد الدليلين.[4]

1- ابن حجر، **نزهة النظر شرح نخبة الفكر** (ص: 93).

2- الاسنوي، **التمهيد في تخريج الفروع على الأصول**، تح: محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، (1400هـ- 1980م)، (ص: 506).

3- عبد المجيد السوسوة، **منهج التوفيق والترجيح** (ص: 117).

4- الحازمي، **الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار**، حيدر آباد، الدكن: دائرة المعارف العثمانية، ط2، 1359 هـ، (ص: 08).

أدلة الحنفية: استدل الحنفية لمذهبهم هذا بعدة أدلة منها:

1- كان الصحابة -رضي الله عنهم- إذا تعارضت لديهم الأدلة وأشكلت عليهم لجأوا إلى الترجيح[1]، كترجيح حديث السيدة عائشة -رضي الله عنها-: «**إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل**» على حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه-: «**إنّما الماء من الماء**»[2] وترجيحهم حديث السيدة عائشة -رضي الله عنها-: «**أن الرسول** -صلى الله عليه وسلم- **كان يصبح جنبا وهو صائم**»[3] على حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-: «**من أدركه الفجر وهو جنب فلا يصم**»[4].

2- اتفاق العقلاء على ترجيح الراجح على المرجوح؛ لأن المرجوح في مقابلة الراجح يفقد صفة الدليل، أو الحجة فيجب العمل بالراجح، والامتناع عن ترجيح المرجوح، أو مساواته بالراجح.[5]

3- ذكر غير واحد منهم انعقاد الإجماع على تقديم الترجيح.[6]

رابعا: الترجيح بين المذاهب:

بعد استعراض أقوال العلماء وأدلتهم، أميل إلى ترجيح مذهب الجمهور في دفع التّعارض – القائلين بتقديم الجمع على الترجيح- وذلك لقوة أدلتهم، وسلامتها من الاعتراضات القادحة، وعدم سلامة مذهب الحنفية من الإيرادات المؤثرة. وقد ذهب إلى تقديم الجمع على الترجيح بعض أئمة الحنفية، كالبخاري[7] حيث قال: «إذا تحقق

1- الغزالي، **المستصفى** (2/ 394). البخاري، **كشف الأسرار** (4/ 76).

2- أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب الحيض**، باب إنمّا الماء من الماء، (1/ 269)، (رقم: 343).

3- المصدر نفسه، **كتاب الصيام**، باب الصائم يصبح جنبا (1/ 419)، (رقم: 1925).

4- المصدر نفسه، (1/ 419) (رقم: 1926).

5- اللكنوي، **فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت** (2/ 5). ابن أمير الحاج، **التقرير والتحبير** (3/ 3).

6- اللكنوي، **فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت** (2/ 204).

7- البخاري: علاء الدين عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري فقيه حنفي أصولي (ت730هـ). المراغي، **الفتح المبين** (2/ 141).

التّعارض بين النّصين وتعذر الجمع بينهما فالسبيل فيه الرجوع إلى طلب التاريخ، فإن علم التاريخ وجب العمل بالمتأخر عينا، لأن العمل بأحدهما ليس بأولى من العمل بالأخر، والترجيح لا يمكن بلا مرجح.»[1]

– أما إذا ثبت نسخ الدليل بنص الشارع، فتقديم النّسخ على بقية المسالك هو الأولى؛ لأن محاولة الجمع أو الترجيح بين دليلين؛ ثبت بالنص نسخ أحدهما إنما هم إعطاء الحجية لدليل انتهت حجيته بكونه منسوخا.

– إن القول بالتوقف أو التساقط إن تعذر الجمع أو النّسخ والترجيح إنما هو في حق آحاد المجتهدين ولا يمكن أن يصدق على مجموع الأمة، ولذلك يرى إمام الحرمين: أن قول العلماء بالتوقف إن تعذر الترجيح، إنما هو مجرد افتراض لا يمكن حدوثه.[2]

الفرع الثالث: موقف الإمام ابن بطّال من وقوع التّعارض بين النصوص الشرعية

لقد ذكرنا سلفا أن مسالك دفع تعارض الظاهري بين الأحاديث هي: الجمع، الترجيح، النسخ، ثم ذكرنا اختلاف العلماء في ترتيب هذه المسالك.

فالجمهور يرون تقديم الجمع ثم الترجيح ثم النسخ.

والحنفية يرون تقديم النسخ ثم الترجيح ثم الجمع.

أما الإمام ابن بطّال -رحمه الله- يرى تقديم الجمع على الترجيح، وقد صرح هو بنفسه بهذا التقديم.

قال -رحمه الله-: «واستعمال الحديثين لفائدتين أولى من إسقاط أحدهما، هذه طريقة العلماء في التأليف بين الآثار»[3].

1- البخاري، **كشف الأسرار على أصول البزدوي** (3/ 163).

2- الجويني، **البرهان** (2/ 183).

3- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري** (2/ 651)

وقال -رحمه الله-: «واستعمال الأخبار أولى من إسقاط بعضها»[1].

وقال -رحمه الله-: «وحمل الآثار على ما ينفى التضاد عنها أولى»[2].

وقال -رحمه الله-: «لئلا تتضاد الآثار، وحملها على الاتفاق أولى»[3].

وقال -رحمه الله-: «وأولى أن نحمل الآثار على الاتفاق لا على التضاد»[4].

ويرى ابن بطّال -رحمه الله- أنه إذا ثبت النسخ فهو المقدم، لكن إذا لم يثبت النسخ فالجمع هو المقدم.

قال -رحمه الله-: «فلما روى ذلك كله عن الرسول -صلى الله عليه وسلم- لم يكن في ذلك شيء أولى من حمل الآثار على الإباحة إن لم يثبت فيها النسخ»[5].

وقال -رحمه الله-: «وبهذا يصح استعمال الخبرين جميعا، واستعمال الأخبار أولى من ادعاء النسخ فيها»[6].

وقال -رحمه الله- أيضا: «والنسخ لا يكون بالدعوى إلا بالنقل الثابت، واستعمال السنن أولى من إسقاط بعضها»[7].

وابن بطّال -رحمه الله- في تقديم الجمع على الترجيح سلك مسلك الأئمة قبله[8]، خاصة الذين ألفوا في هذا الشأن، وعلى رأسهم الإمام الشافعي-رحمه الله-، قال الإمام

1- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري** (5/ 395).

2- المصدر نفسه، (2/ 202)

3- المصدر نفسه، (2/ 357).

4- المصدر نفسه، (2/ 381).

5- المصدر نفسه، (2/ 355).

6- المصدر نفسه، (3/ 226).

7- المصدر نفسه، (6/ 19).

8- انظر: أسامة الخياط، **مختلف الحديث** (343).

الشافعي -رحمه الله-: «ولا ينسب الحديثان إلى الاختلاف ما كان لهما وجها يمضيان معا، إنما المختلف ما لم يمضي إلا بسقوط غيره، مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد هذا يحله وهذا يحرمه»[1].

وهذا ما قرره أئمة الاجتهاد فقال الإمام مالك: «لم يكن بالمدينة قط إمام أخبر بحديثين مختلفين...».[2] والمراد من كلامه ما ذكره ابن رشد: ... بحديثين مختلفين لا يمكن الجمع بينهما، لا ينسخ أحدهما الآخر، لأن ما هذا سبيله من الأحاديث فالأصح في النقل منهما هو الذي يجب أن يحدث به».[3]

وقال الإمام الخطابي -رحمه الله-: «وسبيل الحديثين إذا اختلفا في الظاهر وأمكن التوفيق بينهما وترتيب أحدهما على الآخر، أن لا يحملا على المنافاة، ولا يضرب بعضها ببعض، لكن يستعمل كل واحد منهما في موضعه، وبهذا جرت قضية العلماء في كثير من الحديث»[4].

ابن بطّال -رحمه الله- في دفعه للتعارض بين الأحاديث وبين النصوص كثيرا ما اعتمد على أقوال العلماء قبله، وخاصة الذين ألّفوا في مختلف الحديث وعلى رأسهم الإمام الطحاوي -رحمه الله-.

فهذا يدل على أن منهج ابن بطّال -رحمه الله- في دفعه للتعارض لم يكن يخالف كثيرا منهج من سبقه من العلماء الذين عنو بهذا الشأن.

1- الشافعي، **الرسالة** (ص: 342).

2- ابن رشد، **البيان والتحصيل**، ح: محمد حجي وآخرون، دار الفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، (1408هـ-1988م)، (13/ 231).

3- المصدر نفسه، (13/ 231).

4- الخطابي، **معالم السنن**، طبعه وصححه محمد راغب الطباخ في مطبعته العلمية بحلب، ط1، (1352هـ-1933م). (3/ 68)، (3/ 68).

خلاصة الفصل

أهم ما يمكن ذِكره في نهاية هذا الفصل:

- **أولا:** عاش الإمام ابن بطّال في نهاية القرن الرابع الهجري وفي النصف الثاني من القرن الخامس الهجري، بينت من خلال ذلك الحالة السياسية والاجتماعية والعلمية السائدة آنذاك، ثم عرّجت على حياته الشخصية التي أظهرت سعة علمه ومعرفته بالعربية والتفسير والحديث والفقه والأصول، ثم عرّفت بعد ذلك بكتابه شرح صحيح البخاري، ثم تناولت بعدها المفردات التي لها صلة بالموضوع، كالمنهج والدليل.
- **ثانيا:** المراد بالتّعارض بين النصوص الشرعية: أن يرد في المسألة الواحدة دليلا فأكثر يقتضي كل واحد غير ما يقتضيه الآخر. وهو ما ذكره السرخسي والسبكي وابن الهمام والشوكاني، وللعلماء في دفع هذا التّعارض مذهبان مشهوران هما:

1. **مذهب الحنفية:** يقدمون النسخ على الترجيح، ثم إن تعذر ذلك يلجؤون إلى الجمع، فإن تعذر ذلك يحكم بتساقط الدليلين، ويصار إلى ما دونهما مرتبةً إن وجد.
2. **مذهب الجمهور:** يقدمون الجمع على النسخ ثم الترجيح وإن تعذر ذلك فالخلاف واقع في العمل بالتوقف أو التخيير أو التساقط أو الرجوع حينها إلى البراءة الأصلية.

- **ثالثا:** وافق الإمام ابن بطّال جمهور الأصوليين القائلين بتقديم الجمع على غيره من الطرق ثم النظر إلى الناسخ إن وجد، ثم الترجيح، وهو ما صرح به في أكثر من موضع في كتابه شرح صحيح البخاري.

الفصل الثاني

دفع التّعارض بين النصوص الشرعية بالجمع والنسخ عند ابن بطّال

ويحتوي على مبحثين:

- المبحث الأول: دفع التعارض بالجمع بين النصوص عند ابن بطّال.
- المبحث الثاني: دفع التعارض بالنسخ بين النصوص عند ابن بطّال.

الفصل الثاني: دفع التّعارض بين النصوص الشرعية بالجمع والنسخ عند ابن بطّال

بعد أن تعرفنا عن معنى الدليل، والمنهج الذي اعتمده في دفع التّعارض بين نصوص الشريعة وموافقته لمذهب الجمهور في الجملة، نبين طرق الجمع والنسخ والترجيح دون ذكر المسالك الأخرى: التوقف والتساقط لأنه كما قال العلماء هي تنظير لا واقع له، وأقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول:** دفع التّعارض بالجمع بين النصوص عند ابن بطّال.
- **المبحث الثاني:** دفع التّعارض بين النصوص بالنسخ عند ابن بطّال.

المبحث الأول: دفع التّعارض بالجمع بين النصوص عند ابن بطّال

في هذا المبحث سأدرس مسلك الجمع بين النصوص المتعارضة ومحاولة دفعها بالقواعد التي وضعها علماء الأصول، وقبل ذلك ينبغي تحديد مفعوم الجمع وذلك من خلال تعريفه وبيان شروطه، ثم الإشارة إلى اتجاهات العلماء في الجمع بين النصوص، ثم بيان طرق الجمع بين النصوص عند الإمام ابن بطّال وفق ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأوّل:** مفهوم الجمع بين النصوص.
- **المطلب الثاني** اتجاهات العلماء في الجمع بين النصوص.
- **المطلب الثالث:** طرق الجمع بين النصوص عند الإمام ابن بطّال.

المطلب الأوّل: مفهوم الجمع بين النصوص

وينقسم هذا المطلب إلى فرعين:

- **الفرع الأول:** تعريف الجمع.
- **الفرع الثاني:** شروط الجمع.

الفرع الأول: تعريف الجمع

أولا: الجمع لغة:

هو ضم الشيء بتقريب بعضه من بعض، ويراد به أيضا تأليف المفترق، يقال جمع الشيء عن تفرق يجمعه جمعا إذا ضمّه وألّفه.[1]

ثانيا: الجمع اصطلاحا:

لم أقف على تعريف الجمع عند الإمام ابن بطّال، ولعل ذلك يعود إلى اكتفائه بوضوح معناه، لكن بعض العلماء من المتقدمين والمتأخرين اشتملت عباراتهم على معان عامة للجمع[2]، تلتقي جميعها عند معنى مشترك يمكن لنا أن نعتبره تعريفا للجمع وهو «العمل بكلا المتعارضين وذلك بحمل كل واحد منهما على وجه يختلف عن الوجه الذي حمل عليه الآخر».

والجمع مبني على مبدأ أن العمل بكل واحد من النّصين- ولو من وجه- أولى من العمل بأحد النّصين فقط وترك الآخر لأن الأصل في كل دليل إنما هو الإعمال لا الإهمال.[3]

الفرع الثاني: شروط الجمع بين النصوص

وضع العلماء شروطا للجمع بين النصوص، فلا يصار إليه إلا بعد تحقق هذه الشروط، حتى يصان كلام الشارع من التأويلات[4] البعيدة، والخروج به عن المعاني المقصودة ومن هذه الشروط ما يلي:

1- الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، باب العين فصل الجيم (3/ 14). ابن منظور، **لسان العرب** مادة جمع (1/ 678).

2- الشافعي، **الرسالة** (ص: 216). القرافي، **شرح تنقيح الأصول** (ص: 421). الاسنوي، **نهاية السول** (3/ 214).

3- عبد المجيد السوسوة، **مباحث في المقاصد والاجتهاد والتعارض والترجيح**، (ص: 158).

4- **التأويل في اللغة:** بيان ما يؤول إليه الأمر؛ والتأويل التفسير والمرجع والمصدر. ابن منظور، **لسان العرب** مادة أوّل (1/ 44) أما في **الاصطلاح** صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى مرجوح يحتمله لدليل دل على ذلك. البخاري، **كشف الأسرار**(1/ 44) .

- **الشرط الأوّل:** ثبوت الحجية في كل واحد من المتعارضين؛ وذلك بصحة سنده ومتنه، فإن لم تثبت الحجية لكليهما فلا حاجة للجمع ويسقط المتعارضان، وإن لم تثبت الحجية لأحدهما فلا حاجة أيضا للجمع لعدم تحقق التّعارض؛ كأن يكون أحد المتعارضين حديثا صحيحا أو حسنا والآخر ضعيفا فالصحيح سالم من المعارضة ويتعين العمل به إذ لا معنى للضعيف في مقابلة الصحيح لكونه في حكم المعدوم.[1]

- **الشرط الثاني:** أن ليؤدي الجمع إلى بطلان نص من نصوص الشريعة، أو بطلان جزء منه.[2]

ومن ذلك تعارض القراءات في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُواْ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۝٦﴾[3]. فقد قرئ بنصب[4] «وَأَرْجُلَكُمْ» عطفا على «وُجُوهَكُمْ»؛ أي اغسلوا أرجلكم، فيفيد وجوب غسل الرجلين في الوضوء، وإلى هذا ذهب جمهور العلماء.

وقُرئ بجرها أي امسحوا **بأرجلِكم** فيفيد وجوب مسح الرجلين وإلى هذا ذهب الشيعة وأولوا قراءة النصب بالجر فقالوا بوجوب المسح فقط.

1- الصنعاني، **توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار** (2/ 423). طاهر الجزائري، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، تح: عبد الفتاح أبو غدّة، مكتبة المطبوعات الاسلامية، حلب – سوريا، ط1، (1416هـ-1995م)، (ص: 212، 213) .

2- الغزالي، **المستصفى** (2/ 141).

3- سورة المائدة، الآية: 07.

4- وهي قراءة نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب.

وقد ردّ العلماء تأويلهم بأنّه يؤدي إلى بطلان جزء من النّص وهو: «**إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ**» لأن الكل متفق على أنّه لا يجب مسح الكعبين، وعليه فيبقى هذا القيد وهو قوله تعالى: «إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ» بدون فائدة ولاشك أن كلام الحق سبحانه منزه عن ذلك.[1]

– ولقد قال العلماء في تأول قراءة الجر كلاما مفيدا مفاده أن هذه القراءة محمولة على الجوار، وفائدة الجر الجوار هنا في قوله تعالى: «**وأرجلِكم**» التنبيه على أنّه ينبغي الاقتصاد في صب الماء على الأرجل؛ وخصّ الأرجل بذلك لأنّها مظنة الإسراف لما يتعلق بها من الأدران.[2]

– **الشرط الثالث:** أن لا يعلم تأخر أحد المتعارضين عن الآخر؛ فإذا علم تأخر أحدهما فيكون ناسخا للمتقدم عليه، ولا داعي للجمع بينهما، وهذا الشرط مبني على الخلاف في تقديم الجمع على النّسخ أو العكس؛[3] فجمهور الحنفية يقولون بتقديم النّسخ بالتاريخ على الجمع، أما جمهور العلماء فلا يشترطون هذا الشرط، وذلك بناء على قاعدتهم في تقديم الجمع على النّسخ غير الصريح، ويرون أنّه لا يجوز النّسخ بالتاريخ مادام الجمع ممكنا.

– **الشرط الرابع:** أن يكون الجمع بتأويل صحيح؛ فالجمع بين النصوص المتعارضة يتم بالتأويل لأحد الدليلين حتى يوافق الدليل الآخر وحتى يكون الجمع صحيحا ينبغي أن تتوفر فيه أمور ثلاثة:

أولا: أن يكون اللفظ قابلا للتأويل، كالظاهر والنص عند الحنفية أما إذا كان غير قابل

1– القرطبي، **الجامع لأحكام القران** الكريم (3/ 288). ابن رشد، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد** (1/ 14).

2– محمد علي السايس، **تفسير آيات الأحكام**، تح: ناجي سويدان، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، (1/ 356).

3– الشوكاني، **إرشاد الفحول** (ص: 276، 278)

للتأويل كالمفسّر والمحكم، فإن التأويل حينها يكون موجودا للقطع بالمراد منهما.[1]

ثانيا: أن يكون التأويل موافقا لوضع اللغة، أو عرف الاستعمال أو اصطلاح الشرع، فإذا صرف اللفظ إلى معنى لا يحتمله، ولا يدل عليه بوجه من الوجوه، فإن التأويل حينها غير مقبول.[2]

ثالثا: أن يقوم على التأويل دليل صحيح يدل على صرف اللفظ عن الظاهر إلى غيره.

- **الشرط الخامس:** أن يكون من يقوم بالجمع أهلا لذلك؛ بأن يكون ذا باع طويل في الفقه وأصوله، وفي علوم الحديث، وأن يكون متضلعا في علوم اللغة عارفا بدلالات الألفاظ واقفا على دقائق معانيها، عارفا بأقاويل العلماء ومواطن الإجماع؛ لأن الجمع بين النصوص هو اجتهاد في معرفة مدلول النّص، وبيان مضمونه فوجب من يقوم بالجمع أن يكون من المجتهدين.[3]

قال الإمام النووي: «إنما يقوم بذلك غالبا الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه والأصوليون المتمكنون في ذلك، الغائصون على المعاني الدقيقة الرائضون أنفسهم في ذلك، فمن كان بهذه الصفة لم يشكل عليه بشيء من ذلك إلا النادر في بعض الأحيان».[4]

1- قسم علماء الحنفية اللفظ باعتبار وضوحه إلى أربعة أقسام: الظاهر والنص والمفسر والمحكم؛ فالظاهر والنص يقبلان التأويل أما المفسر والمحكم فلا يقبلان التأويل. والجمهور يقسمون اللفظ باعتبار الموضوع في دلالاته إلى قسمين: الظاهر والنص فالظاهر ما يقبل التأويل والنص مالا يقبل التأويل. الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام** (3/ 72). البخاري، **كشف الأسرار** (3/ 46).

2- محمد أديب صالح، **تفسير النصوص في الفقه الإسلامي**، بيروت: المكتب الإسلامي، ط4، (1413هـ-1993م). (1/ 381).

3- الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام** (3/ 75). النووي، **شرح صحيح مسلم** (1/ 149). الشاطبي، **الموافقات** (4/ 104).

4- النووي، **شرح صحيح مسلم** (1/ 50).

- **الشرط السادس:** أن لا يؤدي الجمع والتوفيق بين النصوص إلى بطلان نص شرعي أو يصطدم مع نص، فإن أدى إلى ذلك كان غير معتبر[1]. وفي ذلك قول الغزالي: «قال بعض الأصوليين كل تأويل يرفع النّص أو شيئا منه فهو باطل».[2]

هذه هي أبرز الشروط للجمع بين المتعارضين أوردها العلماء في كتبهم.

المطلب الثاني: اتجاهات العلماء في الجمع بين النصوص.

اتفق علماء الأصول على وجوب الجمع بين الأدلة التي يوهم ظاهرها التّعارض، غير أنّهم مختلفون إلى اتجاهات ثلاثة في مقدار الأخذ به، أو الرفض له، ويظهر ذلك جليا فيما يلي:

الفرع الأول: الاتجاه الأوّل:

ذهب أصحابه إلى التساهل في قبول الجمع والتوفيق بين المتعارضين بشرط أن لا يخرج به الأدلة المتوافقة عن روح الشريعة، ولا يكون خارقا للإجماع القطعي، ومن هؤلاء العلماء ابن حزم الظاهري، وابن خزيمة، وأبو الطيب الطبري[3].

وفي ذلك **يقول ابن حزم:** «فإن تعارض فيما يرى المرء آيتان، أو حديثان صحيحان، أو حديث صحيح وآية، فالواجب استعمالهما جميعا؛ لأن طاعتهما سواءً في الوجوب فلا يحل ترك أحدهما للأخر ما دمنا نقدر على ذلك»[4].

1- الجويني، **البرهان** (1/ 151). الغزالي، **المستصفى** (1/ 394).

2- الغزالي، **المستصفى** (1، 394).

3- الطبري: طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر أبو الطيب الطبري، القاضي الفقيه الشافعي الأصولي الشاعر الأديب (ت450هـ). المراغي، **الفتح المبين** (1/ 250). الشيرازي، **طبقات الفقهاء**، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1970م، (ص: 127).

4- ابن حزم، **المحلى** (1/ 51).

وقال ابن خزيمة: «لا أعرف أنّه روي عن رسول الله -ﷺ- حديثين بإسنادين صحيحين متضادان، فمن كان عنده، فليأت به أؤلف بينهما.»[1]

الفرع الثاني: الاتجاه الثاني:

ذهب جمهور الحنفية[2]، والإمام مالك[3]، وبعض الشافعية[4]، وبعض أهل الحديث إلى التشدد في قبول الجمع الذي يوفَّق به بين النصوص الشرعية المتعارضة.

ولذلك رد الحنفية الحديث لكونه مخالفا لما هو أقوى منه عندهم، كحديث ابن عباس -رضي الله عنهما- أن رسول الله -ﷺ-: «**قَضَى بِيَمِينٍ وشَاهِد**»،[5] وذلك لأنّه مخالف لحديث «**لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ، لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ**»[6].

وعلى هذا فلا يقضى بشاهد ويمين في شيء من الأشياء، وما روي عن رسول الله -ﷺ-: أنّه قضى باليمين والشاهد فقد دخله الضعف الذي لا يقوم معه حجة[7].

1- الخطيب البغدادي، **الكفاية في معرفة أصول الرواية**، تح: أبو إسحاق الدمياطي، ميت غمر: دار الهدى، ط1، (1423هـ- 2003م)، (ص: 473). آل تيمية، **المسوّدة**، تح: محمد محبي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، (د.ط)، (د.س)، (ص: 306).

2- البزدوي، **كشف الأسرار** (3/ 124). **أصول السرخسي** (1/ 368).

3- الإمام مالك، مالك بن أنس الأصبحي، **المدونة** الكبرى، رواية الإمام سحنون بن سعيد التنوخي عن الإمام عبد الرحمن بن قاسم ويليها مقدمات ابن رشد لبيان ما اقتضته **المدونة** من أحكام للإمام الحافظ أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان - ط1، (1415 هـ- 1994م)، (1/ 50). الشاطبي، **الموافقات** (3/ 2).

4- الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، (1/ 202).

5- أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب الأقضية**، باب القضاء باليمين والشاهد (3/ 1337) (رقم: 1712).

6- المصدر نفسه، **كتاب الأقضية**، باب اليمين على المدعى عليه (3/ 1336)، (رقم: 1711).

7- محمد الحفناوي، **التعارض والترجيح عند الأصوليين وأثرهما في الفقه الإسلامي**، المنصورة: دار الوفاء، ط2، (1408هـ- 1987م)، (ص: 261)

وكذلك ردّ الإمام مالك أحاديث خالفت عمل أهل المدينة،[1] كحديث عبد الله بن عمر -رضي الله عنه- في خيار المجلس،[2] قال الإمام مالك: «وليس لهذا عندنا حد معروف ولا أمر معمول به فيه». أو خالفت القياس [3].

لكن يلاحظ أنّه يمكن الجمع بين هذه الأحاديث، ولا داعي لأخذ أحدها وترك الأخر، ولاشك أن إعمال الأحاديث أولى من إهمالها.

الفرع الثالث: الاتجاه الثالث:

مذهب جمهور الشافعية [4] والحنابلة [5] وبعض الظاهرية، إلى قبول ما كان صحيحا متلائما مع روح الشريعة، ورفضوا منها ما كان باطلا وغير متوافق مع روحها التي بها يؤلف بين النصوص الشرعية التي ظاهرها التّعارض ورد التأويلات البعيدة.

المطلب الثالث: طرق الجمع بين النصوص عند الإمام ابن بطّال

سبق معنا ذكر مسالك دفع التّعارض بين الأدلة وهي الجمع والنّسخ والترجيح والتوفيق، وبيّنا اختلاف العلماء في ترتيب هذه المسالك مع ذكر أدلة كل فريق فكانت الخلاصة أن النّسخ مقدم على غيره إذا ثبت بالنص الصريح، وإلا فهو بعد الجمع إذا عرف التاريخ، وأن الجمع مقدم على الترجيح؛ لأن إعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما، وأن التوقف قد يكون لآحاد العلماء، ولا يصدق على مجموع الأمة.

1- الإمام مالك، **الموطأ**، تح: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، ط1، (1425هـ-2005م)، (2/ 271). الإمام مالك، **المدونة** (3/ 234).

2- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب البيوع**، باب البيعان بالخيار مالم يتفرقا، (1/ 460)، (رقم: 2110). أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب البيوع**، باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين، (43)، (رقم: 1531) (ص426).

3- ابن رشد، **بداية المجتهد** (1/ 29- 30).

4- الرازي، **المحصول** (5/ 406- 413). الجويني، **التلخيص** (2/ 251، 252).

5- أبو يعلى، **العدّة** (3/ 1019).

الجمع بين النّصين المتعارضين في ظاهرهما يتم بالتأويل لأحد الدليلين حتى يتفق مع الدليل الآخر؛ وأنواع التأويل كثيرة، ولذلك فوجوه الجمع تتعدد بتعدد أنواع التأويل عند الإمام ابن بطّال -رحمه الله- ومن هذه الطرق ما يلي:

- الجمع بالتخصيص.
- الجمع بالتقييد.
- الجمع بحمل الأمر على الندب.
- الجمع بحمل النهي على غير الحرمة.
- الجمع بحمل اللفظ على المجاز.
- الجمع باختلاف الحال أو اختلاف المحل.
- الجمع بجواز أحد الأمرين (على سبيل التخيير).
- الجمع ببيان اختلاف السائل (اختلاف الأشخاص).

الفرع الأول: الجمع بالتخصيص[1]:

ويستعمل هذا الوجه إذا كان التّعارض بين عام[2] وخاص[3] ويعالجان موضوعا واحدا ولكن أحكامهما مختلفة فيجمع بينهما بتخصيص العام بالخاص- حمل العام على الخاص- وبهذا الجمع يعمل بالدليلين فيعمل بالنص الخاص فيما تناوله، ويعمل بالنص

1- التخصيص في اصطلاح الأصوليين «قصر العام على بعض أفراده». البخاري، **كشف الأسرار** (1/ 306). القرافي، **شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول**، بيروت: دار الفكر، (1424هـ- 2004م)، (ص: 51).

2- **العام**: اللفظ الموضوع وضعا واحدا للدلالة على جميع ما يصلح له من الأفراد على سبيل الشمول والاستغراق من غير حصر في كمية معينة آو عدد معين. عبد المجيد السوسوة، **منهج التوفيق والترجيح** (ص: 155).

3- كل لفظ وضع لمعنى واحد على الانفراد أو على كثير محصور. عبد المجيد السوسوة، **منهج التوفيق والترجيح** (ص: 155).

العام في جميع ما تناوله ماعدا الحالة التي ورد فيها الخاص.

اتفق علماء الأصول على أن العام يجوز أن يرد عليه دليل مخصص يقصره على بعض أفراده[1]، واختلفوا في الحالات التي يجوز فيها التخصيص، والحالات التي لا يجوز فيها إلى قولين:

- **القول الأول:** جواز تخصيص العموم مطلقا سواء كان الخاص متقدما على العام في الورود أو متأخرا عنه أو جهل التاريخ، وسواء قارن كل منهما الآخر، أو لم تعلم المقارنة[2].

وهو مذهب جمهور الأصوليين.[3]

- **القول الثاني:** التفصيل، فقالوا: بجواز تخصيص العام، في حالة واحدة، وهي ما إذا علم أن الخاص ورد بعد العام مقترنا به غير متراخ، وكان الدليل المخصص للعام مستقلا، أما في حالة تأخر الخاص عن العام من غير اقتران، فينسخ الخاص العام

1- تخصيص العام يجوز مطلقا عند الأئمة الأربعة وأكثر الأصوليين، سواء كان العام أمرا أو فيا أو خيرا، خلافا البعض الشافعية وبعض الأصوليين في الخبر، وعند بعضهم: في الأمر، وقد ذكر أكثر الأصوليين أن الخلاف في هذه المسألة من قبيل الخلاف الشاذ. ينظر: أبو يعلى، **العدّة**، (2/ 595). السمعاني، **قواطع الأدلة**، (1/ 339). الرازي، **المحصول**، (3/ 11). ابن قدامة، **روضة الناظر**، (ص: 127). الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، (2/ 345). البخاري، **كشف الأسرار**، (1/ 307). الفتوحي، **شرح الكوكب المنير**، (3/ 269). الشوكاني، **إرشاد الفحول**، (2/ 633). اللكنوي، **فواتح الرحموت**، (1/ 300).

2- لم يستثنوا سوى صورة واحدة اعتبروا فيها الخاص ناسخا للعام وليس مخصصا، وذلك ما إذا ورد الخاص بعد وقت حضور العمل بالعام، فيكون الخاص ناسخا للعام في القدر الذي تعارضا فيه. ينظر: الرازي، **المحصول**، (3/ 342). العطار، **حاشية العطار على شرح الحلال المحلي على جمع الجوامع**، دار الكتب العلمية، (د. ط)، (د.س)، (2/ 77، 78).

3- أبو يعلى، **العدّة**، (2/ 615). الباجي، **إحكام الفصول في أحكام الأصول**، (1/ 261)، **الإشارة**، (ص: 196). الشيرازي، **اللمع**، (ص: 87). السمعاني، **قواطع الأدلة**، (1/ 407). الغزالي، **المستصفى**، (3/ 322) فما بعد. الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، (2/ 558). الأسنوي، **نهاية السول**، (2/ 452). الفتوحي، **شرح الكوكب المنير**، (382، 3).

في القدر الذي تناوله الخاص، وفي حالة ما إذا ورد العام متأخرا عن الخاص فالعام يعتبر ناسخا للخاص.

وفي حالة الجهل بالتاريخ يصار إلى ترجيح أحدهما، فإن تعذر فالتوقف[1]، وهو لجمهور الحنفية.[2]

فوجه بناء العام على الخاص عند جمهور الحنفية في صورة واحدة؛ وهي ما إذا علم أن الخاص ورد بعد العام مقترنا به غير متراخ، وكان المخصص مستقلا، وهي الصورة المتفق عليها مع الجمهور، أما غيرها من الصور فهي عند الجمهور من الحنفية إما نسخ، أو توقف إن تعذر الترجيح، وتخصيص عند الجمهور من الأصوليين[3]، والله أعلم.

أمثلة تطبيقية:

المثال الأول: ما ورد في مسألة جناية البهيمة[4]:

1- عن أبي هريرة -رضي الله عنه-: **أَنَّ رَسُولَ اللَّـهِ** -صلى الله عليه وسلم- **قَالَ: «العَجْمَاءُ جُبَارٌ، وَالبِئْرُ جُبَارٌ، وَالمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الخُمُسُ».**[5]

1- البخاري، **كشف الأسرار**، (1/ 306، 307). أمير بادشاه، **تيسير التحرير**، (2/ 271، 272). اللكنوي، **فواتح الرحموت**، (1/ 299).

2- اشترط الحنفية في الدليل المخصص للعام أن يكون مقارنا ومستقلا عن العام، فإذا لم يكن مقارنا كان نسخا، وكذلك إن لم يكن مستقلا عن الكلام الذي ورد فيه، كالاستثناء، لا يسمى: مخصصا، وإنما يسمى: صرف العموم به عن عمومه، وقصره على بعض أفراده قصرا، وهو دليل القصر. ينظر: البخاري، **كشف الأسرار**، (1/ 306. 307). أمير بادشاه، **تيسير التحرير**، (2/ 271). اللكنوي، **فواتح الرحموت**، (1/ 299). عبد الكريم زيدان، **الوجيز في أصول الفقه**، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط7، 1422هـ- 2001م، (ص: 310).

3- عبد المجيد السوسوة، **منهج التوفيق والترجيح**، (ص: 158، 159).

4- إذا انفلتت الدابة من صاحبها أو سائقها فتأتي على الحرث فتفسده.

5- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الزكاة**، باب في الركاز الخمس، (2/ 130)، (رقم: 1499). مسلم، **كتاب الحدود**، باب جرح العجماء والمعدن والبئر جبار، (45)، (رقم: 1710)، (ص484).

2- وعن حرام بن محيّصة عن أبيه -رضي الله عنه- «أن ناقة البراء بن عازب -رضي الله عنه- دخلت حائط رجل فأفسدته عليهم. «**فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ** -صلى الله عليه وسلم- **عَلَى أَهْلِ الْأَمْوَالِ حِفْظَهَا بِالنَّهَارِ، وَعَلَى أَهْلِ الْمَوَاشِي حِفْظَهَا بِاللَّيْلِ**»[1]

وجه التّعارض:

أن حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- يدل على أن ما أتلفته البهيمة من حرث الغير، وزرعه لا يضمنه صاحبها، بينما حديث حرام -رضي الله عنه- يدل على التفريق بين أن يقع هذا الإتلاف ليلا أو نهارا، فإن وقع الإتلاف ليلا كان على صاحبها ضمان ما أتلفه، وإذا وقع نهارا فليس على صاحبها ضمان؛ لأن الحديث الأوّل فيه تخصيص الضمان ببعض الأحوال دون البعض.

دفع التّعارض:

ذهب جمهور العلماء [2] إلى الجمع بين الحديثين بالتخصيص، فقالوا حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- عام، وحديث حرام -رضي الله عنه- خاص، فيحمل العام على الخاص جمعا بين الحديثين، وإعمالا لهما معا، وبذلك يخصص عموم عدم ضمان ماجنته البهيمة بالليل لا ما جنته بالنهار فلا يضمن؛ لأن أصحاب المزارع مكلّفون بحفظ زروعهم وحرثهم بالنهار، فما وقع من إتلاف في النهار ما هو إلا بسبب غفلتهم وتهاونهم بحفظ مزروعاتهم، ولذلك لا ضمان على أصحاب الماشية في هذه الحالة.

1- أخرجه أبو داوود في سننه، **كتاب البيوع**، باب المواشي تفسد زرع القوم، (3/ 298)، (رقم: 3569) واللفظ له. وابن ماجه في **كتاب الإحكام** باب الحكم فيما أفسدت المواشي (رقم: 2332)، ذكر ابن حجر أن ابن عبد البر قال: هذا الحديث وإن كان مرسلا فهو مشهور حدّث به الثقات وتلقاه فقهاء الحجاز بالقبول. ابن حجر، **فتح الباري**، دار المعرفة، بيروت، (د.ط)، 1379هـ، (12/ 270).

2- ابن قدامة، **المغني** (12/ 541). الشوكاني، **نيل الاوطار** (5/ 325).

موقف ابن بطّال:

اختلفوا في هذا الباب فيما تفسده البهائم اذا انفلتت في الليل والنهار، وقال مالك[1] والشافعي[2]: ما أفسدته المواشي إذا انفلتت بالنهار فليس على أهلها منه شيء إلا أن يكون صاحبها معها، ويقدر على منعها، وما أفسدته بالليل فضمانه على أرباب المواشي.

وقال الكوفيون:[3] لا ضمان على أرباب البهائم فيما تفسده لا في ليل ولا في النهار وإذا كانت منفلتة، إلا أن يكون راكبا أو سائقا، وقال الليث يضمن بالليل والنهار.

ثم ساق ابن بطّال قول ابن القصّار حيث قال: «لما كان لأرباب الماشية تسريحها بالنهار وكان على أرباب الثمار حفظها بالنهار، فإن فرّطوا في الحفظ لم يتعلق لهم على أرباب المواشي ضمان، ولما كان على أرباب المواشي حفظ مواشيهم بالليل فإن أصحاب الأموال ليس عليهم حفظ زرعهم بالليل، وفرط أهل المواشي في ترك الحفظ لزمهم الضمان، وعلى هذا جرت العادة ورتبه النبي – عليه الصلاة والسلام– وهذا القول أولى بالصواب لوجوب الجمع بين حديث العجماء جبار، وحديث ناقة البراء، وليس أحدهما أولى بالاستعمال من الآخر».

1- القاضي عبد الوهاب، **عيون المجالس**، تح: امباي بن كيبا كاه، ط1، (1421هـ- 2000)، (2/ 925). القاضي عبد الوهاب، **الإشراف على نكت مسائل الخلاف**، تح: الحبيب بن طاهر، دار ابن حزم، ط1، (1420هـ- 1999م)، (2/ 669). القاضي عبد الوهاب، **المعونة**، تح: حميش عبد الحق، المكتبة التجارية مصطفى أحمد الباز، مكة المكرمة، (د.ط)، (د.س)، (3/ 1370)، ابن رشد، **بداية المجتهد**، (2/ 489).

2- أبو بكر الشاشي القفال، **حلية العلماء**، تح: ياسين أحمد إبراهيم درادكة، مؤسسة الرسالة، دار الأرقم، بيروت، عمان، ط1، 1980م، (7/ 640). النووي، **روضة الطالبين**، تح: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان، ط3، (1412هـ- 1991م)، (7/ 399).

3- العيني، **البناية شرح الهداية**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1420هـ- 2000م)، (13/ 268). الكاساني الحنفي، **بدائع الصنائع**، دار الكتب العلمية، ط2، (1406هـ- 1986م)، (16/ 421).

ثم يعلق بعد ذلك على قول ابن القصّار فيقول: ووجه استعمالها أن يكون قوله: "العجماء جبار" في النهار، ولا يكون جبارا في الليل لحديث ناقة البراء[1].

ولنفي التّعارض ذهب ابن بطّال إلى الجمع بين الحديثين بالتخصيص فقالوا حيث أبي هريرة عام وحديث حرام خاص فيحمل العام على الخاص جمعا بين الحديثين وإعمالا لهما وبذلك يخصص عموم عدم ضمان ما جنته البهيمة بضمان ما جنته بالليل لا ما جنته بالنهار فلا يضمن.

المثال الثاني: النهي عن استقبال القبلة واستدبارها لغائط أو بول.

1- عن معقل بن أبي معقل الأسدي[2]، -رضي الله عنه- قال: «**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَتَيْنِ بِبَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ**»[3].

2- عن عبد اللّه بن عمر -رضي الله عنهما-، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: **إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ إِذَا قَعَدْتَ عَلَى حَاجَتِكَ فَلاَ تَسْتَقْبِلِ القِبْلَةَ وَلاَ بَيْتَ المَقْدِسِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: لَقَدْ ارْتَقَيْتُ يَوْمًا عَلَى ظَهْرِ بَيْتٍ لَنَا، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- «عَلَى لَبِنَتَيْنِ، مُسْتَقْبِلًا بَيْتَ المَقْدِسِ لِحَاجَتِهِ»**.[4]

1- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (8، 563).

2- معقل بن أبي معقل ويقال له ابن أم معقل وهو معقل بن الهيثم، ويقال بن أبي الهيثم الأسدي، له في السنن حديثان ويقال مات في خلافة معاوية، ينظر: ابن حجر العسقلاني، **الإصابة في تمييز الصحابة**، تح: محمد علي البجاوي، دار الجيل – بيروت لبنان- ط1، 1412هـ (6/ 138).

3- أخرجه أبو داود في سننه، **كتاب الطهارة**، باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، (1/ 3)، (رقم: 10). وأخرجه ابن ماجه في سننه **كتاب الطهارة وسننها**، باب النهي عن استقبال القبلة بالغائط والبول، (1/ 115)، رقم: 319. وأخرجه البيهقي في سننه، **كتاب الطهارة**، باب النهي عن استقبال القبلة واستدبارها لغائط أو بول، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، (1424هـ- 2003م)، (1/ 91)، (رقم: 442)، والحديث ضعيف، لأن مداره على أبي زيد (مولى بني ثعلبة) هو مجهول الحال كما في التقريب، (1/ 64)، وقال الحافظ: رواه أبو داود وغيره وهو حديث ضعيف لأن فيه راويا مجهول الحال، (1/ 246).

4- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الوضوء** باب من تبرز على لبنتين، (1/ 41)، (رقم: 145).

3- عن عبد اللّه بن عمر -رضي الله عنهما-، قَالَ: **ارْتَقَيْتُ فَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ حَفْصَةَ لِبَعْضِ حَاجَتِي، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- يَقْضِي حَاجَتَهُ مُسْتَدْبِرَ القِبْلَةِ، مُسْتَقْبِلَ الشَّأْمِ**[1].

وجه التّعارض:

جاء في حديث معقل -رضي الله عنه- النهي عن استقبال القبلتين عند قضاء الحاجة بينما جاء في حديثي ابن عمر -رضي الله عنهما- جواز استقبالها واستدبارها.

دفع التّعارض:

موقف ابن بطّال:

قال ابن بطّال بعد أن ساق حديث معقل بن أبي معقل الأسدي: ولم يقل بهذا الحديث أحد من الفقهاء إلا النخعي، وابن سيرين، ومجاهد، فإنهم كرهوا أن يستقبل أحد القبلتين أو يستدبرها بغائط أو بول، الكعبة وبيت المقدس، وهؤلاء غاب عنهم حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- وهو يدل على أن النهي إنما أراد به الصحاري لا البيوت، ولم يرو أحد عن النبي -ﷺ- أنه فعل ذلك في الصحاري، وإنما روي أنه فعله في البيوت.[2]

قال النووي: «فهذه أحاديث صحيحة مصرحة بالجواز في البنيان، وحديث أبي هريرة وغيره وردت بالنهي فيحمل على الصحراء ليجمع بين الأحاديث، ولا خلاف بين العلماء أنه إذا أمكن الجمع بين الأحاديث لا يضار إلى ترك بعضها بل يجب الجمع بينها والعمل بجميعها، وقد أمكن الجمع على ما ذكرناه فوجب المضي إليه...»[3].

1- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الوضوء**، باب التبرز في البيوت، (1/ 41)، (رقم: 148).

2- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (1/ 237).

3- النووي، **شرح صحيح مسلم**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1392هـ، (3/ 153- 154).

وذكر المازري ثلاثة احتمالات:

- **أولا:** فمن أنزل فعله -ﷺ- منزلة قوله خصص عموم قوله بفعله.
- **ثانيا:** ومن رأى أن للأقوال تقدم على الأفعال لم يخصص، ومنع ذلك في المدائن.
- **ثالثا:** وقد يتأوّل أيضا حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- أن اللبنتين كانتا مبنيتين، وذلك من القسم الذي أشرنا إلى الاتفاق عليه من أصحابنا[1].

وقد أجاز الطحاوي الاستقبال والاستدبار في البيوت، وقال: «فنجعل ما فيه النهي منها على الصحاري، وما فيه الإباحة على البيوت، حتى لا تضاد منه شيء..»[2]، وكذا اختاره ابن عبد البر، لما ورد عن ابن عمر -رضي الله عنهما- إعمالا لأحاديث المنع[3].

وبمثل هذا أيضا حمله البيهقي، فبعد أن بوّب لأحاديث النهي عن استقبال القبلة ذكر باب فقال فيه: «باب الرخصة في ذلك في الأبنية»[4].

وقد وافق هذا الجمع الحافظ ابن حجر.[5]

1- قال قبل ذكره لهذه الاحتمالات: وظاهر المذهب أن المراحيض إذا كانت مبنية على شكل يقتضي استقبال القبلة أو استدبارها أنه لا يكلف الانحراف... . المازري، **المعلم بفوائد مسلم**، تح: محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية للنشر، (د.ط)، 1988، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات بيت الحكمة، (1/ 240).

2- المازري، **المعلم بفوائد مسلم**، (1/ 241).

3- الطحاوي، **شرح معاني الآثار**، تح: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق من علماء الأزهر الشريف، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه، يوسف عبد الرحمن المرعشلي الباحث بمركز خدمة السنة المدينة النبوية، عالم الكتب، بيروت، ط1، (1414هـ- 1994م). (4/ 236).

4- البيهقي، **السنن الكبرى**، تح: محمد عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط3، (1424هـ- 2003م)، (1/ 149).

5- ابن حجر، **فتح الباري** (1/ 296).

ومنع ابن تيمية وابن القيم استقبال القبلة واستدبارها مطلقا، سواء في البنيان أو الصحراء وقال: «يحرم اسقبالها واستدبارها عند قضاء الحاجة دون سائر بقاع الأرض، وأصح المذاهب في هذه المسألة أنه لا فرق في ذلك بين الفضاء والبنيان لبضعة عشر دليلا»[1].

ومن باب إعمال جميع الأدلة فالذي يظهر لي والله أعلم أن ما اختاره ابن بطّال قوي وهو الصحيح لحديث جابر بن عبد الله -رضي الله عنه- قال: «**نهى نبي الله -ﷺ- أن نستقبل القبلة ببول، فرأيته قبل أن يقبض بعام يستقبلها...**»[2].

فدلّ الحديث أن النبي -ﷺ- استقبل القبلة ببول قبل أن يقبض بعام، ونهيه -ﷺ- عن الاستقبال مخصصا بالبنيان.

المثال الثالث: مسألة أولئك الذين تقوم عليهم الساعة وهم أحياء:

1- عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: **قَالَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ، خَطِيبًا يَقُولُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ -ﷺ- يَقُولُ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَاللَّهُ يُعْطِي، وَلَنْ تَزَالَ هَذِهِ الأُمَّةُ قَائِمَةً عَلَى أَمْرِ اللَّهِ، لاَ يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ»**[3].

1- علي بن محمد الدمشقي الحنبلي، **الأخبار العلمية من الإختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية**، تح: أحمد بن محمد بن حسن الخليل، دار العاصمة، (د.ط)، (د.س)، (ص: 8).

2- أخرجه أبو داوود في سننه، **كتاب الطهارة**، باب الرخصة في ذلك (رقم: 13). أخرجه الترمذي في سننه، **كتاب الطهارة**، باب ما جاء في الرخصة في ذلك (رقم: 9). أخرجه ابن ماجه في سننه، **كتاب الطهارة وسننها**، باب الرخصة في ذلك في الكنيف وإباحته دون الصحاري (رقم: 325). أخرجه أحمد في **مسنده**، تح: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، (1421هـ- 2001م)، (33، 157)، حديث حسن.

3- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب العلم**، باب من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين (1/ 25)، (رقم: 71). مسلم في صحيحه، **كتاب الإمارة**، باب لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خالفهم (2/ 925).

2- عن أنس -رضي الله عنه- قال قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ عَلَى أَحَدٍ يَقُولُ: اللهُ، اللهُ**»[1].

وجه التّعارض:

دلّ حديث معاوية -رضي الله عنه- أن الساعة تقوم وفي الناس من هو قائم على أمر الله، وأما حديث أنس -رضي الله عنه- بيّن أن الساعة لا تقوم إلا على من لا يعرف الله سبحانه وتعالى.

دفع التّعارض:

موقف ابن بطّال:

يرى ابن بطّال أنه لا تعارض بين حديثي معاوية وأنس -رضي الله عنهما- لأنه خرج لفظهما على العموم، والمراد منهما الخصوص، لأن المعنى لا تقوم الساعة إلا على أحد يوحّد الله إلا بموضع كذا، فإن به طائفة على الحق، ولا تقوم الساعة إلا على شرار الناس بموضع كذا.

وقد نقل ابن بطّال قول الطبري ليؤيد فيه رأيه: ولا معارضة بينهما بحمد الله، بل يحقق بعضها بعضا، وذلك أن هذه الأحاديث خرج لفظها على العموم والمراد منها الخصوص لأن حديث معاوية ثابت، ولا يجوز أن تكون الطائفة القائمة بالحق التي توحّد الله التي هي شرار الناس، فثبت أن الموصوفين بأنهم على الحق مقيمون.[2]

واستدل بحديث عمران بن حصين -رضي الله عنه-، **أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ** -صلى الله عليه وسلم- ، **قَالَ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ عَلَى مَنْ نَاوَأَهُمْ، حَتَّى يُقَاتِلَ آخِرُهُمُ الدَّجَّالَ»**[3].

1- أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب الإيمان**، باب ذهاب الإيمان آخر الزمان (1/ 131)، (رقم: 148).

2- ابن بطّال، **شرح ابن بطّال** (1/ 156)

3- أخرجه الحاكم في **مستدركه**، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1411هـ-1999م)، (4/ 497)، (رقم: 8391) وقال الذهبي على شرط مسلم.

وحديث أبي أمامة قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-: **«لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الدِّينِ ظَاهِرِينَ لَعَدُوِّهِمْ قَاهِرِينَ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ إِلَّا مَا أَصَابَهُمْ مِنْ لَأْوَاءَ[1] حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَأَيْنَ هُمْ؟ قَالَ: «بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ وَأَكْنَافِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ»**[2]

وقد وافق العيني[3] ما ذهب إليه ابن بطّال وخالفهما النووي[4] وابن حجر[5]، حيث ذكر أن معنى الحديث: لا تزال طائفة من أمتي على الدين ظاهرين حتى تقبضهم ريح طيبة قريب يوم القيامة واستدل بحديث عائشة -رضي الله عنها- الذي دلّ أن هذه الريح لا تدع أحدا من المؤمنين إلا قبضت روحه، فعَنْ عَائِشَةَ -رضي الله عنها-، **قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ -ﷺ- يَقُولُ: «لَا يَذْهَبُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ حَتَّى تُعْبَدَ اللَّاتُ وَالْعُزَّى» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنْ كُنْتُ لَأَظُنُّ حِينَ أَنْزَلَ اللهُ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ ٣٣ ﴾**[6] **أَنَّ ذَلِكَ تَامًّا قَالَ «إِنَّهُ سَيَكُونُ مِنْ ذَلِكَ مَا شَاءَ اللهُ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللهُ رِيحًا طَيِّبَةً، فَتَوَفَّى كُلَّ مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ، فَيَبْقَى مَنْ لَا خَيْرَ فِيهِ، فَيَرْجِعُونَ إِلَى دِينِ آبَائِهِمْ».**[7]

1- **لأواء:** الشدة، وضيق المعيشة. ابن الأثير، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تح: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناجي، المكتبة العلمية بيروت (1399هـ- 1979م)، (4/ 416).

2- أخرجه أحمد في **مسنده**، (36، 656).

3- العيني، **عمدة القارئ شرح صحيح البخاري**، ضبطه وصححه: عبد الله محمود محمد عمر، منشورات محمد علي بيضون للنشر كتب السنة والجماعة، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان- ط1، (1421هـ- 2001م). (2/ 78).

4- النووي، **شرح مسلم** (2/ 178).

5- ابن حجر، **فتح الباري** (13/ 22).

6- سورة التوبة، الآية: 33.

7- أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب الفتن وأشراط الساعة**، باب لا تقوم الساعة حتى تعبد دوس ذا الخصلة (2/ 2230)، (رقم: 2907).

الفرع الثاني: الجمع بالتقييد

- **المطلق:** هو اللفظ الدال على فرد شائع في جنسه.[1]

- **المقيّد:** هو اللفظ الدال على الماهية بقيد يقلل من شيوعه.[2]

- **التقييد:** هو صرف اللفظ المطلق عن شيوعه، وحصر دلالاته على موضوع واحد توفر فيه قيد من القيود.

اتفق الأصوليون على وجوب إجراء المطلق على إطلاقه، والمقيد على تقييده، إن ورد كل منها على حدة، كما أنهم اتفقوا كذلك على جواز حمل المطلق على المقيد، في حالة اتحادهما في الحكم الواحد وسببه.

غير أن الخلاف وقع بينهم في الحالات التي يصح فيها هذا الحمل، فاتفقوا في بعضها واختلفوا في البعض الآخر، وتفصيل ذلك في مظانه من كتب أصول الفقه[3]، وسأكتفي بذكر حالة واحدة فقط ذكرها الإمام ابن بطّال في شرحه وهي:

- اتحاد المطلق والمقيد في الحكم والاختلاف في السبب وهذه هي الصورة المشتهرة من صور المطلق مع المقيد.

ولعلماء الأصول في هذه الحالة ثلاثة مذاهب أساسية هي:

1) عدم جواز الحمل لفظا دون شرط.

1- الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام** (3/ 62). البخاري، **كشف الأسرار** (2/ 286). ابن قدامة، **روضة الناظر** (ص136).

2- المصادر نفسها.

3- السمعاني، **قواطع الأدلة**، (1/ 482) فما بعد. الرازي، **المحصول**، (3/ 141) فما بعد. الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، (3/ 6). الزركشي، **البحر المحيط**، (3/ 416). الشوكاني، **إرشاد الفحول**، (2/ 711). البرزنجي، **التعارض والترجيح بين الأدلة**، (2/ 28). محمد أديب صالح، **تفسير النصوص**، (2/ 168). السوسوة، **منهج التوفيق والترجيح**، (ص: 164).

2) وجوب الحمل لفظا دون شرط فيكون الحمل لغة عن طريق اللفظ.

3) وجوب الحمل عن طريق القياس، حين تتوافر العلّة المشتركة بين المطلق والمقيد.

وحتى يتضح ذلك نورد مثالا في كفارة الخطأ ليتضح ذلك جليا.

يقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَن يَصَّدَّقُوا فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿92﴾﴾.[1]

وقوله تعالى في كفارة الظهار: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿3﴾﴾[2،3].

فإن الرقبة المطلوب تحريرها وردت في النص الأول مقيدة بالإيمان، أمّا في النّص الثاني فقط وردت مطلقة من القيد، والحكم في كفارة القتل الخطأ وكفارة الظهار متحد وهو تحرير الرقبة، ولكن السبب في الحكم مختلف، فهو في الأول: القتل الخطأ، وفي الثاني: إرادة المظاهر العود إلى الاستمتاع بزوجته حيث يحنث بيمينه.

فالقائلون بحمل المطلق على المقيد وهم الجمهور اعتبروا أن آية القتل الخطأ قد قيدت إطلاق آية الظهار، ففي كلا الكفارتين: كفارة القتل الخطأ وكفارة الظهار لا تجزئ

1- سورة النساء، الآية: 92.

2- سورة المجادلة، الآية: 3.

3- الشافعي، **الأم**، تح: رفعت فوزي عبد المطلب، المنصورة: دار الوفاء، ط1، (1422هـ- 2001م)، (7/ 21).

إلا الرقبة المومنة.[1]

وقد خالف الحنفية الجمهور وقالوا بعدم حمل المطلق على المقيد وأوجبوا العمل بكل منهما، حيث ورد، ففي كفارة الظهار تجزئ الرقبة الكافرة عملا بالمطلق الوارد في شأنها، وهو قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا۟ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا ۚ ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿3﴾ ﴾.[2]

أما في كفارة القتل الخطأ فلا تجزئ إلا الرقبة المومنة، عملا بالمقيد الوارد في شأنها وهو قوله تعالى: ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾.[3]

أمثلة تطبيقية:

المثال الأول: مسألة إذا قال الرجل "أقسمت " ولم يقل " باللّه" هل تعتبر يمينا أم لا ؟

1- قوله تعالى: ﴿ وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا ٱلْـَٔايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ۖ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿109﴾ ﴾.[4]

2- قوله تعالى: ﴿ إِنَّا بَلَوْنَٰهُمْ كَمَا بَلَوْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا۟ لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ﴿17﴾ ﴾[5].

1- السبكي، **جمع الجوامع في أصول الفقه**، تح: عبد المنعم، خليل ابراهيم، دار الكتب العلمية، ط2، (1424هـ- 2002م)، (2/ 51). الشيرازي، **المهذب في الفقه الشافعي**، تح: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، (1416هـ- 1995م) (2/ 114- 115).

2- سورة المجادلة، الآية: 3.

3- سورة النساء، الآية: 92.

4- سورة الأنعام، الآية: 109.

5- سورة القلم، الآية: 17.

3- عن معبد بن خالد، سمعت حارثة بن وهب، قال: سمعت النَّبِيَّ -ﷺ- يَقُولُ: **«أَلاَ أَدُلُّكُمْ عَلَى أَهْلِ الجَنَّةِ؟ كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَعَّفٍ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبَرَّهُ، وَأَهْلِ النَّارِ: كُلُّ جَوَّاظٍ[1] عُتُلٍّ مُسْتَكْبِرٍ»**.[2]

4- عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: **كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ-، فَقَالَ: إِنِّي أَرَى اللَّيْلَةَ فَذَكَرَ رُؤْيَا فَعَبَّرَهَا أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ -ﷺ-: «أَصَبْتَ بَعْضًا، وَأَخْطَأْتَ بَعْضًا» فَقَالَ: أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِأَبِي أَنْتَ لَتُحَدِّثَنِّي، مَا الَّذِي أَخْطَأْتُ؟، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ -ﷺ-: «لَا تُقْسِمْ»** [3].

5- عن البراء بن عازب [4] -رضي الله عنه- قَالَ: **«أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- بِإِبْرَارِ الْمُقْسِمِ»**[5].

1- **الجَوَّاظُ**: الجموع المنوع الذي جمع ومنع، وقيل: هو القصير البطين. والجواظ: الأكول. وفي نوادر الأعراب: رجل جياظ سمين سمج المشية. أبو سعيد: الجواظ الضجر وقلة الصبر على الأمور. ابن منظور، **لسان العرب** (7/ 439).

و**العُتُل**: وهو الشديد الجافي والفظ الغليظ من الناس. **والعتل**: الشديد، وقيل: الأكول المنوع، وقيل: هو الجافي الغليظ، وقيل: هو الجافي الخلق اللئيم الضريبة، وقيل: هو الشديد من الرجال والدواب. وفي التنزيل: عتل بعد ذلك زنيم؛ قيل: هو الشديد الخصومة. ابن منظور، **لسان العرب** (11/ 423).

2- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الأيمان والنذور**، باب قوله تعالى: ﴿**وأقسموا بالله جهد أيمانهم...**﴾، (8/ 134)، (رقم: 6657).

3- أخرجه أبو داود في سننه، **كتاب الأيمان والنذور**، باب في القسم هل يكون يمينا، (3/ 226) (رقم: 3268)، وقد صححه الألباني.

4- البراء بن عازب الخزرجي: أبو عمارة، قائد صحابي من أصحاب الفتوح، أسلم صغيرا وغزا مع رسول الله -ﷺ- خمس عشرة غزوة، أولها غزوة الخندق، توفي سنة 71هـ. ينظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء** (3/ 194- 196). الزركلي، **الأعلام**، (21/ 46).

5- أخرجه ابن ماجه في **سننه**، (1/ 683)، (رقم: 2115). حديث صحيح ، **صحيح ابن ماجه**، (1/ 362، (رقم: 1719).

6- وعن أسامة بن زيد[1] -رضي الله عنهما- قَالَ: **أَرْسَلَتِ ابْنَةُ النَّبِيِّ -ﷺ- إِلَيْهِ إِنَّ ابْنًا لِي قُبِضَ، فَأْتِنَا، فَأَرْسَلَ يُقْرِئُ السَّلاَمَ، وَيَقُولُ: «إِنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أَعْطَى، وَكُلٌّ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمًّى، فَلْتَصْبِرْ، وَلْتَحْتَسِبْ»، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ تُقْسِمُ عَلَيْهِ لَيَأْتِيَنَّهَا، فَقَامَ وَمَعَهُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ، وَمَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَأُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَرِجَالٌ، فَرُفِعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -ﷺ- الصَّبِيُّ وَنَفْسُهُ تَتَقَعْقَعُ - قَالَ: حَسِبْتُهُ أَنَّهُ قَالَ كَأَنَّهَا شَنٌّ - فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ، فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا هَذَا؟ فَقَالَ: «هَذِهِ رَحْمَةٌ جَعَلَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ، وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَمَاءَ»**[2] ولم يقل: "بالله".

وجه التّعارض:

الآية الأولى وحديث معبد قرن القسم بالله بخلاف الآية الثانية وحديث ابن عباس والبراء وأسامة -رضي الله عنهم-.

دفع التّعارض:

موقف ابن بطّال:

تعرض الإمام ابن بطّال -رحمه الله- في هذه المسألة في شرحه، وذكر اختلاف أهل العلم وأدلتهم وبين القول الراجح مع إقراره له على النحو التالي:[3]

- **الرأي الأول:** ذهب إلى هذا الرأي أبو حنيفة والثوري[4] وهو قول الرجل: "أقسم" يمين سواء أريد بها اليمين أم لا .

1- أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل، أبو محمد، صحابي جليل ولد بمكة ونشأ على الإسلام، هاجر مع النبي -ﷺ- إلى المدينة، وأمره رسول الله قبل ان يبلغ العشرين من عمره، فكان مظفرا موفقا، توفي سنة 54 هـ. ينظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، (2/ 496- 507)، الزركلي، **الأعلام**، (1/ 291).

2- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الجنائز**، باب قول النبي -ﷺ-: «يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه» إذا كان النوح من سنته (2/ 7)، (رقم: 1284).

3- ينظر: ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (6/ 108- 110)

4- السمرقندي، **تحفة الفقهاء**، (2/ 299). الكاساني، **بدائع الصنائع**، (3/ 7).

- **الرأي الثاني:** ذهب إلى هذا الرأي الإمام مالك[1]. إذا قال الرجل: "أقسم" لا تكون يمينا حتى يقول: "اقسم بالله" او ينوي بقوله: "أقسم" اليمين، فإذا لم ينوه فليست بيمين.
- **الرأي الثالث:** ذهب إلى هذا الرأي الإمام الشافعي[2] إذا قال الرجل: "أقسم" ليست بيمين سواء أراد بها اليمين أم لا، "وأقسم بالله" يمين إن أراد بها اليمين.

ونقل عنه الربيع قول آخر: إذا قال الرجل: "أقسم"، ولم يقل: "بالله" فهو كقوله: "والله".

وحجة الرأي الأول (على ما ذكره ابن بطّال) ما يلي:

- حديث ابن عباس –رضي الله عنه– قال: **كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ، ... «لَا تُقْسِمْ»** [3].
- حديث البراء بن عازب –رضي الله عنه– قَالَ: «**أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ** –صلى الله عليه وسلم– **بِإِبْرَارِ الْمُقْسِمِ**»[4].
- حديث أسامة بن زيد –رضي الله عنهما– قَالَ: **أَرْسَلَتِ ابْنَةُ النَّبِيِّ** –صلى الله عليه وسلم– **إِلَيْهِ ... وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَمَاءَ**»[5] ولم يقل: "بالله".

فهذه الأحاديث لم يأت في شيء منها ذِكر اسم الله .

1- الإمام مالك، **المدونة**، (1/ 580). ابن رشد، **بداية المجتهد**، (2/ 174). القرافي، **الذخيرة**، تح: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط1، 1994، (4/ 11).

2- الشافعي، **الأم**، (7/ 64). الشيرازي، **المهذب في فقه الإمام الشافعي**، (3/ 99).

3- أخرجه أبو داود في سننه، **كتاب الأيمان والنذور**، باب في القسم هل يكون يمينا، (3/ 226)، (رقم: 3268)، والحديث صحيح.

4- أخرجه ابن ماجه في **سننه**، (1/ 683)، (رقم: 2115). حديث صحيح، **صحيح ابن ماجه**، (1/ 362)، (رقم: 1719).

5- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الجنائز**، باب قول النبي –صلى الله عليه وسلم–: «يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه» إذا كان النوح من سنته، (2/ 7)، (رقم: 1284).

وقالوا أيضا: قد جاء في القرآن ذكر الله مع القسم في موضع، ولم يأت في موضع أخر اكتفاء بما دل عليه اللفظ.

ففي الموضع الذي ذكر اسمه هو قوله تعالى: ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿109﴾ ﴾ .[1]

وفي الموضع الذي حذف فيه اسمه هو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ﴿17﴾ ﴾ [2]، فدل على أن أحد الموضعين يفيد ما أفاده الآخر.

وقال السيرافي: لا تكون "أقسم" إلا يمينا، لدخول اللام في جوابها، ولو كانت غير يمين لما دخلت اللام في الجواب، لأنك لا تقول: ضربت لأفعلن. كما تقول: أقسمت لأفعلن.

وحجة الإمام مالك على ما ذكره الإمام ابن بطّال أن حديث عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- قال: سمعت رسول الله صلى الله يقول: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ**».[3]

قال: ومن لم ينو اليمين فلا يمين له وأيضا فإن العادة جرت بأن يحلف الناس على ضروب، فمنها اللغو يصرحون فيه باسم الله، ثم لا تلزمهم الكفارة، لعدم قصدهم إلى الايمان. فالموضع الذي عدم فيه التصريح والقصد أولى ألا تجب فيه كفارة قاله ابن القصّار.

1- سورة الأنعام، الآية: 109.

2- سورة القلم، الآية: 17.

3- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب بدء الوحي**، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله -ﷺ-؟، (1/ 6)، (رقم: 1).

وذكر ابن بطّال أن عمدة أصحاب الشافعي ما يلي:

قالوا إنما تكون اليمين يمينا لحرمة اللفظ، وإذا قال: "أقسمت" ولم يقل "بالله" فلا لفظ هنا له حرمة.

وأجيب عنهم: بأن كل ما احتج به أصحاب الرأي الأول فهو حجة عليهم.

قال ابن القصّار، وأقره عليه ابن بطّال: ويقال للشافعي: قال الله تعالى: ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ [1] فوصل القسم باسمه تعالى، فكان يمينا وقال في موضع آخر: ﴿ إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ﴿17﴾ ﴾. [2]

فأطلق القسم ولم يقيده بشيء **فوجب أن يبنى المطلق على المقيد** كالشهادة قرنت بالعدالة في موضع وعريت في موضع من ذكر العدالة، كالرقبة في الكفارة، فبني المطلق على المقيد[3].

وافق الإمام ابن بطّال الإمام مالك فيما ذهب إليه من حمل المطلق على المقيد.

المثال الثاني: هل يجوز عتق المشرك في كفارة اليمين؟

1- قال تعالى: ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ [4].

2- وقال أيضا: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ

1- سورة الأنعام، الآية: 109.

2- سورة القلم، الآية: 17.

3- ينظر: ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (6/ 110).

4- سورة النساء، الآية: 92.

فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيْمَٰنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوٓا۟ أَيْمَٰنَكُمْ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿89﴾.[1]

3- عن أبي هريرة -رضي الله عنه-، أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتُ، قَالَ: «**وَيْحَكَ**» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى أَهْلِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ: «**أَعْتِقْ رَقَبَةً**» قَالَ: مَا أَجِدُهَا، قَالَ: «**فَصُمْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ**» قَالَ: لاَ أَسْتَطِيعُ، قَالَ: «**فَأَطْعِمْ سِتِّينَ مِسْكِينًا**» قَالَ: مَا أَجِدُ، فَأُتِيَ بِعَرَقٍ، فَقَالَ: «**خُذْهُ فَتَصَدَّقْ بِهِ**» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعَلَى غَيْرِ أَهْلِي، فَوَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا بَيْنَ طُنُبَيْ المَدِينَةِ أَحْوَجُ مِنِّي، فَضَحِكَ النَّبِيُّ -ﷺ- حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ، قَالَ: «**خُذْهُ**».[2]

4- عن أبي هريرة، عن رَسُولِ اللهِ -ﷺ- قَالَ: «**مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً، أَعْتَقَ اللهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهَا عُضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ مِنَ النَّارِ، حَتَّى فَرْجَهُ بِفَرْجِهِ**»[3].

وجه التّعارض:

جاء لفظ الرقبة التي تكون كفارة اليمين المنعقدة في الآية، ومن تعمد الجماع في رمضان، وفضل عتق الرقبة في حديثي أبي هريرة -رضي الله عنه- مطلقة غير مقيدة بقيد، ووردت في كفارة القتل في الآية الأولى مقيدة بالإيمان.

دفع التّعارض:

موقف ابن بطّال:

تعرض الإمام ابن بطّال -رحمه الله- لهذه المسألة في شرحه، وذكر اختلاف أهل العلم وحججهم، وبيّن القول الذي ارتضاه على النحو التالي:

1- سورة المائدة، الآية: 89.

2- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الأدب**، باب ما جاء في قول الرجل: "ويلك" (8/ 38)، (رقم: 6164).

3- أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب العتق**، باب فضل العتق، (2/ 1147)، (رقم: 1509).

- **القول الأول:** يجزئه عتق أي رقبة، كافرة كانت أو مؤمنة.

ذهب إلى هذا القول: الكوفيون[1] وأبو ثور وعطاء بن أبي رباح.

- **القول الثاني:** لا تجزئه إلا رقبة مؤمنة.

قال ذهب إلى هذا القول: مالك[2] والشافعي[3] والأوزاعي.

وحجة القول الأول ما يلي:

إن الله تعالى إنما شرط الرقبة المؤمنة في كفارة القتل الخطأ خاصة، ولا يشترط المؤمنة في كفارة اليمين بالله، ولا في كفارة الظهار فلا يجب أن يتعدى بالمؤمنة غير الوضع الذي ذكرها الله فيه.

قال الطحاوي: «فلا تقاس الرقبة على الرقبة، كما لم يقس الصوم المطلق على المتتابع وكما لم يجعل الإطعام في القتل بدلا من الصوم قياسا على الظهار».[4]

وحجة القول الثاني:

قيّد الله سبحانه وتعالى الرقبة في كفارة القتل بالإيمان، فقال جلّ ثناؤه: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾[5]، قالوا: **فوجب حمل المطلق على المقيد** إذا كان في معناه، وهذا في معناه لأن الكفارة تجمع ذلك.

1- العيني، **البناية شرح الهداية**، (6، 134). السمرقندي، **تحفة الفقهاء**، (2/ 343).

2- القاضي عبد الوهاب، **المعونة**، (1، 644). **بداية المجتهد**، (1/ 738). العبدري، **التاج والإكليل لمختصر خليل**، دار الفكر، 1398هـ، (4/ 462).

3- النووي، **روضة الطالبين** (6، 255). الماوردي، **الاقناع في الفقه الشافعي**، تح: خضر محمد خضر، دار إحسان للنشر والتوزيع، إيران، ط1، (1420هـ- 2000م)، (7/ 38).

4- **شرح معاني الآثار** (2/ 60).

5- سورة النساء، الآية: 92.

ثمّ قالوا: ألا ترى أن الله تعالى أمر بالإشهاد عند التبايع فقال تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾[1]، ثم قيّد ذلك بالعدالة في موضع آخر فقال: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾[2]، وقال أيضا: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾[3]، والعلماء لم يختلفوا أن العدالة من شرط الإشهاد في التبايع، فوجب أن يكون مثل ذلك في الرقبة.[4]

الفرع الثالث: الجمع بحمل الأمر على الندب

- **الأمر:** هو اللفظ الدال على طلب الفعل على جهة الاستعلاء[5].

- **الندب:** هو المطلوب شرعا من غير ذمّ على تركه مطلقا[6].

ويكون في حال ورود حديثين أحدهما يوجب فعل شيء، والآخر يجعل فعل ذاك مباحا أو مندوبا فيجمع بين الحديثين بصرف الأمر عن الوجوب، وحمله على الندب أو الإباحة بقرينة.

وكلام علماء الأصول على هذه القاعدة كطريقة للجمع بين النصوص المتعارضة مبني على اعتبارها كنوع من أنواع التأويل الصحيح، لما في صرف للأمر عن ظاهره الذي يدل عليه وهو الوجوب على الراجح، إلى معنى آخر يحتمله – وهو هنا الندب – بدليل.

1- سورة البقرة، الآية: 282.

2- سورة الطلاق، الآية: 2.

3- سورة البقرة، الآية: 282.

4- ينظر: ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (6، 175).

5- الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام** (2/ 24). الغزالي، **المستصفى** (1/ 411). ابن قدامة، **روضة الناظر** (ص98)، وقد عرف العلماء الأمر بتعاريف تلتقي عند التعريف المذكور سلفا.

6- الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام** (1/ 111).

قال أبو الوليد الباجي: «فإذا ورد لفظ الأمر عاريا عن القرائن وجب حمله على الوجوب إلا أن يدل دليل على أن الندب مراد به فيحمل عليه»[1]، وهذه هي حقيقة التأويل الصحيح.

وأمثلة هذه القاعدة كثيرة عند ابن بطّال نورد منها ما يلي:

أمثلة تطبيقية:

المثال الأول: حكم الغسل يوم الجمعة:

1- عن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه-: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ: «**غُسْلُ يَوْمِ الجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ**»[2].

2- عن سمرة -رضي الله عنه- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- «**مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ، وَمَنِ اغْتَسَلَ فَهُوَ أَفْضَلُ**».[3]

وجه التّعارض:

يدل الحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري -رضي الله عنه- عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على وجوب

1- الباجي، **الإشارة في معرفة الأصول والوجازة في معنى الدليل**، تح: محمد علي فركوس، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، (1416هـ- 1996م)، (ص: 166).

2- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الجمعة**، باب فضل الغسل يوم الجمعة (2/ 3)، (رقم: 879). أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب الجمعة**، باب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال وبيان ما أمروا به، (2/ 580)، (رقم: 846).

3- أخرجه أبو داوود في سننه، **كتاب الطهارة**، باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة، (1/ 97) (رقم: 354). الترمذي، **كتاب الجمعة**، باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة، (2/ 10)، (رقم: 467). وقال الترمذي حديث حسن والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- ومن بعدهم اختاروا الغسل يوم الجمعة ورأوا أن يجزيء الوضوء من الغسل. والنسائي، **كتاب الجمعة**، باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة، (3/ 94)، (رقم: 1380). صححه ابن خزيمة، **كتاب الجمعة**، باب ذكر دليل أن الغسل يوم الجعة فضيلة لا فريضة، تح: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، (د.ط)، (د.س)، (3/ 128)، (رقم: 1756). وقال النووي: حديث حسن في السنن مشهور، ينظر: **شرح النووي على مسلم** (6/ 133). وقال الصنعاني ومن صحح سماع الحسن من سمرة قال الحديث صحيح، ينظر: **سبل السلام** (1/ 128).

الاغتسال يوم الجمعة، بينما يدل حديث سمرة -رضي الله عنه- على عدم الوجوب، وأنه على الاستحباب.

دفع التّعارض:

اختلف العلماء في دفع التّعارض بين هذين النصين، فذهب جمهور العلماء[1] إلى الجمع بين الحديثين بحمل الأمر على الندب والقرينة التي صرفت حديث أبي سعيد عن الوجوب ما ورد من أحاديث دالة على أنه للاستحباب، وفي ذلك إعمال لجميع النصوص بدل من إهمالها

وذهب الظاهرية[2] إلى ترجيح حديث أبي سعيد وأوجبوا الغسل على كل محتلم يوم الجمعة.

موقف ابن بطّال:

وافق الإمام ابن بطّال مذهب الجمهور وحمل الغسل على الندب، وقد استدل على ذلك بأحاديث تدل على أنه لغير الوجوب، قال -رحمه الله-: «الغسل يوم الجمعة مرغب فيه مندوب إليه».[3] ثم ذكر قول الإمام الطحاوي ليدعم به قوله فقال: قال الطحاوي: فدلّ ذلك أن الغسل الذي كان أمر به لم يكن عندهم على الوجوب وإنما كان لمّا ذكرت عائشة -رضي الله عنها-: «**كَانَ النَّاسُ مَهَنَةَ أَنْفُسِهِمْ، وَكَانُوا إِذَا رَاحُوا إِلَى الجُمُعَةِ، رَاحُوا فِي هَيْئَتِهِمْ فَقِيلَ لَهُمْ: لَوِ اغْتَسَلْتُمْ**» [4]، فدلّ أنّ الأمر كان من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بالغسل

1- ينظر: ابن عبد البر، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تح: مصطفى بن احمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب، 1387هـ. (10/ 79). ابن رشد، **بداية المجتهد**، (1/ 170). النووي، **شرح صحيح مسلم**، (6/ 133). ابن قدامة، **المغني**، (3/ 224).

2- ينظر: ابن حزم، **المحلى**، (2/ 8- 19). ابن رشد، **بداية المجتهد**، (1/ 170). النووي، **شرح صحيح مسلم**، (6/ 132).

3- ينظر: ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (2/ 477).

4- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الجمعة**، باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس، (2/ 7)، (رقم: 903). أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب الجمعة**، باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال وبيان ما أمروا به، (2/ 581)، (رقم: 847).

لم يكن للوجوب عليهم وإنما كان لعلة، ثم ذهبت تلك العلة، فذهب الغسل[1]، ثمّ قال -رحمه الله- بعد أن أورد قول الطبري والطحاوي وقوله: (لو اغتسلتم) يبين ما روى أبو سعيد الخدري -رضي الله عنه- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: (غسل الجمعة واجب على كل مسلم) أنه ليس بواجب فرضا وأن المراد بذلك الندب إلى النظافة وتأكيد الغسل عليهم لفضل الجمعة ومن يشهدها من الملائكة والمؤمنين.[2]

ومعنى قوله -صلى الله عليه وسلم- واجب على كل محتلم يعني واجب في السنة وفي الأخلاق الكريمة[3].

المثال الثاني: حكم العقيقة.

1- عن سلمان بن عامر الضبي -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «**مَعَ الْغُلَامِ عَقِيقَةٌ، فَأَهْرِيقُوا عَنْهُ دَمًا، وَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى**»[4].

2- عن عائشة -رضي الله عنها- قالت «**أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ** -صلى الله عليه وسلم-، **أَنْ نَعُقَّ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَيْنِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةً**».[5]

3- عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال سئل النبي-صلى الله عليه وسلم- عن العقيقة فقال: «**لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْعُقُوقَ**»، كأنّه كره الاسم، وقال: «**مَنْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ فَأَحَبَّ أَنْ يَنْسُكَ عَنْهُ فَلْيَنْسُكْ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافِئَتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ**».[6]

1- ينظر: ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (2/ 477)

2- ينظر: المصدر نفسه، (2/ 477).

3- ينظر: المصدر نفسه، (2/ 478).

4- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب العقيقة**، باب إماطة الأذى عن الصبي في العقيقة، (7/ 84)، (رقم: 5154).

5- أخرجه ابن ماجه في سننه، **كتاب الذبائح**، باب العقيقة (2/ 1056)، (رقم: 3163).

6- أخرجه أبو داوود في سننه، **كتاب الأضاحي**، باب العقيقة (3/ 107)، (رقم: 2842) واللفظ له. والنسائي، **كتاب العقيقة**، باب أخبرنا أحمد بن سليمان (7/ 163)، (رقم: 4212).

4- عن ابن عباس -رضي الله عنهما-، «**أَنَّ رَسُولَ اللَّـهِ** -صلى الله عليه وسلم- **عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ، وَالْحُسَيْنِ كَبْشًا كَبْشًا**»[1].

وجه التّعارض:

أنَّ حديث عائشة -رضي الله عنها- يدل على وجوب العقيقة على المولود بقوله أمرنا. وحديث عمرو بن شعيب -رضي الله عنه- يدل على عدم وجوب ذلك.

دفع التّعارض:

ذهب جمهور العلماء[2] إلى حمل الأمر في حديث الوجوب على الندب، لوجود قرينة صرفت الأمر من الوجوب إلى الندب في حديث عمرو بن شعيب -رضي الله عنه- في قوله -صلى الله عليه وسلم-: « **فَأَحَبَّ أَنْ يَنْسُكَ عَنْهُ**» فقد دلت على عدم الوجوب.

ولذلك قال الإمام مالك[3] والشافعي[4] وأحمد[5] العقيقة سنّة يجب العمل بها ولا ينبغي تركها لمن قدر عليها.

وقال الحنفية: [6] ليست بسنة وقال محمد بن الحسن الشيباني العقيقة تطوع ونسخها الأضحى، ولا أصل لقوله، إذ لا سلف له ولا أثر به.

1- أخرجه أبو داود في سننه، **كتاب الضحايا**، باب العقيقة، قال الألباني صحيح لكن في رواية النسائي كبشين كبشين وهو الأصح (3/ 107)، (رقم: 2841).

2- الشوكاني، **نيل الاوطار** (5/ 132). ابن رشد، **بداية المجتهد** (1/ 462- 463).

3- القاضي عبد الوهاب، **الإشراف**، (2/ 930)، **المعونة**، (1/ 669). ابن عبد البر، **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار**، تح: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت 2000، (5/ 315).

4- أبو بكر الشاشي القفال، **حلية العلماء**، (3/ 383). النووي، **المجموع**، (8/ 409). الشربيني، **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، تح: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، (د.ط)، (د.س)، (6/ 138).

5- عن الإمام أحمد روايتان أشهرهما: أن العقيقة سنة، والثانية: أنها واجبة اختارها بعض أصحابه، ابن قدامة، **المغني**، (11/ 119). **الكافي في فقه الإمام أحمد**، دار الكتب العلمية، ط1، (1414هـ- 1994م)، (1/ 574).

6- قال الإمام أبو حنيفة: هي مباحة ولا أقول: إنها سنة مستحبة وفي رواية هي مكروهة وأنها منسوخة. الصنعاني، **بدائع الصنائع**، (5/ 69). الطحاوي، **مختصر الطحاوي**، تح: أبو الوفاء الأفغاني، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1370، (ص: 299).

موقف ابن بطّال:

وافق الإمام ابن بطّال الجمهور في حمل الأمر على الندب، حيث قال بسنية العقيقة فجمع بين النصوص، لأن إعمال الأدلة كلها أولى من إهمالها كما قال علماء الأصول، ثم أورد بعد ذلك قول الإمام الطبري في جمعه بين حديث ابن عباس وعائشة -رضي الله عنهم-، حيث قال: كلاهما صحيح والعمل بأي ذلك شاء العامل فعل؛ لأنه -صلى الله عليه وسلم- لما صح عنه أنه عق عن الحسن والحسين شاة شاة عن كل واحد منهما، ولم يأتنا خبر أن ذلك خاص لهما، علم أن أمره بالعق عن الغلام بشاتين إنما هو أمر ندب لا أمر إيجاب، وأن لأمته الخيار في أي ذلك شاءوا.[1]

الفرع الرابع: الجمع بحمل النهي على غير الحرمة

- **النهي:** هو اللفظ الدّال على طلب الامتناع من الفعل على جهة الاستعلاء.[2]

- **المكروه:** ما طلب الشارع تركها طلبا غير جازم.[3]

ذهب جمهور العلماء إلى أن النهي المطلق المجرد عن القرائن يدل على تحريم المنهي عنه على وجه الحقيقة، ولا يدل على غير التحريم إلا بقرينة.

والجمع بحمل النهي على الكراهة يكون في حالة ورود حديثين أحدهما ينهى عن فعل شيء والآخر يجيز فعل ذلك الشيء، فيجمع بين الحديثين بجعل الحديث المجيز قرينة صارفة للنهي في الحديث المحرم من التحريم إلى الكراهة، وفي هذا الجمع عمل

1- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (5/ 376).

2- وردت عدة تعاريف للنهي أكثرها يلتقي عند التعريف المذكور. ينظر: السرخسي، **أصول السرخسي** (1/ 278). البخاري، **كشف الأسرار** (1/ 256). الغزالي، **المستصفى** (1/ 211). التلمساني، **مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول**، تح: د. محمد علي فركوس، المكتبة المكية: مكة المكرمة، بيروت: مؤسسة الريان، ط1، 1419هـ- 1998م (ص: 47).

3- السبكي، **جمع الجوامع مع حاشية البناني** (1/ 80).

بالدليلين، ويتمثل العمل بالحديث المبيح في جواز فعل ذلك الشيء ولكن مع كراهته، ويتمثل العمل بالحديث الناهي بعد حمله على الكراهة، في أن فعل الشيء خلاف الأولى، ويكون هذا عند جهل التاريخ، أما إذا علم ففي المسألة تفصيل.[1]

أمثلة تطبيقية:

المثال الأول: ما ورد في مسألة كسب الحجّام: [2]

1- عن ابن عباس-رضي الله عنهما- قال: «**احْتَجَمَ النَّبِيُّ** -صلى الله عليه وسلم- ، **وَأَعْطَى الحَجَّامَ أَجْرَهُ**»، **وَلَوْ عَلِمَ كَرَاهِيَةً لَمْ يُعْطِهِ**».[3]

2- عن رافع بن خديج -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- «**ثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ، وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ، وَكَسْبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ**».[4]

وجه التّعارض:

أن حديث ابن عباس-رضي الله عنهما- يدل على أن أجرة الحجّام حلال، وإجارته صحيحة، وحديث رافع بن خديج -رضي الله عنه- يدل على أن أجرة الحجّام حرام وإجارته فاسدة.

دفع التّعارض:

ذهب جمهور العلماء[5] إلى الجمع بين الحديثين بحمل النهي في حديث رافع -رضي الله عنه- على الكراهة، ويكون حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- الدّال على الجواز، هو القرينة

1- للتفصيل في أقوال العلماء في هذه المسألة، يراجع رسالة عبد المجيد محمد السوسوة، **منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث** (ص: 178- 179).

2- **الحجَّام**: من احترف الحجامة، وهي مص الدم أو القيح من الجرح. قلعجي، **معجم الفقهاء** (ص: 153).

3- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الإجارة**، باب خراج الحجّام (3/ 93)، (رقم: 2279) واللفظ له.

4- أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب المساقاة**، باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البغي. والنهي عن بيع النسور (3/ 1199)، (رقم: 1568).

5- ابن رشد، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد** (2/ 225). النووي، **المجموع** (9/ 66)، **شرح صحيح مسلم** (1/ 492). ابن حجر، **فتح الباري** (4/ 536).

التي صرفت النهي عن التحريم إلى الكراهة، وبناء عليه فأجرة الحجّام جائزة، ولكنها مكروهة كراهة تنزيهية، وإنما كرّه النبي-ﷺ- ذلك للحرّ تنزيها لدناءة هذه الصناعة، وتسمية أجرة الحجّام كسب خبيث لا يلزم منه التحريم فقد سمى النبي -ﷺ- الثوم والبصل خبيثين، والخبيث هنا الدنيء.[1]

موقف ابن بطّال:

وافق الإمام ابن بطّال الجمهور في حمل هذا النهي على غير الحرمة، حيث قال:

وأما مذاهب العلماء في خراج الحجام وكسبه.

فقال ابن القصّار: يجوز للحجام أن يأكل من كسبه، وإن كان عبدًا جاز لسيده أن يأكله، وإن كنا لا نحبه؛ لأنها صنعة دنية، ولكنه غير محرم. وبهذا قال جماعة الفقهاء[2] إلا أحمد[3] وغيره من أصحاب الحديث فإنهم قالوا: هو محرم على الأحرار ومباح للعبيد، ولا يجوز للحر أن يحترف بالحجامة، وإن كان غلامه حجامًا لم ينفق على نفسه من كسبه، وإنما ينفقه على العبد وعلى بهائمه. والقصد بالحجام: الذي يحجم ليس الذي يزين الناس، واستدلوا لقولهم بحديث رافع أن النبي – عليه السلام – قال: «**وَكَسْبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ**» [4] قالوا: والخبيث عبارة عن الحرام، عن ابن محيصة، عن أبيه، أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- فِي إِجَارَةِ الْحَجَّامِ، فَنَهَاهُ عَنْهَا، فَلَمْ يَزَلْ يَسْأَلُهُ فِيهَا حَتَّى

1- ابن قدامة، **المغني** (8/ 19)

2- ابن رشد، **البيان والتحصيل**، تح: محمد حجي وآخرون، دار الفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، (1408هـ-1988م)، (8/ 446). ابن عبد البر، **الاستذكار**، (8/ 516). شهاب الدين النفراوي، **الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني**، دار الفكر، (د.ط)، (1415هـ- 1995م)، (3/ 1192).

3- ابن قدامة، **المغني** (8/ 199).

4- أخرجه أحمد في مسنده، تح: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط1، (1421هـ-2011م)، (25/ 123). إسناده صحيح على شطر مسلم، رجاله ثقات، رجال الشيخين غير إبراهيم بن قارض.

قَالَ لَهُ: «**اعْلِفْهُ نَاضِحَكَ**[1]، **وَأَطْعِمْهُ رَقِيقَكَ**»[2]. وحجة الجماعة حديث أنس وابن عباس: «**احْتَجَمَ النَّبِيُّ** -ﷺ-، **وَأَعْطَى الحَجَّامَ أَجْرَهُ**»، **وَلَوْ عَلِمَ كَرَاهِيَةً لَمْ يُعْطِهِ**»[3].

ثم استدل بعد ذلك بقول الإمام الطحاوي حيث قال: وفي إباحة النبي أن يطعمه رقيقه وناضحه دليل أنه ليس بحرام، ألا ترى أن المال الحرام الذي لا يحل للرجل أكله لا يحل له أن يطعمه رقيقه ولا ناضحه، فثبت بذلك نسخ ما تقدم من نهيه، وهو النظر عندنا؛ لأنا رأينا الرجل يستأجر الرجل يفصد له عرقًا، أو ينزع له ضرسًا فيجوز ذلك، فكذلك تجوز الحجامة.[4]

قال غيره: والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ عَلَيۡهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٞ شِدَادٞ لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ ٦**﴾.[5]

قال أهل التفسير: جنبوهم ما يقود إلى النار وما يؤدى إلى سخطه، وذلك فرض على المخاطبين بهذه الآية.

وقال ربيعة: إن الحجامين كان لهم سوق على عهد عمر بن الخطاب. وقال يحيى بن سعيد: لم يزل المسلمون مقرين بأجر الحجام، ولا ينكرونها. وأما قولهم: إنها صنعة دنية، فليست بأدنى من صنعة الكناس الذي ينقل الحش، وليست بحرام، وكذلك الحجام.

1- **الناضح**: البعير أو الثور أو الحمار الذي يستقى عليه الماء، والأنثى بالهاء، ناضحة وسانية. ابن منظور، **لسان العرب** (2/ 619).

2- أخرجه أحمد في **مسنده**، (39، 96).

3- سبق تخريجه، (ص: 105).

4- الطحاوي، **شرح معاني الآثار** (4/ 131).

5- سورة التحريم، الآية: 06.

وقولهم: إن اسم الخبيث عبارة عن الحرام، فليس كذلك، وقد يقع على الحلال، قال تعـــالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴾[1] وكانوا يتصدقون بالحشف ورديء التمر فنزلت هذه الآية فيه.[2]

المثال الثاني: مسألة اتباع النساء للجنائز:

1- عن أم عطية -رضي الله عنها- قالت: «**نُهِينَا عَنِ اتِّبَاعِ الجَنَائِزِ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا**».[3]

2- وعن علي -رضي الله عنه- قال: **خرج رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فإذا نسوة جلوس فقال: ما يجلسكن؟ قلن: ننتظر الجنازة . قال: «هل تغسلن؟ قلن: لا، قال: هل تحملن؟ قلن: لا، قال: هل تدلين فيمن يدلي؟ قلن: لا. قال: «فَارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ»**[4].

3- عن أبي هريرة -رضي الله عنه-، **أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- كَانَ فِي جِنَازَةٍ، فَرَأَى عُمَرُ امْرَأَةً، فَصَاحَ بِهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم-: «دَعْهَا يَا عُمَرُ، «فَإِنَّ الْعَيْنَ دَامِعَةٌ، وَالنَّفْسَ مُصَابَةٌ، وَالْعَهْدَ قَرِيبٌ»**[5].

وجه التّعارض:

حديث أم عطية وحديث علي -رضي الله عنهما- يدلان على تحريم اتباع النساء للجنازة وحديث أبي هريرة -رضي الله عنه- يدل على جواز اتباع النساء للجنازة.

1- سورة البقرة، الآية: 267.

2- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (6/ 409- 410).

3- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الجنائز**، باب اتباع النساء للجنائز، (2/ 78)، (رقم: 1278).

4- أخرجه ابن ماجه في سننه، **كتاب الجنائز**، باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز، (1/ 502)، (رقم: 1578). وقال الإمام النووي في **كتابه المجموع** (إسناد هذا الحديث ضعيف)، (5/ 237).

5- أخرجه ابن ماجه في سننه، **كتاب الجنائز**، باب ما جاء في البكاء على الميت، (1/ 505)، (رقم: 1587)، قال الحافظ ابن حجر في كتابه الفتح (رجاله ثقات)، (3/ 173).

دفع التّعارض:

اختلف الفقهاء في اتباع النساء الجنائز إلى قولين مشهورين هما:

- **القول الأول:** روي عن ابن مسعود، وابن عمر، وأبي أمامة، وعائشة -رضي الله عنهم-، أنهم كرهوا للنساء اتباع الجنائز وهو قول أحمد[1].

- **القول الثاني:** وروي جواز اتباع النساء الجنازة عن ابن عباس، والقاسم، وسالم، وعن الزهري، وربيعة، ورخص مالك[2] في ذلك، وقال قد خرج النساء قديما في الجنائز، وخرجت أسماء تقود فرس الزبير وهي حامل، وقال: ما أرى بخروجهن بأسا إلا في الأمر المستنكر.

موقف ابن بطّال:

وافق الإمام ابن بطّال أصحاب القول الثاني الذي رخّص للنساء اتباع الجنائز وقال: واحتجّ بحديث أم عطية من أجاز ذلك، ثم ذكر قول المهلب: هذا الحديث يدل

1- يكره للمرأة اتباعها على الصحيح من المذهب. المرداوي، **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على المذهب الإمام أحمد بن حنبل**، دار إحياء التراث العربي- بيروت، لبنان- ط1، 1419، (2/ 381). ابن قدامة، **الشرح الكبير**، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، مصر، ط1، (1415هـ- 1995م)، (2/ 364). وقال الشافعية اتباع الجنائز سنة متأكدة في حق الرجال، وأما النساء فلا يتبعن وقيل: الاتباع حرام عليهن، والصحيح أنه مكروه إذا لم يتضمن حراما. الماوردي، **الاقناع**، (1/ 185). النووي، **المجموع**، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1997م، (5/ 277)، **روضة الطالبين**، (2/ 116)، وبه قال الحنفية. الكاساني، **بدائع الصنائع**، (3/ 272). ابن نجيم، **البحر الرائق شرح الدقائق (في فروع الحنفية)**، للإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود المعروف بحافظ الدين النسفي، ومعه الحواشي المسماة **منحة الخالق على البحر الرائق**، للشيخ محمد أمين عابدين بن عمر عابدين بن عبد العزيز المعروف بابن عابدين الدمشقي الحنفي، ضبطه وخرج أحاديثه الشيخ زكريا عميرات، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، (141هـ- 1998)، (5/ 368).

2- قال -رحمه الله-: لا بأس أن تشيع المرأة جنازة ولدها ووالدها، ومثل زوجها وأخيها وأختها، إذا كان ذلك مما يعرف أنه يخرج مثلها على مثله، ثم سئل -رحمه الله- عن المرأة وإن كانت شابة؟ قال -رحمه الله-: وإن كانت شابة، الإمام مالك، **المدونة الكبرى**، (1/ 262). ابن رشد، **البيان والتحصيل**، (6/ 105). العبدري، **التاج والإكليل**، (2/ 349). الدسوقي، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، دار الفكر، (د.ط)، (د.س)، (4/ 148).

على أن النهى من النبي، -ﷺ-، على درجات، فيه نهى تحريم، ونهى تنزيه، ونهى كراهية، وإنما قالت أم عطية: (ولم يعزم علينا) لأنها فهمت من النبي -ﷺ- أن ذلك النهى إنما أراد به ترك ما كانت الجاهلية تقوله من الهجر وزور الكلام وقبيحه، ونسبة الأفعال إلى الدهر، فهي إذا تركت ذلك وبدلت منه الدعاء والترحم عليه كان خفيفا، فهذا يدل أن الأوامر تحتاج إلى معرفة تلقى الصحابة لها، وينظر كيف تلقوها.[1]

الفرع الخامس: الجمع بحمل اللفظ على المجاز

ينقسم اللفظ باعتبار استعماله إلى قسمين: حقيقة ومجاز.

فالحقيقة: هي اللفظ المستعمل فيما وضع له أولا في لاصطلاح الذي فيه التخاطب[2].

أما **المجاز**: فهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لغة أو عرفا أو شرعا، لعلاقة بينه وبين ما وضع له اللفظ أولا مع قرينة مانعة من إرادة ما وضع له أولا.[3]

والجمع بحمل اللفظ على المجاز يكون في حالة ورود حديثين خاصي الدلالة، وكانا متعارضين بحيث وردا على محل واحد بحكمين مختلفين، وتعذر إنزال كل واحد منهما على موضع يختلف عن موضع الأخر، وكان أحد الحديثين له معنيان: معنى حقيقي يتعارض مع المعنى الحقيقي للحديث الآخر ومعنى مجازي يتفق مع المعنى لحقيقي للنص الآخر، فيحمل الحديث الذي له معنيان على معناه المجازي، لكي يتوافق

1- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (3/ 268).

2- الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام** (1/ 36- 37). ابن السبكي، **الابهاج شرح المنهاج** (1/ 33). البخاري، **كشف الأسرار** (1/ 61).

3- السبكي، **الإبهاج في شرح المنهاج**، وأكمله ولده عبد الوهاب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، (1224هـ- 2004م)، (1/ 33). البخاري، **كشف الأسرار** (1/ 77). الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام** (1/ 38).

الحديثان، ويزول التّعارض وبذلك يعمل بكلا الحديثين.[1]

مثال تطبيقي: مسألة جاحد العارية:

1- فعن جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنّه قال: «**لَيْسَ عَلَى الْخَائِنِ قَطْعٌ**».[2]

2 - عن عائشة -رضي الله عنها-، أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ المَرْأَةِ المَخْزُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ، فَقَالُوا: وَمَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- ؟ فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، حِبُّ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فَكَلَّمَهُ أُسَامَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-: «**أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ، ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ، أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الحَدَّ، وَايْمُ اللَّهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا**».[3]

3- وعن عائشة -رضي الله عنها-، قَالَتْ: «**كَانَتِ امْرَأَةٌ مَخْزُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجْحَدُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- أَنْ تُقْطَعَ يَدُهَا، فَأَتَى أَهْلُهَا أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، فَكَلَّمُوهُ، فَكَلَّمَ رَسُولَ اللهِ -صلى الله عليه وسلم- فِيهَا...**».[4]

1- عبد المجيد السوسوة، **مباحث في المقاصد والاجتهاد والتعارض والترجيح** (ص: 16).

2- أخرجه أبو داوود في سننه، **كتاب الحدود**، باب القطع في الخلسة والخيانة (4/ 138)، (رقم: 4392) واللفظ له. والترمذي، **كتاب الحدود** باب ما جاء في الخائن والمختلس والمنتهب (4/ 42)، (رقم: 1448). وقال حديث حسن صحيح، والنسائي، **كتاب قطع السارق**، باب مالا قطع فيه (8/ 86)، (رقم: 4974). ابن ماجه، **كتاب الحدود**، باب الخائن والمنتهب والمختلس (2/ 864)، (رقم: 591).

3- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب أحاديث الأنبياء**، باب حديث الغار (4/ 175)، (رقم: 3475).

4- أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب الحدود**، باب قطع السارق الشريف وغيره، والنهي عن الشفاعة في الحدود، (3/ 1316)، (رقم: 1688).

وجه التّعارض:

أن حديث جابر -رضي الله عنه- يدل على أنّه لا تقطع يد جاحد العارية لأنّه خائن[1] وحديث عائشة -رضي الله عنها- يدل على قطع يد جاحد العارية.

دفع التّعارض:

ذهب جمهور العلماء[2] إلى أن المستعير إذا جحد العارية لا تقطع يده؛ لأنّه خائن وليس بسارق، والخائن يدرأ عنه الحد بحديث جابر -رضي الله عنه- فيجمع بينه وبين حديث عائشة -رضي الله عنها- بالحمل على المجاز ليوافق مجاز حديث عائشة -رضي الله عنها- حقيقة حديث جابر -رضي الله عنه- وذلك بحمل قولها « كانت ... تستعير المتاع وتجحده» المراد منه تعريف المرأة بالصفة التي اشتهرت بها وهي جحد العارية، كما عرفتها أنّها مخزومية، ولم تقصد بذلك حقيقة أن جحدها العارية كان سببا لقطع يدها؛ فسبب القطع هو السرقة لا جحدها العارية، وقد جاء الحديث من طرق أخرى بذكر السرقة فقد ورد بلفظ أنّها سرقت. من طريق عائشة، وجابر، وعروة بن الزبير ومسعود بن الأسود، وأخرجه البخاري، ومسلم، والبيهقي، مصرحا بذكر السرقة.[3]

موقف ابن بطّال:

وافق الامام ابن بطّال الجمهور فيما ذهبوا إليه من أن سبب قطع يد المرأة المخزومية هو السرقة لا جحد العارية وإنما عرفت المرأة بالصفة التي اشتهرت بها وهي جحد العارية بالحمل على المجاز.

1- الخائن هو من يأخذ المال خفية ويظهر النصح للمالك وجاحد العارية يصدق عليه مصطلح الخائن، الصنعاني، **سبل السلام** (4/ 130).

2- ابن قدامة، **المغني** (12/ 416). الشوكاني، **نيل الاوطار** (7/ 132). الصنعاني، **سبل السلام** (4/ 129). ابن القيم، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، قرأه وقدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، شارك في التخريج أبو عمر أحمد عبد الله أحمد، دار ابن الجوزي، ط1، 1423هـ، (2/ 81).

3- النووي، **شرح صحيح مسلم** (11/ 200)

قال ابن بطّال: «... فدل هذا الحديث (حديث عائشة -رضي الله عنها-) أنها لم تقطع على استعارتها للمتاع، وإنما قطعت على السرقة، ألا ترى قوله -صلى الله عليه وسلم- في آخر الحديث: **(لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها)** فارتفع الإشكال بهذا لو لم يذكر الليث في أول الحديث أنها سرقت. قال ابن المنذر: وقد يجوز أن كانت تستعير المتاع وتجحده ثم سرقت فوجب قطع يدها للسرقة. وقد تابع الليث على روايته يونس بن يزيد وأيوب بن موسى روياه عن الزهري كرواية الليث، وإذا اختلفت الآثار وجب الرجوع إلى النظر ووجب رد ما اختلف فيه إلى كتاب الله، وإنما أوجب الله القطع على السارق لا على المستعير».[1]

الفرع السادس: الجمع باختلاف الحال أو اختلاف المحل

أولا: الجمع باختلاف الحال

يكون في حال ورود نصين على شيء واحد، بحكمين مختلفين، فيجمع بينهما بتنزيل كل واحد من الحكمين على حال يختلف عن حال الآخر، وبهذا يرتفع التّعارض بين الحكمين المختلفين، ويتم ذلك من خلال القرائن، والأدلة التي ترشد إلى موضع كل منهما، وغالبا ما يكون الجمع باختلاف الحال بين نصين خاصين.[2]

ثانيا: الجمع باختلاف المحل

فيكون غالبا بين نصين عامين متعارضين ويعبر عنه بالتنويع أو التوزيع أو التبعيض، حيث يحمل أحد النّصين على الأنواع أو الأشخاص أو المعاني التي شملها مدلول النّص، ويحمل النّص الآخر على البعض الأخر من هذه الأنواع والأشخاص، وذلك بحسب القرائن التي تحف بالنّصين، والتي ترشد إلى محل كل منهما.

1- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري** (8/ 410)

2- الغزالي، **المستصفى**، (2/ 395). ابن قدامة، **روضة الناظر** (ص: 208). البخاري، **كشف الأسرار** (3/ 91).

والجمع باختلاف المحل أو التبعيض أو بالتوزيع أو بالتنويع كل هذه المصطلحات تعبر عن التوفيق بين المتعارضين والجمع باختلاف الحال والجمع باختلاف المحل، متداخلان حتى يكادا أن يكونا مسلكا واحدا، لأن مؤداهما إنزال كل واحد من الحديثين المتعارضين موضعا يختلف عن موضع الآخر[1].

أمثلة تطبيقية:

1- حول الجمع باختلاف الحال:

المثال الأول: مسألة الأحق بالإمامة في الصلاة:

1- عن عمرو بن سَلِمة[2] -رضي الله عنه- قال: «**... جِئْتُكُمْ وَاللَّهِ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- حَقًّا، فَقَالَ: «صَلُّوا صَلاَةَ كَذَا فِي حِينِ كَذَا، وَصَلُّوا صَلاَةَ كَذَا فِي حِينِ كَذَا، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلاَةُ فَلْيُؤَذِّنْ أَحَدُكُمْ، وَلْيَؤُمَّكُمْ أَكْثَرُكُمْ قُرْآنًا**».[3]

2- عن أبي مسعود الأنصاري، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -صلى الله عليه وسلم-: «**يَؤُمُّ الْقَوْمَ أَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً، فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ سِلْمًا، وَلَا يَؤُمَّنَّ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ**»[4].

1- عبد المجيد السوسوة، **منهج التوفيق والترجيح** (ص: 184- 185).

2- عمرو بن سَلِمة: بكسر اللام أبو بريد الجرمي أدرك زمان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ولم يلقه وهو معدود فيمن نزل البصرة روى عنه: أبو قلابة، وأيوب السختياني، وعاصم بن سليمان الأحول، ومسعر بن حبيب. ينظر: الخطيب البغدادي، **تلخيص المتشابه في الرسم**، تح: سكينة شهابي، مطبعة، دار طلاس للطباعة دمشق، ط1، 1985م (1/ 6).

3- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب المغازي**، باب: الاصل كلمة (باب) بدون ترجمة والترجمة المذكورة في اختيار صاحب الفتح فإنه قال ولعله كان قد بيض له ليكتب له ترجمة فلم يتفق والمناسب لترجمته من شهد الفتح (تعليق مصطفى البغا على صحيح البخاري)، (5/ 150)، (رقم: 4302).

4- أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب المساجد ومواضع الصلاة**، باب من أحق بالإمامة، (1/ 465)، (رقم: 673).

3- عن عائشة أم المؤمنين -رضي الله عنها-، أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- قَالَ فِي مَرَضِهِ: **«مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ»**[1].

وجه التّعارض:

يظهر من خلال عرضنا لهذه الأحاديث الثلاثة أن هناك تعارضا بينها فحديث عمرو بن سّلِمة وأبي مسعود الأنصاري بين فيهما -ﷺ- أن الذي يؤمّ النّاس أن يكون أقرؤهم لكتاب الله بينما حديث عائشة يعارض ذلك لأنه كان فيهم من صحابة النبي -ﷺ- من كان أقرأ للقرآن من أبي بكر.

دفع التّعارض:

موقف ابن بطّال:

وردت أحاديث كثيرة في مسألة من هو أولى بالإمامة ولكنها تعارض بعض أفعال الصحابة منها، وقد ذكرها الإمام ابن بطّال وأجاب عنها.

وقد دفع الإمام ابن بطّال هذا التّعارض بحمل كل منهما على وقت معين فحديث عمرو بن سلمة وأبي مسعود الأنصاري -رضي الله عنهما- كان في أول الإسلام لما كان حفاظ القرآن قلة، أمّا حديث عائشة -رضي الله عنها- حين تقرر الإسلام وكثر حفاظ القرآن وتفقهوا فيه.

قال ابن بطّال: لا تعارض بينهما بحمد الله، ويحتمل أن يكون النبي -ﷺ- قال: «**يؤم القوم أقرؤهم**» في أول الإسلام حين كان حفاظ القرآن قليلاً وقت قُدّم عمرو بن سلمة، وهو صبى، للصلاة في مسجد عشيرته وفيه الشيوخ، وكان تتكشف عورته عند السجود، فدل أن إمامته بهم في مثل هذه الحال كانت لعدم من يقرأ من قومه، ولهذا المعنى كان يؤم سالم المهاجرين والأنصار في مسجد قباء، حين أقبلوا من مكة مهاجرين، لعدم الحُفَّاظ حينئذ. فأما وقت قوله -ﷺ-: **(مروا أبا بكر يصلى بالناس)** فقد

1- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الأذان**، باب: أهل العلم والفضل أحق بالإمامة، (1/ 136)، (رقم: 679).

كان تقرر الإسلام وكثر حفاظ القرآن وتفقهوا فيه، فلم يكن الصديق، رضى الله عنه، على جلالته وثاقب فهمه، وتقدمه في كل خير، يتأخر عن مساواة القُرَّاء، بل فضلهم بعلمه، وتقدمهم في أمره، ألا ترى قول أبي سعيد: وكان أبو بكر أعلمنا.[1]

المثال الثاني: مسألة أكل المحرم للحم الصيد الذي يهدى له:

1- عن أبي قتادة -رضي الله عنه- في قصة صيده الحمار الوحشي وهو غير محرم وأهدى منه لأصحابه، فقال: رسول الله-صلى الله عليه وسلم- لأصحابه وكانوا محرمين: «**أَمِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا**». **قَالُوا: لاَ، قَالَ: «فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا»**.[2]

2- عن الصعب بن جثامة -رضي الله عنه- أنّه أهدى لرسول الله -صلى الله عليه وسلم- حمارا وحشيا وهو بالأبواء أو بودّان فرده عليه، فلما رأى ما في وجهه قال: «**إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرُمٌ**».[3]

وجه التّعارض:

أن حديث أبي قتادة -رضي الله عنه- يدل على حلّيّة أكل صيد البر للمحرم، أما حديث الصعب-رضي الله عنه- فيدل على حرمته.

دفع التّعارض:

هذه المسألة اختلف فيها السلف قديما على ثلاثة أقوال:

- **القول الأول:** ذهبت طائفة إلى أنه يجوز للمحرم أكل ما صاده الحلال، وإليه ذهب الحنفية[4].

1- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (2/ 299).

2- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب جزاء الصيد**، باب لا يشير المحرم إلى الصيد لكي يصطاده (3/ 13)، (رقم: 1824).

3- المصدر نفسه، باب إذا أهدي للمحرم حمارا وحشيا (3/ 13)، (رقم: 1825).

4- العيني، **البناية شرح الهداية** (4/ 404). ابن ابراهيم الغنيمي الحنفي، **اللباب في شرح الكتاب**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.س)، (1/ 189).

- **القول الثاني:** وذهبت طائفة إلى أن ما صاده الحلال للمحرم أو من أجله فلا يجوز أكله، وما لم يصد له فلا بأس بأكله، وهو قول مالك في العتبية وكتاب ابن المواز[1] وبه قال الشافعي[2] وأحمد[3].

وذكر ابن القصّار أن المحرم إذا أكل ما صيد لأجله فعليه الجزاء استحسانا لا قياسا.[4]

- **القول الثالث:** وقالت طائفة: لحم الصيد محرم على المحرمين على كل حال ولا يجوز لمحرم أكله البتة، على ظاهر قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٩٦﴾﴾[5] وهو مذهب علي وابن عمر -رضي الله عنهم-، ورواية ابن القاسم عن مالك في المدونة.[6]

موقف ابن بطّال:

أخذ الإمام ابن بطّال بقاعدة الجمع باختلاف الحال بالقول الثاني (قول الجمهور) حيث حمل حديث قبول المحرم للصيد على ما يصيده الحلال لنفسه، ولم يقصد بذلك المحرم، ثم يعطيه منه، وبحمل حديث الردّ على ما يصيده الحلال لأجل المحرم.

1- القاضي عبد الوهاب، **عيون المجالس**، (2/ 872)، **المعونة** (1/ 536). ابن رشد، **بداية المجتهد** (1/ 595).

2- القفال، **حلية العلماء**، (3/ 297)، النووي، **المجموع** (7/ 320).

3- ابن قدامة **المغني**، (3/ 289)، **الكافي** (1/ 497).

4- القرافي، **الذخيرة**، (3/ 329). ابن الحاجب، **جامع الأمهات**، تح: أبو عبد الرحمن الأخضر الأخضري، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، (1421هـ- 2000م)، (1/ 113). الدسوقي، **حاشية الدسوقي** (3/ 153).

5- سورة المائدة، الآية: 96.

6- القاضي عبد الوهاب، **عيون المجالس**، (2/ 872)، القاضي عبد الوهاب، **الإشراف**، (1/ 499). ابن رشد، **بداية المجتهد** (1/ 590).

ويؤيد هذا الجمع ما رواه جابر -رضي الله عنه- عن النبي -ﷺ- أنّه قال: «**صَيْدُ الْبَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ، مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يُصَدْ لَكُمْ**».[1]

فالحديث صريح في التفرقة بين ما يصيده المحرم، أو يصيده الحلال لأجل المحرم ففي هذه الحالة يحرم على المحرم أكل الصيد؛ أما الحالة الثانية التي لا يصيد فيها المحرم ولا يصاد له، وإنما صاده الحلال لنفسه، وأطعم منه المحرم ففي هذه الحالة يحّل للمحرم أكل الصيد.

قال ابن بطّال: وحجة الذين أجازوا للمحرم أكل ما لم يصد له، أن أبا قتادة إنما صاده لنفسه لا للمحرمين، وكان وَجَّهَهُ الرسول -ﷺ- على طريق البحر مخافة العدو، فلم يكن محرمًا حين اجتمع مع أصحابه؛ لأن مخرجهم لم يكن واحدًا، فلم يكن صيده للمحرمين ولا بعونهم، ألا ترى قوله: (فأبوا أن يعينوني).

قالوا: فلذلك أجاز لهم عليه السلام أكله، قالوا: وعلى هذا تتفق الأحاديث المروية عن النبي عليه السلام في أكل الصيد ولا تتضاد.[2]

2- الجمع باختلاف المحل

المثال الثالث: مسألة استقبال القبلة أو استدبارها عند قضاء الحاجة:

1- عن أبي أيوب الأنصاري -رضي الله عنه- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-: «**إِذَا أَتَى أَحَدُكُمُ الغَائِطَ، فَلاَ يَسْتَقْبِلِ القِبْلَةَ وَلاَ يُوَلِّهَا ظَهْرَهُ، شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا**».[3]

1- أخرجه أبو داوود في سننه، **كتاب المناسك**، باب لحم الصيد للمحرم (2/ 177)، (رقم: 1851). الترمذي، **كتاب الحج**، باب أكل الصيد للمحرم قال الترمذي: قال الشافعي هذا أحسن حديث روي في هذا الباب (3/ 204)، (رقم: 846) واللفظ له. والنسائي، **كتاب مناسك الحج**، باب إذا أشار المحرم إلى الصيد فقتله الحلال (رقم: 2827)، (5/ 187).

2- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري** (4/ 484).

3- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الوضوء**، باب لا تستقبل القبلة بغائط أو بول إلا عند جدار أو نحوه، (1/ 41)، (رقم: 144).

2- عن عبد اللّه بن عمر، قَالَ: «**ارْتَقَيْتُ فَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ حَفْصَةَ لِبَعْضِ حَاجَتِي، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- يَقْضِي حَاجَتَهُ مُسْتَدْبِرَ القِبْلَةِ، مُسْتَقْبِلَ الشَّأْمِ**».[1]

3- عن عبد اللّه بن عمر -رضي الله عنهما-، قَالَ: «**ارْتَقَيْتُ فَوْقَ بَيْتِ حَفْصَةَ فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ -ﷺ- يَقْضِي حَاجَتَهُ مُسْتَدْبِرَ القِبْلَةِ، مُسْتَقْبِلَ الشَّأْمِ**».[2]

وجه التّعارض:

جاء في حديث أبي أيوب الأنصاري -رضي الله عنه- النهي عن استقبال القبلة أو استدبارها عند قضاء الحاجة، بينما جاء في حديثي ابن عمر -رضي الله عنهما- جواز استقبالها واستدبارها.

دفع التّعارض:

اختلف العلماء في دفع التّعارض بين هذه الأحاديث فذهب الجمهور إلى الجمع بينها بحمل أحاديث النهي على الصحاري والخلاء وحمل حديثي ابن عمر على البنيان[3].

ومنهم من قال بنسخ أحاديث النهي، فيجوز الاستقبال والاستدبار في الصحراء والبنيان.[4]

موقف ابن بطّال:

ذهب -رحمه الله- إلى مسلك الجمع في دفع تعارض هذه الأحاديث، فالنهي عن الاستقبال والاستدبار إنما هو في الصحراء، وإباحة ذلك يكون في الأبنية، وقد وافق في

1- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الوضوء**، باب التبرز في البيوت، (1/ 42)، (رقم: 148).

2- المصدر نفسه، **كتاب فرض الخمس**، باب ما جاء في بيوت أزواج النبي -ﷺ- وما نسب من البيوت إليهن، (4/ 82)، (رقم: 3102).

3- ينظر: ابن عبد البر، **التمهيد**، (1/ 312). النووي، **شرح صحيح مسلم**، (3/ 154). ابن حجر، **فتح الباري**، (1/ 296). ابن قدامة، **المغني**، (1/ 220).

4- وهذا قول عروة بن الزبير وداود الظاهري وهو رواية عن أحمد وهو قول الحازمي وابن شاهين. الحازمي، **الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار**، (ص: 38). ابن شاهين، **ناسخ الحديث ومنسوخه**، ت: سمير بن أيمن الزهري، عمان، مطبعة المنار، (د.ط)، 1408هـ، 1987م، (ص: 236).

ذلك الجمهور لأنه -رحمه الله- لا يقول بالنسخ أو الترجيح إلا إذا تعذر عليه العمل بالحديثين، وقد أمكنه الجمع بينهما بحمل أحاديث النهي على الصحاري والخلاء وحمل الأحاديث الدالة على الإباحة على البيوت، حيث قال في تعليقه على حديث ابن عمر -رضي الله عنه- وهو: يدل على أن النهي إنما أريد به الصحاري لا البيوت ولم يرو أحد عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه فعل ذلك في الصحاري، وإنما روي أنه فعله في البيوت[1].

وقد أيّد كلامه هذا بما روي عن مروان الأصفر قال: «**رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ أَنَاخَ رَاحِلَتَهُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، ثُمَّ جَلَسَ يَبُولُ إِلَيْهَا، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَلَيْسَ قَدْ نُهِيَ عَنْ هَذَا؟ قَالَ: بَلَى إِنَّمَا «نُهِيَ عَنْ ذَلِكَ فِي الْفَضَاءِ، فَإِذَا كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ شَيْءٌ يَسْتُرُكَ فَلَا بَأْسَ».**»[2].

قال ابن بطّال: فدلت هذه الآثار على أن حديث أبي أيوب الأنصاري مخصص بحديث ابن عمر لا منسوخ به.[3]

ورأي الجمهور في نظري هو الراجح والله أعلم وذلك بحمل أحاديث النهي على الصحراء والخلاء وأحاديث الجواز على البنيان لأنه لا يصح تعطيل الأدلة مع إمكانية الجمع، والجمع هنا ممكن فحمل عليه، وهو أولى من النسخ والترجيح.

قال ابن عبد البر: لأن في ذلك استعمال السنن على وجوهها الممكنة فيما دون رد شيء ثابت منها.[4]

1- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (1/ 236).

2- أخرجه أبو داوود في سننه، **كتاب الطهارة**، باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، (1/ 3)، (رقم: 11). أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، **كتاب الوضوء**، باب ذكر الخبر المفسر للخبرين اللذين ذكرتهما في البابين المتقدمين... (رقم: 60).

3- ينظر: ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (1/ 237).

4- ينظر: ابن عبد البر، **التمهيد**، (1/ 312).

وقال ابن حجر: هو أعدل الأعمال لإعماله جميع الأدلة.[1]

الفرع السابع: الجمع بجواز أحد الأمرين (على سبيل التخيير)[2].

الجمع بجواز أحد الأمرين يكون في حالة ورود فعلين مختلفين للنبي -ﷺ- في الأمر الواحد، وذلك كصومه يوم الاثنين وفطره في يوم آخر، أو سجوده للسهو مرة قبل السلام ومرة بعد السلام، أو قيامه عند رؤية جنازة وقعوده عند رؤية أخرى، أو أن يفعل-ﷺ- الأمر عدة مرات، ولكن بكيفيات مختلفة كصلاة الخوف؛ ففي مثل هذه الحالة يجمع بين هذه الأفعال بجوازها جميعا، وعلى المكلف اختيار أحدها.

وقد عبّر الإمام الشافعي في كتابه اختلاف الحديث أن هذه القاعدة – بالاختلاف من جهة المباح[3] وعبّر عنها ابن خزيمة باختلاف المباح[4]، أمّا ابن تيمية فعبّر عنها باختلاف التنوع [5].

أمثلة تطبيقية:

وأمثلة هذه القاعدة كثيرة عند ابن بطّال منها:

المثال الأول: صفة وضوء النبي -ﷺ- من حيث عدد الغسلات لكل عضو:

فقد وردت فيها كيفيات مختلفة من ذلك:

1- عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: «**تَوَضَّأَ النَّبِيُّ** -ﷺ- **مَرَّةً مَرَّةً**».[6]

1- ينظر: ابن حجر، **فتح الباري**، (1/ 296).

2- يراجع حول الجمع بالتخيير. الجويني، **البرهان** (1/ 489). الغزالي، **المستصفى** (2/ 226). الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام** (1/ 272). الشوكاني، **إرشاد الفحول** (ص: 38).

3- ينظر: الشافعي، **اختلاف الحديث**، (ص: 67).

4- ينظر: ابن خزيمة، **صحيح ابن خزيمة** (1/ 124)

5- ابن تيمية، **اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم**، تح: ناصر بن عبد الكريم الرياض، مطبعة الرشد (1/ 132).

6- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الوضوء**، باب الوضوء مرة مرة، (1/ 43)، (رقم: 157).

2- عن عبد الله بن زيد -رضي الله عنه- أن النبي -ﷺ-: «**تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ**».[1]

3- عن حمران مولى عثمان -رضي الله عنه- أَخْبَرَهُ أَنَّهُ، رَأَى عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ دَعَا بِإِنَاءٍ، فَأَفْرَغَ عَلَى كَفَّيْهِ ثَلاَثَ مِرَارٍ، فَغَسَلَهُمَا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي الإِنَاءِ، فَمَضْمَضَ، وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلاَثًا، وَيَدَيْهِ إِلَى المِرْفَقَيْنِ ثَلاَثَ مِرَارٍ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلاَثَ مِرَارٍ إِلَى الكَعْبَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-: «**مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لاَ يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**»[2].

4- قِيل لعبد الله بن زيد -رضي الله عنه-: **أَخْبِرْنِيا كَيْفَ رَأَيْتَ النَّبِيَّ -ﷺ- يَتَوَضَّأُ؟ «فَدَعَا بِتَوْرٍ مِنْ مَاءٍ، فَكَفَأَ عَلَى يَدَيْهِ، فَغَسَلَهُمَا ثَلاَثَ مِرَارٍ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي التَّوْرِ، فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْثَرَ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ مِنْ غَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَاغْتَرَفَ بِهَا، فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى المِرْفَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِهِ مَاءً فَمَسَحَ رَأْسَهُ، فَأَدْبَرَ بِهِ وَأَقْبَلَ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ» فَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ -ﷺ- يَتَوَضَّأُ** [3].

وجه التّعارض:

ظاهر هذه الأحاديث موهم للتعارض بينها فحديث عبد الله بن عباس -رضي الله عنهما- بيّن أن النبي -ﷺ- توضأ فغسل جميع أعضائه مرة مرة، أمّا حديث عبد الله بن زيد -رضي الله عنه- فقد بيّن فيه أنه -ﷺ- توضأ فغسل أعضاءه مرتين مرتين، أمّا وضوء عثمان -رضي الله عنه- فقد غسل جميع أعضائه ثلاثاً ثلاثاً، أمّا حديث عبد الله بن زيد الرابع لمّا طلب منه أن يتوضأ وضوء رسول الله -ﷺ- ، غسل جميع أعضائه ثلاثاً إلاّ يديه إلى المرفقين فقد

1- أخرجه البخاري في صحيحه، باب الوضوء مرتين مرتين (1/ 43)، (رقم: 158).

2- المصدر نفسه، باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، (1/ 43)، (رقم: 159).

3- المصدر نفسه، باب الوضوء من التور (1/ 51)، (رقم: 199). أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب الطهارة**، باب في وضوء النبي -ﷺ- (1/ 210)، (رقم: 235).

غسلهما مرتين ثمّ قال هكذا رأيت النبي -ﷺ- توضأ وكلها أحاديث صحيحة.

وهناك حديث آخر لعمرو بن شعيب -رضي الله عنه- [1] ما يوهم بالتّعارض للأحاديث التي ذكرت سلفاً وهو أنّ رجلاً أَتَى النَّبِيَّ -ﷺ- ، فَقَالَ: «**يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ الطُّهُورُ فَدَعَا بِمَاءٍ فِي إِنَاءٍ فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ فَأَدْخَلَ إِصْبَعَيْهِ السَّبَّاحَتَيْنِ فِي أُذُنَيْهِ، وَمَسَحَ بِإِبْهَامَيْهِ عَلَى ظَاهِرِ أُذُنَيْهِ، وَبِالسَّبَّاحَتَيْنِ بَاطِنَ أُذُنَيْهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا**»، **ثُمَّ قَالَ: «هَكَذَا الْوُضُوءُ فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا أَوْ نَقَصَ فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ – أَوْ ظَلَمَ وَأَسَاء**» [2].

فظاهر هذا الحديث على أن الذي ينقص على الثلاث غسلات مسيء في وضوئه.

دفع التّعارض:

ذهب جمهور العلماء إلى الجمع بين هذه الأحاديث حيث قالوا أن الاختلاف الوارد بين هذه الأحاديث هو اختلاف تنوع، لا اختلاف تضاد وحملوا الغسلة الثانية والثالثة على إصابة الفضل، لا على أنهما واجبتان[3] .

1- أبو إبراهيم عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، القرشي السهمي، المدني، سمع أباه، ومعظم رواياته عنه، توفي سنة 118 هـ، وقد اختلف العلماء في الاحتجاج برواياته عن أبيه عن جده قال النووي الصحيح المختار صحة الاحتجاج به عن أبيه عن جده كما قاله الأكثرون).

ينظر: النووي، **تهذيب الأسماء واللغات**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.س)، (2/ 28). الذهبي، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تح: عمر عبد السلام تدمري، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، (1419هـ- 1999م)، (7/ 433).

2- أخرجه أبو داوود في سننه، **كتاب الطهارة**، باب الوضوء ثلاثا ثلاثا، (1/ 33)، (رقم: 135). ورواه كذلك النسائي لكن دون ذكر لفظة- أو نقص- وهذه اللفظة هي المشكلة في الحديث، النسائي **كتاب الطهارة**، باب الاعتداء في الوضوء (1/ 88)، (140) قال الألباني في تعليقه على ما أخرجه أبو داوود حديث حسن صحيح دون قوله- أو نقص – فإنه شاذ. سنن أبي داوود، **كتاب الطهارة**، باب الوضوء ثلاثا ثلاثا (رقم: 135).

3- ينظر: ابن عبد البر، **التمهيد** (2/ 117). السرخسي، **المبسوط**، بيروت: دار المعرفة، (د.ط)، (1414هـ- 1993م)، (1/ 9). أحمد بن غنيم بن سالم، **الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني**، (1/ 224). الشيرازي، **المهذب في الفقه الشافعي**، (1/ 142). ابن قدامة، **المغني**، (1/ 192).

وقد جمع بين هذه الأحاديث الإمام مالك في رواية عنه، حيث فرّق بين العامي والعالم فقال: لا أحب الواحدة إلا من العالم[1]، وهذا احتياط منه حتى لا يظن العامي إن رأى العالم توضأ مرة أن ذلك يجزئه فيواظب على ذلك، وقد لا يحسن الإصباغ فيوقعه فيما لا تجزئه الصلاة به.

موقف ابن بطّال:

جمع الإمام ابن بطّال بين هذه النصوص لأنه يرى أن اختلاف صفات الوضوء هو اختلاف تنوع ورفق وتوسعة على الأمة، وأنّ هذه الصفات جميعها سنة، قال: ... وبيّن رسول الله -ﷺ- فرض الوضوء مرة مرة ... وضوئه -ﷺ- مرتين أو ثلاثاً هو من باب الرفق بأمته والتوسعة عليهم ليكون لمن قصّر في المرة الواحدة عن عموم غسل أعضاء الوضوء أن يستدرك ذلك في المرة الثانية والثالثة، ومن أكمل أعضاءه في المرة الواحد فهو مخير في الاقتصار عليها أو الزيادة في المرة الواحدة، وكان تنويع وضوئه -ﷺ- من باب التخيير، كما ورد التخيير في كفارات الأيمان بالله، وعقوبة المحاربين.[2]

وقد وافق ابن عبد البر ابن بطّال في ذلك فقال: والغسلة الواحدة إذا عمت تجزئ بإجماع العلماء لأن رسول الله -ﷺ- توضأ مرة مرة، ومرتين مرتين، وثلاثاً ثلاثاً، وهذا أكثر ما فعل من ذلك -ﷺ- وتلقت الجماعة ذلك من فعله على الإباحة والتخيير وطلب الفضل في الثنتين والثلاث.[3]

1- ينظر: الحطّاب، **مواهب الجليل في شرح مختصر خليل**، تح: الشيخ زكريا عميرات، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، (1416هـ- 1995م)، (1/ 376).

2- ينظر: ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري** (1/ 216).

3- ينظر: ابن عبد البر، **التمهيد**، (2/ 117).

وقال النووي: وقد أجمع المسلمون على أن الواجبة في غسل الأعضاء مرة مرة وعلى أن الثلاث سنة، وقد جاءت الأحاديث الصحيحة بالغسل مرة مرة وثلاثا ثلاثا وبعض الأعضاء ثلاثا، وبعضها مرتين، وبعضها مرة، قال العلماء: فاختلافها دليل على جواز ذلك كله.[1]

أمّا حديث عمر بن شعيب في وصفه للنقص على الثلاث بالإساءة والظلم، بأن لفظة النقص غير محفوظة، ولأن أكثر الحفاظ اقتصروا على لفظة – فمن زاد–، وعلى فرض ثبوتها ففي الكلام حذف تقديره: من نقص على واحدة فقد أساء.[2]

والعمل على هذا عند عامة أهل العلم أن الوضوء يجزئ مرة مرة، ومرتين أفضل، وأفضله ثلاث، وليس بعده شيء.[3]

المثال الثاني: مسألة السلام للتحليل من الصلاة عند فراغها:

وردت أحاديث عن رسول الله -ﷺ- ظاهرها التّعارض فمنها ما يدل على أنه كان يكتفي بتسليمة واحدة ومنها ما يدل على أنه كان يسلم تسليمتين، ومن ذلك:

1- عن عائشة -رضي الله عنها- «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ -ﷺ- كَانَ يُسَلِّمُ فِي الصَّلاَةِ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً تِلْقَاءَ وَجْهِهِ، ثُمَّ يَمِيلُ إِلَى الشِّقِّ الأَيْمَنِ شَيْئًا**».[4]

1- ينظر: النووي، **شرح صحيح مسلم**، (3/ 106).

2- ينظر: القسطلاني، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، (1/ 226).

3- ينظر: **سنن الترمذي (الجامع الكبير)**، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.

4- أخرجه الترمذي في سننه، **كتاب مواقيت الصلاة**، باب ما جاء في التسليم في الصلاة، (1/ 384)، (رقم: 296)، قال الترمذي وحديث عائشة لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه. وصححه ابن خزيمة **كتاب الصلاة**، باب إباحة الاقتصار في الصلاة على تسليمة واحدة من الصلاة، والدليل على أن تسليمة واحدة تجزئ، (1/ 360)، (رقم: 729). وقال الحاكم في المستدرك على الصحيحين، **كتاب الصلاة**، باب التأمين (1/ 354) (رقم: 841): (هذا الحديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)، وأعله ابن عبر البر: **التمهيد**، (11/ 207).

2- عن سعد بن أبي وقاص -رضي الله عنه- قال: «**كُنْتُ أَرَى رَسُولَ اللهِ -صلى الله عليه وسلم- يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ، وَعَنْ يَسَارِهِ، حَتَّى أَرَى بَيَاضَ خَدِّهِ**».[1]

3- وعن وائل بن حجر قال: «**صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم-، فَكَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ»، وَعَنْ شِمَالِهِ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ»**.»[2]

وجه التّعارض:

يتوهم الناظر لهذه الأحاديث لأول مرة أن هناك تعارضا بينها، فحديث عائشة -رضي الله عنها- يدل على أن المشروع تسليمة واحدة فقط، أمّا حديثي سعد بن أبي وقاص ووائل بن حجر -رضي الله عنهما- يدلان على مشروعية التسليمتين.

دفع التّعارض:

ذهب جمهور العلماء إلى الجمع بين هذه الأحاديث وذلك بالأخذ بأحاديث التسليمتين، لأنها متضمنة لأحاديث التسليمة وزيادة، ففي العمل بها جمع بين الأدلة، أما العمل بأحاديث التسليمة الواحدة ففيها إهمال لأحد الدليلين ومعلوم أن إعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما، كما أن الأحاديث التي فيها ذكر التسليمتين هي زيادة من ثقات عدول يجب قبولها.[3]

1- أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب المساجد**، ومواضع الصلاة، باب السلام للتحليل من الصلاة عند فراغها وكيفيته، (1/ 409)، (رقم: 582).

2- أخرجه أبو داوود في سننه، **كتاب الصلاة**، باب في السلام، (1/ 262)، (رقم: 997)، قال الحافظ ابن حجر في **التلخيص الحبير** (إنه منقطع)، (1/ 488)، وقال في بلوغ المرام، أخرجه أبو داوود بإسناد صحيح، (1/ 94)، (رقم: 318) وقال الصنعاني: وقد صح سماع علقمة عن أبيه، فالحديث سالم عن انقطاع، فتصحيحه هنا هو الأولى وإن خالف ما في **التلخيص**، **سبل السلام**، شرح بلوغ المرام، تح: خليل محمود شيحا، مطبعة دار المعرفة، ط1: (سنة 1415، 1995)، (1/ 307). صححه الألباني، سنن أبي داوود، (1/ 262)، (رقم: 997).

3- ينظر: السرخسي، **المبسوط**، (1/ 30). النووي، **شرح صحيح مسلم** (5/ 83). الشوكاني، **نيل الأوطار**، (2/ 333). ابن قدامة، **المغني** (2/ 234). ابن القيم، **زاد المعاد في هدي خير العباد**، مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط27، (1415هـ- 1994م)، (1/ 258). الصنعاني، **سبل السلام** (1/ 302).

موقف ابن بطّال:

وافق الجمهور حيث جمع بين هذه النصوص، وحملها على الإباحة، ولأنها من الأمور التي كان النبي -ﷺ- مرة يفعل هذا ومرة هذا رفقا بأمته، خصوصا وأنه قد تعارض العمل المتواتر في المدينة بالتسليمة الواحدة وفي العراق بالتسليمتين، وكما ثبت عن بعض الصحابة الاكتفاء بالتسليمة الواحدة، وبعضهم بالتسليمتين.

قال ابن عبد البر: ومثله لا ينسى، ولا مدخل فيه للوهم لأنه مما يتكرر به العمل في كل يوم مرات.[1]

وقد نقل ابن بطّال قول الإمام الطبري الذي يوافقه فيه، وذلك بجواز عمل المصلي بأي ذلك شاء «والقول في ذلك عندنا أن يقال كلا الخبرين الواردين عن الرسول -ﷺ- أنه كان يسلم واحدة، وأنه كان يسلم تسليمتين صحيح، وأنه من الأمر الذي كان يفعل هذا مرة وهذا مرة معلماً ذلك أمته أنهم مخيرون في العمل بأي ذلك شاءوا».[2]

وقد خالف ابن بطّال المالكية، حيث رجحوا أحاديث التسليمة الواحدة، وحجتهم في ذلك ما توارث عندهم كابرا عن كابر من آثار عمل أهل المدينة وأنه من الأمور المشهورة التي لا يمكن أن تخفى على مثلهم.[3]

والذي ذهب إليه ابن بطّال أولى من العمل بحديث التسليمة أو حديث التسليمتين لأنه عمل بكل الأدلة، وقد جرى على هذا الوجه من الجمع كثير من العلماء منهم:

1- ينظر: ابن عبد البر، **التمهيد** (16/ 188). ابن رشد، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، (1/ 136).

2- الطحاوي، **شرح معاني الآثار**، (1/ 272). ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (2/ 304).

3- ينظر: ابن عبد البر، **التمهيد**، (16/ 188). ابن رشد، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، مؤسسة دار المعارف، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ- 2006، تح: هيثم جمعة هلال (1/ 136).

ابن خزيمة، وابن عبد البر، وابن تيمية، وغيرهم، قال ابن خزيمة «وهذا من اختلاف المباح فالمصلي مخير بين أن يسلم تسليمة واحدة وبين أن يسلم تسليمتين».[1]

وقال ابن عبد البر: والقول عندي في التسليمة الواحدة وفي التسليمتين أن ذلك كله صحيح بنقل من لا يجوز عليهم السهو ولا الغلط ... فصح أن ذلك من المباح والسعة والتخيير كالأذان، وكالوضوء ثلاثا واثنين وواحدة ... وكل جائز حسن لا يجوز إلا أن يكون توقيفا ممن يجب التسليم له في شرع الدين.[2]

وقال ابن تيمية: «... وتارة يسلمون تسليمتين وتارة تسليمة واحدة».[3]

المثال الثالث: صلاة الخوف

1- عن صالح بن خوّات -رضي الله عنه- **عمّن شهد رسول الله-ﷺ- يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ صَلَّى صَلاَةَ الخَوْفِ: أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَهُ، وَطَائِفَةٌ وِجَاهَ العَدُوِّ، فَصَلَّى بِالَّتِي مَعَهُ رَكْعَةً، ثُمَّ ثَبَتَ قَائِمًا، وَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ ثُمَّ انْصَرَفُوا، فَصَفُّوا وِجَاهَ العَدُوِّ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الأُخْرَى فَصَلَّى بِهِمُ الرَّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ مِنْ صَلاَتِهِ ثُمَّ ثَبَتَ جَالِسًا، وَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ.**[4]

2- عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- قال: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -ﷺ- قِبَلَ نَجْدٍ، فَوَازَيْنَا العَدُوَّ، فَصَافَفْنَا لَهُمْ، «**فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- يُصَلِّي لَنَا، فَقَامَتْ طَائِفَةٌ مَعَهُ تُصَلِّي وَأَقْبَلَتْ طَائِفَةٌ عَلَى العَدُوِّ، وَرَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- بِمَنْ مَعَهُ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ**

1- ينظر: ابن خزيمة، **صحيح ابن خزيمة** (1/ 382).

2- ينظر: ابن عبد البر، **التمهيد**، (16/ 190).

3- ينظر: ابن تيمية، **مجموع الفتاوى** (24/ 197).

4- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب المغازي**، باب غزوة ذات الرقاع (5/ 113)، (رقم: 4129). مسلم، **كتاب صلاة المسافرين وتقصيرها**، باب صلاة الخوف (1/ 575)، (رقم: 842).

انْصَرَفُوا مَكَانَ الطَّائِفَةِ الَّتِي لَمْ تُصَلِّ، فَجَاءُوا، فَرَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- بِهِمْ رَكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، فَرَكَعَ لِنَفْسِهِ رَكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ».[1]

3- وعن جابر بن عبد الله -رضي الله عنه- قال: «**كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ -ﷺ- بِذَاتِ الرِّقَاعِ، فَإِذَا أَتَيْنَا عَلَى شَجَرَةٍ ظَلِيلَةٍ تَرَكْنَاهَا لِلنَّبِيِّ -ﷺ- ، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ المُشْرِكِينَ وَسَيْفُ النَّبِيِّ -ﷺ- مُعَلَّقٌ بِالشَّجَرَةِ، فَاخْتَرَطَهُ، فَقَالَ: تَخَافُنِي؟ قَالَ: «لاَ»، قَالَ: فَمَنْ يَمْنَعُكَ مِنِّي؟ قَالَ: «اللَّهُ» فَتَهَدَّدَهُ أَصْحَابُ النَّبِيِّ -ﷺ- ، وَأُقِيمَتِ الصَّلاَةُ، فَصَلَّى بِطَائِفَةٍ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ تَأَخَّرُوا، وَصَلَّى بِالطَّائِفَةِ الأُخْرَى رَكْعَتَيْنِ، وَكَانَ لِلنَّبِيِّ -ﷺ- أَرْبَعٌ، وَلِلْقَوْمِ رَكْعَتَانِ».**[2]

وجه التّعارض:

كل حديث من هذه الأحاديث دلّ على كيفية معينة لصلاة الخوف تختلف عن الكيفيات الأخرى.

فحديث صالح بن خوّات -رضي الله عنه- يدُّل على أن صفة صلاة الخوف، أن يصلي الإمام في الثنائية بمجموع ركعة، ثم ينظر حتى يتموا لأنفسهم ركعة، ويذهبوا فيقوموا وجاه العدو ثم تأتي الطائفة الأخرى فيصلون معه الركعة الثانية، ثم ينتظر حتى يتموا لأنفسهم ركعة ويسلم بهم.

1- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب صلاة الخوف**، أبواب صلاة الخوف (2/ 14)، (رقم: 942) واللفظ له.

2- المصدر نفسه، **كتاب المغازي**، باب غزوة ذات الرقاع (5/ 115)، (رقم: 4136) واللفظ له. ومسلم، **كتاب صلاة المسافرين وقصرها**، باب صلاة الخوف (1/ 576)، (رقم: 843).

أما حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- أن صلاة الخوف أن يصلي الإمام بطائفة من الجيش ركعة والطائفة الأخرى قائمة وجاه العدو ثم تنصرف الطائفة التي صلت معه الركعة وتقوم تجاه العدو وتأتي الطائفة الأخرى فتصلي معه ركعة، ثم تقضي كل طائفة لنفسها ركعة.

وحديث جابر -رضي الله عنه- يدل على أن صفة صلاة الخوف أن يصلي الإمام بالطائفة الأولى ركعتين ولا يسلم، ثم تسلم الطائفة وتنصرف ولا تقضي شيئا، وتأتي الطائفة الأخرى فيصلي بها ركعتين ويسلم بها ولا تقضي، وبهذا تكون كل طائفة قد صلت ركعتين والإمام أربعا.

دفع التّعارض:

ذهب بعض العلماء[1] إلى الجمع بين هذه النصوص بين هذه الأفعال بالتخيير بينهما، وأنّ للنّاس أن يصلّوها بأي صفة شاءوا، وأن يختاروا الصفة المناسبة لهم بحيث تكون الأحوط للصلاة والأبلغ في الحراسة.

قال الإمام ابن حزم في صلاة الخوف: «ومن حضره خوف من عدو ظالم كافر... وهم في ثلاثة فصاعدا فأميرهم مخير بين أربعة عشر وجهًا كلها صحّ عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-».[2]

وقال الإمام النووي: «إنّه يبلغ مجموع أنواع صلاة الخوف ستة عشر وجها كلها جائزة».[3]

1- ابن حزم، **المحلى**، دار الفكر بيروت، (د.ط)، (د.س)، (5/ 33). ابن حجر، **فتح الباري** (2/ 500). النووي، **شرح صحيح مسلم**، (6/ 375).

2- ابن حزم، **المحلى** (5/ 33).

3- النووي، **شرح صحيح مسلم** (6/ 375).

موقف ابن بطّال:

وافق الإمام ابن بطّال فيما ذهب إليه ابن حزم والنووي وابن حجر في الجمع بين هذه النصوص في التخيير بينها وقد نقل ذلك عن أحمد[1] والطحاوي.[2]

قال -رحمه الله-: وقد يجوز أن يكون النبي، عليه السلام، صلى على ما روى جابر مرتين على صفتين. وقد قال أحمد بن حنبل: أحاديث صلاة الخوف صحاح كلها، ويجوز أن تكون في مرات مختلفة على حسب شدة الخوف، ومن صلى بصفة منها فلا حرج عليه، وهو قول الطبري وطائفة من أهل الحديث.

الفرع الثامن: الجمع ببيان اختلاف السائل (اختلاف الأشخاص)

ومعنى الجمع ببيان اختلاف الأشخاص أو السائل هو أن يأتي حديثان متعارضان، فيجمع بينهما بحل كل واحد منهما على شخص معين وذلك لوجود ما يؤثر في الحكم بينهما لقرينة أو دليل يدل على ذلك فيرفع الاختلاف ويزول التّعارض.[3]

أمثلة تطبيقية:

المثال الأول: مسألة أفضل الأعمال إلى الله:

1- عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: **سُئِلَ النَّبِيُّ** -صلى الله عليه وسلم- **أَيُّ الأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ» قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «جِهَادٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «حَجٌّ مَبْرُورٌ»**[4].

1- ابن قدامة، **الكافي في فقه الإمام أحمد** (1/ 319). **المغني**، (2/ 297).

2- الطحاوي، **شرح معاني الآثار** (1/ 309)

3- ينظر: الدوسري، **قواعد رفع الاختلاف في الحديث النبوي**، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1، 2011م، (ص: 264).

4- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الحج**، باب فضل الحج المبرور، (2/ 133)، (رقم: 1519).

2- عن ابن مسعود -رضي الله عنه- **أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ -ﷺ- أَيُّ الأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «الصَّلاَةُ لِوَقْتِهَا، وَبِرُّ الوَالِدَيْنِ، ثُمَّ الجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».**[1]

وجه التّعارض:

بيّن العلماء وجه تعارض هذه الأدلة فالحديث الأول – حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- – جعل أفضل الأعمال الإيمان بالله ثم الجهاد، ثم الحج، في حين جعل الحديث الثاني، – حديث ابن مسعود -رضي الله عنه- – أفضل الأعمال الصلاة لوقتها، ثم بر الوالدين ثم الجهاد في سبيل الله.

دفع التّعارض:

دفع العلماء هذا التّعارض بين الحديثين وذلك بالجمع بينها، بحمل كل منها على شخص معين، فزال التّعارض بينها وأصبحت هذه الآثار متفقة المعنى.[2]

موقف ابن بطّال:

دفع الإمام ابن بطّال هذا التّعارض بحمل تعدد الأجوبة على تعدد السائل، وأن النبي -ﷺ- كان يجيب كل إنسان بحسب حاله.

قال ابن بطّال: ... وليس هذا بمخالف للحديث الآخر «أن النبي -ﷺ- سُئل أي العمل أفضل؟ فقال: إيمان بالله، ثم الجهاد، ثم حج مبرور» ولم يذكر بر الوالدين، وإنما يفتى السائل بحسب ما يعلم من حاله، أو ما يتقى عليه من فتنة الشيطان. فلذلك اختلف ترتيب أفضل الأعمال، مع أنه قد يكون العمل في وقت أوكد وأفضل منه في وقت آخر، كالجهاد الذي يتأكد مرةً، ويتراخى مرةً، ألا تراه أمر وفد عبد القيس بأمر فصل باشتراطهم ذلك منه، فلم يرتب لهم الأعمال، ولا ذكر لهم الجهاد ولا بر الوالدين، وإنما ذكر لهم أداء الخمس مما يغنمون، وذكر لهم الانتباذ في المزفت فيما نهاهم عنه، وفي

1- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب التوحيد**، باب وسمى النبي -ﷺ- عملا، (9/ 156)، (رقم: 7534).

2- ينظر: النووي، **شرح صحيح مسلم**، (2/ 17). ابن حجر، **فتح الباري**، (11/ 339).

المنهيات ما هو أوكد منه مرارًا.[1]

ثم ذكر في موضع آخر: إنما جعل الجهاد في هذا الحديث أفضل من الحج؛ لأن ذلك كان في أول الإسلام وقلّته، وكان الجهاد فرضًا متعينًا على كل أحد، فأما إذ ظهر الإسلام وفشا، وصار الجهاد من فروض الكفاية على من قام به، فالحج حينئذ أفضل؛ ألا ترى قوله لعائشة: (إن أفضل جهادكن الحج) لما لم يكنّ من أهل القتال والجهاد للمشركين، فإن حّلَّ العدو ببلدة واحتيج إلى دفعه، وكان له ظهور وقوة وخيف منه؛ توجه فرض الجهاد على العيان، وكان أفضل من الحج والله أعلم.[2]

المثال الثاني: مسألة عدد المصلين الذين يشفعون للميت:

1- عن عائشة -رضي الله عنها- عن النبي -ﷺ- قال: «**مَا مِنْ مَيِّتٍ تُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَبْلُغُونَ مِائَةً، كُلُّهُمْ يَشْفَعُونَ لَهُ، إِلَّا شُفِّعُوا فِيهِ**»[3].

2- عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: سمعت رسول الله -ﷺ- يقول: «**مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ، فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا، لَا يُشْرِكُونَ بِاللهِ شَيْئًا، إِلَّا شَفَّعَهُمُ اللهُ فِيهِ**».[4]

وجه التّعارض:

بيّن النبي -ﷺ- في حديث عائشة، أنّ الذين يشفعون للميت ينبغي أن يبلغ عددهم المائة، بخلاف حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- فقد بيّن فيه نبينا محمد -ﷺ- أن عدد المصلين الذين يشفعون للميت أربعون.

1- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (10/ 534).

2- المصدر نفسه، (4/ 190).

3- أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب الجنائز**، باب من صلى عليه مئة شفعوا فيه، (2/ 654)، (رقم: 947)

4- المصدر نفسه، **كتاب الجنائز**، باب من صلى عليه أربعون شفعوا فيه، (2/ 655)، (رقم: 948).

دفع التعارض

نقل شرّاح الحديث هذا الوجه من الجمع وعزوه للقاضي عياض[1]، ولأن النبي -ﷺ- لا ينطق عن الهوى، ففي مرّة سئل أن من صلى عليه مئةً هل يشفعون فيه؟ قال: نعم، وسئل مرةً أخرى: من صلى عليه أربعون رجلاً هل يشفعون فيه؟ فقال: نعم، وربما لو سئل عن أقلّ من ذلك لقال مثل ذلك، وكلما كثر المشفّعون فيها كان أوكد لها.

موقف ابن بطّال:

وافق الإمام ابن بطّال شرّاح الحديث في دفع هذا التّعارض فقد قال -رحمه الله-: (فإن قال قائل: ما وجه اختلاف العدد في هذه الأحاديث الواردة فيمن يصلى على الميت فيغفر له بصلاتهم؟ . قيل: وجه ذلك، والله أعلم، أنها وردت جوابًا لسؤال سائلين مختلفين، لأنه -ﷺ- لم يكن ينطق عن الهوى، فكأن سائلا سأله من صلى عليه مائة رجل هل يشفعون فيه؟ قال: نعم، وسأله آخر: من صلى عليه أربعون رجلاً؟ فقال مثل ذلك. ولعله لو سُئل عن أقل من أربعين لقال مثل ذلك ... وإنما عَيَّن المائة والأربعين في الأحاديث المتقدمة وهو من حيز الكثرة، لأن الشفاعة كلما كثر المشفعون فيها كان أَوْكَدَ لها، ولا تخلو جماعة من المسلمين لهم هذا المقدار أن يكون فيها فاضل لا ترد شفاعته، أو يكون اجتماع هذا العدد بالضراعة إلى الله شفيعًا عنده).[2]

1- القاضي عياض، **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، تح: يحي اسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1419هـ، 1998م، (3/ 407).

2- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (3/ 302).

المبحث الثاني: دفع التّعارض بين النصوص بالنسخ عند ابن بطّال

النسخ من أهم طرق دفع التّعارض بين النصوص، إذ أنه متى تحقق النسخ بين النصين المتعارضين علم أن كلاً منهما له زمان غير زمان الآخر وأنه لا تعارض بينهما، وأن ما يبدو للمجتهد والناظر من تعارض إنما هو تعارض ظاهري وليس تعارضاً حقيقيا لأن كل واحد من النصين يعمل به في زمن غير زمن الآخر وأن النص المتقدم انتهى العمل به عند مجيء النص المتأخر.

وفي هذا المبحث أتعرض في دراستي إلى مفهوم النسخ، وذلك من خلال تحديد تعريف النسخ وشروطه، ثم الإشارة إلى كيفية دفع التّعارض بين النصوص به عند ابن بطّال، وذلك وفق مطلبين:

- **المطلب الأول:** مفهوم النسخ بين نصوص الشريعة.
- **المطلب الثاني:** كيفية دفع التّعارض بين النصوص بالنسخ عند الإمام ابن بطّال.

المطلب الأول: مفهوم النسخ بين نصوص الشريعة

وينقسم هذا المطلب إلى فرعين:

- **الفرع الأول:** تعريف النسخ.
- **الفرع الثاني:** شروط النسخ.

الفرع الأول: تعريف النسخ

أولا: تعريف النسخ لغة:

مصدر نسخ، ويطلق على معنيين:[1]

1- ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، (5/ 424). ابن منظور، **لسان العرب**، (3/ 61). الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، (ص: 161). الزبيدي، **تاج العروس**، (7/ 355).

- **المعنى الأول:** رفع الشيء وإزالته، وذلك كقولهم نسخ الشيب الشباب؛ إذا أزاله وحل محله، ونسخت الريح آثار القوم؛ إذا أبطلتها وعفت عليها.

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ﴿52﴾ ﴾ [1]، أي: يزيله ويبطله.

- **المعنى الثاني:** نقل الشيء وتحويله من مكان إلى مكان، يقال: نسخت الكتاب إذا نقلت ما فيه إلى كتاب آخر.

ومنه قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيۡكُم بِٱلۡحَقِّۚ إِنَّا كُنَّا نَسۡتَنسِخُ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿29﴾ ﴾ [2] ولعله الأقرب للمعنى الاصطلاحي للنسخ كما سيظهر من تعريفات الأصوليين.

ثانيا: تعريف النسخ اصطلاحا

اختلفت عبارات الأصوليين في تعريف النسخ اختلافا كبيرا، وكثرت الاعتراضات الواردة عليها والإجابات عنها.[3] وفيما يلي ذكر لبعض من هذه التعريفات:

1- **عرف النسخ بأنه:** " الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتا به مع تراخيه عنه"[4].

1- سورة الحج، الآية: 52.

2- سورة الجاثية، الآية: 29.

3- ينظر هذه الاعتراضات عبد المجيد السوسوة، **منهج التوفيق والترجيح**، (ص: 281- 283).

4- نسب هذا التعريف إلى أبي بكر الباقلاني. ينظر الرازي، **المحصول**، (3/ 82)، وقد اختاره الشيرازي والسمعاني والغزالي، ينظر: الشيرازي، **اللمع**، (ص: 119). السمعاني، **قواطع الأدلة** (3/ 68). الغزالي، **المستصفى**، (2/ 35).

2- **التعريف الثاني:** " بيان انتهاء حكم شرعي بطريق شرعي متراخ عنه"[1].

3- **التعريف الثالث:** " رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر"[2].

ومن خلال اطلاعي لكتابه شرح صحيح البخاري لم أجد تعريفا للنسخ من الناحية اللغوية والاصطلاحية إلا بعض الروايات منها رواية ذكرها لابن عباس -رضي الله عنهما- ثم علّق عليها بعد ذلك بأن ما فعله النبي -صلى الله عليه وسلم- هو النسخ بعينه في مسألة نسخ السدل بالفرق.

قال ابن بطّال: ثم أراد الله تعالى نسخ السدل بالفرق فأمر نبيه بفرق شعره وترك موافقة أهل الكتاب والحديث يدل على صحة هذا، وهو قول ابن عباس -رضي الله عنهما- قَالَ: «**كَانَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- يُحِبُّ مُوَافَقَةَ أَهْلِ الكِتَابِ فِيمَا لَمْ يُؤْمَرْ فِيهِ، وَكَانَ أَهْلُ الكِتَابِ يَسْدِلُونَ أَشْعَارَهُمْ، وَكَانَ المُشْرِكُونَ يَفْرُقُونَ رُءُوسَهُمْ، فَسَدَلَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- نَاصِيَتَهُ، ثُمَّ فَرَقَ بَعْدُ**»[3] (وكان) إخبار عن فعل متقدم، وقوله: ثم فرق بعد إخبار عن فعل متأخر وقع منه عليه السلام بمخالفة أهل الكتاب، وهذا هو النسخ بعينه، لقوله عليه السلام: «**إِنَّ اليَهُودَ، وَالنَّصَارَى لاَ يَصْبُغُونَ، فَخَالِفُوهُمْ**»[4] فأمر بمخالفتهم عامًا.

ويرى ابن بطّال -رحمه الله- أنه إذا ثبت النسخ فهو المقدم، لكن إذا لم يثبت النسخ فالجمع هو المقدم.

1- هذا تعريف البيضاوي، ينظر: الأسنوي، **نهاية السول**، (2/ 548). وقد ذهب إليه ابن حزم واختاره القرافي. ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام**، (4/ 59). القرافي، **شرح تنقيح الفصول**، (ص: 237).

2- هذا تعريف ابن الحاجب. ينظر: عضد الدين الإيجي، **شرح مختصر المنتهى الأصولي**، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، (1424هـ- 2004م)، (3/ 205). وقد اختاره الشاطبي والفتوحي والشوكاني. ينظر: الشاطبي، **الموافقات**، (3/ 341). الفتوحي، **شرح الكوكب المنير**، (3/ 526). الشوكاني، **إرشاد الفحول**، (2/ 787).

3- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب اللباس**، باب الفرق، (7/ 162)، (رقم: 5917).

4- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب أحاديث الأنبياء**، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، (4/ 170)، (رقم: 3462) عن أبي هريرة -رضي الله عنه-.

قال -رحمه الله-: «فلما روى ذلك كله عن الرسول -صلى الله عليه وسلم- لم يكن في ذلك شيء أولى من حمل الآثار على الإباحة إن لم يثبت فيها النسخ»[1].

وقال -رحمه الله-: «وبهذا يصح استعمال الخبرين جميعا، واستعمال الأخبار أولى من ادعاء النسخ فيها»[2].

وقال -رحمه الله- أيضا: «والنسخ لا يكون بالدعوى إلا بالنقل الثابت، واستعمال السنن أولى من إسقاط بعضها»[3].

الفرع الثاني: شروط النسخ

وضع العلماء للنسخ شروطا، أغلبها مأخوذ من تعريف النسخ، وهي:[4]

1- **تحقق التّعارض بين الدليلين المتعارضين** بحيث لا يمكن الجمع بينهما بوجه صحيح، وبشروطه المعتبرة، فإذا أمكن الجمع وجب المصير إليه ولا يعمل بالنسخ، إلا أن يقوم دليل على النسخ فيعدل إليه ولو أمكن الجمع.

2- **أن يكون المنسوخ حكما شرعيا**[5]، فإن كان حكما عقليا فلا نسخ؛ كرفع البراءة الأصلية بشرعية العبادات ابتداء فإن ذلك لا يسمى نسخا.

3- **أن يكون النسخ بخطاب شرعي**[6]، فارتفاع التكليف بالموت لا يسمى نسخا.

1- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (2/ 355).

2- المصدر نفسه، (3/ 226).

3- المصدر نفسه، (6/ 19).

4- ينظر هذه الشروط: الغزالي، **المستصفى**، (2/ 89). الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، (3/ 142- 143). الشوكاني، **إرشاد الفحول**، (2/ 792- 793). البرزنجي، **التعارض والترجيح**، (1/ 312- 314).

5- الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، (3/ 142). الفتوحي، **شرح الكوكب المنير**، (3/ 327).

6- الفتوحي، المصدر نفسه، (3/ 327).

4- **أن يكون الخطاب الناسخ منفصلا متراخيا**[1]؛ فإن كان متصلا مقترنا كالشرط والصفة والاستثناء فليس بنسخ، بل هو تخصيص.

5- **ألا يكون الحكم المنسوخ مؤيدا أو حكما مقيدا بوقت يزول الحكم بانقضائها،**[2] لأن الحكم المؤبد يدل على التأبيد وهو ما يمنع نسخه، كقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿4﴾ ﴾[3]، والحكم المؤقت ينتهي العمل به بانتهاء وقته فلا حاجة للنسخ.

6- **أن يكون المنسوخ مما يمكن فيه النسخ**؛ كالأحكام الفرعية، بخلاف أحكام العقيدة أو القواعد الكلية فلا يجري فيها التغيير، وبالتالي لا يجوز عليها النسخ.[4]

7- **أن يكون الناسخ مساويا للمنسوخ في قوة ثبوته ودلالته،** أو أقوى منه[5]؛ وعليه فلا يصح نسخ القرآن والسنة المتواترة بخبر الواحد.

وقد خالفهم في ذلك ابن حزم حيث يرى جواز نسخ القرآن والسنة المتواترة بخبر الآحاد حيث ذكر أنّ العلماء متفقون على نسخ القرآن بالقرآن، ونسخ السنّة بالسنة[6] إلا أنّهم مختلفون على جواز نسخ السنّة بالقرآن، والقرآن بالسنة[7] والصحيح الذي يراه جواز نسخ السنة بالقرآن، والقرآن بالسنة لأن كليهما وحي من الله تعالى، وسواء كانت السنة

1- الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، (3/ 142).

2- المصدر نفسه، (3/ 142). الشوكاني، **إرشاد الفحول**، (2/ 792).

3- سورة النور، الآية: 4.

4- الفتوحي، **شرح الكوكب المنير**، (3/ 543). الشوكاني، **إرشاد الفحول**، (2/ 793).

5- الفتوحي، **شرح الكوكب المنير**، (3/ 529). الشوكاني، **إرشاد الفحول**، (2/ 792).

6- ينظر: الباجي، **الإشارة** (ص267). الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام** (3/ 132). الشوكاني، **إرشاد الفحول** (ص167). ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام** (4/ 107 فما بعدها).

7- ينظر: الباجي، **الإشارة** (268). الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، (3/ 135) الشوكاني، **إرشاد الفحول** (ص168). ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام** (4/ 107) فما بعدها.

المنقولة بالتواتر، أو المنقولة بأخبار الآحاد، كل ذلك يستنسخ بعضه بعضا، وينسخ الآيات من القرآن، وينسخه الآيات من القرآن وقد وضع لذلك فصلا سماه " في نسخ القرآن بالسنة والسنة بالقرآن".

قال أبو محمد: «اختلف النّاس في هذا بعد أن اتفقوا على جواز نسخ القرآن بالقرآن، وجواز نسخ السنّة بالسنّة، فقالت طائفة: لا تنسخ السنّة بالقرآن ولا القرآن بالسنّة. وقالت طائفة: جائز كل ذلك والقرآن ينسخ بالقرآن وبالسنّة والسنّة تنسخ بالقرآن والسنّة.

وبهذا نقول وهو الصحيح، وسواء عندنا السنّة المنقولة بالتواتر، والسنّة المنقولة بأخبار الآحاد، كل ذلك ينسخ بعضه بعضا، وينسخ الآيات من القرآن، وينسخه الآيات من القرآن».[1]

ومن الأمثلة التي أوردها في شرحه لنسخ القرآن للحديث:

حكم ستر المعصم والساق:

آية وأحاديث:

قوله تعالى: ﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿31﴾ ﴾.[2]

1- ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام** (4/ 107).

2- سورة النور، الآية: 31.

1- عن أنس -رضي الله عنه- قال: **«لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ، انْهَزَمَ النَّاسُ عَنِ النَّبِيِّ -ﷺ- ، قَالَ: وَلَقَدْ رَأَيْتُ عَائِشَةَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ، وَأُمَّ سُلَيْمٍ وَإِنَّهُمَا لَمُشَمِّرَتَانِ، أَرَى خَدَمَ سُوقِهِمَا تَنْقُزَانِ القِرَبَ، وَقَالَ غَيْرُهُ: تَنْقُلاَنِ القِرَبَ عَلَى مُتُونِهِمَا، ثُمَّ تُفْرِغَانِهِ فِي أَفْوَاهِ القَوْمِ، ثُمَّ تَرْجِعَانِ فَتَمْلَآَنِهَا، ثُمَّ تَجِيئَانِ فَتُفْرِغَانِهَا فِي أَفْوَاهِ القَوْمِ»**.[1]

2- وعن سهل بن سعد الساعدي -رضي الله عنه- قال: **«وَمَا بَقِيَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، كَانَتْ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلاَمُ تَغْسِلُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ، وَعَلِيٌّ يَأْتِي بِالْمَاءِ عَلَى تُرْسِهِ، فَأُخِذَ حَصِيرٌ فَحُرِّقَ، فَحُشِيَ بِهِ جُرْحُهُ»**.[2]

3- وعن حفصة -رضي الله عنها- قالت: **«كُنَّا نَمْنَعُ عَوَاتِقَنَا أَنْ يَخْرُجْنَ فِي العِيدَيْنِ، فَقَدِمَتِ امْرَأَةٌ، فَنَزَلَتْ قَصْرَ بَنِي خَلَفٍ، فَحَدَّثَتْ عَنْ أُخْتِهَا، وَكَانَ زَوْجُ أُخْتِهَا غَزَا مَعَ النَّبِيِّ -ﷺ- ثِنْتَيْ عَشْرَةَ غَزْوَةً، وَكَانَتْ أُخْتِي مَعَهُ فِي سِتٍّ، قَالَتْ: كُنَّا نُدَاوِي الكَلْمَى، وَنَقُومُ عَلَى المَرْضَى»**.[3]

وجه التّعارض:

الآية الكريمة تخاطب المرأة بغض بصرها وحفظ زينتها إلا ما ظهر منها؛ أما الأحاديث النبوية فجاءت لتوضح فعل المؤمنات ومهمتهن وحالهن في اشتداد القتال.

1- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الجهاد والسير**، باب غزو النساء وقتالهن مع الرجال، (4/ 33)، (رقم: 2880).

2- المصدر نفسه، **كتاب النكاح**، باب (ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن) إلى قوله: (لم يظهروا على عورات النساء) (7/ 40)، (رقم: 5248).

3- المصدر نفسه، **كتاب الحيض**، باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين ويعتزلن المصلى (1/ 72)، (رقم: 324).

دفع التّعارض:

موقف ابن بطّال:

اعتبر ابن بطّال أن هذه الأحاديث منسوخة بالآيات التي وردت في سورة النور والأحزاب، وأن الأمة مجمعة على أنه لا يجوز للمرأة أن تظهر شيئا من عورتها للأجانب وللنساء ولرحمها.

قال ابن بطّال فالجواب: أنه إن صح أن ظهر من سوقهن غير الخدم مما لا يجوز كشفه، فالأحاديث منسوخة بسورة النور وسورة الأحزاب؛ لأنهما من آخر ما نزل بالمدينة من القرآن، وبإجماع الأمة أنه ليس يجوز للمرأة أن تظهر شيئا من عورتها لذى رحمها، فكيف بالأجانب؟ وكذلك لا يجوز لها أن تظهر عورتها للنساء أيضا.[1]

قال القاضي عياض: «وأما ظهور خدم سوقهن ورؤية الرجال ذلك منهن، فلعله كان عن غير قصد وتعمد، وللضرورة حينئذ للتشمير واستقاء الماء وحمله، ولا يمكن ذلك مع إرخاء الذيل وستر الأرجل، مع الشغل حينئذ بما هم فيه بعضهم عن بعض.

وقد قال بعض علمائنا: إذا دخل الحرج على النساء في ستر ما أمرنا ستره من المعصم والصدر والساق رفع عنهن للضرورة. وهذا الحديث يشهد له.

أو يكون هذا قبل أمرهن بالستر، والحديث كان في يوم أحد، وذلك في أول الإسلام قبل نزول الحجاب، وقبل الأمر بالستر وإرخاء الذيل، والضرب بالخمر على الجيوب، والنهي عن إبداء الزينة، إلا لمن خصه الله سبحانه ممن ذكر في كتابه العزيز في سورة النور».[2]

1- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (7/ 374).

2- القاضي عِيَاض، إكمال **المعلم بفوائد مسلم**، (6/ 205).

وقال النووي: «وهذه الرواية للخدم لم يكن فيها نهى لأن يوم أحد كان قبل أمر النساء بالحجاب أو لأنه لم يتعمد النظر إلى نفس الساق فهو محمول على أن تلك النظرة وقعت فجأة من غير قصد إليها».[1]

المطلب الثاني: كيفية دفع التّعارض بين النصوص بالنسخ عند ابن بطّال

الطرق التي يعرف بها الناسخ من المنسوخ كثيرة ذكرها علماء الأصول، لكن الإمام ابن بطّال ذكر في كتابه (شرح صحيح البخاري) أربعة منها – في حدود علمي– وهي:

- النسخ بتصريح النص الشرعي.
- النسخ بالإجماع.
- النسخ بقول الصحابي -رضي الله عنه- .
- النسخ بمعرفة التاريخ.

وسأعرض لكل واحدة بالتفصيل وفق فروع أربعة:

الفرع الأول: النسخ بتصريح النص الشرعي.

إذا تعارض نصّان: ولم يمكن الجمع بينهما، واحتجنا لمعرفة المتقدم والمتأخر منهما، وأتى نص شرعي يصرح بأن أحدهما ناسخ للآخر، فإنه يستدل بهذا النص على إثبات الناسخ، ونفي المنسوخ. فيكون النص الشرعي المثبت للنسخ مشتملا على أمرين: رفع الحكم الشرعي المتقدم وإزالته، وتقرير الحكم الشرعي المتأخر وإثباته.

تعتبر هذه القاعدة من أقوى القواعد في إثبات النسخ بين النصوص المتعارضة، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ أَلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ۚ فَإِن تَكُن مِّنكُم

1- النووي، **شرح صحيح مسلم**، (12/ 189). الكرماني، **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**، (12/ 153).

﴿مِّائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴿66﴾﴾ [1]،

فإنه نسخ عنهم أن يصابر كل واحد عشرة إلى أن يصابر اثنين نطقاً. [2]

وكقوله -ﷺ-: «**نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ، ....**»[3].

فإنه نص في نسخ المنع من زيارة القبور وادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث وتصريح به.

وإثبات النسخ بهذه القاعدة لا خلاف فيه بين العلماء.[4]

والإمام ابن بطّال يرى أن من الطرق لمعرفة الناسخ والمنسوخ دلالة النص الشرعي عليه، وقد ساق أمثلة في شرحه لصحيح البخاري منها:

مثال تطبيقي: مسألة إكرام الضيف

1- عن عقبة بن عامر -رضي الله عنه-، أنه قال: قلنا: يا رسول الله، إنك تبعثنا، فننزل بقوم فلا يقروننا، فما ترى؟ فقال لنا رسول الله -ﷺ-: «**إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرُوا لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ فَاقْبَلُوا، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا، فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ الَّذِي يَنْبَغِي لَهُمْ**»[5].

1- سورة الأنفال، الآية: 66.

2- أبو يعلى، **العدّة**، (3/ 829).

3- أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب الكسوف**، باب استئذان النبي -ﷺ- ربه عزّ وجلّ في زيارة قبر أمه (2/ 372)، (رقم: 977).

4- أبو يعلى، **العدّة**، (3/ 829). السمعاني، **قواطع الأدلة** (3/ 126)، (رقم: 127). الشيرازي، **اللمع**، (ص: 3131). الغزالي، **المستصفى**، (2/ 117).

5- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الأدب**، باب إكرام الضيف وخدمته إياه بنفسه، (8/ 32)، (رقم: 6137).

2- وعن أبي شريح الكعبي[1]: أن رسول الله -ﷺ- قال: «**مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّـهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، جَائِزَتُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَـةٌ، وَالضِّيَافَةُ ثَلاَثَـةُ أَيَّامٍ، فَمَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ، وَلاَ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَثْوِيَ عِنْدَهُ حَتَّى يُحْرِجَهُ**[2]»[3].

وجه التّعارض:

ما جاء في حديث عقبة -رضي الله عنه- أن الضيافة واجبة، أمّا حديث أبي شريح -رضي الله عنه- فدلّ على أن إكرام الضيف على وجه الاستحباب وأنه إكرام من المضيّف لضيفه.

دفع التّعارض:

موقف ابن بطّال:

وافق الإمام ابن بطّال الجمهور فيما ذهبوا إليه من أن الضيافة مندوبة وليست واجبة وحديث عقبة -رضي الله عنه- كان في أول الإسلام يوم أن كان المواساة واجبة ونسخ بحديث أبي شريح الكعبي، قال أكثر العلماء كما حكاه ابن بطّال عنهم أنه كان في أول الإسلام حين كانت المواساة واجبة، وهو منسوخ بقوله -ﷺ-: "جائزته يوم وليلة"، والجائزة تفضل وليست بواجبة.[4]

1- أبو شريح الكعبي: اسمه خويلد بْن عَمْرو وقيل عَمْرو بْن خويلد. وقيل: كعب بْن عَمْرو. وقيل: هانئ بْن عَمْرو، وأصحها خويلد بْن عَمْرو. أسلم قبل فتح مكة، وَكَانَ يحمل أحد ألوية بني كعب بْن خزاعة يوم فتح مكة. ابن عبد البر، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، تح: علي محمد البجاوي، دار الجبل، بيروت، ط1، (1412هـ-1992م) (4/ 1688).

2- "ولا يحل له أن يثوي عنده" أي: "لا يقيم عنده بعد الثلاث" حتى يحرجه." أي: يضيق صدره. ينظر: الجوهري، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تح: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، ط4، 1990م، (1/ 305- 306).

3- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الأدب**، باب إكرام الضيف وخدمته إياه بنفسه، (8/ 32)، (رقم: 6135).

4- ينظر: ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري** (6/ 585).

وقال في موضع آخر: ... وأما حديث عقبة -رضي الله عنه- فتأويله عند جمهور العلماء أنه كان في أول الإسلام حين كانت المواساة واجبة، فأما إذا أتى الله بالخير والسعة فالضيافة مندوب إليها.[1]

قال ابن التين: «قيل: نسخها ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُوا۟ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا۟ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿188﴾ ﴾[2].

قال: وقيل: كان ذلك في أهل العمود والمواطن التي لا أسواق فيها»[3].

قال الخطابي: وهؤلاء المبعوثون في حديث عقبة -رضي الله عنه- إنما يأخذون ممن نزلوا بهم بحق الضيافة على معنى أنهم أبناء سبيل، وحق الضيافة من المعروف الذي يكره تركه ولا يجبر عليها أحد ويقبض من ماله إلا عند الضرورة ولو كانوا عمالًا كان على المبعوث إليهم طعامهم وما يصلحهم، وإنما كان يلزم ذلك لمن كان -صلى الله عليه وسلم- يبعثهم في زمانه وليس إذ ذاك للمسلمين بيت مال، وأما اليوم فيعطَون أرزاقهم، فليس لهم حق في أموال المسلمين، وإلى نحو منه ذهب أبو يوسف فيما كان شرط من أمر الضيافة على أهل نجران، فزعم أنها كانت خاصًّا بأيامه ليس لأحد بعده، وقد كان عمر حين ضرب الجزية على نصارى الشام جعل عليهم الضيافة لمن نزل بهم، فإذا كانت الضيافة مشروطة على قوم من أهل الذمة مع الجزية فمنعوها كان للضيف أن يأخذ حقه من عرض أموالهم.[4]

وأوجبها الليث بن سعد فرضًا ليلة واحدة، وأجاز للعبد المأذون له أن يضيف مما في يده، واحتج بحديث عقبة -رضي الله عنه- .

1- ينظر: ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري** (9/ 311).

2- سورة البقرة، الآية: 188.

3- ابن الملقن، **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، تح: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق، سوريا، ط1، (1429هـ- 2008م)، (15/ 626).

4- ينظر: الخطابي، **أعلام الحديث**، (2/ 1224- 1225).

وخالفه جميع الفقهاء لقوله -ﷺ-: فليكرم. والإكرام ليس بواجب، ولو قال: فلضيّفه، اتجه وقد يجب للمجتاز المضرور بالجوع.

قال مالك: ليس على أهل الحضر ضيافة.[1]

وقال سحنون: «إنما الضيافة على أهل القرى، وأما الحضر فالفندق ينزل فيه المسافر».[2]

واحتج الليث أيضًا بقوله تعالى: ﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴿148﴾ ﴾ [3] أنها نزلت في من منع الضيافة، فأبيح للضيف لوم من لم يحسن ضيافته، وذكر قبيح فعله.[4]

فيقال لهم: إن الحقوق لا يتضيف فيها بالقول وإنما يتضيف فيها بالأداء والإباء، فلو كانت الضيافة واجبة لوجب عليهم الخروج إلى القوم مما لزمهم من ضيافتهم، وقوله: "جائزته يوم وليلة" دليل أن الضيافة ليست بفريضة، والجائزة في لسان العرب: المنحة والعطية.[5] وذلك تفضل وليس بواجب[6].

1- ابن رشد، **البيان والتحصيل** (18/ 282).

2- ينظر: الباجي، **المنتقى شرح موطأ مالك**، تح: محمد عبد القادر أحمد عطا، منشورات علي بيضون- دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان، ط1، (1420هـ- 1999م)، (7/ 243). القرافي، **الذخيرة** (1/ 335).

3- سورة النساء، الآية: 148.

4- ينظر: مجاهد، **تفسير مجاهد**، تح: محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي، الحديثة، مصر، ط1، (1410هـ- 1989م)، (ص: 295).

5- ابن منظور، **لسان العرب**، (11/ 728). معنى لسان العرب أي اللغة المتداولة في ذلك الوقت، عصر ابن بطّال (ت449هـ)، وليس المراد منه كتاب ابن منظور (ت711هـ).

6- ينظر: ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (9/ 310).

الفرع الثاني: النسخ بالإجماع

إذا تعارض نصان: ولم يمكن الجمع بينهما، ووجد إجماع من الأمة على خلاف ما ورد به أحد النصين المتعارضين، فإنه يستدل بهذا الإجماع على أن ذلك النص منسوخ.[1]

ومن طرق معرفة إثبات النسخ بين النصوص الشرعية، إجماع الأمة على خلاف ما ورد به النص الشرعي؛ لأنه لو لم يكن منسوخا لما أجمعت الأمة على خلافه، فهي لا تجتمع على ضلالة، ومن باب أولى إجماع الصحابة على أن هذا ناسخ وهذا منسوخ.[2]

وقد بين جمهور الأصوليين أن الناسخ للنص ليس الإجماع، إذ الإجماع لا ينسخ ولا نسخ، وإنما الناسخ هو الدليل الذي يستند إليه الإجماع، فالإجماع ليس ناسخا بل يدل على وجود ناسخ؛ لأنه لا ينعقد إلا بعد وفاة النبي، وبعده يرتفع النسخة.[3]

قال الفتوحي:[4] قال العلماء في مثل هذا: إن الإجماع مبين للمتأخر، وأنه ناسخ، لا أن الإجماع هو الناسخ.[5]

وقد خالف البعض، فقالوا: بجواز نسخ الإجماع لحكم ثبت بالنص، واستدلوا بأدلة منها: أن نصيب المؤلفة قلوبهم من الزكاة ثابت بصريح القرآن، وقد نسخ بإجماع

1- السوسوة، **منهج التوفيق والترجيح**، (ص: 304).

2- المصدر نفسه، (ص: 304).

3- الشيرازي، شرح **اللمع**، (1/ 516). الغزالي، **المستصفى**، (2/ 105، 117). الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام** (3/ 323). الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، (2/ 340). الزركشي، **البحر المحيط**، (4/ 154). الفتوحي، **شرح الكوكب المنير** (3/ 563). الشوكاني، **إرشاد الفحول**، (2/ 834).

4- الفتوحي: محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي تقي الدين أبو البقاء، الشهير بابن النجار، فقيه حنبلي مصري، من القضاة، ولد: 898هـ، من مصنفاته: منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات، مع شرحه للبهوتي في فقه الحنابلة، توفي: 972 هـ ينظر: الزركلي، **الأعلام**، (6/ 6).

5- الفتوحي، **شرح الكوكب المنير** (3/ 564).

الصحابة على إسقاطه، إلا أن أدلتهم لم تسلم من الاعتراضات والمناقشات.[1]

مثال تطبيقي: حد شارب الخمر:

1- عنِ ابن عمر، ونفر، من أصحاب محمد -ﷺ- قَالُوا: قَالَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ-: «**مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِنْ شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِنْ شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِنْ شَرِبَ فَاقْتُلُوهُ**»[2]

2- عن جابر، قال: قال رسول الله -ﷺ-: «**مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاضْرِبُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَاضْرِبُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَاضْرِبُوهُ، فَإِنْ عَادَ الرَّابِعَةَ فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ**»، فَضَرَبَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ- نُعَيْمَانَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَرَأَى الْمُسْلِمُونَ أَنَّ الْحَدَّ قَدْ وَقَعَ، وَأَنَّ الْقَتْلَ قَدْ رُفِعَ.[3]

وجه التّعارض:

دلّ حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- أن من شرب الخمر للمرة الرابعة فإنه يقتل، بخلاف حديث جابر -رضي الله عنه- فقد ضرب رسول الله -ﷺ- نعيمان ولم يقتله.

دفع التّعارض:

موقف ابن بطّال:

ذهب ابن بطّال إلى دفع هذا التّعارض بدلالة الإجماع على النسخ، موافقا بذلك جمهور الأصوليين، وأن حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- منسوخ بحديث جابر -رضي الله عنه- على إجماع المسلمين على رفع القتل.

1- وهم عيسى بن أبان وبعض المعتزلة. ينظر: أمير بادتشاه، **تيسير التحرير**، (3/ 208)

2- أخرجه النسائي في **السنن الكبرى**، **كتاب الأشربة**، باب ذكر الروايات المغلظات في شرب الخمر وحد ...، (5/ 99)، (رقم: 5151) قال الألباني: صحيح. ينظر: الألباني، **صحيح سنن النسائي**، (12/ 161).

3- أخرجه النسائي في **السنن الكبرى**، **كتاب الحد في الخمر**، باب نسخ القتل، (5/ 143)، (رقم: 5284). قال الألباني: صحيح، ينظر: الألباني، **صحيح سنن الترمذي**، (2/ 131)، (رقم: 1444).

قال -رحمه الله-: وحديث ابن عمر ناسخ لما روى عن النبي -ﷺ- أنه قال: **(من شرب الخمر فاجلدوه، ثم إن شرب في الرابعة فاقتلوه)** لأنه -ﷺ- حدّ الرجل مرارًا في الخمر ولم يقتله؛ وبهذا قال أئمة الفتوى، لأن قول الذي لعنه (ما أكثر ما يؤتى به) يقتضى حدا من العدد، وما يدخل في حيز الكثرة إن لم يكن أكثر من أربع فليس بدونها، وقد رفع الإشكال في ذلك ما ذكره النسائي من حديث ابن المنذر عن جابر أن النبي -ﷺ- قال: **(إن شرب الرابعة فاقتلوه)**. قال جابر: فضرب النبي -ﷺ- نعيمان أربع مرات ولم يقتله، فرأى المسلمون أن الحد قد وقع وأن القتل قد رفع[1].[2]

الفرع الثالث: النسخ بقول الصحابي -رضي الله عنه-

أن يتعارض نصان: ولا يمكن الجمع بينهما، ويأتي خبر من الصحابي بأن أحدهما ناسخ للآخر، فإنه يستدل بقوله وإخباره، ويجعل طريقا لمعرفة المتقدم من المتأخر منهما.

لقد نص الأصوليون على اعتبار قول الصحابي طريقة من طرق إثبات النسخ؛ إلا أنهم جعلوا له صورتين:

- **الأولى:** أن يصرح الصحابي بالنسخ والدليل الناسخ؛ كأن يقول: كان كذا ونسخ بكذا، فالنسخ بهذه الصورة صحيح، ومتفق عليه.[3]
- **الثانية:** أن يذكر الصحابي أن هذا الحكم منسوخ دون أن يبين الناسخ؛ كأن يقول: هذا الحكم منسوخ، ويسكت، ففي هذه الصورة ثلاثة أقوال:

1- سبق تخريجه، (ص: 149).

2- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (8/ 400).

3- أبو يعلى، **العدّة**، (3/ 832). السمعاني، **قواطع الأدلة**، (3/ 131). الشيرازي، **اللمع**، (ص: 132). آل تيمية، **المسوّدة**، (ص: 230). الفتوحي، **شرح الكوكب المنير**، (3/ 566).

- **القول الأول:** أن هذه الصورة لا يحتج بها في النسخ؛ لأن قول الصحابي قد يكون عن اجتهاد منه لا عن توقيف من البني، وقد ذهب إليه جمهور الأصوليين.[1]
- **القول الثاني:** قول الصحابي بالنسخ دون تحديد الناسخ يحتج به في النسخ؛ لأنه لا يقوله غالبا إلا عن نقل، وهو مذهب الحنفية.[2]
- **القول الثالث:** قول الصحابي بالنسخ دون تحديد الناسخ يقبل؛ إذا كان هناك نص آخر يخالف النص الذي قال عنه الصحابي إنه منسوخ، لأن الظاهر أن ذلك النص هو الناسخ، ويكون حاصل قول الصحابي الإعلام بالتقدم والتأخر، فيقبل قوله في ذلك.[3]

تنبيه: اعتبر الجمهور قول الصحابي في تحديد تاريخ النصين ومعرفة المتقدم من المتأخر منهما، ولم يعتبروا قوله في النسخ دون ذكر دليله، ووجه ذلك: «أن هذا أقرب إلى التحقق؛ لأن العادة أن دعوى السبق لا تكون عادة إلا عن طريق صحيح، بخلاف دعوى النسخ يكثر كونها عن اجتهاد، واعتماد قرائن قد تخطئ، وقد لا يقول بما غير الراوي».[4]

وقد اعتبر ابن بطّال هذه القاعدة من الطرق لمعرفة الناسخ والمنسوخ تصريح الصحابي بالنسخ؛ وذلك لأنه أعرف وأعلم بالمقال، وأقعد بالحال، ولبيان ذلك نورد مثالا من الأمثلة التي ذكرها -رحمه الله- في شرحه.

1- أبو يعلى، **العدّة**، (3/ 835). السمعاني، **قواطع الأدلة**، (3/ 132). الغزالي، **المستصفى**، (2/ 118). الرازي، **المحصول**، (3/ 380). الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، (3/ 224).

2- أمير بادشاه، **تيسير التحرير**، (3/ 222). اللكنوي، **فواتح الرحموت**، (2/ 95).

3- وقد ذهب إلى هذا المجد ابن تيمية، ينظر آل تيمية، **المسوّدة**، (ص: 230).

4- البناني، **حاشية البناني، على جمع الجوامع**، (2/ 93).

مثال تطبيقي: مسألة الوضوء ممّا مسّت النار:

1- عن عبد اللّه بن عبّاس أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- «**أَكَلَ كَتِفَ شَاةٍ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ**».[1]

2- عن جعفر بن عمرو بن أميّة، أنّ أباه أخبره أنّه رأى رسول اللّه -ﷺ- «**يَحْتَزُّ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ، فَدُعِيَ إِلَى الصَّلاَةِ، فَأَلْقَى السِّكِّينَ، فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ**».[2]

3- عن زيد بن ثابت قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ -ﷺ- يَقُولُ: «**الْوُضُوءُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ**».[3]

4- عن أبي سفيان بن سعيد بن المغيرة، حَدَّثَهُ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ فَسَقَتْهُ قَدَحًا مِنْ سَوِيقٍ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَمَضْمَضَ، فَقَالَتْ: يَا ابْنَ أُخْتِي أَلَا تَوَضَّأُ إِنَّ النَّبِيَّ -ﷺ- قَالَ: «**تَوَضَّئُوا مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ**» أَوْ قَالَ: «**مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ**».[4]

وجه التّعارض:

دل حديث ابن عباس وجعفر -رضي الله عنهما- على عدم وجوب الوضوء مما مسّت النّار بخلاف حديث زيد بن ثابت وأم حبيبة -رضي الله عنهما-.

دفع التّعارض:

موقف ابن بطّال:

وافق ابن بطّال الجمهور فيما ذهبوا إليه من أنّ ما مسّته النّار لا ينقض الوضوء وأن حديث أم حبيبة وزيد بن ثابت منسوخة.

1- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الوضوء**، باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق، (1/ 52)، (رقم: 207).

2- المصدر نفسه، **كتاب الوضوء**، باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق، (1/ 52)، (رقم: 208).

3- أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب الحيض**، باب الوضوء مما مست النار، (1/ 272)، (رقم: 351).

4- أخرجه أبو داود في سننه، **كتاب الطهارة**، باب التشديد في ذلك، قال الألباني حديث صحيح، (1/ 50)، (رقم: 195).

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

- **القول الأول:** ذهب قوم إلى إيجاب الوضوء مما أكل ما غيّرت النار وهم عائشة، أم حبيبة زوجا النبي -ﷺ- وأبو هريرة، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، واختلف في ذلك عن ابن عمر، وأبو طلحة وأنس وبه قال خارجة بن زيد وبن شهاب الزهري وعمر بن عبد العزيز وهؤلاء مدنيون، وقال به أهل العراق: أبو قلابة والحسن البصري... [1]

واحتجوا بما روي عن أم حبيبة، وزيد بن ثابت -رضي الله عنهما-.

- **القول الثاني:** لا يتوضأ مما مسّت النّار، وهو قول مالك[2]، والشافعي[3]، وأحمد[4]، واحتجوا بحديث ابن عبّاس، وحديث جعفر -رضي الله عنهم-.
- **القول الثالث:** وفرّق أحمد بين أكل لحوم الإبل وغيرها فقال: إنْ أَكَلَ لحوم الإبل نيئاً أو مطبوخاً فعليه الوضوء. [5]

ثم نقل بعد ذلك قول الطحاوي ليؤيد ما ذهب إليه الجمهور: والدليل على ذلك ما حدثنا أبو زرعة الدمشقي، حدثنا على بن عياش، حدثنا سعيد بن أبي حمزة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله قال: «**كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ** -ﷺ-

---

1- القاضي عبد الوهاب، **عيون المجالس** (1/ 150). القفال، **حلية العلماء** (1/ 194). ابن قدامة، **المغني** (1/ 184). ابن رشد، **بداية المجتهد** (1/ 84).

2- ابن رشد، **البيان والتحصيل** (1/ 132). القاضي عبد الوهاب، **الإشراف** (1/ 153)، **المعونة** (1/ 158).

3- القفال، **حلية العلماء** (1/ 129)، النووي، **المجموع** (2/ 56).

4- ابن هبيرة، **الإفصاح عن معاني الصحاح**، دار الوطن، (د.ط)، 1417هـ، (1/ 42). ابن قدامة، **المغني** (1/ 183). هو أحد قولي أحمد.

5- المصدر نفسه، (1/ 183). البهوتي، **كشاف القناع عن متن الإقناع**، (د.ط)، (1403هـ- 1983م)، (1/ 131).

تَـرْكَ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ»[1].

فثبت أن آخر الأمرين منه -ﷺ- ترك الوضوء مما غيرت النار وأنه ناسخ لما قبله.[2]

وقال حماد بن زيد: سمعت خالدًا الحذاء يقول: كانوا يرون أن الناسخ من حديث رسول الله -ﷺ- ما كان عليه أبو بكر وعمر.

وقال أيضا: سمعت أيوب، قلت لعثمان البتي: إذا سمعت أبدًا اختلافًا عن النبي -ﷺ- فانظر ما كان عليه أبو بكر وعمر فشد عليه يدك.

وروى محمد بن الحسن، عن مالك، قال: إذا جاء عن النبي -ﷺ- حديثان مختلفان وبلغنا أن أبا بكر وعمر عملا بأحد الحديثين وتركا الآخر، كان في ذلك دلالة على أن الحق فيما عملا به.

وقال الأوزاعي: كان مكحول يتوضأ مما مست النار، فلقى عطاء بن أبي رباح فأخبره أن أبا بكر الصديق أكل كتفًا ثم صلى ولم يتوضأ، فترك مكحول الوضوء فقيل له: تركت الوضوء؟ فقال: لأن يقع أبو بكر من السماء إلى الأرض أحب إليه من أن يخالف رسول الله -ﷺ-.[3]

والقول المختار ما ذهب إليه ابن بطّال والجمهور من عدم الوضوء مما مسّت النّار.

1- أخرجه النسائي في سننه، **كتاب الطهارة**، باب ترك الوضوء مما غيرت النار (1/ 108)، (رقم: 185). قال الألباني حديث صحيح.

2- الطحاوي، **شرح معاني الآثار** (1/ 67).

3- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (1/ 314).

الفرع الرابع: النسخ بمعرفة التاريخ

أن يتعارض نصان: ولا يمكن الجمع بينهما، فيبحث المجتهد في زمن ورود الصين المتعارضين، فيعرف المتأخر منهما من المتقدم، فيكون المتأخر ناسخا للمتقدم.[1]

لقد نص الأصوليون على اعتبار معرفة تاريخ ورود النصّين طريقة من طرق إثبات النسخ[2]، وحددوا له صورة يمكن من خلالها كشف المتقدم من المتأخر، ومن هذه الصور:

أولا: تحديد زمن ورود كل من النصّين:

ومن أمثلة ذلك حديث أبي هريرة رون أنه قال: « **أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ**»[3]، فهو منسوخ بحديث ابن عباس -رضي الله عنهما-: « **أَفْطَرَ الحَاجِمُ وَالمَحْجُومُ**»[4]. وبيانه أن ابن عباس إنما صحبه محرما في حجة الوداع سنة عشر، وفي بعض طرق حديث شداد أن ذلك كان في زمن الفتح، وذلك سنة ثمان. [5]

ثانيا: تيقن تأخر أحد النصّين تأخرا مطلقا:

ومن أمثلة ذلك حديث قيس بن طلق عن أبيه -رضي الله عنهما- عن النبي -صلى الله عليه وسلم- في مس الذكر: «**وهل هو إلا مضغة منه؟ أو بضعة منه؟**»[6]، فإن في بعض ألفاظه: جئت وهم يؤسسون المسجد، وكان ذلك أول الإسلام، وحديث أبي هريرة وبسرة وأم حبيبة -رضي الله عنهم-

---

1- السوسوة، **منهج التوفيق والترجيح**، ص 302. فركوس، **الإنارة**، ص 118.

2- السمعاني، **قواطع الأدلة**، (6/ 124). الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، (2/ 343). العضد، **شرح مختصر المنتهى الأصولي**، (3/ 246). الزركشي، **البحر المحيط**، 4، 158.

3- سنن ابن ماجة، **كتاب الصوم**، باب ما جاء في الحجامة للصائم، (رقم: 1979)، (1/ 537)، قال الألباني: صحيح. ينظر: الألباني، **صحيح سنن ابن ماجة**، (2/ 68)، (رقم: 1370)

4- أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب الحج**، باب جواز الحجامة للمحرم، (2/ 862)، (رقم: 87).

5- الزركشي، **البحر المحيط**، (4/ 158).

6- سنن الترمذي، أبواب الطهارة، باب ترك الوضوء من مسّ الذكر، (1/ 127)، (رقم: 85)، قال الألباني صحيح. ينظر: الألباني، **صحيح سنن الترمذي**، (1/ 57)، (رقم: 181).

في نقض الوضوء بمس الذكر بعد ذلك[1]، لأن أبا هريرة متأخر الإسلام، أسلم سنة سبع، وبناء المسجد كان في أول السنة الأولى من الهجرة. [2]

ثالثا: تحديد الصحابي للمتقدم والمتأخر من النصين:

ومن أمثلته أن يقول الصحابي: قال النبي -ﷺ- ، سنة خمس كذا، أو عام الفتح – وهي سنة ثمان – كذا.[3]

ومن الصور التي ذكرها ابن بطّال في شرحه: تحديد زمن ورود كل من النصّين.

مثال تطبيقي: مسألة الحجامة في رمضان:

1- **عن أبي هريرة، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ** -ﷺ-: «**أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ**».[4]

2- وَيُرْوَى عَنِ الحَسَنِ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مَرْفُوعًا فَقَالَ: «**أَفْطَرَ الحَاجِمُ وَالمَحْجُومُ**»، وَقَالَ لِي عَيَّاشٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى، حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ الحَسَنِ مِثْلَهُ، قِيلَ لَهُ: عَنِ النَّبِيِّ -ﷺ- ، قَالَ: نَعَمْ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُ أَعْلَمُ.[5]

3- عن ابن عباس -رضي الله عنهما-: «**أَنَّ النَّبِيَّ** -ﷺ- **احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَاحْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ**».[6]

1- ينظر: الألباني، **صحيح سنن الترمذي** (1/ 126)، (رقم: 82)، قال الألباني صحيح. ينظر: الألباني، **صحيح سنن الترمذي**، (1/ 57)، (رقم: 181).

2- الطوفي **شرح مختصر الروضة**، (2/ 342، 343).

3- المصدر نفسه، (2/ 343).

4- أخرجه ابن ماجه في سننه، **كتاب الصيام**، باب ما جاء في الحجامة للصائم، (1/ 537)، (رقم: 1679). قال الألباني: صحيح. ينظر: الألباني، **صحيح سنن ابن ماجه**، (2/ 68)، (رقم: 1370).

5- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الصوم**، باب الحجامة والقيء للصائم، (3/ 33).

6- المصدر نفسه، (3/ 33)، (رقم: 1938).

وجه التّعارض:

دلّ ظاهر حديث أبي هريرة وحديث الحسن على إفطار الحاجم والمحجوم، بينما دلّ حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- على عدم إفطارهما لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- احتجم وهو محرم وهو صائم أيضًا.

دفع التّعارض:

اختلف العلماء في الحجامة على قولين:

- **القول الأول:** لا تفطر، وهو قول جمهور الصحابة والتابعين والفقهاء[1].
- **القول الثاني:** تفطر الصائم، وهو قول أحمد [2].

واحتج الجمهور بحديث ابن عباس -رضي الله عنهما- وهو ناسخ لحديث أبي هريرة والحسن -رضي الله عنهما-.

واحتج أحمد بحديث أبي هريرة -رضي الله عنه-، وقد صحح علي بن المديني والبخاري منها حديث شدّاد وثوبان.

موقف ابن بطّال:

وافق ابن بطّال ما ذهب إليه الجمهور من أن حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- ناسخ لحديث أبي هريرة والحسن -رضي الله عنهما-، لأن خبر ابن عباس كان في حجة الوداع سنة عشر، أما حديث شداد بن أوس كان عام الفتح سنة ثمان للهجرة.

1- القاضي عبد الوهاب، **عيون المجالس**، (2/ 661). القفال، **حلية العلماء**، (3/ 207)، النووي، **المجموع**، (6/ 389). العيني، **البناية شرح الهداية**، (1/ 473).

2- ابن قدامة، **المغني**، (3/ 36). البهوتي، **كشاف القناع** (2/ 319).

وقد أيّد كلامه بما ذكره ابن القصّار، حيث قال: وحجة الجماعة ما رواه ابن عباس: **(أن النبي، عليه السلام، احتجم وهو صائم، واحتجم وهو محرم)**[1]. فإن صح حديثهم، فحديث ابن عباس ناسخ له، لأن في حديث شداد بن أوس أن النبي عليه السلام، قال عام الفتح في رمضان لرجل كان يحتجم: **(أَفْطَرَ الحَاجِمُ وَالمَحْجُومُ)** [2]، والفتح كان في سنة ثمان، وحجة الوداع سنة عشر، فخبر ابن عباس متأخر ينسخ المتقدم.[3]

1- سبق تخريجه، (ص: 156).

2- سبق تخريجه، (ص: 156).

3- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (4/ 81).

خلاصة الفصل:

من أهم ما يمكن ذكره في نهاية هذا الفصل:

- **أولا:** تعريف علماء الأصول الجمع بين النصوص المتعارضة في الظاهر: هو العمل بكلا المتعارضين، وذلك بحمل كل واحد منهما على وجه يختلف عن الوجه الذي حمل عليه الآخر.

والجمع مبنيٌ على مبدأ أن العمل بكل واحد من النصين فقط، وترك الآخر، لأن الأصل في كل دليل إنما هو الإعمال لا الإهمال، وحتى يكون هذا الجمع صحيحا فقد وضع علماء الأصول له شروطاً.

- **ثانيا:** تعتبر طريقة الجمع بين النصوص المتعارضة في الظاهر أكثر الطرق الثلاثة تطبيقا عند ابن بطّال من خلال كتابه شرح صحيح البخاري، وقد ضربت أمثلة لثمانية طرق من طرق الجمع من خلال كتابه فيما يلي:

1. الجمع بالتخصيص.
2. الجمع بالتقييد.
3. الجمع بحمل الأمر على الندب.
4. الجمع بحمل النهي على غير الحرمة.
5. الجمع بحمل اللفظ على المجاز.
6. الجمع باختلاف الحال أو اختلاف المحل.
7. الجمع بجواز أحد الأمرين (على سبيل التخيير).
8. الجمع ببيان اختلاف السائل (اختلاف الأشخاص).

- **ثالثا:** اختلفت عبارات الأصوليون في تعريف النسخ اختلافا كبيرا ولعل أقلها اعتراضاً تعريف ابن الحاجب بقوله: «رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر»، وقد اختار هذا التعريف الشاطبي والفتوحي والشوكاني.
- **رابعا:** من الطرق التي ذكرها ابن بطّال في ثنايا كتابه شرح صحيح البخاري والتي يعرف بها المتقدم من المتأخر من النصوص الشرعية ما يلي:

1. النسخ بتصريح النص الشرعي.
2. النسخ بالإجماع.
3. النسخ بقول الصحابي -رضي الله عنه-.
4. النسخ بمعرفة التاريخ.

الفصل الثالث

دفع التّعارض بين النصوص بالترجيح عند ابن بطّال

ويحتوي على ثلاثة مباحث:

- المبحث الأوّل: مفهوم الترجيح بين النصوص.
- المبحث الثاني: أركان الترجيح، وشروطه.
- المبحث الثالث: طرق الترجيح بين الأحاديث المتعارضة عند الإمام ابن بطّال.

الفصل الثالث: دفع التّعارض بين النصوص بالترجيح عند ابن بطّال

للترجيح بين النصوص أحكام عامة لابد من تحققها حتى يكون الترجيح سليما، كما أن للترجيح وجوها كثيرة ذكرها علماء الأصول ولكنها في حقيقة الأمر تندرج تحت أقسام ثلاثة قد أشار إليها الغزالي في المستصفى – سأتناولها في المبحث الثالث من هذا الفصل– وهي: ما تعلق بالسند، وما تعلق بالمتن، وما تعلق بأمور خارجية.

وقبل الحديث عن هذه الطرق لابد من معرفة مفهوم الترجيح وذلك من خلال تحديد معناه وموقف العلماء من العمل بالراجح، ثم بيان أركانه وشروطه، ويتم ذلك من خلال ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأوّل:** مفهوم الترجيح بين النصوص.
- **المبحث الثاني:** أركان الترجيح، شروطه.
- **المبحث الثالث:** أوجه الترجيح بين الأحاديث المتعارضة.

المبحث الأوّل: مفهوم الترجيح بين النصوص وموقف العلماء من العمل بالراجح.

لتحديد مفهوم الترجيح لابد من معرفة معناه لغة واصطلاحا وموقف العلماء من العمل بالراجح، ويتم ذلك من خلال وضع مطلبين:

- **المطلب الأوّل:** تعريف الترجيح.
- **المطلب الثاني:** موقف العلماء من العمل بالراجح.

المطلب الأوّل: تعريف الترجيح

أحدد في هذا المطلب معنى الترجيح لغة واصطلاحاً على النحو التالي:

الفرع الأوّل: تعريف الترجيح لغة

مصدر رجّح ويطلق مجازا على اعتقاد الرجحان ويعني الميل يقال رجح الميزان يرجح رجوحا ورجحان مال وترجحت به الأرجوحة أي مالت ورجح أحد القولين على الآخر أي قوى أحد القولين وضعف الآخر فمال إلى الأوّل وترك الثاني ورجل راجح العقل قوي العقل ورجّحت الشيء بتشديد الجيم فضّلته وقوّيته[1].

الفرع الثاني: تعريف الترجيح اصطلاحا

تباينت آراء العلماء في تعريفهم للترجيح تبعا لموقفهم من حيث كونه فعلا للمجتهد أو صفة للأدلة أي ما يفيد معنى الرجحان ويمكننا أن نقسم ذلك إلى ثلاثة اتجاهات هي:

أولا: تعريفه باعتباره فعلا للمجتهد.

- **التعريف الأوّل:** الترجيح: إظهار قوة لأحد الدليلين المتعارضين لو انفردت عنه لا تكون حجة معارضة[2].
- **التعريف الثاني:** الترجيح تقوية أحد الطريقين على الآخر فيعلم الأقوى فيعمل به، ويطرح الآخر[3].

ويؤخذ على هذا الاتجاه أنّه لم يصرح بذكر المجتهد مع أنّه من أهم أركان الترجيح، ولم تشر إلى ثمرة الترجيح ويخرج من نطاق بعض الأمور كالترجيح بكثرة الأدلة والروايات[4].

1- الفيروز أبادي، **القاموس المحيط** (1/ 229). ابن منظور، **لسان العرب** (3/ 1586).

2- البزدوي، **كشف الأسرار** (4/ 78).

3- الرازي، **المحصول في أصول الفقه**، (5/ 397).

4- الحفناوي، **التّعارض والترجيح عند الأصوليين وأثرهما في الفقه الإسلامي** (ص: 279).

ثانيا: تعريفه باعتباره صفة للأدلّة.

- **التعريف الأوّل:** الترجيح اقتران أحد الصالحين من الأدلة المتعارضة للدلالة على المطلوب مع تعارضهما بما يوجب العمل به وإهمال الآخر[1].
- **التعريف الثاني:** الترجيح اقتران الأمارة بما يقوي به على معارضها فيجب تقديمها للقطع عنهم بذلك وأورد شهادة أربعة مع اثنين وأجيب بالتزامه أو الفرق[2].

ويؤخذ على هذا الاتجاه أنّه جعل الاقتران جنسا في التعريف وهو وصف للدّليل[3].

ثالثا: الجمع بين الاتجاهين:

وقد سلكه بعض العلماء منهم التفتازاني الشافعي الذي عرّف الترجيح بقوله: بيان الرجحان أي القوة التي لأحد المتعارضين على الآخر[4].

وقد أخذ على هذا التعريف أنّه ذكر ثمرة الترجيح والتعبير بالمتعارضين عام يشمل التّعارض الواقع بين القطعيين والظنيين، والقطعي والظني.

ومن التعريفات المختارة للترجيح:

- **التعريف الأوّل:** بيان المجتهد للقوة الزائدة في أحد الدليلين الظنيين المتعارضين ليعمل به[5].

1- الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام** (3/ 180).

2- الإيجي، **شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي**، تح: فادي نصيف وطارق يحي، دار الكتب العلمية، ط1، (1421هـ- 2000م)، (2/ 393).

3- الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام** (3/ 291). الحفناوي، **التّعارض والترجيح** (ص: 281).

4- **التقرير والتحبير** (3/ 4).

5- بدران أبو العينين بدران، **أدلة التشريع المتعارضة** (ص: 63).

- **التعريف الثاني:** تقديم المجتهد أحد الدليلين المتعارضين لما فيه من مزية معتبرة تجعل العمل به أولى من الآخر[1].

فالترجيح في حقيقته إعمال لنص من النصوص المتعارضة وإهمال للنص الآخر فهو يوجب العمل بما دل عليه النّص الراجح من أحكام وترك النّص المرجوح وما دل عليه من أحكام، «والترجيح لا يبنى على الهوى بل هو مستند إلى قرائن وأدلة تجعل المجتهد يرجح نصا على نص وحكما على حكم في النصوص المتعارضة في أحكامها»[2].

المطلب الثاني: موقف العلماء من العمل بالراجح.

إن من الطرق التي اتبعها أهل العلم في التوفيق بين النصوص المتعارضة الترجيح عند تعذر الجمع بينهما من قائل به ومن مانع له ومن مصرح بمنعه لكنه من الناحية العملية يأخذ به وهذه المذاهب:

الفرع الأول: المذهب الأوّل: القائلون بوجوب العمل بالراجح:

وهو قول جمهور العلماء أن العمل بالراجح وترك المرجوح واجب وحكى الإجماع على هذا كثير من الأصوليين[3].

قال الإمام الشوكاني: «وهذا متفق عليه ولم يخالف في ذلك إلا من لا يعتد به ومن نظر إلى أحوال الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن بعدهم وجدهم متفقين على العمل بالراجح وترك المرجوح»[4].

1- البخاري، **كشف الأسرار** (4/ 77). الحفناوي، **التّعارض والترجيح** (ص: 282).

2- ينظر: محمد الزحيلي، **الوجيز في أصول الفقه الإسلامي**، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط2، (1427هـ- 2006م)، (2/ 431).

3- الجويني، **التلخيص** (2/ 434- 437). **إحكام الفصول في أحكام الأصول** (ص: 733). الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام** (4/ 321).

4- الشوكاني، **إرشاد الفحول** (2/ 257).

أدلة الجمهور:

1- إجماع الصحابة فمن بعدهم قبل ظهور الخلاف على ترجيح بعض الطرق على بعض والعمل بالراجح وإهمال المرجوح عند تعذر الجمع بين المتعارضين ومن **أمثلة ذلك:** المثالين اللذين ذكرناهما سابقا ترجيح وجوب الاغتسال من التقاء الختانين وإن لم ينزل بالنص الذي أتى بالجديد عند ابن حزم ومثل صحة صيام من أصبح جنبا.

2- إقرار النبي -ﷺ- معاذا على ترتيب الأدلة وذلك ترجيح لبعضها على بعض بحسب قوة الرتبة، ففي حديث معاذ بن جبل -رضي الله عنه- لما بعثه إلى اليمن قال: **«كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟»، قَالَ: أَقْضِي بِكِتَابِ اللَّهِ، قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟»، قَالَ: فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ -ﷺ-، قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ -ﷺ-، وَلَا فِي كِتَابِ اللَّهِ؟» قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي، وَلَا آلُو فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- صَدْرَهُ، وَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ، رَسُولِ اللَّهِ لِمَا يُرْضِي رَسُولَ اللَّهِ»**[1].

3- إن العقل السليم والنظر الصحيح يقتضيان الأخذ بالأقوى أي- بأقوى الدليلين- إذا اختلفا، وإذا تعين العمل بالراجح عرفا فإنّه يتعين شرعا لأن الأصل تنزيل التصرفات الشرعية منزلة التصرفات العرفية[2].

1- أخرجه أبو داود، **كتاب الأقضية**، باب اجتهاد الرأي في القضاء (2/ 327)، (رقم: 3592). أخرجه الترمذي، **كتاب الأحكام**، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي (3/ 616)، (رقم: 1327) وقال الترمذي: حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه وليس إسناده بمتصل عندي، وقال الألباني: "ضعيف"، ينظر: الألباني، **السلسلة الضعيفة** (2/ 273).

2- الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام** (4/ 321).

الفرع الثاني: المذهب الثاني: القائلون بعدم وجوب العمل بالراجح:

وهو قول أبي بكر الباقلاني[1]، وبعض الظاهرية وبعض المعتزلة والرازي والجرجاني من الحنفية[2] إنكار العمل بالترجيح وقالوا يلزم عند التّعارض التخيير والتوقف[3].

أدلة المنكرين للعمل بالراجح:

1- قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ ﴿2﴾ ﴾ [4] ووجه الدلالة أن الله أمر بالاعتبار مطلقا من غير تفصيل وعليه فلا وجه لوجوب العمل بالراجح دون المرجوح فالعمل بالمرجوح ضرب من الاعتبار.[5]

2- بعض الآيات ليست أولى بالاستعمال من بعض ولا بعض الأحاديث أولى بالاستعمال وكل من عند الله عزّ وجلّ ولا فرق[6].

1- الباقلاني: محمد بن الطيب بن محمد البصري المالكي (338- 403 هـ) من كبار علماء الكلام من كتبه: إعجاز القرآن، التقريب والإرشاد، **الملل والنحل. شذرات الذهب** (3/ 168).

2- البرزنجي، **التّعارض والترجيح** (2/ 145- 147).

3- الفتوحي، **شرح الكوكب المنير** (4/ 619).

4- سورة الحشر، الآية: 02.

5- ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام** (1/ 21).

6- المصدر نفسه، (1/ 21).

المبحث الثاني: أركان الترجيح، شروطه

وضع علماء الأصول للترجيح بين المتعارضين أركانا وشروطا لابد من توفرها وتحققها، ودراستي لهذا المبحث ستكون على النحو التالي في مطلبين:

- **المطلب الأوّل:** أركان الترجيح.
- **المطلب الثاني:** شروط الترجيح.

المطلب الأول: أركان الترجيح[1]:

وفي هذا المطلب نعرض لأركان الترجيح وذلك على النحو التالي:

1- **الركن الأوّل:** الأدلة المتعارضة التي لا يمكن الجمع بينها – والأدلة المعنية – في بحثي– هي الشرعية فحسب سواء اتفق على اعتبارها أم لم يتفق – ودليل الإجماع لا يدخل في طرق الترجيح لسببين:

- أحدهما: طرق الترجيح ظنية والإجماع قطعي لا يجري فيه الترجيح.

- ثانيهما: الإجماع القطعي رافع للخلاف دافع للظن فلا حاجة للترجيح.

2- **الركن الثاني:** المجتهد الذي يقوم بالترجيح: قسّم علماء الأصول المجتهدون بحسب تحصيلهم لمسوغات الاجتهاد[2] فمن بلغ رتبة الكمال النسبي في ذلك سمي مجتهدا مطلقا، وهو من ملك أهلية النظر في الأدلة الشرعية لاستنباط الأحكام دون التزام مذهب أحد ومن أمثلة هؤلاء أئمة المذاهب المشتهرة وغيرهم.

1- الباجي، **الإشارة** (ص: 329- 330). الغزالي، **المستصفى** (4/ 164- 167). الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام** (4/ 245- 248).

2- الشاطبي، **الموافقات** (4/ 56- 62).

ومن اقتصرت رتبته عن ذلك سمي مجتهدا مقيدا وهو من التزم أصول مذهب معين فنظرة في نصوص إمامه كنظر المطلق في نصوص الشرع.

والمجتهد المقيد قسمان:

أ – **مجتهد المذهب:** وهو من ضبط وأتقن أصول مذهب إمامه بحيث يستطيع تخريج الأحكام غير المنصوص عليها من إمامه على المنصوص عليها قياسا وأحيانا يسمى مجتهد التخريج.

ب – **مجتهد الفتيا:** وهو المتبحر في مذهب إمامه المتمكن من ترجيح قول على آخر أطلقهما إمامه ولم ينص على ترجيح أحد منهما، وأحيانا يسمى مجتهد الترجيح.

فعلى هذا لا يدخل في الترجيح بين الأدلة المتعارضة سوى المجتهد المطلق وقد يدخل غيره ممن بلغ رتبة الاجتهاد في باب أو فن أو مسألة أو نحوها على رأي من أجاز ذلك[1].

3- **الركن الثالث:** تميز أحد المتعارضين بمزية يحصل بها على الترجيح فلا بد من وجود قرينة مقوية لأحد شقي التّعارض على الآخر مثل: كثرة الرواة، أو كثرة الطرق، أو زيادة في القوة.

4- **الركن الرابع:** الترجيح هو النتيجة التي تتحصل من اجتماع الثلاثة الأركان الماضية وهو الغاية والمقصد.

وهذه النتيجة لا يمكن التوصل إليها إلا بضوابط وشروط نص عليها أهل العلم.

1- ينظر: الزركشي، **البحر المحيط** (6/ 209).

المطلب الثاني: شروط الترجيح[1].

وفي هذا المطلب نعرض لشروط الترجيح وذلك على النحو التالي:

1- **الشرط الأوّل: تحقيق ثبوت المعارضة بين الدليلين:** وهذا شرط متفق عليه بين علماء الأصول، فلا يحكم بالترجيح بين الأدلة المتوافقة في حكم واحد لأن الترجيح لا يلجأ إليه إلا مع قيام التّعارض وتعذر الجمع.

2- **الشرط الثاني: التكافؤ بين المتعارضين:** هذا الشرط متفق عليه بين علماء الأصول لأنّه لا تعارض بين المتفاوتين لانتفاء التساوي بينهما، وانعدام التكافؤ عند اجتماعهما، وإذا تحقق ذلك زال التّعارض فلا حاجة للترجيح حينئذ، وهذا التكافؤ له جهتان:

- **أحدهما:** التكافؤ من حيث الثبوت، فلا تكافؤ بين القطعي والظني، ولا بين المتفق على ثبوته والمختلف فيه، ولا بين الصحيح والضعيف.

- **ثانيهما:** التكافؤ من حيث الدلالة، فلا تكافؤ بين قطعي الدلالة وظنيها، ولا بين المنطوق والمفهوم ولا بين العام والخاص والمطلق والمقيد والمجمل والمبيّن ونحوها.

3- **الشرط الثالث: تعذر الجمع بين المتعارضين:** قدم الجمهور الجمع على الترجيح في دفع التّعارض بين الأدلة، أما الحنفية فقدموا الترجيح على الجمع، فهذا الشرط مختلف في اعتباره أو عدمه، ولكن ذكرنا في ذات البحث أن بعض فقهاء الحنفية وافقوا الجمهور بتقديم الجمع على الترجيح ولكن إذا تعذر الجمع ابتداء يلجأ إلى الترجيح.

1- الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام** (4/ 245- 248). الزركشي، **البحر المحيط** (6/ 131- 139).

4- **الشرط الرابع: انعدام النّسخ بين المتعارضين**[1]: علمنا فيما سبق في باب دفع التّعارض بين الأدلة أنّه لا يصار إلى الترجيح بين الأدلة المتعارضة حتى يتعذر علينا معرفة الناسخ من المنسوخ، وهذا الترتيب متفق عليه بين من جوّز الترجيح بين المتعارضات، لأنّه لو قدّم الترجيح على النّسخ لربما رجحنا ما كان منسوخا، وهذا مخالف لمقصود الشرع، هذا على فرض تقديم الترجيح على النّسخ، ولكن معرفة الناسخ من المتعارضين من المنسوخ يرفع احتمال ورود الترجيح بينهما.

وهنا يمكننا أن نطرح سؤالا مفاده: هل النّسخ مانع للترجيح مطلقا؟

الجواب: قسم النّسخ إلى قسمين:

1- **النّسخ القطعي:** هو ما ورد الدليل الصريح بنسخه، مثل نسخ الصلاة إلى بيت المقدس بالصلاة إلى الكعبة[2]، ونسخ نكاح المتعة[3]، ونسخ حل أكل لحوم الحمر الأهلية[4]، ونحو ذلك مما ورد النّص الصريح بنسخه، فهذا ليس من مواقع الترجيح.

2- **النّسخ الظني:** وهو ما لم يرد الدليل الصريح بنسخه، مثل: الاستدلال على نسخ أحد الحكمين بكون هذا روي من صحابي متأخر الإسلام وذاك من متقدم الإسلام،

1- ينظر: الجويني، **البرهان** (2/ 763).

2- عن البراء بن عازب -رضي الله عنه- قال: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ -ﷺ- إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا» حَتَّى نَزَلَتِ الْآيَةُ الَّتِي فِي الْبَقَرَةِ {وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ} [البقرة: 144] فَنَزَلَتْ بَعْدَمَا صَلَّى النَّبِيُّ -ﷺ-، فَانْطَلَقَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَمَرَّ بِنَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَهُمْ يُصَلُّونَ، فَحَدَّثَهُمْ، فَوَلُّوا وُجُوهَهُمْ قِبَلَ الْبَيْتِ. أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب المساجد ومواضع الصلاة**، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، (1/ 374)، (رقم: 525).

3- عن علي -رضي الله عنه- أن رسول الله -ﷺ- «نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الحُمُرِ الإِنْسِيَّةِ». أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب المغازي**، باب غزوة خيبر، (5/ 135)، (رقم: 4216).

4- عن ابن عمر -رضي الله عنه- أن رسول الله -ﷺ-: «نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ أَكْلِ الثُّومِ، وَعَنْ لُحُومِ الحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ» أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب المغازي**، باب غزوة خيبر، (5/ 135)، (رقم: 4215).

أو هذا مدني وذاك مكي، أو هذا ناقل عن حكم الأصل وذاك موافق لحكم الأصل[1]، ونحو ذلك من المؤشرات الدالة على ورود النّسخ على أحد الحكمين.

فهذه الصور كلها كما تثبت النّسخ للحكم المتقدم بالمتأخر لا على سبيل القطع وإنما على سبيل الظن الغالب.

ومن الأمثلة التي ذكرها العلماء للنسخ الظني ما يلي:

1- حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «**مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ**»[2].

هذا الحديث ناسخ لحديث

2- عن قيس بن طلق بن عليّ الحنفيّ، عن أبيه، عَنِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ: «**وَهَلْ هُوَ إِلاَّ مُضْغَةٌ مِنْهُ؟ أَوْ بِضْعَةٌ مِنْهُ؟**».[3]

لاحتمالين:

- **الأوّل:** أن أبا هريرة -رضي الله عنه- أسلم عام خيبر وطلق بن علي -رضي الله عنه- متقدم الإسلام، فيكون حديث المتأخر ناسخا لحديث المتقدم.

1- ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام** (2/ 30).

2- أخرجه الترمذي في سننه، **كتاب الطهارة**، باب الوضوء من مس الذكر (39، 1)، (رقم: 82) وقال: حديث حسن صحيح. وأبو داود، **كتاب الطهارة**، باب الوضوء من مس الذكر (46، 1)، (رقم: 181). النسائي، **كتاب الطهارة**، باب الوضوء من مس الذكر (1/ 216)، (رقم: 444). ابن ماجة، **كتاب الطهارة**، باب الوضوء من مس الذكر (161، 1)، (رقم: 479)، عن أبي هريرة وبسرة بنت صفوان وغيرهما.

3- أخرجه الترمذي، **كتاب الطهارة**، باب ما جاء في ترك الوضوء من مس الذكر (142، 1)، (رقم: 85) وقال: هذا الحديث أحسن شيء روي في هذا الباب، وأبو داود (46، 1)، (رقم: 182). النسائي (101، 1)، (رقم: 165). ابن ماجة (رقم: 483) عن طلق بن علي.

- **الثاني:** أن حديث طلق بن علي -رضي الله عنه- موافق لحكم الأصل وهو كون الفرج بضعة من الأصل فلا وضوء مع مسه كما لو مس صدره أو فخذه، وحديث أبي هريرة -رضي الله عنه- ناقل عن حكم الأصل موجب للوضوء من مس الفرج[1].

من خلال هذا المثال ومما ذكرنا احتمال ورود الترجيح في حكم النّسخ الظني دون القطعي.

هذه أهم الشروط التي ذكرها علماء الأصول – رحمهم الله تعالى–.

1– ينظر: أوجه الجمع أو الترجيح بين هذين الحديثين المباركفوري، **تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي**، (د.ط)، (د.س)، (1/ 275– 281). ابن حزم، **الإحكام في أصول الأحكام** (2/ 30).

المبحث الثالث: طرق الترجيح بين الأحاديث المتعارضة عند ابن بطّال

ذكر العلماء للترجيح وجوها عديدة أوصلها الحازمي[1] إلى خمسين وجها، وبلغ بها الشوكاني[2] تسعة وثمانين وجها، ووصل الحافظ العراقي[3، 4] والسيوطي[5، 6] والآمدي[7] إلى عشرة أوجه ومائة.

ولكن بالتأمل فيما ذكر نجد أن هذه الأوجه تتداخل وتنحصر في عدد أقل كما أن كثيرا من هذه الأوجه افتراضي وليس له أثر في الفقه الإسلامي.

ولأنّ وجوه الترجيح كثيرة، فإن العلماء جعلوا لها أقساما يرجع كل قسم منها إلى اعتبار معين، لكنهم اختلفوا في الاعتبارات التي يقوم عليها التقسيم:

الإمام القرافي جعل وجوه الترجيح قسمين:

أ- باعتبار السند.

ب- باعتبار المتن.

أما الغزالي فجعلها ثلاثة:

أ- باعتبار السند.

1- الحازمي، **الاعتبار** (ص 15).

2- الشوكاني، **إرشاد الفحول** (2/ 264).

3- العراقي: عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمان بن أبي بكر العراقي الشافعي (725هـ- 806هـ) كان إماما في الحديث، متقنا للفقه والأصول، **شذرات الذهب** (7/ 55).

4- العراقي، **التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح**، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، (1420- 1999م)، (ص 286- 289).

5- السيوطي: عبد الرحمان بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي الشافعي (849هـ- 911هـ) إمام حافظ، ما ترك فنا من فنون العلم إلا صنف فيه، **شذرات الذهب** (8/ 50).

6- السيوطي، **تدريب الراوي**، تح: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، (د، ط)، (د، س)، (2/ 198).

7- الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام** (4/ 324).

ب- باعتبار المتن.

ج- باعتبار الأمر الخارجي.

وقسمها الآمدي[1] إلى أربعة أقسام:

أ- باعتبار السند.

ب- باعتبار المتن.

ج- باعتبار المدلول.

د- باعتبار الأمر الخارجي.

وينبغي أن نلاحظ هنا أن الاختلاف بين هذه التقسيمات اصطلاحي ولا مشاحة في الاصطلاح، والذي سأعتمده في بحثي على تقسيم الغزالي.

أ- باعتبار السند.

ب- باعتبار المتن.

ج- باعتبار الأمر الخارجي.

المطلب الأول: الترجيح باعتبار السند[2]

وجوه الترجيح باعتبار السند كثيرة مختلف فيها بين مدرسة المتكلمين وبين مدرسة

1- الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام** (4/ 324).

2- **السند لغة:** السين والنون والدال أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلى الشيء، يقال: سندت إلى الشيء، أسند مسنودا، واستندت استنادا، وأسندت غيري إسنادا، والاسناد في الحديث أن يسند إلى قائله. أحمد بن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، (د.ط)، (1399هـ-1979م)، (3/ 105).

السند اصطلاحا: الطرق الموصلة إلى المتن. المناوي، **اليواقيت والدرر شرح نزهة النظر** (2/ 483)، وقيل: هو الإخبار عن طريق المتن، السيوطي، **تدريب الراوي** (1/ 43).

الفقهاء[1]، ولأبيّن منهج ابن بطّال في دفعه للتعارض بين أحاديث النبي -ﷺ- بالترجيح من جهة السند أذكر مرجحات سبعة على سبيل المثال أوزعها على فروع سبعة:

- **الفرع الأول:** الترجيح بكثرة الرواة.
- **الفرع الثاني:** الترجيح ببيان درجة الأحاديث.
- **الفرع الثالث:** ترجيح ما هو أصح إسناداً.
- **الفرع الرابع:** ترجيح المسند على المرسل.
- **الفرع الخامس:** ترجيح المتصل على المنقطع.
- **الفرع السادس:** الترجيح بسلامة السند من الاضطراب.
- **الفرع السابع:** ترجيح رواية صاحب القصة.

وسأعرض لكل واحدة من هذه الطرق بالتفصيل فيما يلي:

الفرع الأول: الترجيح بكثرة الرواة

إذا ورد حديثان متعارضان في الظاهر: وكان رواة أحدهما أكثر من الآخر، فإن هذا يعد مرجحا له؛ وذلك لأن قول الأكثر أقوى في الظن، وأبعد عن السهو والغلط، وأنأى عن الكذب.[2]

1- الرازي، **المحصول**، (3/ 334). القرافي، **شرح تنقيح الفصول**، (ص: 422). ابن النجار، **شرح الكوكب المنير**، (4/ 628). الشوكاني، **إرشاد الفحول**، (ص: 460).

2- البرزنجي، **التعارض والترجيح**، (2/ 175). عبد المجيد السوسوة، **منهج التوفيق والترجيح**، (ص: 403)

وقد اختلف العلماء في ذلك على مذهبين:

- الترجيح بكثرة الرواة مذهب جمهور الأصوليين، ووافقهم في ذلك محمد بن الحسن من الحنفية[1].

- بينما ذهب أبو حنيفة وأبو يوسف وجمهور الحنفية إلى أنه لا يرجح بما ما لم تبلغ حد الشهرة.[2]

هذا، وإن كان الترجيح بالكثرة أقوى عند التّعارض إلا أنه ليس على إطلاقه، بل لا بد أن يشترك الكثرة مع القلة في العدالة والثقة، وإلا فإن ما ذهب إليه كثير من الأصوليين تقديم جانب العدالة على جانب الكثرة إذا حصل تعارض بينهما[3].

قال الغزالي: «رب عدل أقوى في النفس من عدلين، لشدة تيقظه وضبطه»[4]، ويقول أيضا: «إذا عارض الثقة العدد فالثقة مقدمة، وقدم آخرون العدد؛ لأنه أقرب من التواتر، ونحن نعلم أن الصحابة كانوا يقدمون قول أبي بكر على قول معقل بن يسار ومعقل بن سنان وأمثالهم»[5].

1- ينظر قول الجمهور مع أدلتهم: أبو يعلى، **العدّة**، (3/ 1019). الجويني، **البرهان**، (1162، 2). الزركشي، **البحر المحيط**، (6/ 150).

2- ينظر قول جمهور الحنفية مع أدلتهم: النسفي، **كشف الأسرار**، (2/ 106، 107). البخاري، **كشف الأسرار**، (4/ 79).

3- الجويني، **البرهان**، (2/ 1163) .

4- الغزالي، **المستصفى**، (4/ 171).

5- الغزالي، **المنخول**، (ص: 430).

مثال تطبيقي: الصلاة داخل الكعبة

1- قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾.[1]

2- عن ابن عمر -رضي الله عنهما-: أن النبي -ﷺ- قدم إلى البيت «**فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَصَلَّى خَلْفَ المَقَامِ رَكْعَتَيْنِ، وَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالمَرْوَةِ**».[2]

3- عن ابْنُ عُمَرَ -رضي الله عنهما- قال: **فَأَقْبَلْتُ وَالنَّبِيُّ -ﷺ- قَدْ خَرَجَ وَأَجِدُ بِلاَلًا قَائِمًا بَيْنَ البَابَيْنِ، فَسَأَلْتُ بِلاَلًا، فَقُلْتُ: أَصَلَّى النَّبِيُّ -ﷺ- فِي الكَعْبَةِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، رَكْعَتَيْنِ، بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ اللَّتَيْنِ عَلَى يَسَارِهِ إِذَا دَخَلْتَ، ثُمَّ خَرَجَ، فَصَلَّى فِي وَجْهِ الكَعْبَةِ رَكْعَتَيْنِ»**.[3]

4- وعن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: «**لَمَّا دَخَلَ النَّبِيُّ -ﷺ- البَيْتَ، دَعَا فِي نَوَاحِيهِ كُلِّهَا، وَلَمْ يُصَلِّ حَتَّى خَرَجَ مِنْهُ، فَلَمَّا خَرَجَ رَكَعَ رَكْعَتَيْنِ فِي قُبُلِ الكَعْبَةِ، وَقَالَ: «هَذِهِ القِبْلَةُ»**.[4]

وجه التّعارض:

اختلفت الروايات في حكم الصلاة داخل الكعبة المشرفة بين مجيز ومانع، فحديث ابن عمر وابن عباس أن النبي -ﷺ- صلى خلف المقام ركعتين أو في قبل الكعبة، أمّا حديث بلال فعلى جواز الصلاة في الكعبة.

1- سورة البقرة، الآية: 125.

2- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الصلاة**، باب قوله تعالى: ﴿**واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى**﴾، (1/ 88)، (رقم: 395).

3- المصدر نفسه، (رقم: 397).

4- المصدر نفسه، (رقم: 398). أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب الحج**، باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره والصلاة فيها والدعاء في نواحيها كلها(2/ 968)، (رقم: 1330).

قال ابن بطّال: قال الطحاوي[1]: ولمّا اختلفوا في تأويل هذه الآية[2]، واختلفت الآثار في صلاته عليه السلام، فروى ابن عمر أنه عليه السلام صلى عند المقام ركعتين، وقال بلال إنه صلى في الكعبة، ثم خرج فصلى في وجه الكعبة ركعتين، وقال ابن عباس: إنه صلى ركعتين في قبل الكعبة وقال هذه القبلة أردنا أن الصحيح من ذلك.[3]

دفع التّعارض:

موقف ابن بطّال:

سلك الإمام ابن بطّال مسلك الترجيح بالأكثرية فقد جوّز الصلاة مطلقا في الكعبة وخارجها، والفرض في القبلة إنما هو البيت لا مقام إبراهيم.

قال ابن بطّال: قال الطحاوي[4]: فوجدنا ابن عباس قال: الحج كله مقام إبراهيم، وقال مجاهد: الحرم كله، ووجدنا من صلى إلى الكعبة من الجهات الثلاث التي لا تقابل مقام إبراهيم، فقد أدى فرضه علمنا أن الفرض في القبلة إنما هو خارج البيت قبل الكعبة، وقال: هذه القبلة، لم يستقبل المقام، وكذلك حين صلى في البيت على ما رواه بلال لم يستقبل المقام، وإنما يكون المقام قبلة إذا جعله المصلى بينه وبين القبلة على ما جاء في حديث ابن عمر، وأجمع العلماء أن الكعبة كلها قبلة من أي ناحية استقبلت.[5]

ثم قال -رحمه الله-: وأما اختلاف الآثار أنه صلى في البيت وأنه لم يصل، فالآثار أنه صلى أكثر، ولو تساوت في الكثرة لكان الأخذ بالمثبت أولى من النافي على

1- الطحاوي، **شرح معاني الآثار**، (1/ 389)

2- سورة البقرة، الآية: 125.

3- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (1/ 56).

4- الطحاوي، **شرح معاني الآثار**، (1/ 392).

5- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (2/ 56- 57).

ما يقوله العلماء في الشهادات. فقد روى أنه عليه السلام صلى في البيت غير بلال جماعة منهم: أسامة بن زيد، وعمر بن الخطاب، وجابر، وشيبة بن عثمان، وعثمان بن طلحة، من طرق حسان ذكرها الطحاوي كلها في شرح معانى الآثار.[1]

الفرع الثاني: الترجيح ببيان درجة الأحاديث.

ابن بطّال -رحمه الله- في الترجيح بين الأحاديث، يقدم الصحيح على الضعيف، ويقدم الصحيح على الصحيح الذي هو أقل منه في الصحة.

ومن الأمثلة التي ذكرها في شرحه ما يلي:

مثال تطبيقي:

أولا: ترجيح الحديث الصحيح على الضعيف.

شهود ابن مسعود ليلة الجن مع رسول الله -ﷺ-:

1- عن عامر قال: «**سَأَلْتُ عَلْقَمَةَ هَلْ كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ شَهِدَ مَعَ رَسُولِ اللهِ -ﷺ- لَيْلَةَ الْجِنِّ؟ قَالَ: فَقَالَ عَلْقَمَةُ، أَنَا سَأَلْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ فَقُلْتُ: هَلْ شَهِدَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مَعَ رَسُولِ اللهِ -ﷺ- لَيْلَةَ الْجِنِّ؟ قَالَ: لَا وَلَكِنَّا كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَفَقَدْنَاهُ فَالْتَمَسْنَاهُ فِي الْأَوْدِيَةِ وَالشِّعَابِ. فَقُلْنَا: اسْتُطِيرَ أَوِ اغْتِيلَ. قَالَ: فَبِتْنَا بِشَرِّ لَيْلَةٍ بَاتَ بِهَا قَوْمٌ فَلَمَّا أَصْبَحْنَا إِذَا هُوَ جَاءٍ مِنْ قِبَلَ حِرَاءٍ. قَالَ: فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللهِ فَقَدْنَاكَ فَطَلَبْنَاكَ فَلَمْ نَجِدْكَ فَبِتْنَا بِشَرِّ لَيْلَةٍ بَاتَ بِهَا قَوْمٌ. فَقَالَ: «أَتَانِي دَاعِي الْجِنِّ فَذَهَبْتُ مَعَهُ فَقَرَأْتُ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ» قَالَ: فَانْطَلَقَ بِنَا فَأَرَانَا آثَارَهُمْ وَآثَارَ نِيرَانِهِمْ وَسَأَلُوهُ الزَّادَ فَقَالَ: «لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ يَقَعُ فِي أَيْدِيكُمْ**

1- الطحاوي، **شرح معاني الآثار**، (1/ 389). ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (2/ 57).

أَوْفَرَ مَا يَكُونُ لَحْمًا وَكُلُّ بَعْرَةٍ عَلَفٌ لِدَوَابِّكُمْ.» فَقَالَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ-: «فَلَا تَسْتَنْجُوا بِهِمَا فَإِنَّهُمَا طَعَامُ إِخْوَانِكُمْ»[1].

2- عن عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- أن رسول الله -ﷺ- قال له ليلة الجنّ: «**عندك طهور؟**». **فقلت: «نَبيذٌ»، قال: «تمرة طَيِّبةٌ، وماء طهور» قال: «فتوضأ منه»**[2].

وجه التّعارض:

الحديث الأول يدل على أن ابن مسعود -رضي الله عنه- لم يشهد ليلة الجن مع رسول الله -ﷺ- ، بخلاف الحديث الثاني الذي دل على أن ابن مسعود -رضي الله عنه- شهد تلك الليلة.

دفع التّعارض:

موقف ابن بطّال:

ابن بطّال -رحمه الله- نقل هنا قول الطحاوي -رحمه الله- الذي رجح مدلول الحديث الأول؛ لأن الأحاديث المعارضة لا تثبت[3].

قال ابن بطّال: قال الطحاوي: وقد روى عن ابن مسعود من الطرق الثابتة أنه لم يشهد ليلة الجن مع النبي -ﷺ- ، حدثنا ربيع المؤذن، حدثنا أسد، حدثنا يحيى بن زكريان حدثنا ابن أبي زائدة، حدثنا داود بن أبي هند، عن عامر، عن علقمة، قال: سألت ابن مسعود هل كان مع النبي -ﷺ- ليلة الجن أحد؟ فقال: لم يصحبه من أحد، ولكن فقدناه تلك الليلة، فقلنا أستطير أو اغتيل، فتفرقنا في الشعاب والأودية نلتمسه،

1- أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب الصلاة**، باب الجهر في بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن (1/ 332)، (رقم: 450).

2- أخرجه أبو داود في سننه، **كتاب الطهارة**، باب الوضوء بالنبيذ، قال الألباني حديث صحيح، (1/ 54). أخرجه الترمذي في سننه، **كتاب الطهارة**، باب الوضوء بالنبيذ (1/ 131). أخرجه ابن ماجة في سننه، **كتاب الطهارة**، باب الوضوء بالنبيذ (1/ 327).

3- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري** (1/ 361).

فقال: إني أتاني داعي الجن فذهبت أقرئهم القرآن – فأرانا آثارهم. وهذا الإسناد أصح من آثارهم.

وما ذهب إليه ابن بطّال -رحمه الله- ذكره الإمام النووي -رحمه الله- إجماع العلماء عليه فقال: «فحديث ابن مسعود ضعيف بإجماع المحدثين»[1].

وهذا الحديث مداره على أبي فزارة عن أبي زيد مولى عمرو بن حريث عن ابن مسعود، وأبو فزارة مشهور، واسمه راشد بن كيسان، وأبو زيد مولى عمرو ابن حريث مجهول، ولا يصح هذا الحديث عن النَّبي -ﷺ- وهو خلاف القرآن[2].

قال البخاري -رحمه الله-: «أبو زيد الذي روى حديث بن مسعود أن النبي -ﷺ- قال: «ثمرة طيبة وماء طهور» رجل مجهول لا يعرف بصحبة عبد الله»[3].

وقد روى هذا الحديث أيضًا: يحيى بن إسحاق ثنا ابن لهيعة عن قيس بن الحجاج عن حنش الصنعاني عن ابن عباس عن عبد الله بن مسعود[4].

قال البزار[5] -رحمه الله-: «وهذا الحديث لا يثبت لابن لهيعة، لأن ابن لهيعة كانت قد احترقت كتبه، فكان يقرأ من كتب غيره، فصار في أحاديثه أحاديث مناكير، وهذا منها. ولا نعلم روى ابن عباس عن عبد الله بن مسعود إلا هذين الحديثين»[6].

1- النووي، **خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام**، تح: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة – لبنان– بيروت، ط1، (1418هـ– 1997م)، (1/ 71)، **المجموع** (1/ 94).

2- ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تح: سهيل زكار، ط1، (1404هـ– 1984م)، (7/ 291).

3- المصدر نفسه، (7/ 297).

4- أخرجه ابن ماجة في سننه، **كتاب الطهارة**، باب الوضوء بالنبيذ (1/ 327).

5- البزار: الحافظ العلامة أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري صاحب المسند الكبير. (ت292هـ). الذهبي، **تذكرة الحفاظ** (2/ 166).

6- أخرجه البزار في **مسنده** (1/ 246).

ثانيا: ترجيح الحديث الصحيح على الصحيح الذي هو أقل منه في الصحة.

حكم وضوء الرجل بفضل طَهور المرأة:

1- عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- أنه قال: «**كان الرجالُ والنِّساء يَتَوضَّؤُونَ فِي زمانِ رسول الله -ﷺ- جميعًا**»[1].

2- عن الحكم بن عمرو وهو الأقرع -رضي الله عنه- **أن النَّبي -ﷺ- نهى أن يتوضَّأ الرجل بفضل طَهور المرأة**[2].

وجه التّعارض:

الحديث الأول فيه جواز أن يغتسل الرجل بفضل المرأة والعكس، والحديث الثاني فيه نهي عن ذلك.

دفع التّعارض:

موقف ابن بطّال:

ابن بطّال -رحمه الله- رجّح العمل بالحديث الأول وذلك لصحة أحاديث الإباحة، ونقل ابن بطّال -رحمه الله- هنا أيضا كلام الطحاوي -رحمه الله- الذي ذكر آثارا تدل على جواز وضوء الرجل بفضل المرأة: الأول: عن عائشة: «**أَنّهَا وَالنَبِي -ﷺ- كَانَا يَغْتَسِلاَنِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِد يَغْتَرِفُ قَبْلَهَا وَتَغْتَرِفُ قَبْلَهُ**»[3]، والثاني: عن عائشة أيضا قالت:

1- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الوضوء**، باب وضوء الرجل مع امرأته وفضل وضوء المرأة (1/ 83)، (رقم: 193).

2- أخرجه أبو داود في سننه، **كتاب الطهارة**، باب النهي عن الوضوء بفضل وضوء المرأة(1/ 21)، (رقم: 82). أخرجه الترمذي في سننه، **كتاب الطهارة**، باب كراهية طهور بفضل المرأة (1/ 120)، (رقم: 64) وقال: «هذا حديث حسن». وأخرجه ابن ماجة في سننه، **كتاب الطهارة وسننها**، باب النهي عن ذلك، (1/ 132)، (رقم: 373).

3- الطحاوي، **شرح معاني الآثار**، **كتاب الطهارة**، باب سؤر بني آدم (1/ 24). والثاني: أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الغسل**، باب هل يدخل الجنب يده في الإناء قبل أن يغسلها إذا لم يكن على يده قذر غير الجنابة (1/ 104).

«كنت أغتسل أنا ورسول الله -ﷺ- من إناء واحد تختلف أيدينا فيه من الجنابة»[1]، ثم أعقب ذلك جواز ذلك من جهة العقل، فقال -رحمه الله-: «فوجب النظر لنخرج به من المعنيين المتضادين معنى صحيحًا، فوجدنا الأصل المتفق عليه أن الرجل والمرأة إذا أخذا بأيديهم الماء معًا من إناء واحد أن ذلك لا ينجس الماء، ورأينا النجاسات كلها إذا وقعت في الماء قبل أن يتوضأ منه أو مع التوضؤ منه أن حكم ذلك سواء، فلما كان ذلك كذلك، وكان وضوء كل واحد من الرجل والمرأة مع صاحبه لا ينجس الماء، كان وضوءه بعده من سؤره في النظر أيضًا كذلك»[2].

ما ذهب إليه ابن بطّال -رحمه الله- في أن أحاديث الإباحة أصح صحيحٌ، ذلك أن أحاديث الإباحة أخرج بعضها البخاري ومسلم، ولم يخرجا أحاديث المنع، كما أن أحاديث المنع تكلم في بعضها، ففي حديث الأقرع قال فيه البخاري -رحمه الله-: «ليس بصحيح»[3]، وحديث عبد الله بن سرجس، قال فيه البخاري -رحمه الله-: «موقوف ومن رفعه أخطأ»[4]. وحديث حميد الحميري قال فيه البيهقي -رحمه الله-: «مرسل. وداود بن عبد الله الأودي لم يحتج به الشيخان البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى»[5]، [6].

1- أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب الحيض**، باب القدر المستحب في غسل الجنابة وغسل الرجل والمرأة في إناء واحد في حالة واحدة وغسل أحدهما بفضل الآخر(1/ 157).

2- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري** (1/ 295).

3- أخرجه البيهقي في **السنن الكبرى** (1/ 191).

4- المصدر نفسه، (1/ 192) .

5- المصدر نفسه، (1/ 190).

6- وقد تعقب ابن حجر -رحمه الله- ذلك فقال: «ولم أقف لمن أعله على حجة قوية، ودعوى البيهقي أنه في معنى المرسل مردودة لأن إبهام الصحابي لا يضر، وقد صرح التابعي بأنه لقيه، ودعوى بن حزم أن داود راويه عن حميد بن عبد الرحمن هو بن يزيد الأودي وهو ضعيف مردودة، فإنه ابن عبد الله الأودي وهو ثقة، وقد صرح باسم أبيه أبو داود وغيره». **فتح الباري** (1/ 359).

وأما الدليل العقلي الذي ذكره فهو وجيه؛ لأن المرأة إذا توضأت أو اغتسلت لم ينجس الماء، وإذا لم ينجس جاز استعماله، وهذا ما ورد في حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: «اغتسل بعض أزواج النَّبي -ﷺ- في جفنة[1]، فجاء النَّبي -ﷺ- ليتوضأ منها – أو يغتسل – فقالت له: «**يا رسول الله، إنِي كُنتُ جُنباً**». فقال رسول الله -ﷺ-: «**إنّ المَاءَ لا يُجنِبُ**»[2].

واختلف العلماء في جواز الوضوء أو الاغتسال بفضل المرأة فذهب الجمهور[3] إلى جواز ذلك، واستدلوا بأحاديث الإباحة، وحملوا أحاديث النهي على الاستحباب، وذهب الإمام أحمد -رحمه الله- إلى عدم جواز ذلك مستدلا بأحاديث النهي، وأن الوضوء بفضل المرأة أمر تعبدي لأنه يجوز للمرأة أن تتوضأ بفضل المرأة، ولا يجوز للرجل ذلك[4].

والذي يبدو والله أعلم أن ما ذهب إليه الجمهور هو الصحيح؛ وذلك لأن فيه إعمالاً للأحاديث جميعا.

الفرع الثالث: ترجيح ما هو أصح إسنادًا

ابن بطّال -رحمه الله- في ترجيحه بين الأحاديث المتعارضة، يأخذ بعين الاعتبار حفظ وضبط وعدالة الرواة.

1- **الجفنة:** قَصْعَة كَبِيرَة . **السندي شرح ابن ماجه** (1/ 229).

2- أخرجه أبو داود في سننه، **كتاب الطهارة**، باب الماء لا يجنب (1/ 46). أخرجه الترمذي في سننه، **كتاب الطهارة**، باب الرخصة في ذلك (1/ 107). أخرجه ابن ماجة في سننه، **كتاب الطهارة**، باب الرخصة بفضل وضوء المرأة (1/ 319). أخرجه ابن حبان في صحيحه، تح: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، (1414هـ- 1993م)، (4/ 57) .

3- أخرجه الترمذي في سننه (1/ 108). ينظر: الماوردي، **الحاوي** (1/ 231).

4- ابن قدامة، **المغني** (1/ 247).

مثال تطبيقي: مسألة كفن الميت

1- عن عائشة -رضي الله عنها- «**أَنَّ رَسُولَ اللَّـهِ -صلى الله عليه وسلم- كُفِّنَ فِـي ثَلاَثَـةِ أَثْوَابٍ يَمَانِيَـةٍ بِيضٍ، سَحُولِيَّةٍ مِنْ كُرْسُفٍ لَيْسَ فِيهِنَّ قَمِيصٌ وَلاَ عِمَامَةٌ**».[1]

2- عن ابن عباس -رضي الله عنه- قال: «**كُفِّنَ رَسُولُ اللَّـهِ -صلى الله عليه وسلم- فِـي ثَلَاثَـةِ أَثْوَابٍ: قَمِيصُـهُ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ، وَحُلَّةٌ نَجْرَانِيَّةٌ**».[2]

وجه التّعارض:

حديث عائشة -رضي الله عنها- الذي بيّن فيه أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كفّن في ثلاثة أثواب ليس فيها قميص بخلاف حديث ابن عبّاس الذي بيّن فيه أنّ النبي -صلى الله عليه وسلم- كفّن في ثلاثة أثواب منها قميصه الذي مات فيه.

دفع التّعارض:

موقف ابن بطّال:

قال ابن بطّال: والفقهاء يستحبون في الكفن ما في هذا الحديث، ولا يرون في الكفن شيئا واجبا لا يتعدى، وما ستر العورة أجزأ عندهم. قال مالك: ليس في كفن الميت حد، ويستحب الوتر، وقال مرة: لا أحب أن يكفن في أقل من ثلاثة أثواب.

وقال ابن القصّار: لا يستحب القميص في الكفن، والسنة تركه[3]. وبه قال الشافعي.[4]

1- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الجنائز**، باب الثياب البيض للكفن، (2/ 75)، (رقم: 1264).

2- أخرجه ابن ماجه في سننه، **كتاب ما جاء في الجنائز**، باب ما جاء في كفن النبي -صلى الله عليه وسلم-، (1/ 472)، (رقم: 1471). قال الحافظ ابن حجر تفرد يزيد بن أبي زياد وقد تغيّر، وهذا من ضعيف حديثه. ابن حجر، **التلخيص الحبير**، تح: محمد الثاني بن عمر بن موسى، أشرف بن عبد المقصود، مطبعة أضواء السلف، ط1، (1428هـ- 2007م)، (2/ 222).

3- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (3/ 259).

4- النووي، **المجموع**، (5/ 13)

وقالت طائفة: لا بأس بالقميص، والعمامة في الكفن. روى ذلك عن ابن عمر.

وقال ابن حبيب: استحب مالك للرجل خمسة أثواب يعد فيها القميص والعمامة والمئزر، ويلف في ثوبين[1]، وقال في المدونة: من شأن الميت أن يعمم عندنا[2].

وقال أبو حنيفة: لا بأس أن يكفن في قميص.[3]

ثم نقل بعد ذلك -رحمه الله- معنى حديث عائشة -رضي الله عنها- عن أبي صفرة حيث قال: «ليس فيها قميص ولا عمامة يدل أن القميص الذي غسّل فيه الرسول -صلى الله عليه وسلم- نزع عنه حين كفّن».[4]

ثم شرع بعد ذلك في مقارنة حديث عائشة بحديث ابن عبّاس -رضي الله عنه- حيث قال: فإن قيل: فقد روى يزيد بن أبي زياد عن مقسم، عن ابن عباس -رضي الله عنهما- ثم ذكر الحديث قيل هذا الحديث انفرد به يزيد بن أبي زياد[5] وهو لا يحتج به لضعفه، وحديث عائشة -رضي الله عنها- **أصحّ**، الذي نفت عنه القميص.

رجّح -رحمه الله- تعالى حديث عائشة -رضي الله عنها- عن حديث ابن عبّاس، لأن حديث عائشة أصح من حديث ابن عباس -رضي الله عنهم-.

1- الدردير، **الشرح الكبير**، (1/ 417).

2- الإمام مالك، **المدونة**، (1/ 283)

3- الحصكفي، **الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار**، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، ط1، (1423هـ- 2002م)، (2/ 219).

4- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (3/ 260).

5- يزيد بن أبي زياد الهاشمي الكوفي، ضعيف، كبر فتغير ... كان شيعيا. ابن حجر، **تقريب التهذيب**، دار الرشيد، سوريا، حلب، ط3، (1411هـ- 1991م)، (2/ 324).

الفرع الرابع: ترجيح المسند[1] على المرسل[2].

إذا تعارض حديثان: أحدهما مسند إلى النبي، والآخر مرسل، ففي هذه الحالة يقدم المسند على المرسل ويرجح عليه؛ لأن المسند متفق على حجيته بخلاف المرسل المختلف في حجيته.[3]

اختلف العلماء في أيهما أولى بالترجيح إلى ثلاثة مذاهب:[4]

- **المذهب الأول:** ترجيح المسند على المرسل، وإليه ذهب الجمهور من الأصوليين.[5]
- **المذهب الثاني:** ترجيح المرسل على المسند عند تحقق شروط الإرسال، وهذا مذهب جماعة من الحنفية.[6]
- **المذهب الثالث:** يستوي المسند مع المرسل.[7]

والقول الأول هو الراجح لقوة أدلتهم وضعف أدلة غيرهم.[8]

1- المسند هو ما اتصل سنده مرفوعا إلى النبي -ﷺ- وهذا التعريف قطع به الحاكم وهناك تعريف آخر للمسند، ينظر: السخاوي، **فتح المغيث**، (1/ 181).

2- عند المحدثين "هو ما سقط من آخر اسناده من بعد التابعي"، ابن الصلاح، **علوم الحديث**، (ص: 52). ابن حجر، **نزهة النظر**، (ص: 100)، وعند الأصوليين وبعض المحدثين "هو ما انقطع اسناده على أي وجه كان، فهو عندهم بمعنى المنقطع". الشوكاني، **إرشاد الفحول**، (1/ 314).

3- بنظر مسألة الاحتجاج بالمرسل: السمعاني، **قواطع الأدلة**، (2/ 485) فما بعد الفتوحي، **شرح الكوكب المنير**، (2/ 581). الشوكاني، **إرشاد الفحول**، (1/ 314) فما بعد.

4- الرازي، **المحصول**، (5/ 422). البرزنجي، **التعارض والترجيح**، (2/ 180).

5- الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، (4/ 300). عضد الدين الإيجي، **شرح مختصر المنتهى الأصولى**، (3/ 651). ملا خسروا، **مرآة الأصول شرح مرقاة الأصول مع حاشية الأزميري**، (2/ 382). الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، (3/ 691). الشوكاني، **إرشاد الفحول**، (2/ 1132).

6- الرازي، **المحصول**، (5/ 422). الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، (3/ 691). الشوكاني، **إرشاد الفحول**، (1/ 315).

7- الرازي، **المحصول**، (5/ 422). الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، (3/ 61).

8- ينظر هذه الأدلة ومناقشتها: الرازي، **المحصول**، (5/ 422، 424). الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، (3/ 691). البرزنجي، **التعارض والترجيح**، (2/ 180).

مثال تطبيقي: مسح الرأس في الوضوء:

1- عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أن رجلاً قال لعبد الله بن زيد – وهو جدُّ عمرو بن يحيى–: «**أَتَسْتَطِيعُ أَنْ تُرِيَنِي، كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّـهِ** -ﷺ- **يَتَوَضَّأُ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّـهِ بْنُ زَيْدٍ: نَعَمْ، فَدَعَا بِمَاءٍ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْثَرَ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ إِلَى المِرْفَقَيْنِ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ، بَدَأَ بِمُقَدَّمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى المَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ**[1].

2- عن ابن المغيرة عن أبيه أَنَّ النَّبِيَّ -ﷺ-: «**مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَمُقَدَّمِ رَأْسِهِ وَعَلَى عِمَامَتِهِ**»[2].

3- وعن أنس بن مالك -رضي الله عنه- قال: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ** -ﷺ- **يَتَوَضَّأُ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ قِطْرِيَّةٌ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الْعِمَامَةِ فَمَسَحَ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ وَلَمْ يَنْقُضِ الْعِمَامَةَ**»[3].

وجه التّعارض:

الحديث الأول يدل على أنه يجب في الوضوء مسح الرأس كله، وفي الحديث الثاني على أنه يجزئ في مسح الرأس مسح مقدمته فقط.

1- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الوضوء**، باب مسح الرأس كله لقوله تعالى: ﴿**وامسحوا برؤوسكم**﴾، (1/ 48)، (رقم: 185).

2- أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب الطهارة**، باب المسح على الناصية والعمامة (1/ 231)، (رقم: 82).

3- أخرجه أبو داود في سننه، **كتاب الطهارة**، باب المسح على العمامة، اسناده ضعيف فيه عبد العزيز بن مسلم – وهو المدني – وأبو معقل مجهولان، (1/ 36)، (رقم: 147). أخرجه ابن ماجة في سننه، **كتاب الطهارة**، باب ما جاء في المسح على العمامة (1/ 445).

دفع التّعارض:

موقف ابن بطّال:

ابن بطّال -رحمه الله- نقل هنا كلام ابن القصّار -رحمه الله- الذي رجح العمل بالحديث الأول وذلك من وجوه:

يحتمل أن يذكر البعض ويراد به الكل، كقوله تعالى: ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ فَيُؤْخَذُ بِٱلنَّوَٰصِى وَٱلْأَقْدَامِ ﴿41﴾﴾[1]، فالنواصي هاهنا الرؤوس، ولا يجوز أن يراد بعضه.

حديث أنس غير صحيح؛ لأن راويه عن أنس معْقِل بن مسلم[2]، وصحيحه مرسل عن المغيرة، ولو صح لكانت لنا فيه حجة؛ لأن النَّبي -صلى الله عليه وسلم-، لما لم يقتصر على مسح الناصية حتى قرن إلى ذلك مسح العمامة عُلِمَ أنه لا يجوز الاقتصار على الناصية، ويصرف مسحه على العمامة إلى العذر.

أيضا فإن الصحابة بأجمعهم نقلوا وضوء رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قولا وفعلا أنه مسح رأسه كله، وشذت رواية أنه مسح بناصيته، وحكت منه فعلة وقعت في بعض الأوقات، فكان حملها على العذر أولى، لأنه لو أراد أن يعلم الناس الواجب لبيّن ذلك، كما قال لما توضأ مرة مرة: «هذا صفة الوضوء الذي لا يقبل الله الصلاة إلا به»[3].

الوجه الأول الذي رجح به ابن بطّال بقوله في الآية﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ فَيُؤْخَذُ بِٱلنَّوَٰصِى وَٱلْأَقْدَامِ ﴿41﴾﴾[4] النواصي هنا يراد بها الرؤوس، قال ابن كثير -رحمه الله-: «تجمع

1- سورة الرحمن، الآية: 41.

2- لم يروه معقل بن مسلم، وإنما هو: أبو معقل بن مسلم. سنن أبي داود (1/ 79).

3- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (1/ 284).

4- سورة الرحمن، الآية: 41.

الزبانية ناصيته مع قدميه، ويلقونه في النار كذلك» [1]. والناصِية عند العرب مَنْبِتُ الشعر في مقدَّم الرأْس لا الشعَرُ الذي تسميه العامة الناصية[2]، فليس المقصود هنا الرأس.

وأما **الوجه الثاني** بأن حديث أنس ضعيف من أجل أبي معقل بن مسلم، فهو وجيهُ، فقد ضعف غير واحد هذا الحديث قال ابن الملقن[3] -رحمه الله-: «كل رجاله في الصحيح إلا عبد العزيز بن مسلم وأبا معقل، وهما مستوران لا أعلم من جرحهما ولا من وثقهما. وإن وثق الأول ابن حبان وحده، والأصح أنه لا يجوز الاحتجاج بهما والحالة هذه لا جرم».[4]

قال ابن القطان -رحمه الله-: «وهو حديث لا يصح، قال ابن السكن: لم يثبت إسناده، هو كما قال، أبو معقل: مجهول الاسم والحال»[5].

وأما **الوجه الثالث** الذي جمع فيه بين حديث عبد الله بن زيد -رضي الله عنه- وحديث المغيرة -رضي الله عنه- فهو وجيه، إلا قوله لعذر فهذا احتمال يحتاج إلى دليل، ولم يذكر في حديث المغيرة -رضي الله عنه- أيَّ عذر.

1- ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، بإشراف محمود عبد القادر الأرناؤوط، دار الصادر- بيروت لبنان، ط1 (1420هـ- 1999م). (7/ 499).

2- ابن منظور، **لسان العرب** (15/ 327).

3- عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي، سراج الدين، أبو حفص بن النحوي، المعروف بابن الملقن: من أكابر العلماء بالحديث والفقه وتاريخ الرجال. أصله من وادي آش (بالأندلس) ومولده ووفاته في القاهرة. له مصنفات كثيرة منها: «طبقات الأولياء»، «البدر المنير». ولد سنة 723هـ وتوفي سنة 804هـ. الزركلي، **الأعلام** (5/ 57).

4- ابن الملقن: **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، تح: مصطفى أبو الغيظ وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط1، (1425هـ- 2004م)، (1/ 676).

5- ابن القطان، **بيان الوهم الإيهام في كتاب الأحكام**، تح: الحسين آيت سعيد، دار الطيبة، الرياض (1418هـ- 1997م)، (4/ 111).

وأما **الوجه الرابع** بقوله إنّ الصحابة لمَ تْنقُل أن النَّبي -ﷺ- مسح على ناصيته، ورواية المسح على الناصية شاذة، فهو غير مُسَلَّم به، فقد روى عشرون صحابيا صفة وضوء الرسول -ﷺ- [1]، ولم يذكروا المسح على الناصية إلا المغيرة بن شعبة -رضي الله عنه-، ولم يخالفهم بل زاد عليهم، وهذا ليس هو الشاذ من الحديث، قال الشافعي -رحمه الله-: «ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يروي غيره، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثا يخالف ما روى الناس» [2].

وأما **الوجه الخامس** الذي ذكره ابن بطّال بقوله: «فكان حملها على العذر أولى؛ لأنه لو أراد أن يعلم الناس الواجب لبيّن ذلك، كما قال لما توضأ مرة مرة هذا صفة الوضوء الذي لا يقبل الله الصلاة إلا به»، فلو حملنا هذه الرواية على العذر لحملنا رواية عبد الله ابن عمر -رضي الله عنه- التي ذكر فيها أن الرسول -ﷺ- استدبر القبلة عند قضاء الحاجة على العذر؛ لأنه لو أراد الرسول -ﷺ- جواز استقال القبلة في البيوت لزاد في الحديث إلا في البيوت.

وقد اختلف العلماء – رحمهم الله– في القدر المفروض من المسح:

- **القول الأول:** مسح جميع الرأس، وهو قول الإمام مالك[3] -رحمه الله-. واستدلوا بما ذكره ابن بطّال -رحمه الله-.
- **القول الثاني:** مسح بعض الرأس، وهو قول الإمام أبي حنيفة[4] والإمام الشافعي[5] رحمهما الله، لكن اختلفوا في مقدار المسح، فعند الحنفية ربع الرأس، وعند الشافعية

1- الزيلعي، **نصب الراية** (1/ 10)

2- **مقدمة ابن الصلاح** (ص: 76).

3- ابن عبد البر، **الاستذكار** (1/ 130).

4- السرخسي **المبسوط** (1/ 112).

5- الماوردي، **الحاوي في الفقه الشافعي**، تح: علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية– بيروت، لبنان، ط1، (1414هـ– 1994م)، (1/ 114).

ما يصدق عليه اسم المسح. واستدلوا بحديث المغيرة وحديث أنس -رضي الله عنه-.

والذي يبدو والله أعلم يجب مسح جميع الرأس في الوضوء؛ لأنه لم ينقل عن رسول الله -ﷺ- أنه اقتصر على بعض الرأس[1]. كما أن المسح على العمامة جائز، وذلك للأحاديث الواردة في ذلك، ومنها ما رواه البخاري -رحمه الله- عن عمرو بن أمية الضَّمْرِي قال: «رأيت النَّبي -ﷺ- يمسح على عمامته وخفيه»[2].

والمسح على العمامة له وجهان[3]:

- **الوجه الأولى:** يمسح على العمامة؛ كما جاء في حديث عمرو بن أمية الضَّمري -رضي الله عنه-.
- **الوجه الثاني:** يمسح على مقدم الرأس ثم يكمل على العمامة؛ كما في حديث المغيرة -رضي الله عنه-.

الفرع الخامس: ترجيح المتصل[4] على المنقطع[5].

فإذا تعارض حديثان: أحدهما سنده متصل والآخر منقطع، فيقدم المتصل على المنقطع، لأن الحديث المنقطع قد سقط منه راو أو أكثر، ولم نعلم من هو حتى نقف على حاله، فهو بذلك متردد بين أن يكون ثقة فتقبل روايته، أو غير ذلك فترد.

1- ابن القيم، **زاد العباد** (1/ 188).

2- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الوضوء**، باب المسح على الخفين (1/ 86).

3- ابن القيم، **زاد العباد** (1/ 188).

4- الحديث المتصل: "هو الذي اتصل إسناده فكان كل واحد من رواته قد سمعه من فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه". ابن الصلاح، **علوم الحديث**، (ص44). السخاوي، **فتح المغيث**، (1/ 185).

5- المنقطع: "هو ما سقط من إسناده راو فأكثر غير الصحابي، بشرط عدم التوالي. ابن حجر، **نزهة النظر**، (ص100). السخاوي، **فتح المغيث**، (1/ 276).

وقد نص بعض الأصوليين على ذكر هذه القاعدة[1]، قال الطوفي: «والمتصل يقدم على المنقطع؛ لأن الاتصال صفة كمال في الحديث توجب زيادة ظن، والانقطاع صفة نقص وعلة توجب نقص الظن».[2]

مثال تطبيقي: عدد الركعات في صلاة السفر:

1- عن عائشة أم المؤمنين -رضي الله عنها- قالت: «**فَرَضَ اللَّـهُ الصَّلاَةَ حِينَ فَرَضَـهَا، رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، فِي الحَضَرِ وَالسَّفَرِ، فَأُقِرَّتْ صَلاَةُ السَّفَرِ، وَزِيدَ فِي صَلاَةِ الحَضَرِ**»[3].

2- عن سُليمان اليَشْكُري أنّه سألَ جابر بن عبد الله عن إقصار الصَّلاة في الخوف أين أُنْزِل وأينَ هُو؟ فقال: «**خَرَجْنَا نَتَلَقَّى عِيرًا لِقُرَيْشٍ أَتَتْ مِنَ الشَّامِ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِنَخْلٍ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّـهِ -ﷺ- وَسَيْفُهُ مَوْضُوعٌ فَقَالَ: أَنْتَ مُحَمَّدٌ؟ قَالَ: "نَعَمْ" قَالَ: أَمَا تَخَافُنِي؟ قَالَ: "لَا" قَالَ: فَمَنْ يَمْنَعُكَ مِنِّي؟ قَالَ: "اللَّهُ يَمْنَعُنِي مِنْكَ"، قَالَ: فَسَلَّ سَيْفَهُ وَتَهَدَّدَهُ الْقَوْمُ وَأَوْعَدُوهُ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّـهِ -ﷺ- النَّاسَ بِالرَّحِيلِ وَبِأَخْذِ السِّلَاحِ ثُمَّ نَادَى بِالصَّلَاةِ فَصَلَّتْ طَائِفَةٌ خَلْفَهُ وَطَائِفَةٌ تَحْرُسُ مُقْبِلِينَ عَلَى الْعَدُوِّ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّـهِ -ﷺ- بِالطَّائِفَةِ الَّتِي مَعَهُ رَكْعَتَيْنِ وَأَقْبَلَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَقَامَتْ فِي مَصَافِّ الَّذِينَ صَلَّوْا مَعَ رَسُولِ اللَّـهِ -ﷺ- وَحَرَسَتِ الطَّائِفَةُ الَّذِينَ صَلَّوْا مَعَ رَسُولِ اللَّـهِ -ﷺ- وَهُمْ مُقْبِلُونَ عَلَى الْعَدُوِّ فَصَلَّى بِهِمْ رَسُولُ اللَّـهِ -ﷺ- رَكْعَتَيْنِ فَصَارَ لِرَسُولِ اللَّـهِ -ﷺ- أَرْبَعًا ولأصحابه ركعتين**»[4].

1- الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، (3/ 692). الفتوحي، **شرح الكوكب المنير**، (4/ 652).

2- الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، (3/ 62).

3- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الصلاة**، باب كيف فرضت الصلوات في الاسراء (1/ 79)، (رقم: 350).

4- أخرجه أبو داود في سننه، **كتاب الصلاة**، باب من قال يصلي بكل طائفة ركعتين (2/ 17)، (رقم: 1248). ينظر: صحيح ابن حبان صلاة الخوف باب ذكر الخبر المدحض قول من زعم أن هذا الخبر تفرد به الحسن عن أبي بكرة (7/ 136)، (رقم: 2882). أخرجه الحاكم في مستدركه، **كتاب المغازي والسرايا** (3/ 31).

وجه التّعارض:

الحديث الأول أن الصلاة في السفر أقرت ركعتين بينما زيد في صلاة الحضر، بخلاف الحديث الثاني الذي جاء فيه أن الرسول الله -ﷺ- صلى في السفر أربع ركعات.

دفع التّعارض:

موقف ابن بطّال:

ذكر ابن بطّال أن فرض الصلاة كان ركعتين ركعتين في الحضر والسفر كما قالت عائشة -رضي الله عنها-، ثم زيد في الحضر وبقيت في السفر، كما قالت عائشة -رضي الله عنها-: **«أَوَّلُ مَا فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ -ﷺ- الْمَدِينَةَ وَصَلَ إِلَى كُلِّ صَلَاةٍ مِثْلَهَا غَيْرَ الْمَغْرِبِ فَإِنَّهُ وِتْرٌ، وَصَلَاةُ الصُّبْحِ لِطُولِ قِرَاءَتِهَا وَكَانَ إِذَا سَافَرَ عَادَ إِلَى صَلَاتِهِ الْأُولَى»**[1]، وقالت أيضا عائشة -رضي الله عنها-: **«فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ هَاجَرَ النَّبِيُّ -ﷺ- فَفُرِضَتْ أَرْبَعًا، وَتُرِكَتْ صَلَاةُ السَّفَرِ عَلَى الأُولَى»**[2].

وذكر ابن بطّال -رحمه الله- أن حديث جابر -رضي الله عنه- ضعيف؛ لأنه من حديث قتادة عن سليمان اليشكري فهو ضعيف؛ لأن قتادة لم يسمع منه شيئًا، وقال علي بن المديني[3] -رحمه الله-: «مات سليمان اليشكري قبل جابر بن عبد الله، وإنما كانت صحيفة، فكان قتادة وغيره يحدثون بما وجدوا فيها». وقد رُويَ عن جابر خلاف حديث سليمان

1- الطحاوي، **شرح معاني الآثار**(1/ 183).

2- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب مناقب الأنصار**، باب التاريخ من أين أرّخوا التاريخ (5/ 68)، (رقم: 3935).

3- علي بن المديني حافظ العصر وقدوة أرباب هذا الشأن أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي مولاهم المديني، ثم البصري صاحب التصانيف، قال الإمام البخاري: «ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني». ولد سنة 161هـ، وتوفي سنة 234هـ. الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، (2/ 13).

اليشكري، روى شعبة عن الحكم عن يزيد الفقير عن جابر قال: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّـهِ** -ﷺ- **صَلَّى بِهِمْ صَلَاةَ الْخَوْفِ، فَقَامَ صَفٌّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَصَفٌّ خَلْفَهُ، صَلَّى بِالَّذِينَ خَلْفَهُ رَكْعَةً وَسَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ تَقَدَّمَ هَؤُلَاءِ حَتَّى قَامُوا فِي مَقَامِ أَصْحَابِهِمْ، وَجَاءَ أُولَئِكَ فَقَامُوا مَقَامَ هَؤُلَاءِ، وَصَلَّى بِهِمْ رَسُولُ اللَّـهِ** -ﷺ- **رَكْعَةً وَسَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَكَانَتْ لِلنَّبِيِّ** -ﷺ- **رَكْعَتَانِ وَلَهُمْ رَكْعَةٌ**»[1]، [2].

حديث جابر قد أخرجه مسلم من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر[3]، وذكره البخاري تعليقا في كتاب المغازي باب: «غزوة ذات الرقاع»[4]، وأما رواية سليمان اليشكري الذي سأل فيه جابر، فقد صححها ابن حبان[5] -رحمه الله-، وقال الحاكم -رحمه الله-: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»[6]، وقال الإمام الذهبي -رحمه الله-: «على شرط البخاري ومسلم»[7].

وقد روي عن أبي بكرة -رضي الله عنه- مثل حديث جابر -رضي الله عنه- رواه أبوداود[8] -رحمه الله-، وقال أبوداود -رحمه الله-: «وكذلك رواه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر عن النَّبي -ﷺ- ، وكذلك قال سليمان اليشكري عن جابر عن النبي -ﷺ-».

1- أخرجه النسائي في سننه **كتاب صلاة الخوف** (3/ 174)، (رقم: 1545)، ينظر صحيح ابن حبان (7/ 120). **صحيح ابن خزيمة** (2/ 294).

2- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري** (2/ 10).

3- أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب صلاة المسافرين وقصرها**، باب صلاة الخوف (1/ 376).

4- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب المغازي**، باب غزوة ذات الرقاع (3/ 120).

5- أخرجه ابن حبان في صحيحه، (7/ 135).

6- أخرجه الحاكم في **المستدرك على الصحيحين مع تعليقات الذهبي** (3/ 31). ينظر صحيح ابن حبان (7/ 120).

7- أخرجه الحاكم في **المستدرك على الصحيحين مع تعليقات الذهبي** (3/ 31).

8- أخرجه أبو داود في سننه، **كتاب الصلاة**، باب من قال: يصلي بكل طائفة ركعتين، اسناده صحيح (2/ 29).

فكل هذا يدل على صحة حديث جابر -رضي الله عنه-، وخاصة مع تخريج مسلم له.

قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله-: «الصلوات فرضت ليلة الإسراء ركعتين ركعتين إلا المغرب، ثم زيدت بعد الهجرة عقب الهجرة إلا الصبح، كما روى بن خزيمة وبن حبان والبيهقي من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت: «فرضت صلاة الحضر والسفر ركعتين ركعتين، فلما قدم رسول الله -صلى الله عليه وسلم- المدينة واطمأن زيد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان، وتركت صلاة الفجر لطول القراءة، وصلاة المغرب؛ لأنها وتر النهار»[1]، ثم بعد أن استقر فرض الرباعية خفف منها في السفر عند نزول الآية السابقة، وهي قوله تعالى ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا (101) ﴾[2] والمراد بقول عائشة فأقرت صلاة السفر أي باعتبار ما آل إليه الأمر من التخفيف لا أنها استمرت منذ فرضت»[3].

وأما الرواية الثانية التي ذكرها ابن بطّال -رحمه الله- عن جابر -رضي الله عنهما-، فهي محمولة على تعدد أنواع صلاة الخوف.

قال الإمام النووي -رحمه الله-: «وقد روى أبو داود وغيره وجوها أخر في صلاة الخوف بحيث يبلغ مجموعها ستة عشر وجهاً»[4].

أما تأويل اختلاف حديث عائشة وحديث جابر، هو أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أنه صلى بكل طائفة ركعتين وسلم، فكانت الطائفة الثانية مفترضين خلف متنفل[5].

1- أخرجه البيهقي في **السنن الكبرى** (1/ 363). ابن خزيمة في صحيحه (1/ 157)، هذا الحديث لم يسنده إلا محبوب بن الحسن، ورواه أصحاب داود عن الشعبي عن عائشة، ينظر: **صحيح ابن خزيمة** (1/ 157).

2- سورة النساء، الآية: 101.

3- ابن حجر، **فتح الباري** (1/ 554).

4- النووي، **شرح مسلم** (6/ 126).

5- المصدر نفسه، (6/ 126).

الفرع السادس: الترجيح بسلامة السند من الاضطراب[1]

إذا تعارض حديثان: أحدهما سنده سالم من الاضطراب، والآخر سنده مضطرب، فإن الحديث الذي سلم سنده من الاضطراب والاختلاف أولى.[2]

ذهب جمهور الأصوليين إلى ترجيح الحديث الذي سلم سنده من الاضطراب على ما وقع الاضطراب في سنده؛ لما في المضطرب من تنافر الألفاظ واختلافها بالزيادة والنقصان، الأمر الذي لا تنتظم فيه الرواية ولا ترتبط ألفاظ بعضها ببعض[3]، قال الباجي: «أن يكون أحد الإسنادين سالما من الاضطراب والآخر مضطربا، فيكون السالم أولى؛ لأن ذلك يدل على اتفاق رواته، وحفظ جملته»[4].

مثال تطبيقي: صحة الصلاة في الثوب أو الثوبين:

1- عن محمد بن المنكَدِر قال: «**رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَقَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ -ﷺ- يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ».**»[5].

1- الحديث المضطرب: هو الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له، بحيث لا يمكن الجمع ولا الترجيح بينهما. وينقسم بحسب موقع الاضطراب فيه إلى قسمين؛ مضطرب السند، ومضطرب المتن، ووقوعه في السند أكثر. ابن الصلاح، **علوم الحديث**، (ص: 94).

ويرجع الاضطراب في السند إلى اضطراب في أسماء الرواة أو في رفعهم للحديث أو إرسالهم له. ينظر: السيوطي، **تدريب الراوي**، (1/ 435).

قال الغزالي اضطراب السند بأن يكون في أحدهما ذكر رجال تلتبس أسماؤهم ونعوتهم وصفاتهم بأسماء قوم ضعفاء وصفاتهم بحيث يعسر التمييز. الغزالي، **المستصفى**، (4/ 167).

2- البرزنجي، **التعارض والترجيح**، (2/ 174). السوسوة، **منهج التوفيق والترجيح**، (ص: 417).

3- الباجي، **الإشارة**، (ص336). الغزالي، **المستصفى**، (4/ 167). الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، (4/ 299).

4- الباجي، **الإشارة**، (ص336).

5- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الصلاة**، باب عقد الإزار على القفا في الصلاة (1/ 80)، (رقم: 353).

2- عن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: «قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أو قال: «قال عمر -رضي الله عنهما-: **«إِذَا كَانَ لِأَحَدِكُمْ ثَوْبَانِ فَلْيُصَلِّ فِيهِمَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ فَلْيَتَّزِرْ بِهِ، وَلَا يَشْتَمِلْ اشْتِمَالَ* اليهود»**[1].

وجه التّعارض:

الحديث الأول فيه جواز الصلاة في ثوب واحد، بخلاف الحديث الثاني الذي ينهى عن الصلاة في الثوب الواحد.

دفع التّعارض:

موقف ابن بطّال:

ابن بطّال -رحمه الله- ذكر هنا قول الطحاوي -رحمه الله- الذي رجح العمل بالحديث الأول، فذكر أن حديث ابن عمر رواه غير نافع، فذكره سالم لا عن الرسول، ورواه الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن ابن عمر عن أبيه... فذكره، وسالم أثبت من نافع وأحفظ، ولم يذكر فيه الرسول -صلى الله عليه وسلم- ، ورواه مالك عن نافع عن ابن عمر-رضي الله عنهما-: «أنه كسا نافعًا ثوبين، فقام يصلى في ثوب واحد فعاب ذلك عليه، وقال: احذر ذلك؛ فإن الله أحق من تجمل له»، لم يذكر فيه رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ولا عمر.

كما أن حديث ابن عمر خالف حديث جماعة منهم: جابر، وأبو هريرة، وعمرو بن أبي سلمة، وسلمة بن الأكوع، ولم يتابعه الفقهاء[2].

---

*- اشتمال: افْتِعَال من الشَّملة وهو كِساَء يُتَغَطَّى به ويُتَلفَّف فيه والمَنْهِيُّ عنه هو التَّجَلَّل بالثوب وإسْبالُه من غير أن يَرْفع طَرَفه. ابن الأثير، **النهاية في غريب الأثر** (2/ 1222).

1- أخرجه أبو داود في سننه، **كتاب الصلاة**، باب إذا كان الثوب ضيقا يأتزر به، قال الألباني حديث صحيح، (1/ 172).

2- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري** (2/ 19).

حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- جاء من عدة طرق:

أخرجه البيهقي -رحمه الله- من طريق سليمان بن حرب: ثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أو قال: قال عمر...[1]، وقال النووي -رحمه الله-: «إسناده صحيح»[2].

وأخرجه البيهقي أيضا من طريق أبي الربيع: ثنا حماد بن زيد... به، وزاد بعد قوله: أو قال: «قال عمر: وأكثر ظني أنه قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-»: «ليصل أحدكم في ثوبين؛ فإن لم يجد...» الحديث. ثم قال: «ورواه الليث بن سعد عن نافع هكذا بالشك»[3].

وأخرجه البيهقي أيضًا من طريق أنس بن عياض عن موسى بن عقبة... به؛ إلا أنه قال: «ولا يرى نافع إلا أنه عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال»... فذكره بلفظ «إذا صلى أحدكم فليلبس ثوبيه فإن الله عزّ وجلّ أحق أن يزين له»[4].

وأخرجه ابن خزيمة -رحمه الله- من طريق سعيد وهو ابن أبي عروبة عن أيوب... به، إلا أنه قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ... بدون شك في رفعه[5].

وكذلك أخرجه الطحاوي -رحمه الله- من طريق حفص بن ميسرة عن موسى بن عقبة عن نافع عن بن عمر -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-[6].

1- أخرجه البيهقي في **السنن الكبرى**، **كتاب الصلاة**، باب ما يستحب للرجل أن يصلي فيه من الثياب (2/ 236).

2- النووي، **المجموع** (3/ 178).

3- أخرجه البيهقي في **السنن الكبرى**، **كتاب الصلاة**، باب ما يستحب للرجل أن يصلي فيه من الثياب (2/ 236).

4- المصدر نفسه، (2/ 235).

5- أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، **كتاب الصلاة**، باب الزجر عن الصلاة في الثوب الواحد الواسع (1/ 376).

6- الطحاوي، **شرح معاني الآثار**، **كتاب الصلاة**، باب الصلاة في ثوب واحد (1/ 382).

وأخرجه الطحاوي -رحمه الله- أيضا من طريق ابن جريج قال: أخبرني نافع: أن ابن عمر كساه وهو غلام، فدخل المسجد فوجده يصلي متوشحاً. فقال: «أليس لك ثوبان؟» قال: «بلى». قال: «أرأيت لو استعنت بك وراء الدار أكنت لابسَهُما؟» قال: «نعم». قال: «فالله أحق أن تزين له أم الناس؟» قال نافع: «بل الله». فأخبره عن رسول الله- أو عن عمر. قال نافع: «قد استيقنت أنه عن أحدهما، وما أراه إلا عن رسول الله -ﷺ-» [1].

وأخرجه الإمام أحمد -رحمه الله- من طريق ابن إسحاق قال: حدثني نافع قال: كان عبد الله بن عمر يقول: «إذا لم يكن للرجل إلا ثوب واحد؛ فليأتزر به ثم ليصلِّ؛ فإني سمعت عمر بن الخطاب يقول ذلك»، ويقول: «لا تلتحفوا بالثوب إذا كان وحده كما تفعل اليهود». قال نافع: «ولو قلت لك: إنه أسند ذلك إلى رسول الله -ﷺ- ؛ لرجوت أن لا أكون أكذب» [2].

وأخرجه الطحاوي[3]، وابن حبان[4]، والبيهقي[5] من طريق شعبةَ عن تَوْبَةَ العنبري عن نافع عن ابن عمر عن النبي -ﷺ- قال: «**إذا صلى أحدكم؛ فليتَّزِرْ وليَرْتَدِ**».

فهذه الروايات تُبيّن أن الشك كان من عند نافع، لكنه صرح في بعض الروايات برفعه، وهي صحيحة كالتي صححها ابن خزيمة وابن حبان، فهذا يدل على رفعه.

1- الطحاوي، **شرح معاني الآثار، كتاب الصلاة**، باب الصلاة في ثوب واحد (1/ 377).

2- أخرجه أحمد في مسنده، (1/ 256).

3- الطحاوي، **شرح معاني الآثار، كتاب الصلاة**، باب الصلاة في الثوب الواحد (1/ 377).

4- صحيح ابن حبان شروط الصلاة باب ذكر الأمر بالصلاة في ثوبين إذا قصد المصلي أداء فرضه صحيح ابن حبان (4/ 613).

5- أخرجه البيهقي في **السنن الكبرى، كتاب الصلاة**، باب ما يستحب للرجل أن يصلي فيه، قال الألباني حديث ضعيف، (2/ 235).

واختلف العلماء في دفع التعارض الظاهر بين الحديثين:

فروي عن ابن مسعود -رضي الله عنه- ومجاهد[1]، وهو قول إبراهيم النخعي ومحمد بن جرير الطبري[2]، إلى أن الصلاة في ثوب واحد مكروهة إذا كان قادرا على ثوبين، وإن لم يكن قادرا إلا على ثوب واحد يكره أيضا أن يصلي به ملتحفا مشتملا به بل السنة أن يأتزر به، واحتجوا بحديث ابن عمر -رضي الله عنهما- .

وذهب جمهور أهل العلم من الصحابة والتابعين إلى أن الصلاة في ثوب واحد جائزة، فمن الصحابة: ابن عباس وأبو هريرة وأبو سعيد الخدري وعلي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان وأنس بن مالك وخالد بن الوليد وجابر بن عبد الله وعمار بن ياسر وأبي بن كعب وعائشة وأسماء وأم هانئ – رضي الله تعالى عنهم–، ومن التابعين: الحسن البصري ومحمد بن سيرين والشعبي وسعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن ومحمد بن الحنفية وعطاء بن أبي رباح وعكرمة[3] رحمهم الله، وهو قول أبي حنيفة، وأبي يوسف ومحمد[4]، ومالك[5]، والشافعي[6].

واحتجوا بحديث جابر وغيره. قال الإمام الطحاوي -رحمه الله-: «فقد تواترت هذه الآثار عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بالصلاة في الثوب الواحد»[7].

1- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، **كتاب الصلاة**، باب من كره أن يصلي في الثوب الواحد (2/ 203)

2- العيني، **عمدة القاري** (4/ 91)

3- كل هذه الآثار أخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه الصلاة باب الصلاة في الثوب الواحد (2/ 195- 198).

4- الطحاوي، **شرح معاني الآثار** (1/ 383).

5- ابن عبد البر، **الاستذكار** (2/ 195).

6- الشافعي، **الأم** (1/ 202).

7- الطحاوي، **شرح معاني الآثار** (2/ 303)

والذي يبدو والله أعلم أنه يجوز الصلاة في الثوب الواحد، ويحمل حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- على الأفضل، أو على التنزيه[1]. أو يحمل أيضا على ما إذا لم يرده على عطفيه، فإن ذلك هو السدل المكروه، وبذلك فسر السدل الإمام أحمد وأبو عبيد وغيرهما من الأئمة[2].

الفرع السابع: ترجيح رواية صاحب القصة

يرى الجمهور أن الخبر الذي يكون راويه صاحب الواقعة راجحا على الخبر الذي لا يكون كذلك خلافا للجرجاني الحنفي، لأن صاحب القصة أعرف بحاله وبروايته من غيره[3].

أما الجرجاني الحنفي الذي لا يرى لهذا الوجه ترجيحا، فحجته أن غير الملابس قد يكون أعرف بحال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأقرب.

ويرد على ذلك أن هذا بعيد، فقد يكون البعيد من القصة بعيد عن فهمها وفهم حال ملابسها في غالب الأحوال والعبرة بالغالب لا بالنادر[4].

مثال تطبيقي: مسألة الإكسال من غير إنزال

1- عن أبي هريرة عَنِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ: «**إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعَبِهَا الأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهَدَهَا فَقَدْ وَجَبَ الغَسْلُ**».[5]

1- العيني، **عمدة القاري** (4/ 92).

2- ابن رجب، **فتح الباري** (2/ 149).

3- ينظر: الرازي، **المحصول**، (5/ 416). الزركشي، **البحر المحيط**، (6/ 154). الغزالي، **المستصفى**، (2/ 639). ملا خسروا، **مرآة الأصول**، (2/ 382). الإيجي، **شرح مختصر ابن الحاجب**، (3/ 649).

4- ابن عقيل، **الواضح في أصول الفقه**، (5/ 82).

5- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الغسل**، باب إذا التقى الختانان، (1/ 66)، (رقم: 21).

2- عن عائشة -رضي الله عنها- قالت قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «**إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعَبِهَا الْأَرْبَعِ وَمَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ**».[1]

3- عن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ -صلى الله عليه وسلم-: «**إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ**».[2]

وجه التّعارض:

أن حديث عائشة وأبو هريرة -رضي الله عنهما- يدل على وجوب الاغتسال وإن لم يكن هناك إنزال بخلاف حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- الذي يوجب الغسل إلا بالإنزال.

دفع التّعارض:

موقف ابن بطّال:

أعمل ابن بطّال هذا الوجه من الترجيح في الخلاف في وجوب الغسل إذا التقى الختانان ورجح حديث عائشة -رضي الله عنها- في وجوب الغسل، على حديث أبي سعيد الخدري لأنها أعلم بتطهره من غيرها لأنها زوجته ومشاهدة له، بينما غيره روى ما سمعه.

قال ابن بطّال: «ذهب جماعة فقهاء الأمصار إلى وجوب الغسل إذا التقى الختانان، وإن لم ينزلا، على ما ثبت في هذا الحديث، وقد روى مالك في الموطأ عن عائشة أنها قالت: «**إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ**»[3] وهي أعلم بهذا، لأنها شاهدت تطهر رسول الله حياته وعاينته عملا فقولها أولى ممن لم يشاهد ذلك».[4]

1- أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب الطهارة**، باب نسخ الماء من الماء وجوب الغسل بالتقاء الختانين، (1/ 271)، (رقم: 349).

2- المصدر نفسه، (1/ 271)، (رقم: 343).

3- موطأ الإمام مالك، **كتاب الطهارة**، باب واجب الغسل إذا التقى الختانان، (1/ 46)، (رقم: 46).

4- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (1/ 402). ومما تجدر الإشارة إليه أن الإمام ابن بطّال قال أن حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- منسوخ (ذكر ذلك في (1/ 404) معتمدا في ذلك على ما روي عن أبي بن كعب -رضي الله عنه- قال: (إنما كان الماء من الماء) رخصة في أول الإسلام ثم نهي عنها، قال الترمذي حديث حسن صحيح. ينظر: ابن قدامة، **المغني**، (1/ 235).

المطلب الثاني: الترجيح باعتبار المتن.

من طرق الترجيح التي ذكرها ابن بطّال في كتابه شرح صحيح البخاري باعتبار المتن أوزعها على ستة فروع على النحو التالي:

- **الفرع الأول:** ترجيح ما كان متنه سالما من الاضطراب.
- **الفرع الثاني:** ترجيح ما كان نصا على ما كان اجتهادا.
- **الفرع الثالث:** ترجيح القول على الفعل.
- **الفرع الرابع:** ترجيح المثبت على النافي.
- **الفرع الخامس:** ترجيح النّص على الظاهر.
- **الفرع السادس:** ترجيح المفسر على المجمل.

وسأعرض لكل واحدة من هذه الطرق بالتفصيل وذلك كالآتي:

الفرع الأول: ترجيح ما كان متنه سالما من الاضطراب[1].

إذا تعارض حديثان: وكان متن أحدهما سالما من الاضطراب – أي: لم يضطرب لفظه ولا معناه – والآخر مضطرب في متنه، بأن يكون راوي الحديث قد ذكره بلفظين مختلفين، ولا يوجد مرجح لأحدهما، فإنه يرجح الخالي من الاضطراب على مقابله.[2]

نص الأصوليون على ذكر قاعدة هذا المطلب، وترجيح أحد الحديثين لكونه سالما من الاضطراب[3]؛ لأنه يدل على ضبط وحفظ للحديث، قال الآمدي: «أن يكون أحد

1- سبق تعريفه في: التمثيل بالترجيح بسلامة السند من الاضطراب (ص: 198).

2- البرزنجي، **التعارض والترجيح**، (2/ 187). السوسوة، **منهج التوفيق والترجيح**، ص 435.

3- الغزالي، **المستصفى**، (4/ 167). الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، (4/ 304). الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، (3/ 695). الفتوحي، **شرح الكوكب المنير**، (4/ 652).

الظاهرين مضطربا في لفظه بخلاف الآخر، فغير المضطرب أولى؛ لأنه أدل على الحفظ والضبط».[1]

ابن بطّال -رحمه الله- إذا رأى حديثين متعارضين، وكان أحدهما فيه اضطراب في متنه، فيرجح الآخر على المضطرب.

مثال تطبيقي: حكم غسل الإناء إذا ولغ الكلب فيه:

1- عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: إن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: «**إذا شَرِبَ الكلبُ في إناءِ أَحدِكم فَلْيَغسِلهُ سَبْعًا**»[2].

2- حديث ابن المغفل -رضي الله عنه- الذي قال: أمر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فيه بقتل الكلاب، ثم قال: «**مَا بَالُهُم وَبَال الكِلاَب؟**». ثم رخص في كلب الصيد وكلب الغنم، وقال: «**إِذا وَلَغَ الكَلْبُ فِي الإِنَاءِ فَاغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرّاتٍ وعَفِّروهُ الثَّامِنة فِي التُّراب**»[3].

وجه التّعارض:

حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- بّين فيه -صلى الله عليه وسلم- أن يغسل الإناء سبع مرات إذا شرب الكلب فيه، أما حديث عبد الله بن المغفل -رضي الله عنه- من أنه إذا ولغ الكلب في إناء أحدنا أن يغسل سبع مرات ويعفّر الثامنة بالتراب.

1- الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، (4/ 313)

2- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الوضوء**، باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان(1/ 77). أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب الطهارة**، باب حكم ولوغ الكلب (1/ 143).

3- أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب المساقاة**، باب الأمر بقتل الكلاب وبيان نسخه وبيان تحريم اقتنائها، إلا لصيد أو زرع أو ماشية أو نحو ذلك (2/ 737).

دفع التّعارض:

موقف ابن بطّال:

قال ابن بطّال اختلفوا في عدد غسل الإناء من ولوغه، فذهب ابن عباس وعروة وطاووس ومالك[1] والأوزاعي والشافعي[2] وأحمد واسحاق وأبو ثوري إلى أن يغسل سبعا اتباعا لحديث أبي هريرة وقال الحسن البصري يغسل سبعا والثامنة بالتراب، واحتج في ذلك بما رواه شعبة عن أبي التياح عن مطرف ابن عبد الله، عن عبد الله بن المغفل ثم ذكر الحديث...

وروى عطاء عن أبي هريرة في الإناء يلغ فيه الكلب قال: يغسل ثلاثا[3] وهو قول الزهري، وقال عطاء كلا، قد سمعت: سبعا وخمسا وثلاث مرات.

قال أبو حنيفة أصحابه يغسل من ولوغ الكلب كما يغسل من سائر النجاسات ولا عدد في ذلك.

قال ابن بطّال: قال محمد بن الجهم، ومحمد بن سحنون: اختلف قول مالك في غسل الإناء من ولوغ الكلب، فقيل: إنه جعل معنى الحديث في الكلب الذي لم يؤذن في اتخاذه، وقيل: إنه جعله عاما في كل كلب، فالقول الأول هو قول محمد بن المعدل، وغسله عند مالك مسنون إذا أريد استعماله، فإن لم يرد استعماله لم يجب غسله.

قال ابن القصّار: وهذا مذهب الفقهاء إلا قواما من المتأخرين حكى عنهم أنه يجب غسله سبعا سواء أريد استعماله أو لم يرد.

وأولى ما قيل به في هذا الباب حديث أبي هريرة في الغسل سبعا، فهو أصح من حديث ابن المغفل، ومن كل ما روى في ذلك، فقد اضطرب حديث ابن المغفل، فروى مرة

1- الدردير، **الشرح الكبير**، (1/ 83).

2- النووي، **المجموع**، (2/ 567).

3- أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب الطهارة**، باب حكم ولوغ الكلب، (ص132، 653).

عن شعبة، عن أبي التياح، عن مطرف، عن ابن المغفل، أن النبي -ﷺ-: «**أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ**» **ثُمَّ قَالَ: «مَا لَهُمْ، وَلِلْكِلَابِ؟» ثُمَّ رَخَّصَ لَهُمْ فِي كَلْبِ الصَّيْدِ.**[1]. وروى مرة على خلاف هذا.

وروى أبو شهاب، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن ابن المغفل، قال: «**لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ، لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا، فَاقْتُلُوا مِنْهَا، الْأَسْوَدَ الْبَهِيمَ**».[2] . ومثل هذا الاضطراب يوجب سقوط الحديث[3].

واختار الإمام النووي مذهب الجمع بين هذه الأحاديث فقال مذهبنا هو مذهب الجماهير أن المراد اغسلوه سبعا، واحدة منهن بالتراب مع الماء فكأن التراب قائم مقام غسلة فسميت ثامنة لهذا، والله أعلم.[4]

إلا أن الإمام ابن بطّال رجّح حديث أبي هريرة على حديث عبد الله ابن المغفل لأنه أصح منه، وبذلك أخذ بمسلك اعتبار الصحة.

الفرع الثاني: ترجيح ما كان نصا على ما كان اجتهادا

إذا تعارض حديثان: أحدهما منسوب إلى للنّبي -ﷺ-، والآخر منسوب إليه اجتهادا، فإنه يقدم ما نسب إلى للنّبي -ﷺ- نصا وقوة على المنسوب إليه اجتهادا.[5]

1- رواه ابن ماجه في سننه، **كتاب الصيد**، باب النهي عن اقتناء الكلب إلا كلب صيد أو حرث أو ماشية، قال الألباني حديث صحيح، (2/ 1068)، (رقم: 3200).

2- المصدر نفسه، **كتاب الصيد**، باب النهي عن اقتناء الكلب إلا كلب صيد أو حرث أو ماشية، (2/ 1069)، (رقم: 3205).

3- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري** (1/ 269-271).

4- النووي، **شرح صحيح مسلم**، (3/ 164).

5- البرزنجي، **التعارض والترجيح**، (2/ 189)

نص الأصوليون على العمل بقاعدة هذا المطلب؛ وذلك لكون النص أقل احتمالا بخلاف المنسوب للنّبي -ﷺ- من طريق الاجتهاد[1].

قال الرازي: أن يكون أحد الخبرين منسوبا إليه قولا والآخر اجتهادا؛ بأن يروى أنه وقع ذلك في مجلس الرسول -ﷺ- فلم ينكر عليه فالأول أولى لأنه أقل احتمالا.[2]

مثال تطبيقي: القبلة أثناء الصيام:

1- عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: «**إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- لَيُقَبِّلُ بَعْضَ أَزْوَاجِهِ وَهُوَ صَائِمٌ**»، **ثُمَّ ضَحِكَتْ**[3].

2- وعن أم سلمة -رضي الله عنها- قالت: **بَيْنَمَا أَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -ﷺ- فِي الخَمِيلَةِ، إِذْ حِضْتُ فَانْسَلَلْتُ، فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حِيضَتِي، فَقَالَ «مَا لَكِ أَنَفِسْتِ؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، فَدَخَلْتُ مَعَهُ فِي الخَمِيلَةِ «وَكَانَتْ هِيَ وَرَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- يَغْتَسِلاَنِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ»، «وَكَانَ يُقَبِّلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ»**[4].

3- حديث عائشة -رضي الله عنها-، قالت: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ- يُقَبِّلُنِي وَهُوَ صَائِمٌ، وَأَيُّكُمْ يَمْلِكُ إِرْبَهُ، كَمَا كَانَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ- يَمْلِكُ إِرْبَهُ؟**»[5].

4- حديث عمرو بن أبي سلمة، أنه سأل رسول الله -ﷺ-: **أَيُقَبِّلُ الصَّائِمُ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ -ﷺ-: «سَلْ هَذِهِ» لِأُمِّ سَلَمَةَ فَأَخْبَرَتْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ -ﷺ- يَصْنَعُ**

1- الغزالي، **المستصفى**، (4/ 168). الرازي، **المحصول**، (5/ 421).

2- المصدر نفسه.

3- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الصيام**، باب القبلة للصائم، (3/ 30)، (رقم: 1928).

4- المصدر نفسه، (3/ 30)، (رقم: 1929).

5- أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب الصيام**، باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة، (2/ 777)، (رقم: 1106).

ذَلِكَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، قَدْ غَفَرَ اللهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ -ﷺ-: «أَمَا وَاللهِ، إِنِّي لَأَتْقَاكُمْ لِلَّهِ، وَأَخْشَاكُمْ لَهُ»[1].

وجه التّعارض:

دل ظاهر حديث عائشة على منع القبلة مطلقا في حق غير النبي -ﷺ- وأنه خصّ به، بينما دل حديث أم سلمة خلاف ذلك.

دفع التّعارض:

موقف ابن بطّال:

يرى الإمام ابن بطّال أن الأخذ بحديث أم سلمة -رضي الله عنها- أولى لأنه قد نص عليها، أما ما كان من حديث عائشة -رضي الله عنها- اجتهاد منها أرادت به أنه لا يخاف من إربه، فدلّ ذلك أن من لم يخف من القبلة شيئا وأن على نفسه أنها له مباحة، وقد أيد كلامه بقول الطحاوي حيث قال: فأما ما روى عن ابن مسعود فقد روى عنه خلافه، روى إسرائيل عن طارق، عن حكيم بن جابر، عن ابن مسعود أنه كان يباشر امرأته وهو صائم، وما ذكره من قول سعيد أنه ينقض صومه فإن ما روى عن رسول الله أنه كان يقبل وهو صائم، أولى من قول سعيد.

فلو قال قائل: إنما خص به رسول الله، ألا ترى قول عائشة: (وأيكم كان أملك لإربه من رسول الله).

قيل: إن قولها هذا إنما هو على أنها لا تأمن عليهم، ولا يأمنون على أنفسهم ما كان رسول الله يأمن على نفسه، لأنه محفوظ.

1- أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب الصيام**، باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة، (2/ 779)، (رقم: 1108).

والدليل على أن القُبلة عندها لا تفطر الصائم ما قد رويناه عنها أنها قالت: «**ربما قبّلني رسول الله وباشرني وهو صائم، وأما أنتم فلا بأس للشيخ الكبير الضعيف**»[1]، رواه عمرو بن حريث، عن الشعبي، عن مسروق، عنها.

أرادت به أنه لا يخاف من إربه، فدلّ ذلك أن من لم يخف من القُبلة شيئا وأمن على نفسه أنها له مباحة، وقالت مرة أخرى حين سئلت عن القُبلة للصائم، فقالت جوابا لذلك: «**كان رسول الله يقبّل وهو صائم**»، فلو كان حكم رسول الله عندها في ذلك بخلاف حكم غيره من الناس، لما كان ما علمته من فعل رسول الله جوابا لما سئلت عنه من فعل غيره.

ويبين ذلك ما رواه مالك عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار: أن رجلا قبّل امرأته وهو صائم، فوجد من ذلك وجدا شديدا، فأرسل امرأته تسأل له عن ذلك، فدخلت على أم سلمة زوج النبي فذكرت ذلك لها، فأخبرتها أم سلمة أن رسول الله كان يُقبل وهو صائم، فرجعت فأخبرت ذلك زوجها، فزاده شرا، وقال: لسنا مثل رسول الله، يحل الله لرسوله ما شاء، ثم رجعت المرأة إلى أم سلمة فوجدت رسول الله فأخبرته، فغضب رسول الله، وقال: «**والله إني لأتقاكم لله، وأعلمكم بحدوده**».

فدلّ هذا المعنى استواء حكم رسول الله وسائر الناس في حكم القُبلة إن لم يكن معها الخوف على ما بعدها مما تدعو إليه.

ولهذا المعنى كرهها من كرهها، وقال: لا أراها تدعو إلى خير، يريد إذا لم يأمن على نفسه، ليس لأنها حرام عليه، ولكن لا يأمن إذا فعلها أن تغلبه شهوته فيقع فيما يحرم عليه، فإذا ارتفع هذا المعنى كانت مباحة.[2]

1- الطحاوي، **شرح معاني الآثار**، باب القبلة للصائم (2/ 93)، (رقم: 3392).

2- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (4/ 56).

وقد اختلف العلماء في القبلة للصائم إلى ثلاثة أقوال:

- **الأول:** رخص فيها جماعة روي ذلك: عن عمر بن الخطاب، وأبي هريرة وابن عباس، وعائشة وبه قال عطاء والشعبي والحسن[1] وهو قول أحمد[2].
- **الثاني:** كره مالك[3] القبلة للشيخ والشاب، وأخذ بقول ابن عمر.
- **الثالث:** وأباحتها فرقة للشيخ وحظرتها على الشاب، وهو قول أبي حنيفة[4]، والشافعي[5].

الفرع الثالث: ترجيح القول على الفعل.

إذا تعارض حديثان: وكان أحدهما قولا للرسول -ﷺ- والآخر فعلا، وتعذر الجمع بينهما، ولم يعرف المتقدم من المتأخر منهما، قدم القول على الفعل.[6]

ذكر الأصوليون لتعارض قول التي مع فعله حالات كثيرة[7]، من بينها تعارض الفعل مع القول الذي لا عموم فيه، ففي حالة ما إذا تعارضا وتعذر الجمع بينهما، ولم يعرف المتقدم من المتأخر منهما؟ اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة أقوال:[8]

1- النووي، **المجموع**، (6/ 355).

2- عن الإمام أحمد روايتان في القبلة، ابن هبيرة، **الإفصاح عن معاني الصحاح**، (1/ 210). أبو البركات، **المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد**، مكتبة المعارف، الرياض، ط2، (1404هـ- 1984م)، (1/ 229).

3- الإمام مالك، **المدونة**، (1/ 175). القاضي عبد الوهاب، **الإشراف**، (1/ 439).

4- العيني، **البناية شرح الهداية**، (4/ 46). السمرقندي، **تحفة الفقهاء**، (1/ 367).

5- القفال، **حلية العلماء**، (3/ 196). النووي، **المجموع**، (6/ 397).

6- البرزنجي، **التعارض والترجيح**، (2/ 202). السوسوة، **منهج التوفيق والترجيح**، (ص: 446).

7- العلائي، **تفصيل الإجمال في تعارض الأقوال والأفعال**، تح: محمد إبراهيم الحفناوي، القاهرة: دار الحديث، ط1، (1416هـ- 1996م)، (ص: 121) فما بعد.

8- المصدر نفسه، (ص: 104- 105).

- **القول الأول:** يقدم القول على الفعل، وهو مذهب الجمهور[1]، وقد اختاره أبو العباس القرطبي.[2]
- **القول الثاني:** يقدم الفعل على القول.[3]
- **القول الثالث:** التوقف.[4]

ومما استدل به الجمهور لتقديم القول على الفعل[5]:

- القول لـه صيغة تدل بنفسها، بخلاف الفعل، فإنه لا صيغة لـه تدل بنفسها، وإنما دلالته لأمر خارج عن نفسه وهو كونه عليه الصلاة والسلام واجب الاتباع.
- القول متفق على كونه حجة، والفعل مختلف فيه، والمتفق عليه أرجح.
- القول لا احتمال فيه أما الفعل فهو محتمل كونه تشريعا عاما، ومحتمل كونه من خصائصه وإذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال، وتعين القول.

مثال تطبيقي: نكاح المحرم:

1- عن مَالِكٍ عن نَافِعٍ، عن نُبَيْهِ بْنِ وَهْبٍ، أَخِي بَنِي عَبْدِ الدَّارِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ أَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، وَأَبَانُ يَوْمَئِذٍ أَمِيرُ الْحَاجِّ، وَهُمَا مُحْرِمَانِ، إِنِّي قَدْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْكِحَ طَلْحَةَ بْنَ عُمَرَ بِنْتَ شَيْبَةَ بْنِ جُبَيْرٍ. وَأَرَدْتُ أَنْ تَحْضُرَ. فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ

1- التلمساني، **مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول**، (ص: 637). أبو يعلى، **العدّة**، (1/ 1034).

2- نسبه إليه العلاء، ينظر: العلائي، **تفصيل الإجمال في تعارض الأقوال والأفعال**، (ص: 101، 102، 105).

3- نسبه الطوفي إلى أبي حنيفة، ينظر: الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، (3/ 736). ونسبه أبو الطاب في التمهيد إلى بعض الشافعية، ينظر: محمد سليمان الأشقر، **أفعال الرسول -ﷺ- ودلالتها على الأحكام الشرعية**، بيروت- مؤسسة الرسالة، ط5، (1417هـ- 1996م)، (2/ 203).

4- نسبه العلائي إلى القاضي أبي بكر، والغزالي، والقشيري، ينظر: العلائي، **تفصيل الإجمال في تعارض الأقوال والأفعال**، (ص: 105، 106).

5- الشيرازي، **شرح اللّمع في أصول الفقه**، (1/ 557، 558). الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، (3/ 705، 735). العلائي، **تفصيل الإجمال في تعارض الأقوال والأفعال**، (صك 105، 106).

أَبَانُ، وَقَالَ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-: «**لَا يَنْكِحِ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُنْكِحُ، وَلَا يَخْطُبُ**».[1]

2- وعن يزيد بن الأصم قال: حدثتني ميمونة بنت الحارث: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ -ﷺ- تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ**»، **قَالَ: «وَكَانَتْ خَالَتِي، وَخَالَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ**».[2]

3- وعن ابن عباس -رضي الله عنهما-: «**أَنَّ النَّبِيَّ -ﷺ- تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ**».[3]

وجه التّعارض:

نقل ابن عباس رواية لفعل رسول الله -ﷺ- أنه تزوج وهو محرم ولكنها تعارضت مع قوله -ﷺ- الذي حكاه عنه عثمان بن عفان -رضي الله عنه-.

دفع التّعارض:

موقف ابن بطّال:

وافق ابن بطّال جمهور العلماء في تقديم القول على الفعل، فإن رواية عثمان -رضي الله عنه- ترجح على رواية ابن عباس -رضي الله عنهما-، ويحرم نكاح المحرم لأن القول يتعدى إلى الغير والفعل قد يكون مقصورا على غيره.

واختلف الآثار في تزويج رسول الله -ﷺ- ميمونة، فروى ابن عباس أنه تزوجها وهو محرم، وروى أنه تزوجها وهو حلال، والروايات في ذلك متواترة عن أبي رافع مولى النبي عليه السلام وعن سليمان بن يسار وهو مولاها، وعن يزيد بن الأصم وهو ابن أختها.

1- أخرجه مالك في **الموطأ**، **كتاب الحج**، باب نكاح المحرم، (1/ 348)، (رقم: 70). أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب النكاح**، باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته (2/ 1030)، (رقم: 1409).

2- أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب النكاح**، باب تحريم نكاح المحرم، وكراهة خطبته، (2/ 1032)، (رقم: 1411).

3- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب جزاء الصيد**، باب تزويج المحرم، (3/ 15)، (رقم: 1837).

فمنها حديث ميمون بن مهران، عن يزيد بن الأصم قال: حدثتني ميمونة بنت الحارث: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ -ﷺ- تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ**» قال يزيد: «**وَكَانَتْ خَالَتِي، وَخَالَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ**».

وجمهور علماء المدينة يقولون: لم ينكح رسول الله -ﷺ- ميمونة إلا وهو حلال. روى مالك، عن ربيعة، عن سليمان بن يسار: **أَنَّ رَسُولَ اللهِ -ﷺ- بَعَثَ أَبَا رَافِعٍ مَوْلاَهُ وَرَجُلاً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَزَوَّجَاهُ مَيْمُونَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ. وَرَسُولُ اللهِ -ﷺ- بِالْمَدِينَةِ، قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ**.[1].

واختلف الفقهاء في ذلك من أجل اختلاف الآثار:

المذهب الأول:

ذهب أهل المدينة إلى أن المحرم لا ينكح غيره، فإن فعل فالنكاح باطل، وروى ذلك عن عمر بن الخطاب، وعلى، وزيد بن ثابت، وابن عمر. وبه قال مالك[2]، والليث، والأوزاعي، والشافعي[3]، وأحمد[4].

واحتجوا أيضا بحديث عثمان بن عفان -رضي الله عنه-.

المذهب الثاني:

وذهب الثوري والكوفيون[5] إلى أنه يجوز للمحرم أن ينكح وينكح غيره، وهو قول ابن مسعود وابن عباس وأنس بن مالك، ذكره الطحاوي، وروى عن القاسم بن محمد والنخعي، وحجتهم حديث ابن عباس وقالوا: الفروج لا تحل إلا بنكاح أو بشراء، والأمة

1- **الموطأ**، باب نكاح المحرم، (3/ 505)، (رقم: 1267).

2- القاضي عبد الوهاب، **عيون المجالس**، (2/ 808). القاضي عبد الوهاب، **الإشراف**، (1/ 487). القاضي عبد الوهاب، **المعونة**، (1/ 598). ابن رشد، **بداية المجتهد**، (1/ 592).

3- القفال، **حلية العلماء**، (3/ 293). النووي، **المجموع**، (7/ 297).

4- ابن قدامة، **المغني**، (3/ 311).

5- العيني، **البناية شرح الهداية**، (5/ 47). المرغياني، **شرح فتح القدير للإمام كمال بن همام**، علق عليه وتخريج آياته وأحاديثه الشيخ عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، (1415هـ- 19954م)، (3/ 222).

مجمعة على أن المحرم يملك ذلك بشراء وهبة وميراث ولا يبطل ملكه، فكذلك إذا ملكه بنكاح لا يبطل ملكه قياسا على الشراء.

وعن الطبري قال: والصواب عندنا أن نكاح المحرم فاسد يجب فسخه لصحة الخبر عن عثمان، عن النبي عليه السلام بالنهى عن ذلك، وخبر ابن عباس أن النبي عليه السلام تزوج ميمونة وهو محرم. فقد عارضهم فيه غيرهم من الصحابة وقالوا: تزوجها وهو حلال، فلم يكن قول القائلين: تزوجها وهو محرم أولى من قول القائلين تزوجها وهو حلال. وقد قال سعيد بن المسيب: وهم ابن عباس وإن كانت بخالته، ما تزوجها إلا بعد ما أحل، وحدثني يعقوب، حدثني ابن علية، حدثني أيوب قال: أنبئت أن الاختلاف إنما كان في نكاح رسول الله -ﷺ- ميمونة: أن رسول الله -ﷺ- بعث العباس بين يديه لينكحها إياه فأنكحه.

قال بعضهم: أنكحها قبل أن يحرم، وقال بعضهم: أنكحها قبل أن يحرم، وقال بعضهم: بعدما أحرم. وقد ثبت أن عمر وعليا وزيدا فرقوا بين محرم نكح وبين امرأته، ولا يكون هذا إلا عن صحة ويقين.

وأما قياسهم النكاح على الشراء؛ فإن الذين أفسدوا نكاح المحرم لم يفسدوه من جهة القياس والاستنباط، فلتزمهم المقاييس والنظائر والأشباه، **وإنما أفسدوه من جهة الخبر الوارد عن النبي عليه السلام بالنهى عن ذلك**، فالذي ينبغي لمخالفيهم أن يناظروهم من جهة الخبر؛ فإن ثبت لزمهم التسليم له، وإن بطل صاروا حينئذ إلى استخراج الحكم فيه من المثال والأشباه، **فأما والخبر ثابت بالنهى عن النكاح فلا وجه للمقايسة فيه.**[1]

1- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (4/ 509).

إذا فيقدم القول (الخبر) الوارد عن النبي -ﷺ- بالنهي عن نكاح المحرم على الفعل المنقول عن رسول الله -ﷺ- أو على قياس النكاح على الشراء كما ادعاه الثوري والكوفيون.

ويؤيد ما رجحه ابن بطّال ما روي عن ميمونة -رضي الله عنها- صاحبة القصة عندما قالت: «**تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ** -ﷺ- **وَنَحْنُ حَلَالَانِ بِسَرِفَ**»[1].

والمرء أعلم بشأنه وأدرى بحاله من غيره فاجتمع قول وفعل فقوي على الفعل فترجح لذلك حرمة نكاح المحرم.

الفرع الرابع: ترجيح المثبت[2] على النافي[3]

إذا تعارض نصان: أحدهما يثبت أمرا والآخر ينفيه، فإنه يرجح المثبت على النافي.[4]

إذا ورد خبران أحدهما يثبت حكم زائدا على الأصل والآخر ينفيه، فإن العلماء اختلفوا في أيهما أولى بالتقديم إلى أقوال:

- **القول الأول**: يقدم المثبت على النافي مطلق؛ لأن معه زيادة علم، ولأن المثبت مؤسس والنافي مؤكد، والتأسيس خير من التوكيد، وهذا مذهب جمهور العلماء.[5]

1- أخرجه أبو داود في سننه، **كتاب المناسك**، باب المحرم يتزوج، قال الألباني حديث صحيح، (2/ 169)، (رقم: 1843).

2- النص المثبت: هو المفيد لإثبات أمر جديد وطارئ عليه. البرزنجي، **التعارض والترجيح**، (2/ 113).

3- النص النافي: هو الذي ينفي طارئ الأمر، والعارض الجديد، ويثبت بقاء الحكم على الحال السابق. البرزنجي، **التعارض والترجيح**، (2/ 113).

4- السوسوة، **منهج التوفيق والترجيح**، (ص: 489).

5- السمعاني، **قواطع الأدلة**، (3/ 38). الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، (3/ 700). عضد الدين الإيجي، **شرح مختصر المنتهى الأصولي**، (3/ 644).

- **القول الثاني:** يقدم النافي مطلق؛ لأنه معضود بالأصل، والأصل في الأشياء العدم.[1]

- **القول الثالث:** أنهما يستويان مطلقا، لتساويهما في المرجح، وهذا القول مبني على أن الفعلين لا يتعارضان.[2]

مثال تطبيقي: مسألة الصلاة في الكعبة

1- حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: **أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- دَخَلَ الكَعْبَةَ وَأُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَبِلاَلٌ، وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ الحَجَبِيُّ فَأَغْلَقَهَا عَلَيْهِ، وَمَكَثَ فِيهَا، فَسَأَلْتُ بِلاَلًا حِينَ خَرَجَ: مَا صَنَعَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- ، قَالَ: جَعَلَ عَمُودًا عَنْ يَسَارِهِ، وَعَمُودًا عَنْ يَمِينِهِ، وَثَلاَثَةَ أَعْمِدَةٍ وَرَاءَهُ، وَكَانَ البَيْتُ يَوْمَئِذٍ عَلَى سِتَّةِ أَعْمِدَةٍ، ثُمَّ صَلَّى، وَقَالَ لَنَا: إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، وَقَالَ: «عَمُودَيْنِ عَنْ يَمِينِهِ»**[3].

2- عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: **لَمَّا دَخَلَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- البَيْتَ، دَعَا فِي نَوَاحِيهِ كُلِّهَا، وَلَمْ يُصَلِّ حَتَّى خَرَجَ مِنْهُ، فَلَمَّا خَرَجَ رَكَعَ رَكْعَتَيْنِ فِي قُبُلِ الكَعْبَةِ، وَقَالَ: «هَذِهِ القِبْلَةُ»**[4].

1- هذا اختيار الجصاص، والآمدي، وبعض الحنابلة (نسبه المرداوي لأبي الخطاب في الانتصار). ينظر: الجصاص، **الفصول في الأصول**، تح: عجيل جاسر النشمي، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط2، (1414هـ- 1994م)، (3/ 169). الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، (4/ 319). المرداوي، **التحبير**، (8/ 4191).

2- وبه قال القاضي عبد الجبار، وعيسى بن أبان، واختاره الغزالي. ينظر: الغزالي، **المستصفى**، (4/ 176). الرازي، **المحصول**، (5/ 436).

3- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الحج**، باب الصلاة بين السواري في غير جماعة، (1/ 107)، (رقم: 505).

4- المصدر نفسه، **كتاب الصلاة**، باب (واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى)، (1/ 88)، (رقم: 398).

وجه التّعارض:

دلّ ظاهر حديث ابن عمر عن بلال -رضي الله عنهم- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- صلى في البيت الصلاة المعهودة الشرعية، ودلّ حديث ابن عباس عن أسامة -رضي الله عنهم- على أن النبي -صلى الله عليه وسلم- لم يصل في الكعبة، وإنما دعا فيها.

دفع التّعارض:

موقف ابن بطّال:

رجّح ابن بطّال حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- المثبت لصلاة النبي -صلى الله عليه وسلم- داخل الكعبة عن حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- النافي لذلك، فحديث من أثبت أولى أن يؤخذ به لأنه أخبر عن مشاهدة، فكان أولى من النافي، فالآثار أنه صلى أكثر، ولو تساوت في الكثرة لكان الأخذ بالمثبت أولى من النافي.

قال ابن بطّال: وأما اختلاف الآثار أنه صلى في البيت وأنه لم يصل، فالآثار أنه صلى أكثر، ولو تساوت في الكثرة لكان الأخذ بالمثبت أولى من النافي على ما يقوله العلماء في الشهادات.

فقد روى أنه عليه السلام صلى في البيت غير بلال جماعة منهم: أسامة بن زيد، وعمر بن الخطاب، وجابر، وشيبة بن عثمان، وعثمان بن طلحة، من طرق حسان ذكرها الطحاوي كلها في شرح معانى الآثار.[1]

ثم نقل بعد ذلك قول المهلب ابن أبي صفرة حيث حاول أن يدفع هذا التّعارض بالجمع بين النصين لأن إعمال النّصوص أولى من إهمالها كما قال علماء الأصول، فقال: ويحتمل أن يكون عليه السلام دخل البيت مرتين، فالمرة الواحدة صلى فيه، والمرة الأخرى دعا ولم يصل، فلم تتضاد الأخبار في ذلك.

1- الطحاوي، **شرح معاني الآثار**، (1/ 390).

وقد اختلف العلماء في الصلاة في البيت وعلى ظهر الكعبة على أقوال.

- **القول الأول:** قال أبو حنيفة[1]، والشافعي[2]: يصلى فيه الفريضة والنافلة،
- **القول الثاني:** وقال مالك: لا يصلى فيه الفريضة ولا ركعتي الطواف الواجب، فإن صلى أعاد في الوقت، ويجوز أن يصلى فيه النافلة.[3]

وحجة مالك قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾[4]، وهي قبالته، ومن صلى في جوف الكعبة لم يقابل شطرها؛ لأنه يحصل مستقبلا للبعض مستدبرا للبعض ولا تحصل كلها قبالته إلا أن يكون خارجا منها.

وحجة أبي حنيفة، والشافعي أنه من صلى خارجا منها، فإنه يستقبل بعضها، وصلاته جائزة بإجماع؛ لأن ما عن يمين ما استقبل من البيت وما عن يساره ليس هو مستقبله، فلم يتعبد باستقبال كل جهاته، فكان النظر على ذلك أن كل من صلى فيه، فقد استقبل إحدى جهاته وترك غيرها، وما ترك من ذلك فهو في حكم ما كان عن يمينه وشماله إذا كان خارجا منه، فثبت قول من أجاز الصلاة فيها، هذا قول أبي جعفر الطحاوي.[5]

1- الصلاة صحيحة عند الحنفية مع الكراهة. العيني، **البناية شرح الهداية**، (1/ 95). الكاساني، **بدائع الصنائع**، (1/ 489).

2- إن صلى على ظهر الكعبة وليس بين يديه سترة لم تصح صلاته. القفال، **حلية العلماء**، (2/ 20)، والصلاة على ظهرها مكروهة. الرملي، **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**، دار الفكر للطباعة، بيروت (د.ط)، (1404هـ- 1984م)، (5/ 146).

3- أبي زيد القيرواني، **النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات**، تح: عبد الفتاح الحلو ومحمد الأمين بوخبزة، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1999م، (1/ 198). ابن عرفة، **حاشية الدسوقي**، (2/ 352) وهو مذهب أحمد. حسن بن ادريس البهوتي، **الروض المربع شرح زاد المستقنع، حاشية العثيمين وتعليقات السعدي**، خرّج أحاديثه عبد القادوس محمد نذير، دار المؤيد، مؤسسة الرسالة، (د.ط) (د.س)، (1/ 63). ابن قدامة: **الكافي**، (1/ 219).

4- سورة البقرة، الآية: 150.

5- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (2/ 58).

وقد نقل كلاما نفيسا للإمام ابن المنذر ليؤكد ما رجحه حيث قال: اختلف بلال وأسامة في صلاة النبي-ﷺ- في الكعبة، فحكم أهل العلم لبلال على أسامة؛ لأنه شاهد، وأسامة ناف غير شاهد، وكذلك الفضل أيضا ناف، والشاهد أولى من النافي؛ لأن الشاهد يحكى فعلا حفظه، والنافي غير حافظ لشيء يؤديه.[1]

الفرع الخامس: ترجيح النّص على الظاهر.

لقد قسّم علماء الأصول الألفاظ الواردة في القرآن والسنة باعتبار وضوحها في الدلالة على إرادة الشارع إلى: واضح الدلالة على معناه وخفي الدلالة على معناه.

فواضح الدلالة مراتبه متفاوتة، فهي ليست على درجة واحدة من الوضوح، بل بعضها أوضح من بعض.

وقد قسّم الجمهور اللفظ الواضح إلى قسمين ظاهر ونص.[2]

الظاهر عند علماء الأصول هو: اللفظ الذي يغلب على الظن فهم معنى منه من غير قطع[3].

أو هو اللفظ المحتمل، إلى آخره، أو اللفظ المتبادر منه معنى، مع تجويز غيره.[4]

والظاهر يجب العمل بمعناه أو بما دلّ عليه من الأحكام حتى يقوم دليل صحيح على تفسيره أو تأويله أو نسخه فهو حجة.

1- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (4/ 281).

2- قسم الحنفية اللفظ باعتبار الوضوح في دلالته على معناه إلى أربعة أقسام (ظاهر، ونص، ومفصل، ومحكم). والظاهر عند الجمهور يشمل (الظاهر والنص) عند الحنفية لأن كلا منهما يحتمل التأويل، والنّص عند الجمهور يشمل (المفسر والمحكم) عند الحنفية.

ينظر: فتحي الدريني، **المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، (1434هـ- 2013م)، (ص: 60).

3- الغزالي، **المستصفى** (1/ 196).

4- الطوفي، **مختصر الروضة** (1/ 599).

النص هو اللفظ الذي لم يحتمل إلا معنى واحدا عند عدم القرينة.[1]

والنص يجب العمل به على سبيل القطع لأن السياق كان لأجله.

وقد ضرب الإمام ابن بطّال أمثلة لترجيح النّص على الظاهر في شرحه نورد منها:

مثال تطبيقي: مسألة مسافة القصر:

1- عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم-: «**لاَ يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّـهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَيْسَ مَعَهَا حُرْمَةٌ**»[2].

2- عن ابن عمر -رضي الله عنهما- عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «**لاَ تُسَافِرِ المَرْأَةُ ثَلاَثًا إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ**»[3].

وجه التّعارض:

حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- وحديث ابن عمر -رضي الله عنهما- اختلفا في الزمان الفاصل بين السفر الذي يجوز فيه القصر وبين السفر الذي لا يجوز فيه.

دفع التّعارض:

اختلف العلماء في قدر المسافة التي يستباح فيها القصر في الصلاة إلى أربعة أقوال:

- **القول الأول:** يقصر في أربعة برُدٍ وهي ثمانية وأربعون ميلا، وبه قال مالك[4]، والشافعي في أحد أقواله[5]، وهو قول أحمد[6].

1- الأصفهاني شمس الدين أبو الثناء، بيان **المختصر شرح مختصر ابن الحاجب**، تح: محمد مظهر بقا، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (د.ط)، (1406هـ- 198م)، (2/ 262).

2- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الجمعة**، باب في كم يقصر الصلاة (2/ 43)، (رقم: 1088).

3- المصدر نفسه، (رقم: 1087).

4- القاضي عبد الوهاب، **عيون المجالس**، (1/ 382)، القاضي عبد الوهاب، **الإشراف**، (1/ 305)، ابن رشد، **بداية المجتهد**، (1/ 313).

5- القفال، **حلية العلماء** (2/ 226)، النووي، **المجموع**، (4/ 211).

6- ابن قدامة، **المغني**، (2/ 90)، **الكافي**، (1/ 239).

- **القول الثاني:** يقصر في يومين، وهو مروي عن الشافعي[1].
- **القول الثالث:** لا يقصر إلا من سافر ثلاثة أيام، وبه قال الحنفية[2].
- **القول الرابع:** يجوز في قليل السفر وكثيره إذا جاوز البنيان ولو قصد إلى بستانه وبه قال به أهل الظاهر[3] .

موقف ابن بطّال:

وافق الإمام ابن بطّال أصحاب القول الأول من أن المسافة التي يستباح فيها القصر في الصلاة أربعة بُرُدٍ وقد وافقه في ذلك ابن القصّار حيث قال: والحجة لقول مالك، ومن وافقه حديث أبي هريرة أن النبي، -ﷺ-، قال: «**لاَ يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَيْسَ مَعَهَا حُرْمَةٌ**»[4]. فجعل لليوم والليلة حكمًا خلاف حكم الحضر، فعلمنا أنه الزمان الفاصل بين السفر يجوز فيه القصر، وبين السفر الذي لا يجوز فيه، قال: وهذا قول ابن عمر، وابن عباس.

واحتج الكوفيون بحديث ابن عمر، أن رسول الله -ﷺ-، قال: «**لاَ تُسَافِرِ المَرْأَةُ ثَلاَثًا إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ**»[5]. وقالوا: لما اختلفت الآثار والعلماء في المسافة التي تقصر فيها الصلاة، وكان الأصل الإتمام لم يجب أن ننتقل عنه إلا بيقين، واليقين ما لا تنازع فيه، وذلك ثلاثة أيام.

1- الشافعي، **الأم**، (1/ 183).

2- العيني، **البناية شرح الهداية**، (3/ 4)، الكاساني، **بدائع الصنائع**، (1/ 93)، ينظر: الخلاف في تقدير عدد الفراسخ.

3- ابن حزم، **المحلى**، (5/ 34).

4- سبق تخريجه، (ص: 222).

5- سبق تخريجه، (ص: 222).

قال ابن القصّار: والجواب أن النبي، -ﷺ-، قد ذكر اليوم والليلة، ونص عليه فهو أولى من دليل خبركم أن ما كان دون الثلاث فبخلافها، **والدليل إذا اجتمع مع النص قُضي بالنص عليه.** [1]

فقد رجح ابن بطّال في هذا المثال النّص (حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-) على الظاهر (حديث ابن عمر -رضي الله عنهما-) لأنهما إذا اجتمعا أُعمل النّص وأهمل الظاهر، لأن النّص دلالته قطعية، أمّا الظاهر فدلالته ظنية فيقدم القطعي على الظني.

الفرع السادس: ترجيح المفسّر على المجمل

قبل أن نضرب مثالاً لهذه القاعدة ينبغي أن نحدد معنى المفسر والمجمل عند علماء الأصول.

فالمفسّر: هو ما ازداد وضوحا على النص سواء كان بمعنى في النص أو بغيره بأن **كان مجملا فلحقه بيان قاطع**[2].

وقيل المفسر: هو ما دل بنفسه على معناه المفصل تفصيلاً لا يبقى معه احتمال للتأويل. فمن ذلك، أن تكون الصيغة دالة بنفسها دلالة واضحة على معنى مفصل، وفيها ما ينفي احتمال إرادة غير معناها، كقوله تعالى في قاذفي المحصنات: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [3]، فإن العدد المعين لا يحتمل زيادة ولا نقصًا. [4]

1- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري** (3/ 78).

2- البخاري، **كشف الأسرار شرح أصول البزدوي**، (1/ 49).

3- سورة النور، الآية: 4.

4- عبد الوهاب خلاف، **علم أصول الفقه**، مكتبة الدعوة، دار القلم، ط8، (د.س)، (ص: 166).

وحكم المفسّر: أنه يجب العمل به كما فصل، ولا يحتمل أن يصرف عن ظاهره، ويقبل حكمه النسخ. [1]

أما المجمل: هو ما أفاد شيئا من جملة أشياء هو متعين في نفسه، واللفظ لا بعينه، قال وهذا بخلاف قولك: "اضرب رجلا" فإن مدلوله واحد غير معين في نفسه، وأي رجل ضربته جاز، ولا كذلك لفظ القرء فإن مدلوله واحد في نفسه من الطهر أو الحيض، وفيه إشعار بتقييد الحد باللفظ حيث قال: (واللفظ لا بعينه) فلا يكون جامعا بخروج الإجمال في دلالة الفعل عنه، كما حققناه، وإنما يصح التقييد باللفظ، لو أريد تحديد المجمل اللفظي خاصة.

والحق في ذلك أن يقال: (المجمل هو ما له دلالة على أحد أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر بالنسبة إليه). [2]

وحكمه: التوقف فيه إلى أن يرد تفسيره، ولا يصح الاحتجاج بظاهره في شيء يقع فيه النزاع. قاله الأستاذ أبو إسحاق. وقال المازري: إن كان الاحتمال من جهة الاشتراك واقترن به تنبيه، أخذ به، وإن تجرد عن تنبيه واقترن به عرف عمل به، وإن تجرد عن تنبيه وعرف وجب الاجتهاد في المراد منها، وكان من خفي الأحكام التي وكل العلماء فيها إلى الاستنباط، فصار داخلا في المجمل لخفائه، وخارجا منه لإمكان استنباطه. [3]

1- عبد الوهاب خلاف، **علم أصول الفقه**، (ص: 166).

2- الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، (3/ 9)

3- الزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه** (5/ 62)

ومن الأمثلة التي ساقها ابن بطّال في شرحه ما يلي:

مثال تطبيقي: مسألة إجابة الدعوة للوليمة وغيرها:

1- عن عبد اللّه بن عمر -رضي الله عنهما-: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- قَالَ: «**إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا**»[1].

2- عن أبي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ -ﷺ- قَالَ: «**فُكُّوا العَانِيَ، وَأَجِيبُوا الدَّاعِيَ، وَعُودُوا المَرِيضَ**»[2].

وجه التّعارض:

إجابة الدعوة في حديث أبي موسى الأشعري -رضي الله عنه- جاءت مجملة بخلاف حديث ابن عمر -رضي الله عنه- فإنها جاءت مفسّرة ومبينة لإجابة دعوة الوليمة.

دفع التّعارض:

اتفق العلماء على وجوب إجابة الوليمة، واختلفوا في غيرها من الدعوات:

- **القول الأول:** قال مالك[3]، وأبو حنيفة، وأصحابه[4]: يجب إتيان وليمة العرس، ولا يجب إتيان غيرها من الدعوات.

1- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب النكاح**، باب حق إجابة الوليمة والدعوة ومن أولم سبعة أيام ونحوه، (7/ 24)، (رقم: 5173).

2- المصدر نفسه، (رقم: 5174).

3- قال القاضي عياض: اختلف الناس في وليمة العرس فمذهبنا أنها غير واجبة، والإجابة إليها غير واجبة ولكنها مستحبة، القاضي عبد الوهاب، **عيون المجالس**، (1/ 1180)، ابن رشد، **البيان والتحصيل**، (4/ 329)، العبدري، **التاج والإكليل**، (5/ 460).

4- إجابة الوليمة عند الحنفية مستحبة على الأصح، العيني، **البناية شرح الهداية**، (12/ 84)، محمد أمين بن عمر عابدين، **رد المحتار على الدر المختار**، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، عالم الكتب، (د.ط)، (1423هـ- 2003م)، (26/ 328).

- **القـول الثـاني:** وقـال الشـافعي[1]: إتيـان وليمـة العـرس واجبـة، ولا أرخـص فـي تـرك غيرها، مثل النفاس والختان وحادث سرور، من تركها ليس بعاص كالوليمة.
- **القـول الثالـث:** وقـال أهـل الظـاهر[2]: إجابـة كـل دعـوة فيهـا طعـام واجـب، واحتجـوا بحـديث أبـي موسـى وحـديث البـراء -رضي الله عنه- أن النبـي -صلى الله عليه وسلم- قـال: «**أَجِيبُـوا الـدَّاعِيَ**»[3] وقالوا هذا عام في كل دعوة.

موقف ابن بطّال:

وافق الإمام ابن بطّال أصحاب القول الأول حيث قال بوجوب إتيان وليمة العرس ولا يجب إتيان غيرها من الدعوات، لأنه اعتبر أن حديث أبي موسى وحديث البراء هو عام في كل دعوة وهو مجمل يحتاج إلى تفسير وبيان، فجاء حديث ابن عمر واعتبره المفسر للحديثين، وهو بذلك أخذ بقاعدة المفسر يقضي على المجمل.

قال ابن بطّال: وتأول مالك والحنفية هذا الحديث أي أجيبوا الداعي في العرس خاصة بدليل حديث ابن عمر -رضي الله عنهما-، أي إذا دعي أحدكم إلى الوليمة (العرس) فليأتها وقالوا: حديث ابن عمر مفسر فيه بيان وتفسير ما أجمل -صلى الله عليه وسلم- في قوله: «**أَجِيبُـوا الدَّاعِيَ**»، **والمفسر يقضي على المجمل.**[4]

وقول من أباحها بغير توقيت أولى لقول البخاري: ولم يوقت النبي -صلى الله عليه وسلم- يوما ولا يومين، وذلك يقتضي الإطلاق ومنع التحديد إلا بحجة يجب التسليم لها.

1- القفال، **حلية العلماء**، (6/ 516)، النووي، **روضة الطالبين**، (5/ 647). وهو الأظهر عند أحمد. ابن القدامة، **المغني**، (8/ 106). **الكافي** (3/ 86).

2- ابن حزم، **المحلى** (9/ 450).

3- أخرجه أحمد في مسنده، (6/ 389)، (رقم: 3838).

4- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (7/ 287).

المطلب الثالث: الترجيح باعتبار أمر خارجي.

من طرق الترجيح التي أشار إليها ابن بطّال في كتابه شرح صحيح البخاري باعتبار الأمر الخارجي أوزعها على سبعة فروع:

- **الفرع الأول:** ترجيح الحديث الموافق للنص القرآني.
- **الفرع الثاني:** ترجيح الخبر الموافق لخبر آخر.
- **الفرع الثالث:** ترجيح الحديث الذي يوافق الإجماع.
- **الفرع الرابع:** الترجيح بموافقة عمل الصحابة.
- **الفرع الخامس:** الترجيح بعمل الخلفاء الراشدين.
- **الفرع السادس:** الترجيح بموافقة عمل أهل المدينة.
- **الفرع السابع:** الترجيح بموافقة للاشتقاق.

وسأعرض لكل واحدة من هذه الطرق بالتفصيل وذلك كالآتي:

الفرع الأول: ترجيح الحديث الموافق للنص القرآني.

إذا تعارض خبران، أحدهما موافقاً لآية من كتاب الله – عزّ وجلّ– بخلاف الآخر، فإنه يقدم على مخالفه الذي لا يكون كذلك؛ لأن ما عضده ظاهر القرآن يكون أولى، لتأكيد غلبة الظن، ولأن العمل به وإن أفضى إلى ترك مقابله وهو دليل واحد، فالعمل بمقابله يلزم منه مخالفة دليلين اثنين، والعمل بما يلزم معه مخالفة دليل واحد أولى من العمل مما يلزم منه مخالفة دليلين.

وجمهور الأصوليين على حجية هذه القاعدة قال الشافعي: ما وافق ظاهر الكتاب كانت النفوس أميل إليه، وقال الباجي: ... أن يكون أحد الخبرين يوافق ظاهر الكتاب،

والآخر يخالفه فيكون الموافق لظاهر الكتاب أولى. [1]

مثال تطبيقي: مسألة ميراث ابن الابن إن لم يكن له ابن:

1- قال تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ [2]

2- عن ابن عباس -رضي الله عنهما-، عَنِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ: **«أَلْحِقُوا الفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ»**[3].

3- وَقَالَ زَيْدٌ: **«وَلَدُ الأَبْنَاءِ بِمَنْزِلَةِ الوَلَدِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ دُونَهُمْ وَلَدٌ ذَكَرُهُمْ كَذَكَرِهِمْ، وَأُنْثَاهُمْ كَأُنْثَاهُمْ، يَرِثُونَ كَمَا يَرِثُونَ، وَيَحْجُبُونَ كَمَا يَحْجُبُونَ، وَلاَ يَرِثُ وَلَدُ الِابْنِ مَعَ الِابْنِ»**[4].

وجه التّعارض:

ظاهر حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- يخالف ما ذهب إليه حديث زيد بن ثابت -رضي الله عنه-.

دفع التّعارض:

موقف ابن بطّال:

اعتبر ابن بطّال قول زيد بن ثابت -رضي الله عنه- إجماعاً، أما حديث ابن عبّاس فقد أوله وضرب له مثلا، وهذا القول هو لمالك[5] والشافعي[6].

قال ابن بطّال: قول زيد هذا إجماع، وأما قوله: (ألحقوا الفرائض بأهلها) فإنه يريد إذا توفيت امرأة عن زوج وأب وبنت وابن ابن وبنت ابن فإن الفرائض هاهنا أن

1- ينظر: الباجي، **الإشارة في أصول الفقه** (ص: 84). الزركشي، **البحر المحيط**، (8/ 202). ابن النجار، **شرح الكوكب المنير** (ص: 697). البخاري، **كشف الأسرار**، (3/ 89).

2- سورة النساء، الآية: 11.

3- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الفرائض**، باب ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن، (8/ 150)، (رقم: 6732).

4- المصدر نفسه، (8/ 150) (رقم: 6735).

5- الدردير، **الشرح الكبير**، (4/ 460).

6- النووي، **المجموع**، (16/ 98). وهو قول الحنابلة، ابن قدامة، **الشرح الكبير**، (7/ 49).

يبدأ الزوج بالربع، وللأب السدس، وللبنت النصف وما بقى فلابن الابن مع بنات الابن إن كن معه في درجة واحدة أو كان أسفل منهن، فإن كن أسفل منه فالباقي له دونهن.[1]

ثم بيّن بعد ذلك أن حجة زيد بن ثابت ومن ذهب معه يوافق ظاهر قوله تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ ﴾[2].

قال ابن بطّال: وأمّا حجة زيد ومن ذهب مذهبه ممن يقول لأولى رجل ذكر مع إخوته فظاهر قول الله تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ ﴾

وقد أيد ابن رشد ما ذهب إليه ابن بطّال والجمهور، حيث قال: وعمدة الجمهور عموم قوله تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡ..... ﴾ وأن ولد الولد، ولدٌ من طريق المعنى، وأيضا لمّا كان ابن الابن يعصّبُ من في درجته في جملة المال، فواجب أن يعصّب في الفاضل من المال. [3]

الفرع الثاني: ترجيح الخبر الموافق لخبر آخر

إذا تعارض نصان: إلا أن أحدهما تعضده سنة أخرى في حكمه بخلاف الآخر، فإنه يرجح على مخالفه الذي لا يكون كذلك، لأن الظن الحاصل من الدليلين أقوى من الظن الحاصل من دليل واحد. [4]

هذه القاعدة تندرج تحت قاعدة الترجيح بكثرة الأدلة، أو الترجيح بموافقة دليل آخر سواء كان كتابا أو سنة أو إجماعا أو قياسا، أو مصلحة...، وللأصوليين فيها مذهبان:

1- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (8/ 349).

2- سورة النساء، الآية: 11.

3- ابن رشد، **بداية المجتهد** (2/ 278).

4- البرزنجي، **التعارض والترجيح** (2/ 236).

المذهب الأول: الترجيح بكثرة الأدلة، وهو مذهب جمهور الأصوليين.[1]

المذهب الثاني: عدم الترجيح بكثرة الأدلة مطلقا، وهو مذهب جمهور الحنفية[2]، إلا بعض المحققين من الحنفية ذهب إلى الترجيح بموافقة القياس فقط دون غيره من الأدلة.[3]

مثال تطبيقي: سهم الفرس والفارس في الحروب

1- عنِ ابن عمر -رضي الله عنهما-: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّـهِ -صلى الله عليه وسلم- جَعَلَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِصَاحِبِهِ سَهْمًا**»[4].

2- مجمّع بن جارية الأنصاري – وَكَانَ أَحَدَ الْقُرَّاءِ الَّذِينَ قَرَءُوا الْقُرْآنَ، قَالَ: «**قُسِمَتْ خَيْبَرُ عَلَى أَهْلِ الْحُدَيْبِيَةِ، فَقَسَمَهَا رَسُولُ اللَّـهِ -صلى الله عليه وسلم- عَلَى ثَمَانِيَةَ عَشَرَ سَهْمًا، وَكَانَ الْجَيْشُ أَلْفًا وَخَمْسَ مِائَةٍ، فِيهِمْ ثَلَاثُ مِائَةِ فَارِسٍ، فَأَعْطَى الْفَارِسَ سَهْمَيْنِ، وَأَعْطَى الرَّاجِلَ سَهْمًا**»[5]

وجه التّعارض:

إن حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- يدل على أن يسهم لصاحب الفرس ثلاثة أسهم، سهمان لفرسه وسهم له، وحديث مجمع يدل على أن يسهم لصاحب الفرس سهمان فقط سهم للفرس وسهم للفارس وسهم واحد للراجل.

1- أبو يعلى، **العدّة**، (3/ 1046)، (رقم: 1050). الغزالي، **المستصفى**، (4/ 170). الرازي، **المحصول**، (5/ 401). الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، (4/ 323). الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، (3/ 707). الزركشي، **البحر المحيط**، (6/ 175).

2- البخاري، **كشف الأسرار**، (4/ 78، 79). اللكنوي، **فواتح الرحموت**، (2/ 258).

3- البخاري، **كشف الأسرار**، (4/ 80).

4- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الجهاد**، باب سهم الفرس، (4/ 30)، (رقم: 2863).

5- أخرجه أبو داود في سننه، **كتاب الخراج والإمارة والفيء**، باب ما جاء في حكم أرض خيبر، قال الألباني حديث حسن، (3/ 160)، (رقم: 3015).

دفع التّعارض:

موقف ابن بطّال:

رجح الإمام ابن بطّال ما ذهب إليه جمهور العلماء حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- على حديث مجمع لكثرة الأحاديث الموافقة لما رواه ابن عمر.

فقد روى أبو عَمْرَةَ بِمَعْنَاهُ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «**ثَلَاثَةُ نَفَرٍ**» زَادَ «**فَكَانَ لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ**»[1].

وروى أبو رُهْمٍ وأخوه **أَنَّهُمَا كَانَا فَارِسَيْنِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَإِنَّهُمَا أُعْطِيَا سِتَّةَ أَسْهُمٍ؛ أَرْبَعَةً لِفَرَسَيْهِمَا، وَسَهْمَيْنِ لَهُمَا** [2]، فابن عمر وأبو رهم وأخوه أحفظ وأعلم من مجمع وابن عمر وأبو رهم وأخوه ممن شهدوا وأخذوا السهمين وأخبروا عن أنفسهم أنه أعطوا ذلك.[3]

قال ابن بطّال: بعد سرده لحديث ابن عمر -رضي الله عنهما- قال:

قال الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[4] فقسم رسول الله للفارس ثلاثة أسهم: سهمًا له، وسهمين لفرسه، وفرض علينا اتباعه وطاعته.

واحتج بما جاء عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- (أنه فرض للفرس سهمين ولصاحبه سهمًا) وعن علي بن أبي طالب مثله، ولا مخالف لهما من الصحابة، وهو قول عامة

1- أخرجه أبو داود في سننه، **كتاب الجهاد**، باب في سهمان الخيل، (3/ 76)، (رقم: 2734). وفي إسناده المسعودي وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود وفيه مقال، وقد استشهد به البخاري، ينظر: العظيم أبادي، **عون المعبود على شرح سنن أبي داوود**، دار ابن حزم، (د.ط)، (د.س)، (7/ 405). الشوكاني، **نيل الأوطار**، (7/ 283).

2- أخرجه البيهقي في **السنن الكبرى، كتاب قسمة الفيء والغنيمة**، باب ما جاء في سهم الراجل والفارس، (6/ 530). وفي إسناده إسحاق بن أبي وفرة وهو متروك. الشوكاني، **نيل الأوطار** (7/ 283).

3- ابن قدامة، **المغني** (13/ 186). الشوكاني، **نيل الأوطار**، (7/ 283).

4- سورة الحشر، الآية: 7.

العلماء في القديم والحديث، مالك[1]، والشافعي[2] وأحمد[3].

وخالف في ذلك أبو حنيفة[4]؛ وقال: لا يسهم للفرس إلا سهم واحد. وقال: أكره أن أفضل البهيمة على مسلم. وخالفه أصحابه، فبقى منفردًا شاذا.

ثم نقل بعد ذلك كلاما نفيسا للحكمة من هذه القسمة للمهلب حيث قال: وفي قسمته -ﷺ- للفرس سهمين حض على اكتساب الخيل واتخاذها؛ لما جعل الله فيها من البركة في اعتلاء كلمته وإعزاز حزبه ولتعظم شوكة المسلمين بالخيل الكثيرة، والله أعلم.[5]

الفرع الثالث: ترجيح الحديث الذي يوافق الإجماع

إذا تعارض خبران أحدهما يوافقه إجماع، فانه يترجح ويقدم على الخبر الذي لا يوافقه إجماع، وذلك لتأكد غلبة الظن، ولأن العمل به وإن أفضى إلى مخالفة مقابله وهو دليل واحد، فالعمل بالخبر الذي لا يعضده إجماع يلزم منه مخالفة دليلين هما – الإجماع والدليل الذي يوافقه الإجماع– والعمل بما يلزم معه مخالفة دليل واحد أولى.

وفي هذا يقول ابن الحاجب: «ترجيح الموافق من إجماع على خلافه لتأكد الظن ولما يلزم من مخالفة دليلين»[6].

1- الإمام مالك، **المدونة**، (1/ 518). القاضي عبد الوهاب، **عيون المجالس** (2/ 699). ابن عبد البر، **الاستذكار**، (5/ 73). ابن رشد، **بداية المجتهد**، (1/ 694).

2- القفال، **حلية العلماء**، (7/ 678). ابن دقيق العيد، **تحفة اللبيب في شرح التقريب**، تح: صبري بن سلامة شاهين، دار أطلس للنشر والتوزيع، (د.ط)، (د.س)، (2/ 979).

3- ابن هبيرة، **الإفصاح**، (2/ 227). ابن قدامة، **المغني**، (10/ 443).

4- السمرقندي، **تحفة الفقهاء**، (3/ 301). العيني، **البناية شرح الهداية**، (7/ 156).

5- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (5/ 67، 68).

6- ينظر: الغزالي، **المستصفى** (2/ 640). ابن قدامة، **روضة الناظر** (3/ 1036). الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام** (4/ 83). ابن الحاجب، **مختصر منتهى السؤل** (ص226).

مثال تطبيقي: صفة التيمم وحد مسح الكفين:

1- عن عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ -رضي الله عنهما- «**أَنَّ رَسُولَ اللَّـهِ -ﷺ- عَرَّسَ بِأَوَّلَاتِ الْجَيْشِ وَمَعَهُ عَائِشَةُ فَانْقَطَعَ عِقْدٌ لَهَا مِنْ جَزْعِ ظَفَارِ، فَحُبِسَ النَّاسُ ابْتِغَاءَ عِقْدِهَا ذَلِكَ حَتَّى أَضَاءَ الْفَجْرُ، وَلَيْسَ مَعَ النَّاسِ مَاءٌ فَتَغَيَّظَ عَلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ: حَبَسْتِ النَّاسَ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى رَسُولِهِ -ﷺ- رُخْصَةَ التَّطَهُّرِ بِالصَّعِيدِ الطَّيِّبِ، فَقَامَ الْمُسْلِمُونَ مَعَ رَسُولِ اللَّـهِ -ﷺ- فَضَرَبُوا بِأَيْدِيهِمْ إِلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ رَفَعُوا أَيْدِيَهُمْ، وَلَمْ يَقْبِضُوا مِنَ التُّرَابِ شَيْئًا، فَمَسَحُوا بِهَا وُجُوهَهُمْ وَأَيْدِيَهُمْ إِلَى الْمَنَاكِبِ، وَمِنْ بِطُونِ أَيْدِيهِمْ إِلَى الْآبَاطِ**»[1].

2- عن عبد الرّحمن بن أبزى -رضي الله عنه- قَالَ: **كُنْتُ عِنْدَ عُمَرَ فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّا نَكُونُ بِالْمَكَانِ الشَّهْرَ وَالشَّهْرَيْنِ فَقَالَ عُمَرُ: أَمَّا أَنَا فَلَمْ أَكُنْ أُصَلِّي حَتَّى أَجِدَ الْمَاءَ. قَالَ: فَقَالَ عَمَّارٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَمَا تَذْكُرُ إِذْ كُنْتُ أَنَا وَأَنْتَ فِي الْإِبِلِ، فَأَصَابَتْنَا جَنَابَةٌ، فَأَمَّا أَنَا، فَتَمَعَّكْتُ، فَأَتَيْنَا النَّبِيَّ -ﷺ- ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ هَكَذَا، وَضَرَبَ بِيَدَيْهِ إِلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ نَفَخَهُمَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى نِصْفِ الذِّرَاعِ» فَقَالَ عُمَرُ: يَا عَمَّارُ اتَّقِ اللَّهَ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنْ شِئْتَ وَاللَّهِ لَمْ أَذْكُرْهُ أَبَدًا، فَقَالَ عُمَرُ: كَلَّا وَاللَّهِ لَنُوَلِّيَنَّكَ مِنْ ذَلِكَ مَا تَوَلَّيْتَ**»[2].

3- عن سعيد بن عبد الرّحمن بن أبزى، عن أبيه -رضي الله عنهما-، قَالَ: **جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، فَقَالَ: إِنِّي أَجْنَبْتُ فَلَمْ أُصِبِ المَاءَ، فَقَالَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ لِعُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ: أَمَا تَذْكُرُ أَنَّا كُنَّا فِي سَفَرٍ أَنَا وَأَنْتَ، فَأَمَّا أَنْتَ فَلَمْ تُصَلِّ، وَأَمَّا أَنَا فَتَمَعَّكْتُ**

1- أخرجه أبو داود في سننه، **كتاب الطهارة**، باب التيمم (1/ 86)، (رقم: 320). أخرجه النسائي في سننه، **كتاب الطهارة**، باب التيمم في السفر (1/ 167)، (رقم: 314).

2- أخرجه أبو داود في سننه، **كتاب الطهارة**، باب التيمم (1/ 88)، (رقم: 322)، قال الألباني صحيح إلا قوله إلى نصف الذراع فإنه شاذ.

فَصَلَّيْتُ، فَذَكَرْتُ لِلنَّبِيِّ -ﷺ- ، فَقَالَ النَّبِيُّ -ﷺ-: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا» فَضَرَبَ النَّبِيُّ -ﷺ- بِكَفَّيْهِ الأَرْضَ، وَنَفَخَ فِيهِمَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ[1].

وجه التّعارض:

الحديث الأول فيه أن التيمم يكون إلى المنكبين، والثاني إلى المرفقين، والثالث إلى الكوعين فقط.

دفع التّعارض:

موقف ابن بطّال:

بيّن -رحمه الله- أن حديث التيمم إلى المناكب مخالف لإجماع الأمة، وحمل المسح إلى المرفقين على الاستحباب.

وقد اختلف العلماء في حد مسح الكفين في التيمم على أربعة أقوال:

- **الأول:** وهو إلى الكوعين وبه قال أحمد.[2]
- **الثاني:** ورى ابن القاسم عن مالك أنه إن تيمم إلى الكوعين أعاد في الوقت، وهذا يدل أن التيمم إلى المرفقين مستحب عنده. [3]
- **الثالث:** التيمم إلى المرفقين وهو قول مالك[4]، وأبي حنيفة وأصحابه[5]، والشافعي[6]، قالوا: لا يجزئه إلا ضربتان، ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين، ولا يجزئه دون المرفقين.

1- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب التيمم**، باب المتيمم هل ينفخ فيهما (1/ 75)، (رقم: 338).

2- ابن قدامة، **المغني**، (1/ 258)، **الكافي** (1/ 83).

3- ابن عبد البر، **الكافي**، (ص: 29)، **الاستذكار**، (1/ 311).

4- القاضي عبد الوهاب، **عيون المجالس**، (1/ 213)، **المعونة**، (1/ 145). ابن عبد البر، **الاستذكار**، (1/ 310). ابن رشد، **بداية المجتهد**، (1/ 134).

5- العيني، **البناية شرح الهداية**، (1/ 523). الكاساني، **بدائع الصنائع**، (1/ 124).

6- القفال، **حلية العلماء**، (1/ 230). النووي، **المجموع**، (2/ 243).

- **الرابع:** وقال الزهري[1]، هو إلى الآباط واحتج بما رواه عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبيه عن عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ قَالَ: «**تَيَمَّمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ** -ﷺ- **بِالتُّرَابِ فَمَسَحْنَا بِوُجُوهِنَا وَأَيْدِينَا إِلَى الْمَنَاكِبِ**» [2].

وحجة من ذهب إلى أن المراد مسحهما إلى المرفقين ما روي عن سلمة بن كهيل الذي بيّن فيه أن المسح إلى نهاية المرفقين.

ومن جهة النظر أن التيمم بدل من الوضوء، ولما أجمعوا أن الوضوء إلى المرفقين، وجب أن يكون التيمم كذلك.

وكان من حجة من ذهب إلى أن المسح إلى الكوعين قوله تعالى: ﴿ **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** ﴿38﴾ ﴾[3].

قال ابن القصّار: واسم اليد تخصيص إلى الكوعين، لقطع النبي -ﷺ-، والمسلمين بعده من الكوع مع إطلاق اسم اليد في الآية، والحكم إذا تعلق بما هذه صفته تعلق بأول الاسم وأخصه.

واحتجوا من الآثار بقوله في حديث عمّار -رضي الله عنه-، قالوا: وهذا توقيف من النبي -ﷺ-، لعمار على المراد من قوله تعالى: ﴿ **فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ** ﴾.[4] يرفع الإشكال.

1- القاضي عبد الوهاب، **عيون المجالس**، (1/ 214). النووي، **المجموع**، (2/ 244).

2- أخرجه النسائي في سننه، **كتاب الطهارة**، باب الاختلاف في كيفية التيمم، (1/ 168)، (رقم: 315)، قال الألباني: حديث صحيح.

3- سورة المائدة، الآية: 38.

4- سورة المائدة، الآية: 06.

وما روى أنه مسح الذراعين إلى المرافق، فنحمله على الاستحباب.

وأما التيمم إلى المناكب، فالأمة في جميع الأمصار على خلافه.[1]

قال الطحاوي: ولم يرو عن أحد من المتقدمين غير ابن شهاب، وليس في حديث ابن شهاب، عن عمار أن النبي -ﷺ-، أمرهم بالتيمم إلى المناكب، ولا أنه تيمم هو كذلك، فيكون فيه حجة، بل الآثار أنه تيمم إلى الكوعين وإلى المرفقين.

وأما النظر في ذلك، فرأينا التيمم قد أسقط عن بعض أعضاء الوضوء، وهو الرأس والرجلان، فكان التيمم على بعض ما عليه الوضوء، فبطل بذلك قول من قال: إنه إلى المناكب، لأنه لما بطل على الرأس والرجلين، وهم مما يتوضآن كان أحرى ألا يجب على ما لا يتوضأ.[2]

والرأي الراجح من هذه الأقوال ما روي عن ابن القاسم عن مالك والله أعلم أن التيمم يكفي فيه الوجه والكفان، مع استحباب المسح إلى المرفقين جمعا بين الأحاديث، كما ذكر ابن بطّال.

الفرع الرابع: الترجيح بموافقة عمل الصحابة.

إذا تعارض نصّان وعمل بأحدهما الصحابة ولم يُعلم له مخالف، فإنه يرجح على معارضه الذي لم يكن كذلك، وكذا بالعكس، فيما لو عمل الصحابة بخلاف أحد النصين، مما لا يجوز خفاؤه عليهم، ولم يقع مثل ذلك في النص المعارض، كان هذا الأخير راجحًا.[3]

1- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري** (1/ 480).

2- الطحاوي، **شرح معاني الآثار** (1/ 113).

3- البرزنجي، **التعارض والترجيح**، (2/ 231).

اختلف العلماء في العمل بهذه القاعدة على أقوال:

- **الأول:** يرجح ما وافقه عمل الصحابة على غيره، وهو مذهب جمهور العلماء.[1]
- **الثاني: لا** يقدم الخبر الذي وافقه عمل الصحابة، وذلك لجواز أن يكون الحديث الآخر لم يبلغهم فلا يكون تركهم للعمل به دليلا على مرجوحيته.[2]
- **الثالث:** يرجح الخبر الموافق لعمل الصحابة، إذا كان ذلك الصحابي مما ميّزه الرسول وكان ذلك فيما ميّزه.[3]

مثال تطبيقي: عدد تكبيرات صلاة الجنازة:

1- عن أبي هريرة -رضي الله عنه-: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- نَعَى النَّجَاشِيَّ فِي اليَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى المُصَلَّى، فَصَفَّ بِهِمْ، وَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ**».[4]

2- عن عبد الرّحمن بن أبي ليلى، قَالَ: **كَانَ زَيْدٌ يُكَبِّرُ عَلَى جَنَائِزِنَا أَرْبَعًا، وَإِنَّهُ كَبَّرَ عَلَى جَنَازَةٍ خَمْسًا، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ- يُكَبِّرُهَا»**.[5]

1- وأصحاب هذا القول اختلفوا في الصحابي الذي يرجح بعمله: فذهب بعضهم إلى أن المعتبر مطلق الصحابة، وذهب بعضهم إلى أن المعتبر في الترجيح هو أن يعمل بأحدهما الخلفاء الراشدون، وذهب بعضهم إلى أنه يرجح بعمل أبي بكر وعمر فقط، أو بعمل أحدهما، ينظر: أبو يعلى، **العدّة**، (3/ 1050). الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، (4/ 324). الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، (3/ 708). الزركشي، **البحر المحيط**، (6/ 178)

2- الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، (3/ 709). الزركشي، **البحر المحيط**، (6/ 178). البرزنجي، **التعارض والترجيح**، (2/ 232).

3- وذلك مثل موافقة زيد بن ثابت لأحد الحديثين المتعارضين في الفرائض، وموافقة علي في القضاء، ومعاذ في الحلال والحرام، وغير ذلك، ينظر: البرزنجي، **التعارض والترجيح**، (2/ 232)

4- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الجنائز**، باب التكبير على الجنازة أربعا، (2/ 89)، (رقم: 1333).

5- أخرجه مسلم في صحيحه، **كتاب الجنائز**، باب الصلاة على القبر، (2/ 659)، (رقم: 957)

وفي لفظ قال: زيد بن أرقم: «**صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّـهِ** -ﷺ- **عَلَى جِنَازَةٍ فَكَبَّرَ خَمْسًا فَلَنْ نَدَعَهَا لِأَحَدٍ**».[1]

وجه التّعارض:

حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- يدل على أن تكبيرات الجنازة أربع وحديث زيد بن أرقم -رضي الله عنه- يدل على أن تكبيرات الجنازة قد تكون أربعا وقد تكون خمسا.

دفع التّعارض:

موقف ابن بطّال:

وافق -رحمه الله- رأي الجمهور بترجيح حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- على حديث زيد بن أرقم -رضي الله عنه-، لأن رواية الأربع وردت في الصحيحين ولأنها وردت عن طريق جماعة من الصحابة أكثر عددا ممن روى منهم الخمس، فقد رويت عن ابن مسعود وأبي هريرة وعقبة بن عامر والبراء بن عازب وزيد بن ثابت وعلي وابن عباس -رضي الله عنهم-.

وقد ثبت بإسناد صحيح إلى سعيد بن المسيب -رضي الله عنه- قال: «**كَانُوا يُكَبِّرُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ** -ﷺ- "**سَبْعًا وَخَمْسًا وَسِتًّا**"، **أَوْ قَالَ: "أَرْبَعًا"، فَجَمَعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ** -رضي الله عنه- **أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ** -ﷺ- ، **فَأَخْبَرَ كُلُّ رَجُلٍ بِمَا رَأَى، فَجَمَعَهُمْ عُمَرُ** -رضي الله عنه- **عَلَى أَرْبَعِ تَكْبِيرَاتٍ كَأَطْوَلِ الصَّلَاةِ**».[2]

قال ابن بطّال: واختلف الصحابة فيها من ثلاث إلى تسع، وما سوى الأربع شذوذ لا يلتفت إليه، وقال النخعي: قبض رسول الله والناس مختلفون، فمنهم من يقول: كبر

1- أخرجه الدارقطني في سننه، **كتاب الجنائز**، باب التسليم في الجنازة واحدا والتكبير، تح: شعيب الأرناؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، (1424هـ- 2004م)، (2/ 434)، (رقم: 1822).

2- أخرجه البيهقي في **السنن الكبرى، كتاب جماع أبواب التكبير على الجنائز ومن أولى بإدخاله القبر**، باب ما يستل به على أن أكثر الصحابة، (4/ 60)، (رقم: 6947).

النبي أربعًا، ومنهم من يقول: خمسًا وسبعًا، فلما كان عمر جمع الصحابة، فقال: انظروا أمرًا تجتمعون عليه، فأجمع رأيهم على أربع تكبيرات، فيحتمل أن يكون ما روى عن الصحابة من خلاف في ذلك كان قبل اجتماع الناس على أربع، وحديث النجاشي أصح ما روى في ذلك.

وقد صلى أبو بكر الصديق على النبي -ﷺ-، فكبر أربعًا، وصلى عمر على أبي بكر فكبر أربعًا، وصلى صهيب على عمر فكبر أربعًا، وصلى الحسن بن عليٍّ عَلَى عليٍّ فكبر أربعًا، وصلى عثمان على جنازة فكبر أربعًا، وعن ابن عباس وأبي هريرة والبراء مثله، فصار الإجماع منهم قولاً وعملاً ناسخًا لما خالفه، وصار إجماعهم حجة، وإن كانوا فعلوا في عهد النبي، -ﷺ-، خلافه لأنهم مأمونون على ما فعلوا كما هم مأمونون على ما رووا.

فإن قيل: فكيف يكون ذلك ناسخًا، وقد كبر عليّ بعد ذلك أكثر من أربع تكبيرات، على سهل بن حنيف ستًا، وعلى أبي قتادة سبعًا؟ . قيل له: إن عليًا فعل ذلك لأن أهل بدر كان حكمهم في الصلاة عليهم أن يزاد فيها من التكبير على ما يكبر على غيرهم من سائر الناس، والدليل على ذلك ما رواه ابن أبي زياد، عن عبد الله بن معقل، قال: صليت مع عليّ عَلَى جنازة، فكبر عليها خمسًا، ثم التفت، فقال: إنه من أهل بدر، ثم صليت مع عليٍّ عَلَى جنائز، كل ذلك يكبر أربعًا.[1]

وقد وافق الإمام النووي ما ذهب إليه ابن بطّال حيث قال: التكبيرات الأربع أركان لا تصح هذه الصلاة إلا بهن وهذا مجمع عليه، وقد كان لبعض الصحابة وغيرهم خلاف في أن التكبير المشروع خمس أم أربع أم غير ذلك، ثم انقرض ذلك الخلاف،

1- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (3/ 314- 315).

وأجمعت الأمة الآن على أنه أربع تكبيرات بلا زيادة ولا نقص.[1]

الفرع الخامس: الترجيح بعمل الخلفاء الراشدين

إذا تعارض حديثان وكان أحدهما قد عمل به الخلفاء الراشدون، فإنه يرجح على معارضه. وقد ذهب إلى هذا جماعة من العلماء[2]، لورود النص باتباع الخلفاء حيث قال النبي -ﷺ-: «**... فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ**» [3]، ولأن الظاهر أنهم لم يتركوا النص الآخر إلا لحجة عندهم.

وقد أورد ابن بطّال للترجيح بعمل الخلفاء الراشدين في شرحه نذكر منه ما يلي:

مثال تطبيقي: مسألة كيفية المشي مع الجنازة

1- عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -ﷺ-: «**أَسْرِعُوا بِالْجِنَازَةِ، فَإِنْ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا، وَإِنْ يَكُ سِوَى ذَلِكَ، فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ**».[4]

2- قَال أَنَسٌ -رضي الله عنه-: «**أَنْتُمْ مُشَيِّعُونَ وَامْشِ بَيْنَ يَدَيْهَا وَخَلْفَهَا، وَعَنْ يَمِينِهَا، وَعَنْ شِمَالِهَا**» **وَقَالَ غَيْرُهُ: «قَرِيبًا مِنْهَا».**[5]

1- النووي، **المجموع**، (5/ 230).

2- القاضي أبو يعلى: **العدّة** (3/ 1050). عضد الدين الإيجي، **شرح العضد على مختصر ابن الحاجب** (2/ 311). الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام** (4/ 309). الشوكاني، **إرشاد الفحول** (ص: 280).

3- أخرجه أبو داود في سننه، **كتاب السنة**، باب في لزوم السنة، اسناده صحيح على شرط الشيخين ابن أبي بكير (عثمان بن عاصم الأسدي) وأبو عبد الرحمان (عبد الله بن حبيب السلمي)، (4/ 200)، (4607). أخرجه أحمد في مسنده، (28/ 373)، (رقم: 17144). أخرجه الحاكم في مستدركه، (1/ 96)، من طريق الإمام أحمد بهذا الإسناد قال الحاكم: هذا حديث صحيح ليس له علة.

4- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الجنائز**، باب السرعة بالجنازة، (2/ 86)، (رقم: 1315).

5- المصدر نفسه، (2/ 86)، (رقم: 1315). موقوفا على أنس -رضي الله عنه- بصيغة الجزم، ووصله الحافظ حيث قال: وأثر أنس هذا، وصله عبد الوهاب بن عطاء الخفاف في **كتاب الجنائز** له عن حميد، عن أنس بن مالك أنه سئل عن المشي في الجنازة فقال: الحديث. **فتح الباري** (3/ 183).

وجه التّعارض:

حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- بيّن فيه -صلى الله عليه وسلم- الإسراع بالجنازة أمّا حديث أنس -رضي الله عنه- فلم يبيّن كيفية المشي مع الجنازة وأيهما أفضل.

دفع التّعارض:

اختلف العلماء في كيفية المشي مع الجنازة على ثلاثة أقوال:

- **القول الأول:** المشي أمامها وخلفها وحيث شاء، هذا قول أنس ومعاوية بن قرة، وسعيد بن جبير، وبه قال الثوري: الفضل في المشي أمامها وخلفها سواء.[1]
- **القول الثاني:** المشي أمام الجنازة أفضل وهو قول مالك[2]، والشافعي[3]، وأحمد[4]، واحتج أصحاب هذا القول بتقديم عمر بن الخطاب الناس أمام جنازة زينب بنت جحش، وبحديث ابن عمر -رضي الله عنهما-، **وبعمل الخلفاء الراشدين.**

قال ابن شهاب: ذلك عمل الخلفاء بعد النبي -صلى الله عليه وسلم- إلى هلمّ جرا.

- **القول الثالث:** وقال أبو حنيفة وأصحابه المشي خلفها أفضل[5].

واحتجّوا بما روي عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- أنه خرج إلى جنازة فرأى معها نساء، فوقف، ثم قال: «**رُدَّهُنَّ، فَإِنَّهُنَّ فِتْنَةُ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ**» ثُمَّ مَضَى، فَمَشَى خَلْفَهَا. فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، كَيْفَ الْمَشْيُ فِي الْجِنَازَةِ؟. أَمَامَهَا أَمْ خَلْفَهَا؟. فَقَالَ:

1- ابن رشد، **البيان والتحصيل**، (2/ 231). القفال، **حلية العلماء** (2/ 363). النووي، **المجموع** (5/ 240).

2- الإمام مالك، **المدونة**، (1/ 160). القاضي عبد الوهاب، **عيون المجالس** (1/ 458). العبدري، **التاج والإكليل** (2/ 349).

3- الشافعي، **الأم**، (1/ 271). النووي، **المجموع** (5/ 240).

4- يستحب عند أحمد أن يكون الماشي أمامها والراكب خلفها، ابن قدامة، **المغني**، (2/ 361)، **الكافي**، (1/ 327).

5- العيني، **البناية شرح الهداية**، (3/ 11). السمرقندي، **تحفة الفقهاء** (1/ 244).

«أَمَا تَرَانِي أَمْشِي خَلْفَهَا».[1]

فهذا عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما-، لما سئل عن المشي في الجنازة، أجاب سائله، إنه خلفها، وهو الذي روينا عنه في الباب الأول أن رسول الله -ﷺ- كان يمشي أمامها. فدل ذلك أن رسول الله -ﷺ-، كان يفعل ذلك على جهة التخفيف على الناس، ليعلمهم أن المشي خلف الجنازة، وإن كان أفضل من المشي أمامها، ليس هو مما لا بد منه، ولا مما يحرج تاركه، ولكنه مما له أن يفعله، ويفعل غيره.

موقف ابن بطّال:

وافق ابن بطّال أصحاب القول الثاني فيما ذهبوا إليه من أن المشي أمام الجنازة أفضل وهو قول الجمهور واستدل بتقديم عمر الناس أمام جنازة زينب وبعمل الخلفاء الراشدين حيث كانوا يمشون أمام الجنازة وهو قول ابن عباس، وطلحة، والزبير، وأبي قتادة.

قال ابن بطّال: واحتج أحمد بتقديم عمر بن الخطاب الناس أمام جنازة زينب بنت جحش، وبحديث ابن عمر، وبعمل الخلفاء الراشدين المهديين. وقال ابن شهاب: ذلك عمل الخلفاء بعد النبي -ﷺ-، إلى هلمّ جرا.[2]

وقد وافق الإمام الباجي ابن بطّال والجمهور فيما ذهبوا إليه حيث قال في شرحه لحديث ابن شهاب قوله: كانوا يشمون أمام الجنازة، دليل على أن ذلك سنة المشي معها لأن مثل هذا اللفظ لا يستعمل إلا فيما يتكرر ويستدام، ويواظب عليه، وإذا كان ذلك من فعل النبي -ﷺ-، **والخلفاء بعده،** ثبت أنه مشروع، ولا يصح أن يحمل على الإباحة

1- أخرجه الطحاوي في **شرح معاني الآثار** بسنده ولفظه، باب المشي في الجنازة أين ينبغي أن يكون منها؟ (1/ 483)، (رقم: 2763).

2- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (3/ 299).

لأن ذلك ليس بقول أحد.[1]

الفرع السادس: الترجيح بموافقة عمل أهل المدينة.

الخبر الذي يرويه أهل المدينة ويعملون به يرجح على غيره لأنهم أعلم بالسنة، والرسول -ﷺ- مات بينهم، فالظاهر أن ما رووه يكون ناسخا لغيره، وهذا ما اختاره أكثر أهل العلم[2].

يقول الإمام أحمد[3] إذا روى أهل المدينة خبرا ثم عملوا به فهو أصح ما يكون، ويقول الغزالي: «أن يكون أحدهما على وفق أهل المدينة، فهو أقوى لأن ما رآه مالك حجة وإجماعا، إن لم يصلح حجة فيصلح للترجيح، لأن المدينة دار الهجرة ومهبط الوحي الناسخ فيبعد أن ينطوي عليهم».[4]

واعتبر البعض أن رواية أهل الحرمين مقدمة على رواية غيرهما، قال ابن تيمية: «يقدم أحد الراويين لكونه من أهل الحرمين».[5]

واعتبر الحنفية رواية أهل الكوفة مقدمة على رواية غيره ويرجحون خبرهم وعملهم إلى زمن أبي حنيفة قبل ظهور البدع.[6]

1- الباجي، **المنتقى** (2/ 366).

2- الغزالي، **المستصفى**، (2/ 640). ابن تيمية، **المسوّدة**، (1/ 612). المرداوي، **التحبير شرح التحرير**، (8/ 4159).

3- ابن تيمية، **المسوّدة**، (1/ 604).

4- الغزالي، **المستصفى**، (2/ 640).

5- ينظر: المرداوي، **التحبير شرح التحرير**، (8/ 4159). ابن تيمية، **المسوّدة**، (1/ 604).

6- المصدر نفسه، (1/ 613). ابن اللّحام، **المختصر** في **أصول الفقه** على مذهب الإمام أحمد، تح: محمد مظهر بقا، جامعة اللك عبد العزيز، مكة المكرمة، (دط)، (د.س)، (ص: 171).

ولعلماء الأصول في هذه القاعدة قولان[1]:

- **القول الأول:** يرجح الخبر الذي وافقه عمل أهل المدينة وهو رأي الجمهور.[2]
- **القول الثاني:** لا يرجح الخبر الذي وافقه عمل أهل المدينة، وقال به بعض الحنابلة.[3]

مثال تطبيقي: صفة الأذان والإقامة:

1- عن أنس -رضي الله عنه-، قَالَ: «**أُمِرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الأَذَانَ، وَأَنْ يُوتِرَ الإِقَامَةَ، إِلَّا الإِقَامَةَ**»[4].

2- عن أبي محذورة، عن أبيه، عن جَدِّهِ، قَالَ: **قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلِّمْنِي سُنَّةَ الْأَذَانِ؟، قَالَ: فَمَسَحَ مُقَدَّمَ رَأْسِي، وَقَالَ: تَقُولُ: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، تَرْفَعُ بِهَا صَوْتَكَ، ثُمَّ تَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، تَخْفِضُ بِهَا صَوْتَكَ، ثُمَّ تَرْفَعُ صَوْتَكَ بِالشَّهَادَةِ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، فَإِنْ كَانَ صَلَاةُ الصُّبْحِ قُلْتَ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».**[5]

1- الزركشي، **البحر المحيط**، (4/ 487).

2- الغزالي، **المستصفى**، (4/ 163). الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام** ، (4/ 324). الشوكاني، **إرشاد الفحول**، (2/ 1139).

3- كأبي يعلى والطوفي. ينظر: أبو يعلى، **العدّة**، (3/ 1052). الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، (3/ 710).

4- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الأذان**، باب: الأذان مثنى، مثنى، (1/ 125)، (رقم: 605).

5- أخرجه أبو داود في سننه، **كتاب الصلاة**، باب كيف الأذان، (1/ 136)، (رقم: 500). أخرجه الترمذي في سننه، **كتاب الأذان**، باب ما جاء في الترجيع في الأذان، (1/ 64)، (رقم: 192)، وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح. أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، **كتاب الصلاة**، باب الترجيع في الأذان، (1/ 95)، (رقم: 377).

وجه التّعارض:

حديث أنس بن مالك -رضي الله عنه- يدل على تثنية التكبير، أما حديث أبي محذورة -رضي الله عنه- يدل على تربيعه.

دفع التّعارض:

موقف ابن بطّال:

وافق الإمام ابن بطّال الجمهور في ذلك، فإذا تعارض حديثان وعمل بأحدهما أهل المدينة، فإنه يرجح على غيره، لأنهم أعرف بالتنزيل، وأخبر بمواقع الوحي والتأويل.[1]

رجّح ابن بطّال حديث أنس لعمل أهل المدينة به، خصوصا وأن الأذان مما يتكرر كل يوم خمس مرات، ولا يمكن أن يخفى عليهم.

قال ابن بطّال: فلما وردت الآثار على هذا الاختلاف، **ورأينا أهل المدينة يعملون: خلفهم عن سلفهم** على المرتين لا يزيدون عليها، وينقلونه نقلا متواترا يقطع العذر، سقط معه حكم الزائد، وقول أنس: (أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة)، حجة في ذلك أيضا؛ لأن شفع الأذان تثنية، وإذا قال: الله أكبر أربع مرات، فقد خالف الخبر بذلك، ولم يشفع الأذان كله، ولم يكن هناك خبر يعضد عملهم، فكان عملهم أقوى من كل شيء يرد من طريق خبر الواحد؛ لأن الأذان مما يتكرر كل يوم خمس كرات، ولا يؤخذ قياسا، علمنا أنهم علموا ذلك من جهة الرسول -صلى الله عليه وسلم-؛ فوجب الرجوع إلى ما هم عليه.[2]

1- ينظر: القاضي عياض، **ترتيب المدارك**، (1/ 23). ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري**، (2/ 231).

2- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري** (2/ 231).

الفرع السابع: الترجيح بموافقته للاشتقاق[1]

ذهب بعض علماء الأصول إلى اعتبار الموافقة للاشتقاق طريقا من طرق الترجيح التي يلجأ إليها عند تعذر الجمع بين المتعارضين[2] ورأوا أن الأصل بقاء اللفظ على مدلوله اللغوي إلى أن يدل دليل على تغييره عن أصله المشتق منه.

مثال تطبيقي: غسل المكان الذي أصابه المذي:

1- عن عليّ -رضي الله عنه- قال: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً فَأَمَرْتُ رَجُلًا أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ -ﷺ- ، لِمَكَانِ ابْنَتِهِ، فَسَأَلَ فَقَالَ: «**تَوَضَّأْ وَاغْسِلْ ذَكَرَكَ**»[3].

2- عن عليّ، قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً، وَكَانَتْ تَحْتِي ابْنَةُ رَسُولِ اللهِ -ﷺ- ، فَأَمَرْتُ رَجُلًا فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «**تَوَضَّأْ وَاغْسِلْهُ**»[4].

1- **الاشتقاق لغة:** افتعال من شقق، تقول شققت الشيء أشقه شقا إذا صدعته، يدل على انصداع في الشيء، ثم يحمل عليه ويشق منه على معنى الاستعارة. واشتقاق الكلام: الأخذ فيه يمينا وشمالا، واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه. ينظر: ابن منظور، **لسان العرب** (4/ 2302). الطاهر أحمد الزاوي، **مختار القاموس** (ص: 335).

الاشتقاق اصطلاحا: نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا ومغايرتهما في الصيغة. ينظر: الجرجاني، **التعريفات**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1403هـ- 1983م)، (ص: 49). المناوي، **التوقيف على مهمات التعاريف**، عالم الكتب، القاهرة، ط1، (1410هـ- 1990م)، (ص: 66).

وقيل: هو اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه حروف ذلك الأصل.

وقيل: هو أخذ كلمة من أخرى بتغيير ما مع التناسب في المعنى.

وقيل: هو رد كلمة إلى أخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى.

ينظر: أبو البقاء الحنفي، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تح: عدنان درويش - محمد المصري-، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.س)، (1/ 117).

2- ينظر: الحازمي، **الاعتبار**، (ص: 86).

3- أخرجه البخاري في صحيحه، **كتاب الغسل**، باب غسل المذي والوضوء منه (1/ 62)، (رقم: 269).

4- أخرجه أحمد في مسنده، (2/ 300).

3- عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن جندب مولى عبد اللّه بن عيّاش، أنّه قال سألت عبد اللّه بن عمر عن المذيّ، فقال: «**إِذَا وَجَدْتَهُ فَاغْسِلْ فَرْجَكَ، وَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ**»[1].

وجه التّعارض:

حديث علي -رضي الله عنه- الأول فيه غسل جميع الذكر، أما الحديث الثاني ففيه غسل المكان الذي أصابه المذي فقط.

دفع التّعارض:

موقف ابن بطّال:

ابن بطّال -رحمه الله- رجح العمل بالحديث الثاني للأثر الذي رواه الإمام مالك -رحمه الله- في الموطأ: «**إِذَا وَجَدْتَهُ فَاغْسِلْ فَرْجَكَ، وَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ**» [2]، والفرج[3] هو الشق بين الجبلين، وحقيقة الفرج إنما تقع على موضع خروج البول والغائط فقط.

قال ابن بطّال: اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث، فقالت طائفة: يغسل الذكر كله من المذي، ثم يتوضأ مثل وضوئه للصلاة[4]، روى هذا عن عمر بن الخطاب، وابن عباس، وهو قول مالك في المدوّنة، وحجتهم قوله -صلى الله عليه وسلم-: «**تَوَضَّأْ وَاغْسِلْ ذَكَرَكَ**»[5]، وهذا ظاهره العموم.

1- **الموطأ، كتاب الطهارة**، باب الوضوء من المذي (1/ 41)، (رقم: 55).

2- المصدر نفسه، (1/ 41)، (رقم: 55).

3- ابن منظور، **لسان العرب**، (1/ 97). الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، (1/ 201).

4- ابن أبي زيد القيرواني، **النوادر والزيادات** (وهو قول مالك في المدونة) (1/ 49). العبدري، **التاج والإكليل**، (1/ 168). ابن عرفة، **حاشية الدسوقي**، (1/ 378).

5- سبق تخريجه، (ص: 247).

وقال آخرون: إنما يجب غسل موضع الأذى من الذكر فقط مع الوضوء، لا غسل الذكر كله، وروى هذا عن ابن عباس أيضًا، وعن سعيد بن جبير، وعطاء، وهو قول الكوفيين[1]. وقال ابن أبي زيد: قال البغداديون من أصحاب مالك[2]: إن معنى غسل الذكر من المذي: غسل موضع الأذى فقط. واحتج الكوفيون بما رواه الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال علي: كنت رجلاً مذاءً فأمرت رجلاً فسأل النبي -ﷺ-، فقال: فيه الوضوء. ورواه أبو حصين، عن أبي عبد الرحمن، عن على، قال: كنت رجلاً مذاءً، فأرسلت رجلاً إلى النبي، -ﷺ-، فقال: تمت توضأ واغسله-. واحتج أبو عبد الله بن الفخار لقول البغداديين من أصحاب مالك، قال الدليل على صحته: أن مالكًا روى في موطئه حديث المقداد في غسل المذي، وفيه: فليغسل فرجه وليتوضأ-، هكذا رواه القعنبي، وابن وهب، وابن بكير، وجماعة. قال: والفرج في اللغة: الشق بين الجبلين، فحقيقة الفرج إنما تقع على موضع مخرج البول والمذي فقط.[3]

وكذلك نقل ابن بطّال قول الطحاوي الذي قاس المذي على الغائط حيث أن الغائط يغسل منه ما أصاب البدن لا غسل ما سوى ذلك، فكذلك المذي.

قال الطحاوي: وأما النظر في هذا الباب، فإنا رأينا خروج المذي حدثًا، فأردنا أن نعلم ما يجب في خروج الأحداث، فكان خروج الغائط يجب فيه غسل ما أصاب البدن لا غسل ما سوى ذلك، إلا التطهر للصلاة، فالنظر على ذلك أن يكون خروج المذي كذلك لا يجب فيه غسل غير الموضع الذي أصابه من البدن غير التطهر للصلاة.[4]

1- القرافي، **الذخيرة**، (1/ 207)، وهو قول الشافعية والحنابلة. النووي، **المجموع**، (2/ 144).

2- ابن أبي زيد القيرواني، **النوادر والزيادات**، (1/ 49).

3- ابن بطّال، **شرح صحيح البخاري** (1/ 383، 384).

4- الطحاوي، **شرح معاني الآثار** (1/ 48).

خلاصة الفصل:

إن أهم ما يمكن إيراده وذكره في نهاية هذا الفصل ما يلي:

- **أولا:** تباينت آراء علماء الأصول في تعريفهم للترجيح تبعا لموقفهم من حيث كونه فعلا للمجتهد، أو صفة للأدلة، أي ما يفيد معنى الرجحان.

والترجيح في حقيقته إعمال لنص من النصوص المتعارضة، وإهمال للنص الآخر، فهو يوجب العمل بما دل عليه النص الرّاجح من أحكام، وترك النص المرجوح وما دلّ عليه من أحكام، والترجيح لا يبنى على الهوى، بل هو مستند إلى قرائن وأدلة.

وقد وضع العلماء له أركانًا وشروطا لابد من تحققها حتى يعمل به، والجمهور على وجوب العمل بالراجح وترك المرجوح، وقد وافقهم في ذلك ابن بطّال.

- **ثانيا:** ذكر علماء الأصول للترجيح بين النصوص الشرعية طرقاً كثيرة، ضربت أمثلة لعرين طريقا من رق الترجيح بالاعتبارات الثلاثة التي ذكرها الغزالي في المستصفى وهي:

1- الترجيح باعتبار السند:

- الترجيح بكثرة الرواة.
- الترجيح ببيان درجة الأحاديث.
- ترجيح ما هو أصح إسناداً.
- ترجيح المسند على المرسل.
- ترجيح المتصل على المنقطع.

- الترجيح بسلامة السند من الاضطراب.
- ترجيح رواية صاحب القصة.

2- الترجيح باعتبار المتن:

- ترجيح ما كان متنه سالما من الاضطراب.
- ترجيح ما كان نصا على ما كان اجتهادا.
- ترجيح القول على الفعل.
- ترجيح المثبت على النافي.
- ترجيح النّص على الظاهر.
- ترجيح المفسر على المجمل.

3- الترجيح باعتبار أمر خارجي:

- ترجيح الحديث الموافق للنص القرآني.
- ترجيح الخبر الموافق لخبر آخر.
- ترجيح الحديث الذي يوافق الإجماع.
- الترجيح بموافقة عمل الصحابة.
- الترجيح بعمل الخلفاء الراشدين.
- الترجيح بموافقة عمل أهل المدينة.
- الترجيح بموافقة للاشتقاق.

وقد وافق ابن بطّال -رحمه الله- جمهور الأصوليين في أغلب هذه الطرق.

خاتمة

خاتمة

الحمد لله أولا وآخرا، على ما أنعم به علينا من نعم ظاهرة وباطنة لا نعدها ولا نحصيها وبعد: فإن من أبرز ما وقفت عليه في نهاية رسالتي من نتائج، وسعيت من خلاله إلى التوفيق بين الأحاديث التي ظاهرها التّعارض، وتطبيق قواعد دفع التّعارض بين النّصوص التي وضعها علماء الأصول من جمع، ونسخ، وترجيح عن طريق كلام علم من أعلام المالكية في الأندلس بدراسة أقواله وبعض اختياراته، ومقارنتها مع أقوال بعض الأئمة للخروج بهذه الأحاديث التي ظاهرها التّعارض إلى توجيه صحيح مناسب، يدفع عن حديث رسول الله -ﷺ- التناقض، وقد ضمّنت آخر كل فصل من الفصول الثلاثة خلاصة لأهم نتائج هذا البحث، ولا داعي لذكرها غير أني أضيف إليها ما يلي:

1- مكانة الإمام ابن بطّال -رحمه الله- العلمية، فقد اعتمد على كتابه "**شرح صحيح البخاري**" كبار الأئمة من بعده، كالإمام النووي، وابن حجر والعيني، وابن الملقن والكرماني، والقسطلاني وغيرهم.

2- أهمية شرح ابن بطّال على الصحيح الجامع، فقد حوى فوائد جمة.

3- عناية علماء الأصول، وشرّاح الحديث بهذا العلم، فأغلب المسائل التي تناولها الإمام ابن بطّال في التّعارض المظنون بين نصوص الشريعة الإسلامية قد تكلم عنها أو أغلبها ممن سبقه أو من جاء بعده.

4- لا يوجد تعارض يذكر بين أحاديث النبي -ﷺ- إنما هو اختلاف أو قصور في فهم المجتهد.

5- وافق الإمام ابن بطّال منهج الجمهور، وخالف منهج الحنيفة في مسالك درء التّعارض مرتبة، حيث قدم الجمع على النسخ والترجيح واستعمله أكثر منها في جميع أبواب الكتاب.

6- الجمع بين الأحاديث هو أكثر طرق دفع التّعارض عملا وتطبيقا عند ابن بطّال، وعند الفقهاء، وتجلى ذلك من خلال الآثار الكثيرة لوجوه الجمع، فقد استعمل -رحمه الله- في التوفيق بين النصوص: الجمع بالتخصيص، والجمع بالتقييد، والجمع بحمل الأمر على الندب، والجمع بحمل النهي على غير الحرمة، والجمع بحمل اللفظ على المجاز، والجمع باختلاف الحال أو اختلاف المحل، والجمع بجواز أحد الأمرين (على سبيل التخيير)، والجمع ببيان اختلاف السائل (اختلاف الأشخاص).

7- اعتمد ابن بطّال في إثبات النسخ واعتبره طريقا من طرق دفع التّعارض الظاهري بين النصوص على: النسخ بتصريح النص الشرعي، والنسخ بالإجماع، والنسخ بقول الصحابي، والنسخ بمعرفة التاريخ.

8- لم يخالف ابن بطّال كثيرا منهج علماء الأصول في الترجيح بين الأحاديث، فقد طبق مسلك الترجيح باعتبار السند، والترجيح باعتبار المتن والترجيح باعتبار الأمر الخارجي.

الاقتراحات:

من بين الاقتراحات التي يوصي بها الباحث ما يلي:

1- أن يُحققَ كتاب صحيح البخاري تحقيقا علميا، لأنه مصدر هام وميراث ضخم، ولأن ما حققه الأستاذ أبو تميم ياسر بن ابراهيم ما هو إلا مقابلة بالنُسخ.

2- إعداد دراسة أكاديمية على القواعد الأصولية والفقهية التي حواها كتاب "شرح صحيح البخاري".

3- أن تُحصر أحاديث الأحكام التي ظاهرها التّعارض، وأن تدرس كلا على حده لبيان الراجح منها وفق المناهج الأصولية التي وضعها العلماء.

4- البحث في خزائن المخطوطات في المكتبات العربية والغربية عن كتبه المفقودة ككتاب الاعتصام بالحديث، وكتاب المقنع.

وأخيرا أضرع إلى الله أن يتقبل مني هذا العمل اليسير، وأن يجعله في ميزان حسناتي، وأن يوفقنا لخدمة دينه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهارس العامـــة

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث والآثار.
- فهرس الأعلام المترجم لهم.
- فهرس المسائل الفقهية.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

السورة	رقم الآية	طرف الآية	الصفحة
البقرة	125	﴿وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾	179-178
البقرة	150	﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ...﴾	220
البقرة	188	﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ..... وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ (188)﴾	146
البقرة	196	﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾	39
البقرة	267	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ..... وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ (267)﴾	108
البقرة	282	﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾	99
آل عمران	07	﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ ..... وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ (7)﴾	58
آل عمران	102	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾	أ
النساء	01	﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ..... إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾	أ
النساء	11	﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾	230-229
النساء	83-82	﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا (82) .....إِلَّا قَلِيلًا (83)﴾	57
النساء	83	﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ..... وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا (83)﴾	26

النساء	92	﴿وَمَا كَانَ لِمُومِنٍ اَنْ يَّقْتُلَ مُومِناً اِلَّا خَطَـًٔا ..... وَكَانَ اَللَّهُ عَلِيـمًا حَكِيمًا (92)﴾	90
النساء	92	﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّومِنَةٍ﴾	91-96-98
النساء	101	﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِے اِ۬لَارْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ اَن تَقْصُرُواْ مِنَ اَلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمُۥٓ أَنْ يَّفْتِنَكُمُ اُ۬لذِينَ كَفَرُوٓاْۖ إِنَّ اَلْكٰفِرِينَ كَانُواْ لَكُمْ عَدُوّاً مُّبِيناً (101)﴾	197
النساء	148	﴿لَّا يُحِبُّ اُ۬للَّهُ اُ۬لْجَهْرَ بِالسُّوٓءِ مِنَ اَلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَۖ وَكَانَ اَللَّهُ سَمِيعاً عَلِيماً (148)﴾	147
المائدة	06	﴿فَامْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ﴾	236
المائدة	07	﴿يَٰٓأَيُّهَا اَلذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمُۥٓ إِلَى اَلصَّلَوٰةِ ..... فَامْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ﴾	72
المائدة	38	﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلاً مِّنَ اَللَّهِۖ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (38)﴾	236
المائدة	48	﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾	31
المائدة	89	﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اُ۬للَّهُ بِاللَّغْوِ فِے أَيْمَٰنِكُمْ ..... كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اُ۬للَّهُ لَكُمُۥٓ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (89)﴾	97
المائدة	96	﴿اُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ اُ۬لْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ مَتَٰعاً لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِۖ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ اُ۬لْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُماًۖ وَاتَّقُواْ اُ۬للَّهَ اَلذِےٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ (96)﴾	117
الأنعام	109	﴿وَأَقْسَمُواْ بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمُۥٓ ءَايَةٌ لَّيُومِنُنَّ بِهَاۖ قُلِ اِنَّمَا اَلَايَٰتُ عِندَ اَللَّهِۖ وَمَا يُشْعِرُكُمُۥٓ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُومِنُونَ (109)﴾.	91-95-96

الأنفال	66	﴿ ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ..... وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ (66) ﴾	144
التوبة	33	﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ (33) ﴾	88
هود	01	﴿ الٓر ۚ كِتَـٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَـٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ (1) ﴾	56
النحل	53	﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ ﴾	الإهداء
الحج	52	﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِىٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَـٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَـٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَـٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (52) ﴾	136
النور	4	﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَـٰنِينَ جَلْدَةً ﴾	224
النور	04	﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَـٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَـٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَـٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ (4) ﴾	139
النور	31	﴿ وَقُل لِّلْمُومِنَـٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَـٰرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ ..... وَتُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُومِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (31) ﴾	140
الأحزاب	70-71	﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا (70) ..... وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا (71) ﴾	أ
الزمر	1-2	﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَـٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ (1) إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ (2) ﴾	56

فصلت	51	﴿ وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٍ (51) ﴾	41
الجاثية	29	﴿ هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ (29) ﴾	136
الرحمن	41	﴿ يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ فَيُؤْخَذُ بِٱلنَّوَٰصِى وَٱلْأَقْدَامِ (41) ﴾	190
المجادلة	03	﴿ وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا۟ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِۦ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (3) ﴾	91-90
الحشر	02	﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مِن دِيَٰرِهِمْ لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِ .....فَٱعْتَبِرُوا۟ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ (2) ﴾	167
الحشر	07	﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾	232
الطلاق	02	﴿ وَأَشْهِدُوا۟ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾	99
التحريم	06	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ .....وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ (6) ﴾	107
القلم	17	﴿ إِنَّا بَلَوْنَٰهُمْ كَمَا بَلَوْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا۟ لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ (17) ﴾	-95-91 96

فهرس الأحاديث والآثار

طرف الحديث	الراوي	الصفحة
(أ)		
أَتَسْتَطِيعُ أَنْ تُرِيَنِي، كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- ...	عمرو بن يحيى المازني	189
أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ، ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ،...	أم المؤمنين عائشة	111
احْتَجَمَ النَّبِيُّ -ﷺ-، وَأَعْطَى الحَجَّامَ أَجْرَهُ...	ابن عباس	105
أَخْبِرْنِيا كَيْفَ رَأَيْتَ النَّبِيَّ -ﷺ- يَتَوَضَّأُ؟ ...	عبد الله بن زيد	122
إِذَا أَتَى أَحَدُكُمُ الغَائِطَ، فَلاَ يَسْتَقْبِلِ القِبْلَةَ	أبو أيوب الأنصاري	118
إِذَا اجْتَهدَ اَلْحَاكِم فأصَاب فَلَهُ أَجْرَان...	عمرو بن العاص	57
إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة فإن شدة الحرّ ...	أبي هريرة	52
إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل	أم المؤمنين عائشة	64
إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ	أم المؤمنين عائشة	204
إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعَبِهَا الْأَرْبَعِ وَمَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ....	أم المؤمنين عائشة	204
إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعَبِهَا الأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهَدَهَا فَقَدْ....	أبو هريرة	203
إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا.	ابن عمر	226
إذا شَرَبَ الكلبُ في إناءِ أَحدِكم فَلْيَغسِلهُ سَبْعًا.	أبو هريرة	206
إذا صلى أحدكم؛ فليتَّزِرْ وليَرْتَدِ	ابن عمر	201
إِذَا كَانَ لِأَحَدِكُمْ ثَوْبَانِ فَلْيُصَلِّ فِيهِمَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ	ابن عمر	199
إِذَا وَجَدْتَهُ فَاغْسِلْ فَرْجَكَ، وَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ.	ابن عمر	248

ارْتَقَيْتُ فَوْقَ بَيْتِ حَفْصَةَ فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ –ﷺ– يَقْضِي....	ابن عمر	119
ارْتَقَيْتُ فَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ حَفْصَةَ لِبَعْضِ حَاجَتِي، ...	ابن عمر	119-84
أَرْسَلَتِ ابْنَةُ النَّبِيِّ –ﷺ– إِلَيْهِ إِنَّ ابْنًا لِي قُبِضَ...	أسامة بن زيد	94-93
أَسْرِعُوا بِالْجِنَازَةِ، فَإِنْ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا، وَإِنْ يَكُ...	أبو هريرة	241
اغتسل بعض أزواج النَّبي –ﷺ– في جفنة، فجاء ...	ابن عباس	185
أَفْطَرَ الحَاجِمُ وَالمَحْجُومُ.	أبو هريرة	156-155
أَكَلَ كَتِفَ شَاةٍ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.	عبد الله بن عباس	152
أَلاَ أَدُلُّكُمْ عَلَى أَهْلِ الجَنَّةِ؟ كُلُّ ضَعِيفٍ	معبد بن خالد	92
أَلْحِقُوا الفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ.	ابن عباس	229
أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا لَهُمْ، وَلِلْكِلَابِ؟» ...	ابن المغفل	208
أُمِرَ بِلاَلٌ أَنْ يَشْفَعَ الأَذَانَ، وَأَنْ يُوتِرَ الإِقَامَةَ، إِلَّا الإِقَامَةَ	أنس بن مالك	245
أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ –ﷺ– بِإِبْرَارِ الْمُقْسِمِ.	البراء بن عازب	94-92
أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ –ﷺ–، أَنْ نَعُقَّ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَيْنِ،	أم المؤمنين عائشة	102
أَمِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا....	أبو قتادة	116
أن الرسول –ﷺ– كان يصبح جنبا وهو صائم	أم المؤمنين عائشة	64
أَنَّ النَّبِيَّ –ﷺ– احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَاحْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ.	ابن عباس	156
أَنَّ النَّبِيَّ –ﷺ– تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ.	ابن عباس	214
أَنَّ النَّبِيَّ –ﷺ– كَانَ فِي جِنَازَةٍ، فَرَأَى عُمَرُ امْرَأَةً،...	أبو هريرة	108
أن النَّبي –ﷺ– نهى أن يتوضّأ الرجل بفضل طَهور ...	الحكم بن عمرو	183
أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ –ﷺ– فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ...	أبو هريرة	97

أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ -ﷺ- أَيُّ الأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ ...	ابن مسعود	132
أَنَّ رَسُولَ اللهِ -ﷺ- بَعَثَ أَبَا رَافِعٍ مَوْلاَهُ ...	سليمان بن يسار	215
أَنَّ رَسُولَ اللهِ -ﷺ- تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ....	يزيد بن الأصم	215-214
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- جَعَلَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِصَاحِبِهِ سَهْمًا	ابن عمر	231
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- دَخَلَ الكَعْبَةَ وَأُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ...	ابن عمر	218
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- صَلَّى بِهِمْ صَلَاةَ الْخَوْفِ، فَقَامَ...	جابر بن عبد الله	196
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- عَرَّسَ بِأَوَّلَاتِ الْجَيْشِ وَمَعَهُ عَائِشَةُ...	عمار بن ياسر	234
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ، وَالْحُسَيْنِ...	ابن عباس	103
إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- قَالَ فِي مَرَضِهِ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ...	أم المؤمنين عائشة	115
أَنَّ رَسُولَ اللهِ -ﷺ- كَانَ يُسَلِّمُ فِي الصَّلاَةِ تَسْلِيمَةً ...	أم المؤمنين عائشة	125
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ يَمَانِيَةٍ بِيضٍ...	أم المؤمنين عائشة	186
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- نَعَى النَّجَاشِيَّ فِي اليَوْمِ الَّذِي...	أبو هريرة	238
إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- لَيُقَبِّلُ بَعْضَ أَزْوَاجِهِ...	أم المؤمنين عائشة	209
إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ إِذَا قَعَدْتَ عَلَى حَاجَتِكَ فَلاَ تَسْتَقْبِلِ القِبْلَةَ...	ابن عمر	83
إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرُوا لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ فَاقْبَلُوا، ...	عقبة بن عامر	144
إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرُمٌ	الصعب بن جثامة	116
أَنْتُمْ مُشَيِّعُونَ وَامْشِ بَيْنَ يَدَيْهَا وَخَلْفَهَا، وَعَنْ يَمِينِهَا،...	أنس بن مالك	241
إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى...	عمر بن الخطاب	95
إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ	أبو سعيد الخدري	204-64
أنّه ركع ووضع يديه على ركبتيه...	أبو مسعود عقبة بن عمرو	52

أَنَّهَا وَالنَبِي –ﷺ– كَانَا يَغْتَسِلاَنِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ يَغْتَرِفُ ...	أم المؤمنين عائشة	183
أَنَّهُمَا كَانَا فَارِسَيْنِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَإِنَّهُمَا أُعْطِيَا سِتَّةَ أَسْهُمٍ...	أبو عَمْرَةَ	232
أَوَّلُ مَا فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ فَلَمَّا قَدِمَ ...	أم المؤمنين عائشة	195
أَيُقَبِّلُ الصَّائِمُ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ –ﷺ–: سَلْ هَذِهِ ...	عمر بن أبي سلمة	209
(ب)		
بَيْنَمَا أَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ –ﷺ– فِي الخَمِيلَةِ، إِذْ حِضْتُ...	أم المؤمنين أم سلمة	209
(ت)		
تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ –ﷺ– وَنَحْنُ حَلَالَانِ بِسَرِفَ.	أم المؤمنين ميمونة	217
تَوَضَّأَ النَّبِيُّ –ﷺ– مَرَّةً مَرَّةً.	ابن عباس	121
تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ.	عبد الله بن زيد	122
تَوَضَّأْ وَاغْسِلْ ذَكَرَكَ.	عليّ بن أبي طالب	248–247
تَوَضَّأْ وَاغْسِلْهُ.	عليّ بن أبي طالب	247
تَوَضَّئُوا مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ أَوْ قَالَ: مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ.	أبو سفيان بن سعيد بن المغيرة	152
(ث)		
ثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ، وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ، ...	رافع بن خديج	105
(ج)		
جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، فَقَالَ: إِنِّي أَجْنَبْتُ...	سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى	234
(ح)		
الحلال بيّن والحرام بيّن	نعمان بن بشير	26
(خ)		
خرج رسول الله –ﷺ– فإذا نسوة جلوس فقال: ما يجلسكن...	علي بن أبي طالب	108
خَرَجْنَا نَتَلَقَّى عِيرًا لِقُرَيْشٍ أَتَتْ مِنَ الشَّامِ حَتَّى إِذَا كُنَّا...	سليمان اليشكري	194

(ذ)		
الَّذِي يَشْرَبُ فِي آنِيَةِ الْفِضَّةِ، إِنَّمَا يُجَرْجِرُ فِي بَطْنِهِ ...	أم المؤمنين أم سلمة	27
(ر)		
رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ أَنَاخَ رَاحِلَتَهُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، ثُمَّ جَلَسَ...	مروان الأصفر	120
رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ،...	محمد بن المنكَدِر	198
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- يَتَوَضَّأُ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ قِطْرِيَّةٌ...	أنس بن مالك	189
رُدَّهُنَّ، فَإِنَّهُنَّ فِتْنَةُ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ	ابن عمر	242
رَقِيتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَى ظَهْرِ المَسْجِدِ، فَتَوَضَّأَ، ...	نعيم المجمر	24
(س)		
سَأَلْتُ عَلْقَمَةَ هَلْ كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ شَهِدَ مَعَ النبي -ﷺ-...	عامر	180
سُئِلَ النَّبِيُّ -ﷺ- أَيُّ الأَعْمَالِ أَفْضَلُ...	أبو هريرة	131
(ش)		
شكونا إلى رسول الله-ﷺ- حرّ الرمضاء في جباهنا ...	الخباب بن الأرث	53
(ص)		
صَلُّوا صَلاَةَ كَذَا فِي حِينِ كَذَا، وَصَلُّوا صَلاَةَ كَذَا...	عمرو بن سَلِمة	114
صليت إلى جنب أبي فطبقت بين كفي ثم وضعتهما ...	مصعب بن سعد	52
صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ -ﷺ- عَلَى جِنَازَةٍ فَكَبَّرَ...	زيد بن أرقم	239
صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ -ﷺ-، فَكَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ: السَّلَامُ...	وائل بن حجر	126
صَيْدُ الْبَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ، مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يُصَدْ لَكُمْ.	جابر بن عبد الله	118
(ع)		
العَجْمَاءُ جُبَارٌ، وَالبِئْرُ جُبَارٌ، وَالمَعْدِنُ جُبَارٌ،....	أبو هريرة	80
عمن شهد رسول الله-ﷺ- يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ...	صالح بن خوّات	128

عندك طهور؟. فقلت: «نَبيذٌ»، قال: «تمرة طَيَّبةٌ، ...	عبد الله بن مسعود	181
(غ)		
غُسْلُ يَوْمِ الجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ.	أبو سعيد الخدري	100
(ف)		
فَأَقْبَلْتُ وَالنَّبِيُّ -ﷺ- قَدْ خَرَجَ وَأَجِدُ بِلاَلًا قَائِمًا بَيْنَ...	ابن عمر	178
فَرَضَ اللَّهُ الصَّلاَةَ حِينَ فَرَضَهَا، رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، ...	أم المؤمنين عائشة	194
فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَصَلَّى خَلْفَ المَقَامِ رَكْعَتَيْنِ...	ابن عمر	178
فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ،...	العرباض بن سارية	241
فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- يُصَلِّي لَنَا، فَقَامَتْ طَائِفَةٌ مَعَهُ...	ابن عمر	128
فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- عَلَى أَهْلِ الْأَمْوَالِ حِفْظَهَا...	حرام بن محيّصة	81
فُكُّوا العَانِيَ، وَأَجِيبُوا الدَّاعِيَ، وَعُودُوا المَرِيضَ.	أبو موسى الأشعري	226
فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ، وَعِرْضِهِ	نعمان بن بشير	26
(ق)		
قام يصلي فلما ركع طبق بين يديه ثم جعلهما بين...	الأسود وعلقمة	52
قُسِمَتْ خَيْبَرُ عَلَى أَهْلِ الْحُدَيْبِيَةِ، فَقَسَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-...	مجمع بن جارية الأنصاري	231
قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلِّمْنِي سُنَّةَ الْأَذَانِ؟، قَالَ: فَمَسَحَ مُقَدَّمَ...	أبو محذورة	245
(ك)		
كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ-...	ابن عباس	94-92
كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ -ﷺ- تَرْكَ الْوُضُوءِ...	جابر بن عبد الله	153
كان الرجالُ والنِّساء يَتَوضَّؤُونَ فِي زمانِ رسول الله -ﷺ-...	ابن عمر	183
كَانَ النَّاسُ مَهَنَةَ أَنْفُسِهِمْ، وَكَانُوا إِذَا رَاحُوا إِلَى الجُمُعَةِ، ...	أم المؤمنين عائشة	101

كَانَ رَسُولُ اللهِ –ﷺ– يُقَبِّلُنِي وَهُوَ صَائِمٌ، ...	أم المؤمنين عائشة	209
كَانَ زَيْدٌ يُكَبِّرُ عَلَى جَنَائِزِنَا أَرْبَعًا، وَإِنَّهُ كَبَّرَ عَلَى جَنَازَةٍ...	عبد الرحمن بن أبي ليلى	238
كَانَتِ امْرَأَةٌ مَخْزُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجْحَدُهُ، ...	أم المؤمنين عائشة	111
كَانُوا يُكَبِّرُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ –ﷺ– "سَبْعًا وَخَمْسًا ...	إلى سعيد بن المسيب	239
كُفِّنَ رَسُولُ اللَّهِ –ﷺ– فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ: قَمِيصُهُ الَّذِي ...	ابن عباس	186
كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ –ﷺ– بِذَاتِ الرِّقَاعِ، فَإِذَا أَتَيْنَا عَلَى شَجَرَةٍ ...	جابر بن عبد الله	129
كُنَّا نَمْنَعُ عَوَاتِقَنَا أَنْ يَخْرُجْنَ فِي العِيدَيْنِ، ...	أم المؤمنين حفصة	141
كُنْتُ أَرَى رَسُولَ اللهِ –ﷺ– يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ، وَعَنْ يَسَارِهِ ...	سعد بن أبي وقاص	126
كنت أغتسل أنا ورسول الله –ﷺ– من إناء واحد تختلف ...	أم المؤمنين عائشة	184
كُنْتُ عِنْدَ عُمَرَ فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّا نَكُونُ بِالْمَكَانِ...	عبد الرحمن بن أبزى	234
كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟، قَالَ: أَقْضِي بِكِتَابِ...	معاذ بن جبل	166
(ل)		
لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الدِّينِ ظَاهِرِينَ لَعَدُوِّهِمْ...	أبو أمامة	88
لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ...	عمران بن حصين	87
لاَ تُسَافِرِ المَرْأَةُ ثَلاَثًا إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ.	ابن عمر	223-222
لَا تَقُومُ السَّاعَةُ عَلَى أَحَدٍ يَقُولُ: اللهُ، اللهُ .	أنس بن مالك	87
لاَ رِبًا إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ	أسامة بن زيد	54
لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْعُقُوقَ ... مَنْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ فَأَحَبَّ أَنْ يَنْسُكَ...	عمرو بن شعيب	102
لاَ يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ...	أبو هريرة	223-222
لَا يَذْهَبُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ حَتَّى تُعْبَدَ اللَّاتُ وَالْعُزَّى،...	أم المؤمنين عائشة	88
لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ	نعمان بن بشير	26

لَا يَنْكِحِ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُنْكِحُ، وَلَا يَخْطُبُ.	مالك عن نافع	214
لَمَّا دَخَلَ النَّبِيُّ -ﷺ- البَيْتَ، دَعَا فِي نَوَاحِيهِ كُلِّهَا،...	ابن عباس	218-178
لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ، انْهَزَمَ النَّاسُ عَنِ النَّبِيِّ -ﷺ-، قَالَ:...	أنس بن مالك	141
لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ قَالَ بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا ...	ابن عباس	24
لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ، لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا، ...	ابن المغفل	208
لَيْسَ عَلَى الْخَائِنِ قَطْعٌ.	جابر بن عبد الله	111
(م)		
مَا بَالُهُم وَبَال الكِلَابِ؟... وقال: «إذا وَلَغَ الكَلْبُ فِي...	ابن المغفل	206
مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ، فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ ...	ابن عباس	133
مَا مِنْ مَيِّتٍ تُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَبْلُغُونَ مِائَةً،...	أم المؤمنين عائشة	133
مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَمُقَدَّمِ رَأْسِهِ وَعَلَى عِمَامَتِهِ.	ابن المغيرة	189
مَعَ الغُلَامِ عَقِيقَةٌ، فَأَهْرِيقُوا عَنْهُ دَمًا، وَأَمِيطُوا عَنْهُ الأَذَى	سلمان بن عامر الضبي	102
من أدركه الفجر وهو جنب فلا يصم	أبو هريرة	64
مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً، أَعْتَقَ اللهُ بِكُلِّ عُضْوٍ ...	أبو هريرة	97
مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ	ابن عباس	53
مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ...	حمران مولى عثمان	122
مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ، وَمَنِ اغْتَسَلَ فَهُوَ...	سمرة	100
مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِنْ شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ ...	ابن عمر	149
مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاضْرِبُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَاضْرِبُوهُ ...	جابر بن عبد الله	149
مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، جَائِزَتُهُ...	أبو شريح الكعبي	145
مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ ...	معاوية بن أبي سفيان	86

(ن)		
نَهَى رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَتَيْنِ ...	معقل بن أبي معقل الأسدي	83
نهى نبي الله-ﷺ- أن نستقبل القبلة ببول، فرأيته ...	جابر بن عبد الله	86
نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ ...	بريدة	144
نُهِينَا عَنِ اتِّبَاعِ الجَنَائِزِ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا.	أم عطية	108
(و)		
وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي رسول-ﷺ- ...	ابن عمر	53
الْوُضُوءُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ.	زيد بن ثابت	152
وَلَدُ الأَبْنَاءِ بِمَنْزِلَةِ الوَلَدِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ دُونَهُمْ وَلَدٌ ذَكَرُهُمْ....	زيد بن ثابت	229
وَمَا بَقِيَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي...	سهل بن سعد الساعدي	141
وهل هو إلا مضغة منه؟ أو بضعة منه؟	قيس بن طلق	155
(ي)		
يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ الطُّهُورُ فَدَعَا بِمَاءٍ فِي إِنَاءٍ ...	عمرو بن شعيب	123
يَحْتَزُّ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ، فَدُعِيَ إِلَى الصَّلاَةِ، فَأَلْقَى السِّكِّينَ...	جعفر بن عمرو بن أمية	152
يَنْهَى عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ، ...	عبادة بن الصامت	54
يَؤُمُّ الْقَوْمَ أَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً،....	أبو مسعود الأنصاري	114

فهرس الأعلام المترجم لهم

(أ)

- ابن الحصّار..16
- ابن السبكي..55
- ابن القصّار..28
- ابن الملقن..191
- ابن حزم..8
- ابن خزيمة..51
- ابن عفيف..16
- أبو القاسم الحمداني..16
- أبو المطرف القنازعي..15
- أبو جعفر الداودي..21
- أبو داود المقرئ..17
- أبو ذر..14
- أبو شريح الكعبي..145
- أبو عبيدة..27
- أسامة بن زيد..93
- الأصيلي..14

(ب)

▪ الباقلاني.. 167

▪ البخاري (عبد العزيز)....................................64

▪ البراء بن عازب...92

▪ البزار.. 182

▪ البكري...11

▪ البيضاوي...56

(خ)

▪ الخطابي..21

(ز)

▪ الزركشي 44

(س)

▪ السرخسي...43

▪ السيوطي 174

(ش)

▪ الشاطبي..55

▪ الشيرازي...56

(ص)

▪ الصفدي...19

▪ صفي الدين البغدادي 43

- الصفي الهندي.......................................55
- الصيرفي 21

(ط)

- الطبري.......................................75
- الطلمنكي.......................................13

(ع)

- العراقي.......................................174
- علي بن المديني 195
- عمرو بن سَلِمة.......................................114
- عمرو بن شعيب.......................................123

(غ)

- الغزالي 35

(ف)

- الفتوحي 148

(ق)

- القاضي عياض.......................................17

(ك)

- الكرماني.......................................25
- الكمال بن الهمام.......................................44

(م)

▪ محمد بن مخلوف...18
▪ معقل بن أبي معقل الأسدي..83
▪ المهلب بن أبي صفرة..14

(ن)

▪ النسفي..23

(ي)

▪ يزيد بن أبي زياد..187
▪ يونس بن مغيث...15

فهرس المسائل الفقهية

- جناية البهيمة..80
- النهي عن استقبال القبلة واستدبارها لغائط أو بول..............83
- أولئك الذين تقوم عليهم الساعة وهم أحياء...........................86
- إذا قال الرجل "أقسمت" ولم يقل " بالله" هل تعتبر عينا أم لا.....................91
- هل يجوز عتق المشرك في كفارة اليمين...96
- حكم الغسل يوم الجمعة..100
- حكم العقيقة..102
- كسب الحجّام..105
- اتباع النساء للجنائز..108
- جاحد العارية..111
- الأحق بالإمامة في الصلاة..114
- أكل المحرم للحم الصيد الذي يهدى له..116
- استقبال القبلة أو استدبارها عند قضاء الحاجة..........................118
- صفة وضوء النبي -ﷺ- من حيث عدد الغسلات لكل عضو..................121
- السلام للتحليل من الصلاة عند فراغها..125
- صلاة الخوف..128
- أفضل الأعمال إلى الله..131

■ عدد المصلين الذين يشفعون للميت.. 133

■ إكرام الضيف.. 144

■ حد شارب الخمر.. 149

■ الوضوء ممّا مسّت النار.. 152

■ الحجامة في رمضان.. 156

■ الصلاة داخل الكعبة... 178

■ شهود ابن مسعود ليلة الجن مع رسول الله -ﷺ-........................... 180

■ حكم وضوء الرجل بفضل طَهور المرأة..................................... 183

■ كفن الميت... 186

■ مسح الرأس في الوضوء.. 189

■ عدد الركعات في صلاة السفر.. 194

■ صحة الصلاة في الثوب أو الثوبين.. 198

■ الإكسال من غير إنزال.. 203

■ غسل الإناء إذا ولغ الكلب فيه... 206

■ القبلة أثناء الصيام... 209

■ نكاح المحرم.. 213

■ مسألة الصلاة في الكعبة.. 218

■ مسافة القصر.. 222

- إجابة الدعوة للوليمة وغيرها.. 226
- ميراث ابن الابن إن لم يكن له ابن.. 229
- سهم الفرس والفارس في الحروب 231
- صفة التيمم وحد مسح الكفين.. 234
- عدد تكبيرات صلاة الجنازة 238
- كيفية المشي مع الجنازة.. 241
- صفة الأذان والإقامة.. 245
- غسل المكان الذي أصابه المذي.. 247

فهرس المصادر والمراجع

❁ **القرآن الكريم برواية ورش**

(أ)

1- **إبراهيم أنيس، عبد الحليم منتصر، عطية الصوالفي، محمد خلف الله**، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004م.

2- **ابن ابراهيم الغنيمي الحنفي**، اللباب في شرح الكتاب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.س).

3- **ابن أبي زيد القيرواني**، النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، تح: عبد الفتاح الحلو ومحمد الأمين بو خبزة، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1999م.

4- **ابن الأبّار**، الحلة السيراء، تح: حسين مؤنس، دار المعارف- القاهرة، ط2، 1985م.

5- **ابن الأثير**، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناجي، المكتبة العلمية بيروت، (د.ط)، (1399هـ- 1979م).

6- **ابن تغري بردي:** جمال الدين يوسف الأتابكي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر القاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، (د.ط)، (د.ط).

7- **ابن الجوزي**، الإيضاح لقوانين الاصطلاح في الجدل والمناظرة، تح: محمود السيد الدغيم، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1995م.

8- **ابن الحاجب**، العضد، شرح مختصر المنتهى الأصولي، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، (1424هـ- 2004م).

9- **ابن الحاجب**، جامع الأمهات، تح: أبو عبد الرحمن الأخضر الأخضري، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، (1421هـ- 2000م).

10- **ابن الحاجب**، مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، تح: نذير حمادو، دار ابن حزم، ط1، 1427هـ.

11- **ابن الصلاح**، علوم الحديث (مقدمة ابن صلاح)، تح: نور الدين عتر، بإشراف محمود عبد القادر الأرناؤوط، دار الصادر، بيروت، ط1 (1420هـ- 1999م). دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، سوريا (د.ط)، (1406هـ- 1986م).

12- **ابن العماد**، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح: حمود الأرناؤوط، دار ابن كثير دمشق، ط1، 1986م.

13- **ابن القطان**، بيان الوهم الإيهام في كتاب الأحكام، تح: الدكتور الحسين آيت سعيد، دار الطيبة، الرياض(د.ط)، (1418هـ- 1997م).

14- **ابن القيم**، إعلام الموقعين عن رب العالمين، قرأه وقدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، شارك في التخريج أبو عمر أحمد عبد الله أحمد، دار ابن الجوزي، ط1، 1423هـ.

15- **ابن القيم**، زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط27، (1415هـ- 1994م).

16- **ابن اللّحام**، المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد، تح: محمد مظهر بقا، جامعة اللك عبد العزيز، مكة المكرمة، (دط)، (د.س).

17- **ابن الملقن**، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تح: مصطفى أبو الغيظ وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط1، (1425هـ- 2004م).

18- **ابن الملقن**، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، تح: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق، سوريا، ط1، (1429هـ- 2008م).

19- **ابن النجار**، شرح الكوكب المنير المسمى مختصر التحرير أو المختبر المبتكر شرح المختصر في أصول الفقه، تح: محمد الزحيلي، ونذير حماد، الرياض: مكتبة العبيكان، (د.ط)، (1413هـ- 1993م).

20- **ابن أمير حاج**، التقرير والتحبير شرح على تحرير الإمام الكمال بن الهمام في علم الأصول الجامع بين اصطلاح الحنفية والشافعية وبهامشه شرح الإمام جمال الدين الأيوبي (773هـ)، المسمى نهاية السول في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي (685 هـ)، بولاق، المطبعة الكبرى الأموية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1316هـ.

21- **ابن بشكوال**، الصلة في التاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وأدبائهم، تح: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، (د.ط)، 2013م.

22- **ابن بطّال**، شرح صحيح البخاري، تح: أبو تميم ياسر بن ابراهيم، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ط2، 2003م.

23- **ابن تيمية**، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تحقيق: ناصر بن عبد الكريم مطبعة الرشد، الرياض، (د.ط)، (د.س).

24- **ابن تيمية**، مجموع الفتاوى، تح: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ط3، (1426هـ- 2005م).

25- **ابن حبان**: محمد ابن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ التميمي، أبو حاتم الدارمي البستي، صحيح ابن حبان، تح: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، (1414هـ- 1993م).

26- **ابن حجر**، الإصابة في تمييز الصحابة، تح: محمد علي البجاوي، دار الجيل- بيروت لبنان- ط1، 1412هـ.

27- **ابن حجر**، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دار المعارف العثمانية، (د.ط)، 1349هـ.

28- **ابن حجر**، تقريب التهذيب، دار الرشيد، سوريا، حلب، ط3، (1411هـ- 1991م).

29- **ابن حجر**، فتح الباري، دار المعرفة، بيروت، (د.ط)، 1379هـ.

30- **ابن حجر**، نزهة النظر، تح: نور الدين عتر، مطبعة الصباح دمشق، ط3، (1421هـ- 2000م).

31- **ابن حزم**، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد شاكر، بيروت- دار الآفاق الجديدة، (د.ط)، (د.س).

32- **ابن حزم**، المحلى، دار الفكر بيروت، (د.ط)، (د.س).

33- **ابن خزيمة:** أبو بكر بن اسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، صحيح ابن خزيمة، تح: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، (د.ط)، (د.س).

34- **ابن خلدون:** العبر وديوان المبتدأ والخبر، مطبعة الأميرية، (د.ط)، 1284هـ.

35- **ابن خلدون**، المقدمة، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، (د.ط)، (د.س).

36- **ابن خلكان:** أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان أبو العباس شمس الدين، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار الصادر - بيروت - لبنان، (د.ط)، (د.س).

37- **ابن دقيق العيد**، تحفة اللبيب في شرح التقريب، تح: صبري بن سلامة شاهين، دار أطلس للنشر والتوزيع، (د.ط)، (د.س).

38- **ابن رشد**، البيان والتحصيل، تح: محمد حجي وآخرون، دار الفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، (1408هـ- 1988م).

39- **ابن رشد**، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تح: هيثم جمعة هلال، مؤسسة دار المعارف، بيروت، لبنان، ط1، (1427هـ- 2006).

40- **ابن شاهين**، ناسخ الحديث ومنسوخه، ت: سمير بن أيمن الزهري، عمان، مطبعة المنار، (د.ط)، (1408هـ- 1987م).

41- **ابن عبد البر**، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، تح: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، (د.ط)، 2000م.

42- **ابن عبد البر**، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تح: علي محمد البجاوي، دار الجبل، بيروت، ط1، (1412هـ- 1992م).

43- **ابن عبد البر**، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تح: مصطفى بن احمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب، (د.ط)، 1387هـ.

44- **ابن عدي**، الكامل في ضعفاء الرجال، تح: سهيل زكار، ط1، (1404هـ- 1984م).

45- **ابن عذارى المراكشي**، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، دار الثقافة، بيروت، ط2، 1998م.

46- **ابن عقيل**، الواضح في أصول الفقه، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، (1420هـ- 1999م).

47- **ابن فارس**، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، (د.ط) 1979م.

48- **ابن فرحون**، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، مطبعة المعاهد- مصر، ط1، 1351هـ.

49- **ابن قدامة**، الشرح الكبير، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، مصر، ط1، (1415هـ- 1995م).

50- **ابن قدامة**، الكافي في فقه الإمام أحمد، دار الكتب العلمية، ط1، (1414هـ- 1994م).

51- **ابن قدامة**، المغني، تح: د. عبد الله عبد المحسن التركي، عبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب، الرياض، ط3، (1417هـ- 1997م).

52- **ابن قدامة**، روضة الناظر وجنة المناظر، تح: شعبان محمد اسماعيل، مؤسسة الريان، المكتبة التدمرية، ط1، 1998م.

53- **ابن كثير**، تفسير القرآن العظيم، بإشراف محمود عبد القادر الأرناؤوط، دار الصادر- بيروت لبنان، ط1، (1420هـ- 1999م).

54- **ابن كثير**، تفسير القرآن العظيم، تح: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، ط2، 1999م.

55- **ابن ماجة:** أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجة، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، (د.ط)، (د.س).

56- **ابن ماكولا**، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، تح: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط1، 1963م.

57- **ابن منظور**، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.

58- **ابن ناصر الدين الدمشقي**، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، 1993م.

59- **ابن نجيم**، البحر الرائق شرح الدقائق (في فروع الحنفية)، للإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود المعروف بحافظ الدين النسفي، ومعه الحواشي المسماة منحة الخالق على البحر الرائق، للشيخ محمد أمين عابدين بن عمر عابدين بن عبد العزيز المعروف بابن عابدين الدمشقي الحنفي، ضبطه وخرج أحاديثه الشيخ زكريا عميرات، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1 (1418هـ- 1998م).

60- **ابن هبيرة**، الإفصاح عن معاني الصحاح، دار الوطن، (د.ط)، 1417هـ.

61- **أبو البركات**، المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد، مكتبة المعارف، الرياض، ط2، (1404هـ- 1984م).

62- **أبو البقاء الحنفي**، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش - محمد المصري-، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ط)، (د.س).

63- **أبو البقاء الحنفي**، الكليات، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ط)، (د.س).

64- **أبو الحسن المغربي الأندلسي**: على بن موسى بن سعيد، المغرب في حلى المغرب، تح: شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، ط3، 1955م.

65- **أبو بكر الشاشي القفال**، حلية العلماء، تح: ياسين أحمد إبراهيم درادكة، مؤسسة الرسالة، دار الأرقم، بيروت، عمان، ط1، 1980م.

66- **أبو داود:** سليمان بن الأشعث، بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمر الأزدي، السجستاني، سنن أبي داود، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ط)، (د.س).

67- **أبو يعلى**، العدّة في أصول الفقه، تح: أحمد بن علي سير المباركي، د ن، ط2، (1410هـ- 1990م).

68- **أحمد بن غنيم بن سالم**، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، تح: عبد الوارث محمد علي، (د.ط) دار الكتب العلمية، ط1، (1418هـ- 1997م).

69- **أحمد رضا كحالة**، معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة بيروت، ط1، 1959م.

70- **أحمد شاكر**، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، تع: ناصر الدين الألباني، تح: علي بن حسن عبد الحميد الحلبي الأثري، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، (1417هـ- 1996م).

71- **أحمد:** أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تح: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، (1421هـ- 2001م).

72- **أسامة الخياط**، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء، دار ابن حزم، (د.ط)، (د.س).

73- **الاسنوي**، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، تح: محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، (1400هـ- 1980م).

74- **الأصفهاني:** شمس الدين أبو الثناء، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، تح: محمد مظهر بقا، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (د.ط)، (1406هـ- 1986م).

75- **الأصفهاني**، معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم، دار القلم الدار الشامية، ط4، 2009م.

76- **آل تيمية**، المسودة، تح: محمد محبي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، (د.ط)، (د.س).

77- **الإمام مالك:** مالك بن أنس الأصبحي، المدونة الكبرى، رواية الإمام سحنون بن سعيد التنوخي عن الإمام عبد الرحمن بن قاسم ويليها مقدمات ابن رشد لبيان ما اقتضته المدونة من أحكام للإمام الحافظ أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان - ط1، (1415هـ- 1994م).

78- **الآمدي**، الإحكام في أصول الأحكام، تح: السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، ط2، (1406هـ- 1986م).

79- **الإيجي**، شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي، تح: فادي نصيف وطارق يحي، دار الكتب العلمية، ط1، (1421هـ- 2000م).

(ب)

80- **الباجي**، الإشارة في معرفة الأصول والوجازة في معنى الدليل، تح: محمد علي فركوس، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، (1416هـ- 1996م).

81- **الباجي**، إحكام الفصول في أحكام الوصول، تح: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، (1406هـ- 1986م).

82- **الباجي**، المنتقى شرح موطأ مالك، تح: محمد عبد القادر أحمد عطا، منشورات علي بيضون - دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ط1، (1420هـ- 1999م).

83- **البخـــاري:** محمـد بـن اسـماعيل أبـو عبـد الله البخـاري الجعفـي، الجـامع المسـند الصـحيح المختصـر من أمور رسـول الله -ﷺ- وسننه وأيامـه (صـحيح البخـاري)، تح: محمد بن زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.

84- **البخاري**، تيسير التحرير، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، مصر، (د.ط)، 1351هـ.

85- **البخاري**، كشف الأسرار عن أصول البزدوي، دار الكتاب الإسلامي، (د.ط)، (د.س).

86- **بدران أبو العينين بدران**، أدلة التشريع المتعارضة ووجوه الترجيح بينها، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، (د.ط)، 1985م.

87- **البرزنجي**، التّعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية، بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ط)، (1417هـ- 1996م).

88- **البهوتي:** حسن بن ادريس، الروض المربع شرح زاد المستقنع، حاشية العثيمين وتعليقات السعدي، خرج أحاديثه عبد القادوس محمد نذير، دار المؤيد، مؤسسة الرسالة، (د.ط) (د.س).

89- **البهوتي**، كشاف القناع عن متن الإقناع، (د.ط)، (1403هـ- 1983م)

90- **البيضاوي**، الإبهاج شرح المنهاج، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، (1416هـ- 1995م).

91- **البيضاوي**، منهاج الوصول إلى علم الأصول، تح: شعبان محمد اسماعيل، ط1، 2008م.

92- **البيهقي:** أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخرساني، السنن الكبرى، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، (1424هـ- 2003م).

(ت)

93- **الترمذي:** محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، سنن الترمذي، أبو عيسى، تح: أحمد شاكر (ج، 1، 2)، ومحمد عبد الباقي (ج3) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج4، 5)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، (1395هـ- 1975م).

94- **الترمذي**، الجامع الكبير، سنن الترمذي، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (د.ط)، 1998م.

95- **التفتازاني**، شرح التلويح على التوضيح، تح: زكريا عميرات، بيروت: دار الكتب العلمية ط1، (د.س).

96- **التلمساني**، مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، تح: د. محمد علي فركوس، المكتبة المكية: مكة المكرمة، بيروت: مؤسسة الريان، ط1، (1419هـ- 1998م).

(ج)

97- **الجرجاني**، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1403هـ- 1983م).

98- **الجصاص**، الفصول في الأصول، تح: عجيل جاسر النشمي، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط2، (1414هـ- 1994م).

99- **الجوهري**، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، ط4، 1990م.

100- **الجويني**، البرهان في أصول الفقه، تح: د. عبد العظيم الديب، ط1، 1399هـ.

101- **الجويني**، التلخيص في أصول الفقه، تح: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري، دار البشائر الإسلامية - بيروت، (د.ط)، (د.س).

(ح)

102- **حاجي خليفه**، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد، ط2، (1390هـ- 1971م).

103- **الحازمي**: محمد بن موسى، الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار، حيدر آباد، الدكن: دائرة المعارف العثمانية، ط2، 1359هـ.

104- **الحاكم**: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، المستدرك على الصحيحين، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1411هـ- 1999م).

105- **الحصكفي**، الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، ط1، (1423هـ- 2002م).

106- **الحطّاب**، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، (1416هـ- 1995م).

(خ)

107- **خالد عبيدات**، المناهج الأصولية في مسالك الترجيح بين النصوص الشرعية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، (1433هـ- 2012م).

108- **الخطابي**، أعلام الحديث، في شرح صحيح البخاري، تح: محمد بن سعد آل سعود، ط1، 1988م.

109- **الخطابي**، معالم السنن، طبعه وصححه محمد راغب الطباخ في مطبعته العلمية بحلب، ط 1، (1352هـ- 1933م).

110- **الخطيب البغدادي**، الكفاية في معرفة أصول الرواية، تحقيق: أبو إسحاق الدمياطي، ميت غمر: دار الهدى، ط1، (1423هـ- 2003م).

111- **الخطيب البغدادي**، تلخيص المتشابه في الرسم، ت: سكينة شهابي، دمشق، مطبعة، دار طلاس للطباعة: ط1، 1985م.

(د)

112- **الدارقطني:** أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي، سنن الدارقطني، تح: شعيب الأرناؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حر الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، (1424هـ- 2004م).

113- **الدسوقي**، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار الفكر، (د.ط)، (د.س).

114- **الدوسري**، قواعد رفع الاختلاف في الحديث النبوي، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1، 2011م.

(ذ)

115- **الذهبي**، العبر في أخبار من غبر، تح: د صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت- الكويت، (د.ط)، 1966م.

116- **الذهبي**، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تح: الدكتور عمر عبد السلام تدمري، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، (1419هـ- 1999م).

117- **الذهبي**، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1998م.

118- **الذهبي**، دول الإسلام، تح: محمود الأرناؤوط، دار صادر، ط1، 1999م.

119- **الذهبي**، سير أعلام النبلاء، تح: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط9، 1413هـ.

(ر)

120- **الرازي**، المحصول في علم أصول الفقه، دراسة، تح: طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، ط2، (1412هـ- 1992م).

121- **الرازي**، مختار الصحاح، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط5، 1999م.

122- **الرملي**، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر للطباعة، بيروت (د.ط)، (1404هـ- 1984م).

(ز)

123- **الزبيدي**، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د.ط)، (د.س).

124- **الزركشي**، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، لبنان، ط1، (1376هـ- 1957م).

125- **الزركشي**، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتبي، ط1، (1414هـ- 1994م).

126- **الزركلي**، الإعلام لأنهر الرجال والنساء من العرب المستعربين والمستشرقين، دار الملايين بيروت لبنان مشه ط15، 2002م.

127- **الزيلعي**، نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشية بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، قدم الكتاب محمد يوسف البنوري، صححه ووضع حواشيه عبد العزيز الديوبندي الفنجاني إلى كتاب الحج ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، تح:

محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت، لبنان، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة السعودية، ط1، (1418هـ- 1997م).

128- **زين الدين عمر بن مظفر**، تاريخ ابن الوردي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط1، 1996م.

(س)

129- **السبكي**، الإبهاج في شرح المنهاج، وأكمله ولده عبد الوهاب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، (1224هـ- 2004م).

130- **السبكي**، جمع الجوامع في أصول الفقه، تح: عبد المنعم، خليل ابراهيم، دار الكتب العلمية، ط2، (2424هـ- 2002م).

131- **السخاوي**، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تح: عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير ومحمد بن عبد الله بن فهيد آل فهد، الرياض: مكتبة دار المنهاج، ط1، 1426هـ.

132- **السرخسي** أصول السرخسي، دار المعرفة بيروت، (د.ط)، (د.س).

133- **السرخسي**، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، (د.ط)، (1414هـ- 1993م).

134- **السمرقندي**، تحفة الفقهاء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، (1414هـ- 1994م).

135- **السمعاني**، الأنساب، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط1، 1999م.

136- **السمعاني**، قواطع الأدلة في الأصول، تح: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، (1418هـ- 1999م).

137- **السيوطي**، تاريخ الخلفاء تح: محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط1، 1952م.

138- **السيوطي**، تدريب الراوي، تح: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، (د، ط)، (د، س).

(ش)

139- **الشاطبي**، الموافقات، تح: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، السعودية: دار ابن عفان، ط1، (1417هـ- 1997م).

140- **الشافعي**، اختلاف الحديث، تح: عامر أحمد حيدر مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لبنان - ط1، (1405هـ- 1985م).

141- **الشافعي**، الأم، تح: رفعت فوزي عبد المطلب، المنصورة: دار الوفاء، ط1، (1422هـ- 2001م).

142- **الشافعي**، محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تحقيق أحمد شاكر، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.س).

143- **الشربيني**، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، تح: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، (د.ط)، (د.س).

144- **الشهرستاني**، الملل والنحل، تح: أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية، ط2، 1992م.

145- **الشوكاني**، نيل الأوطار من أسرار منتقي الأخيار، تحقيق: محمد صبحي بن حسن حلاق، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، شوال 1427هـ.

146- **الشوكاني**، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: أبو حفص سامي ابن العربي الأثري، مؤسسة الريّان ودار الفضيلة، ط1، 2000م.

147- **الشيرازي**، اللمع في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، ط2، (1424هـ- 2003م).

148- **الشيرازي**، المهذب في الفقه الشافعي، تح: زكريا عميرات، م ط دار الكتب العلمية بيروت، ط1، (1416هـ- 1995م).

149- **الشيرازي**، شرح اللّمع في أصول الفقه، تح: علي بن عبد العزيز، مكتبة التوبة ط1، (1413هـ- 1991م).

(ص)

150- **الصفدي**، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث بيروت، (د.ط)، 2000م.

151- **صفي الدين الحنبلي**، قواعد الأصول ومقاعد الفصول، تح: علي عباس الحكمي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (د، ط)، (1409هـ- 1988م).

152- **الصنعاني**، توضيح الافكار شرح تنقيح الأنظار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1417هـ- 1997م).

153- **الصنعاني**، محمد بن اسماعيل الأمير الصنعاني، سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام، خرج أحاديثه: محمد بن عيادي بن عبد الحليم مكتبة الصفا، ط1 (1425هـ- 2005م).

(ط)

154- **طارق بن محمد الطواري**، مختلف الحديث وأثره في الأحكام والعقوبات، دار ابن حزم، (د.ط)، 2007م.

155- **الطاهر أحمد الزاوي**، مختار القاموس، الدار العربية للكتاب، (د.ط)، (د.س).

156- **طاهر الجزائري**، توجيه النظر إلى أصول الأثر، تح: عبد الفتاح أبو غدّة، مكتبة المطبوعات الاسلامية، حلب - سوريا، ط 1، (1416هـ-1995م).

157- **الطحاوي**، شرح معاني الآثار تح: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق من علماء الأزهر الشريف، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي الباحث بمركز خدمة السنة المدينة النبوية، عالم الكتب - بيروت- ط1، (1414هـ- 1994م).

158- **الطحاوي**، مختصر الطحاوي، تح: أبو الوفاء الأفغاني، دار الكتاب العربي، القاهرة، (د.ط)، 1370هـ.

(ع)

159- **عبد الرحمن بدوي**، مذاهب الإسلاميين، دار العلم للملايين، (د.ط)، 1997م.

160- **عبد الكريم النملة**، الشامل في حدود وتعريفات ومصطلحات علم أصول الفقه، مكتبة الرشد، ط1، 2009م.

161- **عبد الكريم النملة**، المهذب في علم أصول الفقه المقارن، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999م.

162- **عبد الكريم حامدي**، إرشاد القاري إلى فقه الأئمة الأربعة من صحيح البخاري، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، (1437هـ- 2016م).

163- **عبد الكريم زيدان**، الوجيز في أصول الفقه، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط7، (1422هـ- 2001م).

164- **عبد المجيد السوسوة**، مباحث في المقاصد والاجتهاد والتّعارض والترجيح، إصدار كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ط1، (1428هـ- 2007م).

165- **عبد المجيد السوسوة**، منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، دار النفائس، ط1، (1418هـ- 1997م).

166- **عبد الوهاب خلاف**، علم أصول الفقه، مكتبة الدعوة، ط8، دار القلم، (د.س).

167- **العبدري**، التاج والإكليل لمختصر خليل، دار الفكر، (د.ط)، 1398هـ.

168- **العراقي**، التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، (1420- 1999م).

169- **العطار**، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، دار الكتب العلمية، (د.ط)، (د.س).

170- **العظيم أبادي**، عون المعبود على شرح سنن أبي داوود، دار ابن حزم، (د.ط)، (د.س).

171- **العلائى**، تفصيل الإجمال في تعارض الأقوال والأفعال، تح: محمد إبراهيم الحفناوي، القاهرة: دار الحديث، ط1، (1416هـ- 1996م).

172- **علي بن محمد الدمشقي الحنبلي**، الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية، تح: أحمد بن محمد بن حسن الخليل، دار العاصمة، (د.ط)، (د.س).

173- **عمار بوحوش**، مناهج البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، (د.ط)، 2000م.

174- **عمر رضا كحالة**، معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، الناشر وكتبه مكتبة المثنى بيروت. دار إحياء التراث العربي، (د.ط)، 1957م.

175- **العينـــي**، البنايــة شــرح الهدايــة، دار الكتــب العلميــة، بيــروت، لبنــان، ط1، (1420هـ- 2000م).

176- **العينـي**، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ضبطه وصححه: عبد الله محمود محمد عمر، منشورات محمد علي بيضون للنشر كتب السنة والجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1421هـ- 2001م).

(غ)

177- **الغزالـي**، المستصفى، تح: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط1، 1993م.

(ف)

178- **فتحـي الـدريني**، المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، (1434هـ- 2013م).

179- **الفيروز أبادي**، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسـة الرسـالة للطباعـة والنشـر والتوزيـع، بيروت - لبنـان، ط8، (1426هـ- 2005م).

180- **الفيومي**، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مكتبة لبنان، (د.ط)، 1987م.

(ق)

181- **القاضـي عبـد الوهـاب**، الإشراف على نكت مسائل الخـلاف، تـح: الحبيب بن طاهر، دار ابن حزم، ط1، (1420هـ- 1999م).

182- **القاضــي عبــد الوهــاب**، المعونــة، تــح: حميش عبد الحـق، المكتبـة التجاريـة مصطفى أحمد الباز، مكة المكرمة، (د.ط)، (د.س).

183- **القاضي عبد الوهاب**، عيون المجالس، تح: امباي بن كيبا كاه، ط1، (1421هـ- 2000م).

184- **القاضي عياض**، إكمال المعلم بفوائد مسلم، ت: يحي اسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، (1419هـ- 1998م).

185- **القاضي عياض**، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تح: أحمد بكير محمد، منشورات دار الحياة، بيروت، (د.ط)، 1967م.

186- **القرافي**، الذخيرة، تح: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط1، 1994.

187- **القرافي**، الفروق، عالم الكتب، (د.ط)، (د.س).

188- **القرافي**، شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، بيروت: دار الفكر، (د.ط)، (1424هـ- 2004 م).

189- **القرطبي**، الجامع لأحكام القرآن، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1. (د.س).

190- **القسطلاني**، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المطبعة الكبرى الأميرية، ط7، 1323هـ.

(ك)

191- **الكاساني الحنفي**، بدائع الصنائع، دار الكتب العلمية، ط2، (1406هـ- 1986م).

192- **الكرماني**، الكوكب الدراري في شرح صحيح البخاري، تح: محمد محمد عبد اللطيف، المطبعة البهية المصرية، (د.ط)، 1937م.

(ل)

193- **لسان الدين ابن الخطيب السلماني**، تاريخ اسبانيه الإسلامي، تح: إلڤيربرو فتال، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2004م.

194- **اللكنوي**، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت، تح: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، (د.ط)، (1423هـ- 2002م).

(م)

195- **المازري**، المعلم بفوائد مسلم، تح: محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية للنشر، (د.ط)، 1988، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات بيت الحكمة، (د.ط)، (د.س).

196- **مالك**، الموطأ، تح: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، ط1، (1425هـ- 2005م).

197- **الماوردي**: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الحاوي في الفقه الشافعي، تح: علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ط1، (1414هـ- 1994م).

198- **الماوردي**، الاقناع في الفقه الشافعي، تح: خضر محمد خضر، دار إحسان للنشر والتوزيع، إيران، ط1، (1420هـ- 2000م).

199- **المباركفوري**، تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي، تح: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، (د.س).

200- **مجاهد**، تفسير مجاهد، تح: محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي، الحديثة، مصر، ط1، (1410هـ- 1989م).

201- **محمد أبو شهبة**، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، دار الفكر العربي، (د.ط)، (د.س).

202- **محمد أديب صالح**، تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، بيروت: المكتب الإسلامي، ط4، (1413هـ- 1993م).

203- **محمد الحفناوي**، التّعارض والترجيح عند الأصوليين وأثرهما في الفقه الإسلامي، المنصورة: دار الوفاء، ط2، (1408هـ- 1987م).

204- **محمد الزحيلي**، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط2، (1427هـ- 2006م).

205- **محمد أمين بن عمر عابدين**، رد المحتار على الدر المختار، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، عالم الكتب، (د.ط)، (1423هـ- 2003م).

206- **محمد بن سالم مخلوف**، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، (1424هـ- 2003م).

207- **محمد سامر الكتبي**، عيون التواريخ، تح: فيصل السامر ود. نبيلة عبد المنعم، وزارة الثقافة، بغداد 1980م.

208- **محمد سليمان الأشقر**، أفعال الرسول -ﷺ- ودلالتها على الأحكام الشرعية، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط5، (1417هـ- 1996م).

209- **محمد صديق خان**، حصول المأمول، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، (د.ط)، (د.س).

210- **محمد عبد الله عنان:** دول الطوائف، منذ قيامها حتى الفتح المرابطي، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.

211- **محمد عبيد الله الأسعدي**، الموجز في أصول الفقه، دار السلام، ط1، 1418هـ.

212- **محمد عجاج الخطيب**، أصول الحديث، دار المنارة للنشر والتوزيع، دار ابن حزم، (د.ط)، (د.س).

213- **محمد علي السايس**، تفسير آيات الأحكام، تح: ناجي سويدان، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، (د.ط)، (د.س).

214- **محمود شاكر**، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1997م.

215- **محمود مقديش**، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تح: علي الزاوي وحمود توفيق، دار المغرب الإسلامي، ط1، 1988م.

216- **المراغي**، الفتح المبين في طبقات الأصوليين، مطبعة أنصار السنة المحمدية، مصر، (د.ط)، (1366هـ- 1947م).

217- **المرداوي**، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، دار إحياء التراث العربي - بيروت، لبنان - ط1، 1419هـ.

218- **المرغياني**، شرح فتح القدير للإمام كمال بن همام، علق عليه وتخريج آياته وأحاديثه الشيخ عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، (1415هـ- 19954م).

219- **مسلم**: ابن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المسند الصحيح المختصر (صحيح مسلم)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ط)، (د.س).

220- **مسند الإمام أحمد**، تح: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط1، (1421هـ-2011م).

221- **مصطفى الديب البغا**، الكافي في علوم الحديث، دار المصطفى، دمشق - سوريا، ط1، 1999م.

222- **مصطفى سعيد خن وبديع السيد اللحام**، الإيضاح في علوم الحديث، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ط3، (1422هـ- 2001م).

223- **المناوي**، التوقيف على مهمات التعاريف، عالم الكتب، القاهرة، ط1، (1410هـ- 1990م).

(ن)

224- **النسائي**: أبو عبد الرحمان أحمد بن شعيب بن علي، الخراساني، تح: عبد الفتاح أبو غدة، السنن الصغرى للنسائي، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط2، (1406هـ- 1986م).

225- **النسفي**، كشف الاسرار، دار الكتب العلمية، (د.ط)، (د.س).

226- **نور الدين عتر**، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، دمشق- سوريا، ط3، (1401هـ- 1981م).

227- **النووي**، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تح: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي بيروت، ط 1، (1405هـ-1985م).

228- **النووي**، المجموع، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1997م.

229- **النووي**، تهذيب الأسماء واللغات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.س).

230- **النووي**، خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، تح: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة - لبنان - بيروت، ط1، (1418هـ- 1997م).

231- **النووي**، روضة الطالبين، تح: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان، ط3، (1412هـ- 1991م).

232- **النووي**، شرح صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1392هـ.

233- **النووي**، محي الدين بن شرف الدين النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، تح: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي - بيروت، ط1 (1405هـ- 1985م).

234- **النيسابوري**، معرفة علوم الحديث، اعتنى بنشره وتصحيحه والتعليق عليه مع ترجمة المصنف الأستاذ الدكتور السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط2، (1393هـ- 1977م).

(هـ)

235- **الهروي**، تهذيب اللغة، تح: محمود عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.

(و)

236- **الونشريسي**، الونشريسي في المعيار المعرب، والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، تح: محمد حجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للملكة المغربية ودار الغرب الإسلامي، (د.ط)، (1401هـ- 1981م).

(ي)

237- **ياقوت الحموي**، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، (د.ط)، 1977م.

فهرس الموضوعات

❁ **الإهـداء**

❁ **شكر وتقدير**

❁ **مقدمـة** ....ب

الفصل الأول

التعريف بالمؤلّف والمؤلّف وبيان ماهية المنهج والدليل والتّعارض بين النصوص

❖ **المبحث الأول: التعريف بالمؤلّف والمؤلّف** 2

المطلب الأول: التعريف بالمؤلّف 3

الفرع الأول: الحالة السياسية والعلمية والاجتماعية. 3

أولا: الحالة السياسية 3

ثانيا: الحالة العلمية..7

ثالثا: الحالة الاجتماعية 10

الفرع الثاني: حياته الشخصية 10

أولا: اسمه ونسبه 11

ثانيا: كنيته ولقبه ووالده 12

ثالثا: مولده ووفاته 13

الفرع الثالث: حياته العلمية 13

أولا: شيوخه 13

ثانيا: تلاميذه 16

ثالثا: مكانته العلمية وثناء أهل العلم عليه ومؤلفاته 17

رابعا: عقيدته ومذهبه الفقهي.................................19
المطلب الثاني: التعريف بالمؤلّف 21
الفرع الأول: اسم الكتاب ونسبته للمؤلف والرواية المعتمدة عليها...............22
أولا: اسم الكتاب ونسبته للمؤلف 22
ثانيا: الرواية المعتمد عليها 23
الفرع الثاني: مميزات الكتاب 23
الفرع الثالث: مصادره................................27
أولا: مصادره الحديثية................................27
ثانيا: مصادره الفقهية 28
ثالثا: مصادره اللغوية 29
رابعا: مصادره في غريب الحديث 29
❖ **المبحث الثاني: بيان ماهية المنهج والدليل**................................30
المطلب الأوّل: تعريف المنهج لغة واصطلاحا 30
الفرع الأوّل: تعريف المنهج لغة................................30
الفرع الثاني: تعريف المنهج اصطلاحاً................................31
المطلب الثاني: تعريف الدليل لغة واصطلاحا................................32
الفرع الأول: تعريف الدليل لغة 32
الفرع الثاني: تعريف الدليل اصطلاحا................................32
الفرع الثالث: تقسيمات الدليل................................35
أولا: تعريفات لاشتقاقات "الدليل" 35
ثانيا: تعريفات لأسماء مرادفة للدليل................................36

ثالثا: تعريفات أقسام الدليل من حيث النقل والعقل 37

رابعا: تعريفات أقسام الدّليل من حيث الأصلية والتّبعية 38

خامسا: تعريفات أقسام الدليل من حيث الاتفاق على الأخذ به أو الاختلاف فيه ... 38

سادسا: تعريفات أقسام الدّليل من حيث الثبوت 39

سابعا: تعريفات أقسام الدليل من حيث الدلالة 39

❖ **المبحث الثالث: بيان ماهية التّعارض بين النصوص** 40

المطلب الأوّل: مفهوم التّعارض بين النصوص 40

الفرع الأول: تعريف التّعارض 40

أولا: تعريف التّعارض لغة 40

ثانيا: تعريف التّعارض في اصطلاح الأصوليين 43

ثالثا: تعريف التّعارض في اصطلاح المحدثين 45

الفرع الثاني: ركن التّعارض وأقسامه 47

أولا: ركن التّعارض 47

ثانيا: أقسام التّعارض 48

الفرع الثالث: أنواع التّعارض وأسبابه 49

أولا: أنواع التّعارض 49

ثانيا: أسباب التّعارض الظاهري 52

المطلب الثاني: وقوع التّعارض بين الأدلة الشرعية وعدمه ومناهج علماء
الأصول في دفعه وموقف ابن بطّال من ذلك 54

الفرع الأول: مذاهب العلماء في وقوع التّعارض بين النصوص الشرعية 54

أولا: المذهب الأوّل 55

ثانيا: المذهب الثاني 55

ثالثا: المذهب الثالث 56

رابعا: أدلة كل فريق 56

الفرع الثاني: مناهج علماء الأصول في دفع التّعارض بين النصوص الشرعية .. 59

أولا: المذهب الأوّل 60

ثانيا: المذهب الثاني 61

ثالثا: المذهب الثالث 62

رابعا: الترجيح بين المذاهب 64

الفرع الثالث: موقف الإمام ابن بطّال من وقوع التّعارض بين النصوص الشرعية ... 65

❖ **خلاصة الفصل** 68

الفصل الثاني

دفع التّعارض بين النصوص الشرعية بالجمع والنسخ عند ابن بطّال

❖ **المبحث الأول: دفع التّعارض بالجمع بين النصوص عند ابن بطّال** 70

المطلب الأوّل: مفهوم الجمع بين النصوص 70

الفرع الأول: تعريف الجمع 71

أولا: الجمع لغة 71

ثانيا: الجمع اصطلاحا 71

الفرع الثاني: شروط الجمع بين النصوص 71

المطلب الثاني: اتجاهات العلماء في الجمع بين النصوص 75

الفرع الأول: الاتجاه الأوّل 75

الفرع الثاني: الاتجاه الثاني 76

الفرع الثالث: الاتجاه الثالث 77

المطلب الثالث: طرق الجمع بين النصوص عند الإمام ابن بطّال 77

الفرع الأول: الجمع بالتخصيص 78

الفرع الثاني: الجمع بالتقييد 89

الفرع الثالث: الجمع بحمل الأمر على الندب 99

الفرع الرابع: الجمع بحمل النهي على غير الحرمة 104

الفرع الخامس: الجمع بحمل اللفظ على المجاز 110

الفرع السادس: الجمع باختلاف الحال أو اختلاف المحل 113

أولا: الجمع باختلاف الحال 113

ثانيا: الجمع باختلاف المحل 113

الفرع السابع: الجمع بجواز أحد الأمرين (على سبيل التخيير) 121

الفرع الثامن: الجمع ببيان اختلاف السائل (اختلاف الأشخاص) 131

❖ **المبحث الثاني: دفع التّعارض بين النصوص بالنسخ عند ابن بطّال** 135

المطلب الأول: مفهوم النسخ بين نصوص الشريعة 135

الفرع الأول: تعريف النسخ 135

أولا: تعريف النسخ لغة 135

ثانيا: تعريف النسخ اصطلاحا 136

الفرع الثاني: شروط النسخ 138

المطلب الثاني: كيفية دفع التّعارض بين النصوص بالنسخ عند ابن بطّال 143

الفرع الأول: النسخ بتصريح النص الشرعي 143

الفرع الثاني: النسخ بالإجماع... 148

الفرع الثالث: النسخ بقول الصحابي -ﷺ-.................................. 150

الفرع الرابع: النسخ بمعرفة التاريخ 155

أولا: تحديد زمن ورود كل من النصّين 155

ثانيا: تيقن تأخر أحد النصّين تأخرا مطلقا 155

ثالثا: تحديد الصحابي للمتقدم والمتأخر من النصين 156

❖ **خلاصة الفصل** 159

الفصل الثالث

دفع التّعارض بين النصوص بالترجيح عند ابن بطّال

❖ **المبحث الأوّل: مفهوم الترجيح بين النصوص وموقف العلماء من العمل بالراجح** 162

المطلب الأوّل: تعريف الترجيح.. 163

الفرع الأوّل: تعريف الترجيح لغة... 163

الفرع الثاني: تعريف الترجيح اصطلاحا 163

أولا: تعريفه باعتباره فعلا للمجتهد.. 163

ثانيا: تعريفه باعتباره صفة للأدلّة.. 164

ثالثا: الجمع بين الاتجاهين.. 164

المطلب الثاني: موقف العلماء من العمل بالراجح 165

الفرع الأول: المذهب الأوّل: القائلون بوجوب العمل بالراجح.................. 165

الفرع الثاني: المذهب الثاني: القائلون بعدم وجوب العمل بالراجح............ 167

❖ **المبحث الثاني: أركان الترجيح، شروطه**.. 168

المطلب الأول: أركان الترجيح... 168

المطلب الثاني: شروط الترجيح... 170

❖ **المبحث الثالث: طرق الترجيح بين الأحاديث المتعارضة عند ابن بطّال**........... 174

المطلب الأول: الترجيح باعتبار السند 175

الفرع الأول: الترجيح بكثرة الرواة... 176

الفرع الثاني: الترجيح ببيان درجة الأحاديث 180

أولا: ترجيح الحديث الصحيح على الضعيف 180

ثانيا: ترجيح الحديث الصحيح على الصحيح الذي هو أقل منه في الصحة... 183

الفرع الثالث: ترجيح ما هو أصح إسنادًا 185

الفرع الرابع: ترجيح المسند على المرسل 188

الفرع الخامس: ترجيح المتصل على المنقطع.................................... 193

الفرع السادس: الترجيح بسلامة السند من الاضطراب 198

الفرع السابع: ترجيح رواية صاحب القصة 203

المطلب الثاني: الترجيح باعتبار المتن... 205

الفرع الأول: ترجيح ما كان متنه سالما من الاضطراب........................ 205

الفرع الثاني: ترجيح ما كان نصا على ما كان اجتهادا.......................... 208

الفرع الثالث: ترجيح القول على الفعل.. 212

الفرع الرابع: ترجيح المثبت على النافي 217

الفرع الخامس: ترجيح النّص على الظاهر 221

الفرع السادس: ترجيح المفسّر على المجمل...................................... 224

المطلب الثالث: الترجيح باعتبار أمر خارجي 228

الفرع الأول: ترجيح الحديث الموافق للنص القرآني 228

الفرع الثاني: ترجيح الخبر الموافق لخبر آخر 230

الفرع الثالث: ترجيح الحديث الذي يوافق الإجماع.............................. 233

الفرع الرابع: الترجيح بموافقة عمل الصحابة 237

الفرع الخامس: الترجيح بعمل الخلفاء الراشدين 241

الفرع السادس: الترجيح بموافقة عمل أهل المدينة 244

الفرع السابع: الترجيح بموافقته للاشتقاق 247

❖ **خلاصة الفصل** 250

❁ **خاتمـة** 253

❁ **الفهارس العامـة** 256

♦ **فهرس الآيات القرآنية**.. 257

♦ **فهرس الأحاديث والآثار** 261

♦ **فهرس الأعلام المترجم لهم** 270

♦ **فهرس المسائل الفقهية** 274

♦ **فهرس المصادر والمراجع** 277

♦ **فهرس الموضوعات**.. 303

❁ **ملخص بالعربية** 312

❁ ***RESEARCH SUMMARY*** 314

الملخص

- بالعربية.
- بالإنجليزية.

ملخص بالعربية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛

إن معرفة منهج درء التعارض بين الأدلة عند الأئمة تكتسي أهمية كبيرة، ذلك لأن عدم معرفتها يوقع الباحث في اضطراب كبير، وربما يصل الأمر إلى حد الطعن فيهم.

وقد جاءت هذه الرسالة الموسومة بـ **(منهج الإمام ابن بطّال في دفع تعارض الأدلة من خلال شرحه لصحيح البخاري)** لتميط اللثام وتدفع الشبهات التي أثيرت حول التعارض بين الأحاديث، وإبراز منهج هذا العالم المالكي في دفع الاختلاف والتوفيق بين ما ظاهره التعارض من الأحاديث.

وتتكون هذه الرسالة من: مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة، حيث اشتملت المقدمة على: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والإشكالية التي تعرض لها البحث، والأهداف المرجوة منه، والدراسات السابقة التي تناولته، والمنهج المتبع في البحث، والطريقة التي تمّ تحريره بها، والصعوبات التي اعترضت الباحث، أما خطة الباحث فتناول في الفصل الأول الجانب النظري: حيث عرج فيه الباحث على التعريف بابن بطّال وكتابه، وبالمصطلحات التي لها علاقة بالبحث، أما الفصل الثاني فتناول فيه طرق دفع التعارض بين نصوص الشريعة بالجمع والنسخ وأورد أمثلة تطبيقية لذلك، أما الفصل الأخير فتناول فيه مفهوم الترجيح وشروط العمل بالراجح وأركانه وشروطه، ثم بيّن الطرق التي دفع بها ابن بطّال هذا التعارض الظاهري، وذكر هذه الأوجه الثلاثة: (الترجيح بالسند، وبالمتن، وبأمر خارجي) مع ذكر أمثلة تطبيقية لذلك.

وفي الأخير خُتمت هذه الرسالة بنتائج أهمها:

- ✓ عناية علماء الأصول بهذا الفن فكتبهم تشهد بذلك، فقلما يرد اختلاف وتعارض إلا وأجابوا عنه.
- ✓ لا يوجد تعارض يذكر بين أحاديث النبي -ﷺ- إنما هو اختلاف أو قصور في فهم المجتهد.
- ✓ وافق الإمام ابن بطّال منهج الجمهور وخالف منهج الحنيفة، في طُرق دفع التعارض مُرَتَّبة، حيث قدّم الجمع على النسخ والترجيح، واستعمله أكثر منهما في جميع أبواب الكتاب.

وفي الأخير أبدى الباحث بعض الاقتراحات مما يرجى أن تكون مفاتيح أفكار أخرى، ومنطلق مشاريع علمية إن شاء الله.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

RESEARCH SUMMARY

Praise be to Allah, Lord of the Worlds, prayers and peace be upon our Prophet Mohamed, his family and companions.

Knowing the method of preventing conflict between the evidence at the imams is a great importance, That's because do not know it makes the researcher in a major disorder, and perhaps even to the extent to challenge them.

This letter has been tagged with (The approach of Imam Ibn Battal in pushing the conflict of evidence through his explanation of Sahih El-Bukhari) To deflect and expose suspicions Which was raised about the conflict between the hadiths, and highlight the approach of the searcher and scientist al-Maliki In pushing difference and conciliation Between the apparent contradiction of the hadiths.

This thesis consists an Introduction, three chapters, and a conclusion. The introduction included: the importance of the subject, the reasons for its selection , the problematic nature of the research, its objectives, and previous studies Which its dealt with, the methodology used in research, the way it was edited and difficulties who countered the researcher.

So, the researcher's plan deals with the theoretical aspect in the first chapter, Where the researcher limped the definition of Ibn Battal, his book, and in terms related to research.

The second chapter deals with ways of pushing the conflict Between the texts of the law in combination and copying and he cited practical examples of this.

The final chapter deals with the concept of weighting And the conditions of fairly work and its terms and conditions, then between the ways that Ibn Battal pushed this apparent contradiction He mentioned these three aspects: (arguments texte, contents and an external order) With practical examples.

Finally, this letter concluded with the most important results :

- ✓ The care of the asset scientists scholars of this art and their writing attests to this, it can rarely exist a disagreement or a conflict but they answered him.
- ✓ There is no conflict between the Prophet's hadiths (peace be upon him) but It is a disagreement or shortcomings in the understanding of the diligent Hardworking.
- ✓ Imam Ibn Battal was agreed with the public approach And broke the methodology of the Hanafit. in ways of pushing ordered conflict. Where the combination was presented on the Copy and weighting and used it more than in all sections of the book.

Finally, the researcher made some suggestions and hoped to be the keys to other ideas and the starting point of scientific projects (God willing).

God bless our Prophet Mohamed his family and all his companions.

الملخص

إن معرفة منهج درء التعارض بين الأدلة عند الأئمة تكتسي أهمية كبيرة، ذلك لأن عدم معرفتها يوقع الباحث في اضطراب كبير، وربما يصل الأمر إلى حد الطعن فيهم .وقد جاءت هذه الرسالة الموسومة **بـ (منهج الإمام ابن بطّال في دفع تعارض الأدلة من خلال شرحه لصحيح البخاري)** لتميط اللثام وتدفع الشبهات التي أثيرت حول التعارض بين الأحاديث، وإبراز منهج هذا العالم المالكي في دفع الاختلاف والتوفيق بين ما ظاهره التعارض من الأحاديث. و تتكون هذه الرسالة من: مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة، حيث اشتملت المقدمة على: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والإشكالية التي تعرض لها البحث، والأهداف المرجوة منه، والدراسات السابقة التي تناولته، والمنهج المتبع في البحث، والطريقة التي تمّ تحريره بها، والصعوبات التي اعترضت الباحث، أما خطة الباحث فتناول في الفصل الأول الجانب النظري: حيث عرج فيه الباحث على التعريف بابن بطّال وكتابه، وبالمصطلحات التي لها علاقة بالبحث، أما الفصل الثاني فتناول فيه طرق دفع التعارض بين نصوص الشريعة بالجمع والنسخ وأورد أمثلة تطبيقية لذلك، أما الفصل الأخير فتناول فيه مفهوم الترجيح وشروط العمل بالراجح وأركانه وشروطه، ثم بيّن الطرق التي دفع بها ابن بطّال هذا التعارض الظاهري، وذكر هذه الأوجه الثلاثة: (الترجيح بالسند، وبالمتن، وبأمر خارجي) مع ذكر أمثلة تطبيقية لذلك. وفي الأخير خُتمت هذه الرسالة بنتائج أهمها: عناية علماء الأصول بهذا الفن فكتبهم تشهد بذلك، فقلما يرد اختلاف وتعارض إلا وأجابوا عنه. لا يوجد تعارض يذكر بين أحاديث النبي -ﷺ- إنما هو اختلاف أو قصور في فهم المجتهد. وافق الإمام ابن بطّال منهج الجمهور وخالف منهج الحنيفة، في طُرق دفع التعارض مُرَتَّبة، حيث قدّم الجمع على النسخ والترجيح، واستعمله أكثر منهما في جميع أبواب الكتاب.

الكلمات المفتاحية:

ابن بطال؛ التعارض؛ الترجيح؛ المتن؛ السند؛ الموطأ؛ البخاري؛ المسالك؛ النسخ؛ الترمذي.

نوقشت يوم 02 ماي 2019